

١٨٨١

مذكرات

الثورة العربية

بقلم
زعيم مصر الأول
أحمد عرابي



الجزء الأول
مفوضات الشعب والتمرد
مفوضة
لورثة المؤلف




الرئيس اللواء ارکان حرب محمد نجيب

من أخلد الأيام التي سذكرها أسرة الزعيم « محمد عرابي » يوم الخميس
١٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ الذي قدمت فيه باسم هذه الأسرة إلى رحاب القائد
العظيم والمنفذ الأكبر الرئيس اللواء « محمد نجيب » في ذلك اليوم تشرفت بمقابته
مهنئاً ومثنياً على حركة الجيش العظيمة . ثم رفعت إليه نسخة من مذكرات والذي
عن الثورة العرابية فسلمني يوده وعطفه . وعلق على المذكرات بالكلمة
التيلا الآتية :-

عبد العزيز عرابي
[نجل الزعيم أحمد عرابي]

اطلعت على مذكرات الزعيم صادق الوطنية أحمد عرابي عن حركة الجيش
عام ١٨٨٢ وهي مذكرات لها قيمتها التاريخية العظيمة وتبين لنا وللأجيال
القادمة كيف قام الشعب المصري الظلم والاستبداد والظفهان .

ولقد أدى الزعيم أحمد عرابي خدمة عظيمة للتاريخ بهذه المذكرات
التي يجب أن يطلع عليها كل مصري لمعرفة حقيقتها من مبدئها .


لواء (أركان الحرب)

القائد العام للقوات المسلحة

التاريخ ١٩٥٢/٨/٢٩



الرئيس القائد العام محمد نجيب

يصفح أنجال الزعيم أحمد عرابي

بعد أن تقبل نسخة من مذكرات الزعيم أحمد عرابي
عن الثورة العرابية الأولى

المفتون لـ احمد عرابى بلنا



لانجاح لامة نبذت أحكام دينها ظهريا ،
ولا فلاح لقوم استعبدوا لشهواتهم
احمد عرابى

مقدمة

كتب الكثيرون من أجنب ومصريين عن الثورة العرابية ولكن قل منهم من نوحى الحقيقة المجردة عن الهوى وأزاح عنها الريب والشكوك . لذلك نرحب بهذه المذكرات التى كتبها زعيم الثورة العرابية لأنها تضى لنا بعض النواحي وتدل سبل البحث .

كانت الثورة العرابية أول حركة قومية قام بها المصريون بعد قرون عدة استسلموا فيها للغاصب حتى خيل الى الناس أنهم خلقوا للضميم كما خلق غيرهم للحكم والسلطان . ولكنها كانت فترة قصيرة - وما أقصرها فى حياة مصر الخالدة - غشى فيها على طابع الشخصية القومية الذى لم تمحه محن الفاتحين . ثم ما لبثت ان زالت هذه الغشاوة فى أوائل القرن التاسع عشر اذ أتاح الله لمصر رجلا أسس أسرة يتولى منها الحكم أفراد يجرّون الى غاية واحدة : عظمة مصر فى العصر العلوى .

وقد كانت مصر أمة واحدة فى لغتها، واحدة فى دينها، واحدة فى أصلها، واحدة فى ذكرياتها . يجمعها صعيد واحد فى حدود واحدة . فطن محمد على الى ذلك ورأى أن هذه الوحدة العامة غير متماسكة فعمل على تمكينها وأوجد باصلاحاته الواسعة حياة جديدة فى مصر . وكون من المصريين جيشاً نظامياً جديداً كانت لوقائمه واتصاراته صدى فى أنحاء النفس المصرية . وأرسل البعثات العلمية الى اوربا فاتصلت مصر بالغرب اتصالاً فكرياً به الشعور القومى وأحيا ميت الآمال .

ولكن هذا الاتصال أصبح خطراً على مصر منذ ظهور وسائل النقل والمواصلات الحديثة من مركب وقاطرات بخارية في البر والبحر . فقد كان ذلك داعية الى نزوح الاجانب بكثرة الى مصر من مختلف الاجناس والاصقاع ومن أخط الاوساط . وكانت لهم امتيازات يعرفون بها اصلاحات اسماعيل ، وكان هذا مصدر الضعف الاول لحكومته .

وكانت قناة السويس (١٨٦٩) - وهي أهم طرق المواصلات بين الشرق والغرب باعثاً على ايقاظ المطامع الاستعمارية نحو مصر . وقد كان في إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر حزب حر ينحس على الامبراطورية البريطانية من تشيتها وتفككها ونحارب الفكرة الاستعمارية . فلما تكونت في اوربا الجمعيات الجغرافية وكثرت اكتشافاتها في القارة الافريقية وربطت قناة السويس أجزاء الامبراطورية بعضها ببعض عدل الحزب الحر عن آرائه وظهرت أهمية قناة السويس الحربية والسياسية بالنسبة للهند وأهميتها التجارية والاستعمارية بالنسبة لافريقيا : وهنا مصدر ضعف آخر لحكومة اسماعيل.

منذ ذلك الوقت أخذت إنجلترا وفرنسا تتنافسان في استغلال مصر ووضع اليد عليها . وقد شجعهما على ذلك ظهور اسماعيل عظمير من لا يحسب حساباً للمواقف . فقد كان في اصلاحاته كما يقول « البارون دي ملورسى » : « كالباني الذي اراد ان يبني بيتاً يكافه ما لا طاقة له به

فرهن الارض وتقدمت له الشركات الاوربية بالمال علماً منها بانها ستضع يدها على الملك يوم يعجز الدين عن سداد دينه »

ولارب انهم كانوا يعيرون اسماعيل المال بالغش انواع الربا . وقد وضع كاتب انكليزي ، « سيموركي » ، في سنة ١٨٨٢ ان مصر كانت دفعت لغاية هذا العام جميع دينها الحقيقي - أي المبلغ المستعار حقيقة - بفائدة ٦ ٪ / ومع ذلك فقد ظلت مثقلة بدين زسى لا يقل عن التسمين مليون جنيه .

كان أصحاب الاموال يعلمون انهم يخاطرون بأموالهم . وكان اسراف اسماعيل نذيراً لهم . فكان عليهم ان يحملوا تبعة عملهم ولكن روتشلد وأوبنهايم وغيرهما من اصحاب رؤوس الاموال كانوا على اتصال برجال السياسة في انجلترا وفرنسا . فوجدت الحكومتان في عجز الحكومة المصرية عن سداد ديونها وسيلة — لم تعرف من قبل — لتدخلها تدخلا فعلياً منذ سنة ١٨٧٦ بحجة اصلاح المالية والادارة . وما الى ذلك من انشاء صندوق الدين وتعيين مراقبين ماليين وموظفين اجانب كانوا يعملون في الحقيقة على تحويل الدين المالى الى دين سياسي .

وكانت انجلترا تحول دون حل المسألة حلاً مالياً . وتطالب بوضع يدها على الادارة المصرية ضماناً للدائنين . فأرسلت الى مصر بعثات مختلفة تندد كل منها بسوء ادارة اسماعيل وتطلب كلما سنحت الفرصة ارسال اخصائيين سياسيين في زي ماليين لاصلاح الامور من جديد وايقاف الحاكم المستبد عند حده .

وقد كان المصريون يشكون حقاً من حكومة اسماعيل المطلقة التي كانت ترهقهم بضرائبها واحكامها الجائرة . فلما تدخل الاجانب في شئون البلاد الداخلية واختات الادارة اكثر من ذي قبل ووضحت نية القوم قلق المصريون على مستقبلهم ، وقد نجلى هذا القلق ابان الحرب الروسية التركية (١٨٧٧) ، وهنا نذكر ما كتبه المرحوم الشيخ محمد عبده في مذكراته عند ذكر جمال الدين ومبدأ النهضة المعنوية في مصر ، قال :

« ... وكان طلبة العلم — طلبة جمال الدين — ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام البطالة والزائرون يذهبون بما ينالونه الى أحيائهم . فاستيقظت مشاعر واتبعت عقول وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصاً في القاهرة . كل ذلك والحاكم القوى في علو مكانه أرفع من أن يناله هذا الشعاع في ضعف شأنه . ولا زال هذا الشعاع يقوى بالتدرج البطيء وينتشر في الانحاء على غير نظام الى أن نشبت الحرب بين الدولة العثمانية ودولة روسيا في سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧) م .

« وجد الناس من أنفسهم لذة في الاطلاع على ما يكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة روسيا فتطلعوا الى ما يرد من أخبار الحرب ، وكثرة الاجانب في هذه البلاد سهات وردود الجرائد الاوربية الى طلابها من الاوربيين . ومخالطتهم للعامة وانخاصة مهدت الطريق الى العلم بما فيها ... وسرى هذا الشعور الى

بعض الجرائد العربية التي كانت لا تزال الى هذا العهد قاصرة على ما لا يهمهم. فانطلقت في ايراد الحوادث فوجد في الناس الناقم على تلك الجرائد والناصر لها. وحدث بين العامة نوع من الجدل لم يكن معروفاً من قبل. ثم استحدثت جرائد كثيرة لمباراة ما سبقها في نشر الاخبار ومناوئتها في المشرب. واندفعت الرغبات الى الاشتراك فيها الى حد لا يمكن منعه. وقضى سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة.

« لم يكن ما ينشر في الجرائد محصوراً في حوادث الحرب بل اجتراً الكثير منها على نشر ما عليه سائر الامم في سيرتهم السياسية والمعيشية. وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ في الحكومة المصرية من سوء الاحوال المالية وأخذ الشيخ جمال الدين في حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الاقلام على التحرير وانشاء الفصول ... فتسابقت الى ذلك السكتاب وأخذت الحرية الفكرية تظهر في الجرائد الى درجة يظن الناظر أنه في عالم خيال. ومن يطلع على اعداد جريدة مصر والتجارة ومراة الشرق والاهرام يرى حقيقة ما ذكرناه »

كان هذا التاريخ (١٨٧٧) منشأ ظهور حركة المعارضة وصحافة المعارضة في البلاد. وقد يتوهم بعض المؤرخين ان اهتمام المصريين بالحرب الروسية التركية وانتباههم بعد غفلة يرجع الى شعورهم الديني وتعلمهم بدولة الخلافة التي كانت مهددة بالاضمحلال. والواقع الذي لا ريب فيه أن اهتمامهم كان سياسياً اكثر منه دينياً لأن تقسيم

الامبراطورية العثمانية كان معناه وقوع مصر في قبضة إنجلترا . وقد شهد بذلك السير صموئيل بيكر في مقال أشار فيه الى هذه الحرب ونشرته جريدة التيمس الصادرة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، قال : « لقد تبين للجميع من كان لهم اللام بالقراءة أن مصر أعلنت « مصلحة بريطانية » وحددت صفتها هذه اثناء الحرب . وفي الوقت نفسه اكتفت إنجلترا بمظاهرة بحرية نافقة بدلا من تقديم معونة حقيقية لتركيا ، وفي نهاية الحرب اجتاز سبعة آلاف جندي هندي قناة السويس واحتلت إنجلترا قبرص على حين غفلة . وقد فهم قراء الصحف الانجليزية من المصريين من الجدل العنيف الذي حدث وقتئذ حول أهمية هذه المنطقة الجديدة أن قبرص تسيطر على مصر وتجعل إنجلترا السيدة المطلقة على قناة السويس . هذه حقائق لا ريب فيها نشرتها الصحف العربية واعتقدوا المصريون الذين لم يعزب عن فطنتهم أن الامبراطورية الهندية الحالية قامت على مصرف تجارى » .

بدأت الصحافة العربية السياسية تظهر في مصر وبدأ الرأي العام يقوى أمام ضعف اسماعيل ازاء التدخل الاجنبى . ووجدت في البلاد حركة قومية دستورية ترى الى تقييد سلطة الحكومة المطلقة التى كانت فى الداخل رمز بطش وجبروت وفى الخارج رمز ضعف واستسلام ، الى اصلاح داخلية البلاد وماليتها لتخليصها من ربة الاجنبى . وكانت الفكرة الدستورية تستمد قوتها من العوامل الآتية :

أولا - وجود مجلس نواب صورى منذ عام ١٨٦٦ كان آلة بيد

اسماعيل . فلما تطورت الاحوال أراد المصريون توسيع سلطة المجلس واعطاه حق الرقابة الفعلية على اعمال الحكومة .

ثانياً — بث جمال الدين الافغانى فى مصر منذ وفوده اليها سنة ١٨٧١ فكرة تأسيس نظام دستورى لعلاج أحوال الشرق المعتلة .

ثالثاً — اعتقاد المصريين ان استبداد اسماعيل مصدر ضعف حكومته لان عدم ارتكازها على الشعب اطعم فيها الاجانب وحكوماتهم .
رابعاً — تشهير البعثات المالية الانجليزية المختلفة (١٨٧٦ - ١٨٧٩) اثناء اقامتها في مصر بسوء ادارة اسماعيل واسقاط هيئته في أعين المصريين تمهيداً لاغتصاب سلطته .

وقد لعبت بعثة السير ريفرس ولسن (١٨٧٨) الدور الاكبر فى هذه السياسة . فتددت فى الاقاليم والمدن المصرية باعمال اسماعيل . وطلبت الى المصريين أن يعلنوا ظلامتهم اليها . فزاد ذلك جرأة على جرأة . ثم أعلنت فى تقرير لها أن الحكم المطلق أصل البلاء وحملت اسماعيل بمرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ على انشاء مجلس وزراء متضامن فى مسئوليته برئاسة نوبار وعضوية ريفرس ولسن وزيراً للمالية ودى بليينير وزيراً للاشغال .

كانت هذه الوزارة « المسئولة » تنفذ اغراض انجلترا السياسية والمالية فقصت على سلطة حاكم البلاد الشرعى وانفردت هى بالامر . وكان اكبر ههما الحصول على المال بكل الوسائل ارضاء للمالين الذين مهدوا للسلطة سبيلهم ، وقد عنيت الوزارة « الاوربية » بحشد الموظفين

الاجانب في الحكومة المصرية وحرمت الادارة من المال اللازم لاصلاحها ، وبالجملة فقد ازدادت الامور اختلالا لم تعرفه مصر من قبل . فقام مجلس النواب في أوائل سنة ١٨٧٩ يطالب بسلطة المجالس الاوربية وكان بطل الحركة فيه عبد السلام المويلحي ، وأخذت الصحافة المصرية تؤيده في خطته وتطالب بتحقيق مبدأ المسئولية الوزارية امام مجلس شورى النواب لا امام انجلترا وفرنسا .

وقامت في الوقت نفسه خارج المجلس حركة معارضة قوية يرأسها شريف ويشجعها اسماعيل سرا . وأخذت تطالب بانشاء وزارة دستورية مصرية بحتة مسؤولة أمام مجلس النواب . وقد دفع الرأي العام اسماعيل في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ الى تكوين وزارة وطنية برئاسة شريف فأخذت هذه الوزارة تجري على سياسة اصلاح واسعة في الادارة المصرية وأعدت دستورا جديدا ولكن انجلترا وفرنسا عملتا على خلع اسماعيل واحباط هذه الحركة (٢٧ يونيه سنة ١٨٧٩) .

عينا بعصر اسماعيل عناية خاصة لان أكثر المصريين يجهلون واليه ترجع أسباب ومقدمات الثورة العراقية . فقد ترك اسماعيل مصر مثقلة بالديون . وترك موارد البلاد ومرافقها في قبضة الشركات الاجنبية تستغلها لحسابها . وترك الادارة المصرية في أيدي الاوربيين . مما جرح المصريين في عزتهم القومية . فأعلنوا تعهدهم بسداد ديون مصر أيأ كان مصدرها بشرط أن يتولى المصريون ادارة بلادهم تحت الرقابة

الاجنبية بشرط أن تكون مالية بمحتة . ولكن عبثاً حاول المصريون في
اواخر عصر اسماعيل وفي أوائل عصر توفيق أن يتخلصوا من الحكم
الاجنبى . فقد كان الانجليز أصحاب السلطة الفعلية في البلاد وكان
الخديوى والوزراء المصريون آلة بأيديهم يحركونها كيف يشاؤون .
فلجأ المصريون الى الثورة وقام الجيش وعلى رأسه عرابى نائباً عن
الامة في المطالبة بمجلس نواب - فان المجلس السابق كان النى فعلا فى
عصر توفيق - يكفل للمصريين حريتهم وإصلاح شؤون جيشهم
وادارتهم قبل أن تدهمهم الحوادث .

ولكن اذا كان غرض الثورة الاساسى - وهى ثورة سلمية
بمحتة - منع الاحتلال العسكرية فقد كان غرض الانجليز ايجاد هذا
الاحتلال تحت ستار الثورة . وهذا ما يفسر لنا من جهة شل سلطة
البرلمان بحجة أن المراقبة المالية واقعة على جميع فروع الادارة المصرية
فلا يجوز تعرض البرلمان لها . ومن جهة أخرى العمل على التفريق بين
الخديوى والامة والتوسل بحزب السراى - وكان معظمه من الاتراك
والشركس المعادين للعنصر الوطنى - الى خلق الدسائس والمؤامرات
حتى اختلط الامر .

عندئذ أطلقت انجلترا قنابلها على الاسكندرية ظلماً وعدواناً
وأرغمت المصريين على الحرب للدفاع عن شرفهم وحريتهم . وكان ذلك
بقرار صادر من مجلس الوزراء برئاسة الخديوى توفيق .
وتتلخص أسباب الهزيمة فى عدم تكافؤ القوتين عدة وعدداً ،

وانتشار الفشل في صفوف المصريين بفضل حزب المراي الذي كان
يبدد الوعود والأموال ، وعدم تخصيص قناة السويس استناداً الى
أقوال ديلسبس .

وقد قضي الأمر ، وكان الاحتلال ، وحملت الثورة تبعته على
الرغم منها . ثم جرت السنة السوء بالصاق تهمة الخيانة بزعمائها وهم
منها براء .

ومن قرأ هذه المذكرات بأمعان عرف حكم التاريخ والتاريخ
أكبر منصف .

محمد صبرى

دكتور في الآداب من جامعة باريس
وأستاذ تاريخ بمدرسة المعلمين العليا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الناشر في الخلق فضله . الباسط فيهم بالجلود يده . نحمده في جميع اموره . ونستعين به على رعاية حقوقه . ونشهد ان لا اله غيره . وان محمدا عبده ورسوله . ارسله بأمره صادعا . وبذكره ناطقا . فأدى امينا . ومضى رشيدا . وخلف فينا راية الحق من تقدمها مرق . ومن تخلف عنها زهق . ومن لزمها الحق . أما بعد حمد الله الذي جعل الحمد ثمنا لنعمائه . ومعاذنا من بلائه . وسبيلا الى جناته . وسببا لزيادة احسانه . والصلاة على رسوله نبي الرحمة وسراج الأمة . وامام الأئمة . المنتخب من طينة الكرم . وسلالة المجد الأقدم . وعلى آل بيته مصاييح العظم . وعصم الأئمة . ومنار الدين الواضحة ومثاقيل الفضل الراجحة . صلاة تكون إزاء لفضاهم . ومكافأة لعملهم . وجزاء لطيب فرعهم واصولهم . ما انار فجر . وخوى نجم . فأني قد اطاعت على كثير من الجرائد والتواريخ العربية والافرنجية الموضوعة في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية . فلم اجد فيها ما يقرب من الحقيقة . او يشفي غليل روادها من ابناء الامة . لذلك رأيت ان اكتب للناس كتابا يهتدون به الى تلك الحقيقة الموموقة تمحيصا للتاريخ من درن الأهواء الفاسدة والمفتريات العاطلة . وسميته « كشف الستار عن سر الاسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية في عامي ٩٩٠٩٨٨ بعد الألف والمائتين هجرية

وفي ٨١ ، ٨٢ بعد الألف وثمانمائة ميلادية « قياما بالواجب على الأبناء
وطى الاعزاء وتصحيحا للتاريخ . وخدمة عامة للإنسانية وبنها .
وصدرة بنسى وبتاريخ حياتي ليعلم اني عربي شريف الأرومة مصري
الموطن والنشأة والتربية . وهالك نسبي الشريف المتصل بسيد الأولين
والاخرين صلى الله عليه وآله وسلم . .

❦ الباب الاول ❦

الفصل الاول في نسبي الشريف

انا السيد احمد عرابي بن السيد محمد عرابي بن السيد محمد وافي بن السيد
محمد غنيم ابن السيد ابراهيم بن السيد عبد الله بن السيد حسن بن السيد
علي بن السيد سليم بن السيد ابراهيم بن السيد سليمان بن السيد حسين
بن السيد علي بن السيد حسن بن السيد ابراهيم مقلد بن السيد محمود
بن السيد احمد بن السيد حسن السجاعي بن السيد صالح بن السيد صالح
البلاسي (نسبة الى بلاس وهي قرية صغيرة ببطانح العراق وهو أول
من هبط مصر من أجدادنا وتزوج من السيدة صفية شقيقة السيد احمد
الرفاعي الصيادي) بن السيد علي بن السيد عبد الرحمن بن السيد عمر بن
السيد عبد الرحمن بن السيد علي بن السيد صالح الأكبر بن السيد محمد
ابن السيد علي الحافظ بن السيد قاسم بن السيد عبد السميع بن السيد
عبد الفتاح بن السيد حسين الاصغر بن الامام علي الرضا بن الامام
موسى الكاظم بن الامام جعفر الصادق بن الامام محمد الباقر بن الامام

على الزاهر زين العابدين بن الامام الحسين سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بن الامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه . وامى السيدة فاطمة بنت السيد سليمان بن السيد زيد تلتقى مع والدى عند السيد ابراهيم مقلد .

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم اذا جمعتنا يا جريير المجامع

الفصل الثانى

فى نسأى الاولى

كان والدى السيد محمد عرابى شيخا جليلا رئيساً على عشيرته عالماً ودرعاً تقياً موصوفاً بالعفة والامانة . وكانت ولادتي فى ٧ صفر سنة ١٢٥٧ هـ ببلدتنا التى تدعى هرية رزنة بمديرية الشرقية بضواحي مدينة (بو بسط) المشهورة الآن بتل (بسط) وهى بلدة قديمة موجودة قبل زمن . تغلب الملك شيشاق بن نمرود الاشوري (رأس العائلة الثانية والعشرين) على مصر . لا كما يهرف البعض بما لا يعرف ويدعى انها من منشآت المغفور له محمد على باشا . ولا يزال فيها كثير من ذرية الفرس كمائلة كيوان وعائلة الدويتدار وعائلة (دراز) وعائلة (تمراز) ما بدل على قدمها . وهى واقعة فى شرقي مدينة الزقازيق على بعد مياين . وأما الزقازيق فهى منشأة فى زمن المغفور له محمد على باشا بعد انشاء قناطر التقسيم على بحر موسى (أو المعز لدين الله الفاطمى) وواقعة على مقربة من تل «بسطه» . وتعلمت القرآن الشريف وبعض العلوم الدينية فى

المسكتب الذى أنشأه والدي وفى الجامع الأزهر، وقد تعلم فى ذلك
المسكتب كثير من أبناء بلدتنا، حتى بلغ عدد المتعلمين فيها نحو نصفها.
ومنه العالم الأزهرى واللغوى الشهير الشيخ محمد حسين الهرأوى
والطبيب النطاسى عبد الرحمن بك الهرأوى والكياوى الشهير عبد
العزيز باشا الهرأوى. وكان قد أُمِرَ والدى بترتيب درس فقه فى المسجد
الذى جدده للعمامة بعد عصر كل يوم، وبعد صلاة العشاء، فتنفقه عامة
أهل البلد فى دينهم وصحت عبادتهم، وحسن حالهم بفضل قيام المرحوم
والذى على تعليم قومه وأهل بلده. ثم توفى رحمه الله تعالى وأجزل ثوابه
فى ٢١ شعبان سنة ١٢٦٤ هجرية (بالكولده) أى الهواء الأصفر بالغا
من العمر ٦٣ سنة. فغدوت يتيما فى الثامنة من عمرى. وكانت تربيتى فى
حجر والدتى وتحت رعاية اخى الأكبر السيد محمد عرانى الى أن تولى
المرحوم سعيد باشا ولاية مصر فى ١٤ شوال سنة ١٢٧٠ هجرية حيث
أصدر أمره بأنظام أولاد عمه البلاد ومشايخها فى سلك العسكرية
حيث كان طابى والحاقي بالمسكرية فى ١٥ ربيع اول سنة ١٢٧١ هـ

الفصل الثالث

فى دخولى العسكرية وترقىى بها

فى التاريخ المذكور آنفاً دخلت العسكرية وكان ذلك فى عهد
المرحوم محمد سعيد باشا الذى كان محباً لتقدم المصريين . فترقيت
بالامتحانات أمام رجال العسكرية الى رتبة ملازم ثانى فى ١٥ ربيع أول

سنة ١٢٧٥ والى رتبة ملازم أول في ١٧ جماد الثاني سنة ١٢٧٥ والى رتبة
يوزباشى في ١٣ شعبان من السنة المذكورة والى رتبة صاغقو لغاسى
في ٢٣ ربيع آخر سنة ١٢٧٦ والى رتبة بكباشى في ١٥ شعبان من السنة
المذكورة والى رتبة قائمقام بك في ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧ وهى الرتبة التى
لم يصل اليها أحد قبلى من العنصر المصرى . ثم ترفيت بعد ذلك فى عهد
المغفور له توفيق باشا الى رتبة أميرالاي فى رجب سنة ١٢٩٦ والى رتبة
اللواء فى ربيع آخر سنة ١٢٩٩

الفصل الرابع

فى سفرىانى

كانت مدة الرحوم سعيد باشا كلها سفريات وتمرينات حربية
من الاسكندرية الى مريوط ومنها الى دمنهور ثم الى القاهرة ثم الخنقاه
فالعباسية فطره ثم الى بنى سويف فجبل الطير بمديرية لىنيا الى قنا فسهل
باب الملوك الى اسنا وكنت يومئذ عاملا فى الجيش فسمعت بالتوجه
بمعيته رحمه الله الى المدينة المنورة لزيارة النبي صلى الله عليه وعلى آله .
وفى مدة الحديو اسماعيل اتدبت لترتيب عساكر من أهالى
القلاع الحجازية المحالة ادارتها على الحكومة المصرية للمحافظة عليها
بالنيابة عن الدولة العلية . فسافرت فى ٢٤ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ من
القاهرة الى بندر السويس وفى أول رمضان من السنة المذكورة
توجهت براً على ظهر الجبال الى قلعة (نخل) بكسر النون والحاء وليس

معى مساعد ولا كاتب ولا أجر لى على ذلك العمل الشاق بل كانت جميع المصاريف اللازمة لى ولخدمى وللجمالة الذين رافقونا تصرف من مالى الخاص لأن الحكومة كانت لاتعطى رجال العسكرية أجر سفريات كرجال الملكية .

فلما وصلت الى (نخل) رتبْتُ العساكر اللازمة لها من أهلها وارسلت العساكر المصرية التى كانت فيها الى القاهرة بطريق البحر الاحمر وأنشأت فى قلعة (نخل) مكتباً لتعليم الاولاد القراءة والكتابة وشيئاً من القرآن الكريم وعهدت بمباشرة تعليمهم الى وكيل القلعة وفاقه البلد ثم توجهت الى قلعة العقبة فوصلتها بعد سفر ثلاثة أيام . ثم الى قلعة (المويلح) ثم الى قلعة (ظبا) ثم الى قلعة (الوجه) ورتبت فى كل من هذه القلاع مايلزمه من العساكر من أبنائه للمحافظة عليه وأنشأت فيه كذلك مكتباً لتعليم الاولاد تحت مراقبة وكلاء القلاع المذكورة ثم ارسلت جميع العساكر القديمة الى مصر بطريق البحر الاحمر كذلك . وبعد اتمام تلك المأمورية على الوجه الأتم قفلت عائداً الى مصر بجرّاً الى مدينة (القصير) ثم براً الى مدينة فنا ثم بجرّاً الى مدينة اسيوط ثم بطريق السكة الحديدية الى الجيزة فالقاهرة . وكان انجاز هذه المأمورية فى مدة خمسة واربعين يوماً .

وبعد وصولى الى القاهرة بعشرة ايام توجهت الى مصوع حيث كنت مأموراً بالحملة الحبشية مكلفاً بإيصال الذخيرة والميرة الى الجيش اينما كان . فسكنت هناك الى انتهاء تلك الحركة المشؤومة التى بسببها بيعت حصص الحكومة فى قنال السويس (سراً بدون اشهار مزاد

عنها) للحكومة الانجليزية بمبلغ زهيد قدره اربعة ملايين من الليرات الانجليزية. ولو انها عرض ديعها على الدول الاوروبية لبلغ ثمنها ما ينيف على خمسين مليوناً من غير مبالغة. على أنه لم يصرف من قيمة تلك الحصص درهم واحد على الحملة الحبشية بل استأثر بها الخديو اسماعيل لنفسه سلباً ونهباً.

الفصل الخامس

في اسر ابامى

مما تقدم يعلم انى دخلت العسكرية نفرا بسيطا في ١٥ ربيع أول سنة ١٢٧١ هـ وترقيت بسرعة غريبة جزاء ما بذلت من جهد عنيف حتى نلت رتبة قائمقام الآلاى في ٢٤ صفر الخير سنة ١٢٧٧ وكانت تلك المدة عبارة عن ستة اعوام الا عشرين يوما هي ايام سعودى وخلو فكري من الاكدار الدنيوية ، فقد كنت فيها عزيزا مكرما عند حضرة محمد سعيد باشا وكثيرا ما كان يشركنى معه في ترتيب المناورات الحربية وينبئنى عنه في تاقينها الى اكابر الضباط بحضرته وعلى مسمع منه رحمه الله تعالى . ولشدة اعجابه بى اهدانى (تاريخ نابليون بوناپرت باللغة العربية طبع بيروت) وهو بادى الغيظ على ان تمكن الفرنسيون من التغلب على البلاد المصرية . والتحريض على وجوب حفظ الوطن من طمع الاجانب . ولما طالمت ذلك الكتاب شعرت بحاجة بلادنا الى حكومة شورية دستورية فكان ذلك سببا لمطالعتى كثيرا من التواريخ العربية . وازداد هذا الشعور فى تأصلا عندما سمعت خطبة القاها المرحوم

سعيد باشا في مأدبة ادبها بقصر النيل للعلماء والرؤساء الروحانيين
واعضاء العائلة الحاكمة واعاظم رجال الحكومة ملكيين وعسكريين
بعد تناول الطعام في سرادق ثمين .

خطبة المرحوم سعيد باشا

قال مرتجلاً :- ايها الاخوان: أتى نظرت في احوال هذا الشعب
المصرى من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من ام الارض .
فقد توالى عليه دول ظالمة له كثيرة كالعرب الرعاة (الهكسوس)
والاشوريين والفرس حتى اهل ليبيا والسودان واليونان والرومان -
هذا قبل الاسلام وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة
كالاُمويين والعباسيين والفاطميين من العرب . ومن الترك . والاكراد
والشركس . وكثيرا ما اغارت فرنسا عليها حتى احتلتها في اوائل هذا
القرن في زمن (بوناپرت) وحيث انى اعتبر نفسى مصرىاً فوجب على
ان ارنى ابناء هذا الشعب وأهذه تهذيباً حتى أجعله صالحاً لأن يخدم
بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الاجانب . وقد وطدت
نفسى على ابراز هذا الرأى من الفكر الى العمل »

فما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الامراء والعطاء غاضبين
حاتقين مدهوشين مما سمعوا . واما المصريون فخرجوا ووجوههم تهال
فرحاً واستبشاراً . واما أنا فأعتبرت هذه الخطبة أول حجر في أساس
نظام (مصر المصريين) وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع
أساس هذه النهضة الوطنية الشريفة في قلوب الامة المصرية الكريمة



الخدّيو محمد توفيق باشا



الخدّيو اسماعيل باشا



محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار

وفي سنة ١٢٧٨ هـ رأى المرحوم سعيد باشا ان الحكومة مديونة
للمعامل المانيا وفرنسا بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ثمن بناء حوض
للسفن بالسويس ومدافع كروب من المانيا . وملبوسات ومهمات حربية
واسلحة جديدة من فرنسا . فاستعظم هذا الدين وأمر بصرف عساكر
الجيش الى بلادهم وبيع ما في الخزائن الاميرية من الامتعة الثمينة . وبيع جميع
المعامل والورش القديمة الكائنة بالعاصمة والمحافظات والمديريات . وبيع
الاطيان المتروكة وغير ذلك للوصول الى سداد هذا الدين . وأمر
باعطاء من يرغب في الخروج من خدمة الحكومة ارضاً معاشاً له
ولاً ولاده من بعده وباحالة الضباط الى المديريات والمحافظات مستودعين
بنصف مرتباتهم . وأمر بتخصيص ما يلزم لهم من الرواتب على الاراضى
الزراعية نخس كل فدان قرش واحد وربع القرش علاوة على المال الحين
تسديد الدين المخلوب من الحكومة . ثم يصير جمع العساكر والضباط
ثانية والغناء الضريبة المؤقتة . واستمر الامر على ذلك الى ان توفى
رحمه الله تعالى .

وفي أوائل سنة ١٢٧٩ هـ سافر سعيد باشا الى أوروبا لمعالجة نفسه
من داء السرطان ومن هناك كتب وصيته الى قائمقامه في مصر (وهو
اسماعيل باشا الذى جلس على الاريكة الخديوية من بعده) قال فيها : —
« بما ان الضباط الوطنيين المترقيين من تحت السلاح قد اشتغلوا
بتلازمة نسايتهم وتركوا دروسهم العسكرية ولو تركناهم على هذا الحال
الذى لا يؤول عليهم الا بالوبال لفقدوا العافية والنظر . وصاروا عبرة لمن

يعتبر . وبما أننا نحن الذين ريناهم وأظهرناهم فلا يصح لنا تركهم في هذا الحال الذى ذكرناه لذلك فقد اقتضت ارادتنا جمعهم من بلادهم وعدم تمكينهم من نساأهم حتى ولا بالنظر اليهن بالعين والتشديد عليهن بمداومة تدريس القوانين ليلا ونهاراً فى قصر النيل .

ثم توفى المرحوم محمد سعيد باشا فى ليلة ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ هـ وتولى اسماعيل باشا ولاية مصر فى التاريخ المذكور وعزل فى ٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ . بناء على طلب دول اوروبا اعزله من الحضرة السلطانية لما تحقق لديهم من سوء الادارة والتبذير فى عهده وشدة الطمع والجشع اللذين لاحد لهما ولا نهاية . فكان عزله رحمة من الله بالمصريين . .

الباب الثانى

(النشأة الثانية)

الفصل الاول

(فيما تحمته من المظالم)

تولى اسماعيل باشا ولاية مصر فأمر بجمع العساكر وترتيب الآلايات وصار ترتيبها قائما على الآلاى البيادة السادس مع أميرالاي بكبرى بك . ولم يكن بهذه الرتبة من العنصر الوطنى بالآلايات غيرى . ولسوء حظى ترقى أميرالاي الثانى المدعو خسرو بك الى رتبة اللواء (باشا)

لا بعلمه ومعارفه بل لكونه جركسياً ومن الخارجين على الدولة العلية
مع ابراهيم باشا بن محمد على باشا في تلك الفتنة الدماء التي دكدكت
سياج الاسلام وفضحت عورة المسلمين وكسرت شوكة الدولة العلية
(الحامية لجميع الموحدين) . وقد تمين المذكور أميراً على اللواء الثالث
المكون من الآلاى الخامس والسادس . وعندما تكامل حشد العساكر
اجتمعت الآلايات البياده والسوارى والطوبجية في ميدان (طره)
بسفح جبل المقطم وصار عمل تمرينات حربية حضرها الخديو اسماعيل
وجميع رؤساء العسكرية . ولشد ما أدخلت السرور على الخديو حتى
دعا جميع الضباط العظام من رتبة البكباشى فما فوقها الى مأدبة نفيسة
فوق ظهر سفينته البخارية . ولم يكذبوا أخذ القوم مجلسه حتى وجد
على المائدة عدة زجاجات مملوءة بأنواع المشروبات الخرية المحرمة .
والكؤوس المختلفة — وتلك حالة لم يسبق انسا رؤيتها لأنها غير
المألوف والمعروف عندنا : ثم تقدمت الأ طعمة فأكل المدعوون طعاماً
شهيماً لذيداً وشرب من أراد الشرب منهم من تلك الخمر وتعفف من
كره . وبعد الفراغ من تناول الطعام أعلن الخديو سروره وشكره
لضباط الجيش على ما أبدوه من النشاط وحسن الترتيب في أثناء
التمرينات الحربية . وأمر لكل واحد من الباشوات بخمس مائة فدان
ولكل من امراء الآلايات بمائتى فدان ولكل واحد من القائم مقامات
بمائة وخمسين فداناً من زيادة المساحة التى توجد في بلاد مديرتى الغربية
والمنوفية .

خرجت الاوامر من المية الخديوية الى المديرتين المذكورتين

بتسليم الاراضى المذكورة الى أصحاب الرتب المختلفة ولكن عند الشروع فى استلام تلك الاطيان ظهر الظلم وتجسم بأكمل معانيه . فقد كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية الى بلد يختارها من أحسن البلاد تربة . ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة فى أخصب حوض من الاراضى المملوكة لأربابها فيجلب الى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الخيضان الاخرى التى توجد بها زيادة المساحة وقد لا توجد . حيث يخصص مقدار الارض المأخوذة منهم على جميع الافدنة الموجودة فى البلد فيخص الفدان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة . فتؤخذ من الكل وتجمع فى جهة وتعطى لأولئك الساكنين بدلاً من أراضيمهم التى كانوا يملكونها . وقد تكون هذه الاراضى من أردى أنواع الارض . وتلك أول مظاهرة من المظالم الكثيرة التى وقعت فى عهد اسماعيل باشا . .

وقد حماني الله من الوقوع فى شرك هذه المآثم على غير ارادة منى وذلك أن خسرو باشا امير اللواء الآنف الذكر كان رجلاً جاهلاً متعصباً لجنسه تعصباً زائداً عن حد المعقول . وكان قد أخبر ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم (الروى الأصل) بأقى صلب الرأى شرس الاخلاق لا أنقاد لأوامره ولا أحفل بما يصدر منها عن ديوان الجهادية (الحربية) . (وما بي والله من شراسة ولكنى جبلت على حب العدل والانصاف وبغض الظلم والاحجاف) . وطلب منه توقيف تسليعى الاطيان المنعم بها على لحين تحقيق ما افتراه من الكذب . فعرض ناظر الجهادية الأمر على الخديو مشافهة وصدر بناء على ذلك أمر المعية

لمديرية الغربية بعدم تسليمي تلك الأبطال حتى يصدر لها أمر آخر .
ثم أمر ناظر الجهادية بتحقيق مناسب الى فشكّل لذلك مجلس
عسكري برئاسة حسين باشا الطوبجي وعضوية محمد بك أمين أمير الآلاي
الخامس وقائم مقام الآلاي المذكور رشيد بك راقب وغيرهم من
الجركس والترك - .

وحقيقة هذه المسألة هي أن هذا اللواء المتعصب لجنسه المتفاني في
الحق على العنصر الوطني كان يكره أن يكون تحت أمرته رجل شريف
مثلي يتفاني في نصرة الحق على الباطل . فعمل على اقضائي من مركزي
ليتسنى له ترقية المدعو مصطفى سليم أحد بكباشية الأورطة التي تحت
اداري الى رتبة القائم مقام وترتيبه بدلا مني لكونه من ابناء الجركس
المعاصرين له ولكونه صهر جاهل كنجج باشا قومندان اللواء الأول .
واتفق في ذلك الوقت امتحان الضباط الأصغر لترقيتهم . اكمل
لضباط أورط اللواء المذكور في مجلس برئاسة خسرو باشا هذا
وبحضورى كمضوفيه ايضا . وبعد ظهور نتيجة الامتحان والافراد
على ترقية المستحقين كتبت العرائض عند الباشا المذكور وختمت
من أرباب الامتحان . ولما عرضت على ختمت على عرائض من تقرر
ترقيته وأيت الختم والتصديق على ترقية ملازم ثاني يدعى حسين افندي
لانه لم يجب في الامتحان بأجابة حسنة بينما كان آخر يدعى حسين افندي
ايضا أجاب في الامتحان جوابا حسنا وتقرر فعلا ترقيته بمجلس
الامتحان ولكن تأخر هذا وتقدم ذلك بدلا منه بسبب المحسوية ولكونه
كان ملازما لخدمة البكباشى مصطفى افندي سليم المذكور في بيته ...

فلما أيت التوقيع على العريضة المذكورة طلب الى الباشا المشار اليه الموافقة على ختم العريضة لأجل خاطر البكباشى المذكور . فرفضت ذلك كل الرفض وطلبت ترقية المستحق . فأبى على ذلك وتأخر الاثنان من الترقى بعد جدال عنيف . وكانت هذه الحادثة سبب الوشاية في عند ناظر الجهادية . وقد أوعز الباشا الى البكباشى المذكور بأن يخلق مكيدة يوقعى فيها . فبحث الى أن وجد نفرين مسجونين في الآلاى لسبب فرارهما من بعد فرزهما وقبولهما . فكتب عريضة شكوى بلسانهما للباشا المشار اليه فخوفاهما انهما لم يطلبيا من بلدهما ولم يرسلوا من مديريتهما وانهما لم يهربا من الآلاى وقد ظامهما القاء مقام (وهو أنا) لكونه يعرفهما من قبل فكتب عنهما للجهادية بطلبهما وحضورهما . وبناء على ذلك صار القبض عليهما في بلدهما التي تسمى (فارسكور) من مديرية الدقهلية وارسالهما من المديرية الى ديوان الجهادية ثم الى الآلاى مكبلين بالحديد . ويطلبان التحقيق . فعقد لذلك مجلس خصوصي برئاسة حسين باشا الطوبجى ومن سبق ذكرهم وتبين من التحقيق تزوير دعواهما وثبت درج اسميهما بالكشف المرسل من المديرية الى ديوان الجهادية . وبالكشف المرسل من مأمور الفرز الى الآلاى ومن التفراف الواضح المرسل من الآلاى الى ديوان الجهادية بفرارهما وطلب حضورهما . ومع ذلك حكم المجلس المذكور بحبسى ٣١ يوماً محاباة لخسرو باشا وناظر الجهادية . فاستأنفت الحكم وطلبت احاتى الى المجلس العسكرى الاعلى الذى تقرر فيه لغو وأبطال الحكم المذكور وحفظ الأوراق لفساد القضية وثبوت التزوير .

وهنا وقع الخلاف بين ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم وكان «مملوكاً رومياً» وبين رئيس المجلس العسكري الاعلى على باشا سرى وكان ارثووديا . بسبب حكم المجلس الاعلى المذكور بلغو حكم المجلس الابتدائى . وكان ناظر الجهادية يريد تأييد الحكم الابتدائى تصديقاً لما أخبر به الخديو سابقاً فى المأدبة . فسمى لدى الخديو فى رفته ورفقى من الآلاي وتم له ما أراد . ولكن الله ليس بغافل عما يعمل الظالمون . فى الاسبوع الذى رقت فيه من الآلاي صدر أمر الخديو بلغو اورطة اللواء الثالث الذى كان تحت أمره خسرو باشا وتفرقت تلك الفرقة على الآلايات الاخرى . ورفت البكباشي مصطفى سليم رقتاً شنيعة مدة عشر سنين . ثم أصيب حسين باشا الطوبجي بفالج أودى بحياته . وكذلك أصاب محمد بك أمين الذى وافق على المحاباة فالج كصاحبه . أما أمين بك القبرصلى ناظر قلم تركى بديوان الجهادية وهو رجل رومى . فقد أصابه الله بقارعة قبل موته لميله مع الظالمين حيث زور أمراً خديوياً مالياً فضبط وسجن ثم ضرب نفسه بمذبة طاباً للانتحار . فعولج وأرسل الى السودان ومات قبل وصوله . وأما ناظر الجهادية فقد هلك فى حرب كريد ولكن ليس شهيداً بل أكل فريكا من قمح فانعقدت امعاؤه وقضى نحبه وأرسل الى مصر ودفن فى قرافة الامام الشافعى . وأرسل خسرو باشا الى السودان . وهكذا فأن كل من اشترك فى تلك الظلامة أصيب بعصبة عظيمة .

الفصل الثاني .

في عودتي الى القرنة بعد انقضاء المهنة

ولما كان رفتي من الآلاي بأمر ناظر الجهادية وبطريقة استبدادية ظالمة شكوت أمرى الى الخديو اسماعيل باشا والتمست طلب اوراق القضية وفحصها بديوان المعية وانصافى بوجه العدل لأن (العدل ان دام عمر والظلم ان دام دمر) وطلبت من راغب باشا النظر في ظلامتى وكان حينذاك باشمعاوننا للخديو وله نفوذ تام في جميع المصالح الاميرية . فوعدنى خيرا وفي الحال كتب لديوان الجهادية بطلب جميع الاوراق المتعلقة بالدعوى المذكورة وبناء على ذلك ارسلت جميع الاوراق الخاصة بمسألتى الى ديوان المعية ففحصها ابراهيم باشا خليل رئيس قلم العرضحالات وعمل عنها نتيجة أوضح فيها تلفيق القضية وفسادها . ثم عرضت النتيجة على الخديو ولكنه لم يبد رأيه فيها . فكشفت على هذه الحالة مدة ثلاث سنوات وانا اتردد على المعية بلا فائدة . وفي ربيع اول سنة ١٢٨٣ هـ كتبت عريضة استرحام ثانية للخديو فصدرت ارادة سنية مآلها ان العرضحال المقدم منى عرض على الخديو وانه عفا عني . وبناء على ذلك صدر امره بأستخدامى عند ظهور خدمة مناسبة .

وهاك نص التركي

نمرة ٢٦ عرض

في ١٩ ربيع اول سنة ١٢٨٣

ديوان جهاديه ناظري سعادتلو حضر تلى

٦ جى بياده سابق قا مقام احمد عرابى بك اشبو عرضحال منظورم اولدى
خطاسنى عفو ايتمش اولديغمدن حاله مناسب خدمه ظهورنك
استخدام ايتديرمىلى حقنده ايجابى اجرا ايلمكز ايجون اشبو امرم
اصدار قلندي .

مما تقدم يعلم أنه لم يقع منى خطأ يصح صدور عفو عنه وإنما كان
الغرض من ذكر العفو التهديد لأضاعة مرتبائى مدة رقتى والتخلص من
مظنة الظلم وضياع الحقوق فكانت هذه المرحمة خالية من العدل
الحقيقى . وعلى ذكر العدل اذكر ما وقع ليعقوب سامى باشا فى عهد سعيد
باشا وذلك انه كان معاوناً بضبطية معمر بعد حضوره من حرب القريم
فى سنة ١٢٧١ هـ برتبة صاغقو لغاسى فوقع بينه وبين الضابط عبده باشا
(وهو رجل شرير لا يعبأ بفضيحة الحرائر فى سبيل حصوله على فدية
من المال أو الحلى) خلاف لعدم موافقته على أغراضه الدينية انتهى برفته
من غير ذنب . فرفع هذا شكواه الى سعيد باشا فصدر أمره رحمه الله
بتحقيق تلك الشكوى فى ديوان الداخلية ولما ظهر من النتيجة أنه
رقت ظلاماً أمر سعيد باشا برقت عبده باشا من الخدومات الاميرية لظلمه
والزامه بمرتبات يعقوب سامى من تاريخ رفته واعادة المظالم الى
وظيفته كما كان . فأين هذا العدل المحض من تلك المرحمة الخالية
من العدالة .

الفصل الثالث

في امالي الى الملكة

لما اخذت امر الخديو السابق ذكره توجهت الى ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم وناولته اياه فقرأه وقال الحمد لله على ذلك فقد كنت خدعت وصدقت قول خسرو باشا وتسرعت في الامر وعرضت على الخديو ولم استطع بعد ذلك تكذيب نفسي عنده وانا آسف على ما حصل مع علمي بما انت عليه من الذكاء والفطنة والاستقامة فارجوك يا ولدي قبول اعتذاري فقلت عفا الله عما سلف والذي ارجوه الآن هو احالي على مفتش الاقاليم وكان ذلك اتقاء لشر اعدائي السالف ذكرهم . فاجابني الى طلبي . ولما عرضت امر الاحالة على المرحوم اسماعيل صديق باشا رحب بي وأكرمني وأمر في الحال بتعييني في مأمورية مؤقتة هي المحافظة على النيل بمديرية الشرقية . وبلغ نيل ذلك العام ٢٧ ذراعاً فبذلت جهدي في أخذ الاحتياطات اللازمة لرد طغيان الماء وحفظ البلاد من العرق وبعد انقضاء زمن النيل أحيل على عهدي تشهيل بناء قنطرة فم الاسماعيلية بحرى قصر النيل والقنطرة البولاقية ثم تشهيل سد فم رياح الترعة الاسماعيلية بالقرب من شبرا وتشهيل قطع الاحجار بجبهات العباسية والبساتين وطره والمعصره وشحن الاحجار اللازمة لذلك وللناظر الخيرية وجميع مديريات الوجه البحرى . وفي سنة ١٢٨٤هـ أحيل على عهدي تشهيل بناء كوبري قشيشه العظيم على خط السكة الحديدية قبلى الواسطى وطوله ٥١٤ متر . وكوبرى الرقة بحرى الواسطة وكوبرى

أطواب على فرع الفيوم ثم السكة الحديدية من المنيا الى بندر ملوى. وبعد اتمام تلك الاعمال المهمة على اكمل وجه مع مراعاة الاقتصاد فى المصاريف أقت ولية من مالى الخاص دعوت البهارؤساء مصلحة السكة الحديدية ورؤساء الهندسة والعمال ورجال مديرية نبي سوف احتفالاً بأول قطار يمر على الكوبري المذكور وكان يوماً مشهوداً . وبمراجعة الحساب كان الوفرة فى المال ٢٥٠٠٠ جنيه مصري عن طلب المقاولين الا جانب الذين حاولوا أخذ تلك الاشغال . وبسبب توفير هذا المبلغ وسرعة نهو البناء والتركيب وأحكام الاعمال على أحسن ما يرام كوفى ناظر الدائرة الخاصة قاسم باشا رسمى بخمسة آلاف جنيه م . ولم يكن سوى واسطة المخاطبات بنى وبين مصلحة السكة الحديدية . وكوفت أنا على تلك الاعمال الشافهة الجايلة بالتقاعد والراحة من غير معاش لحين ظهور خدمة أخرى : فيالله ما أمر وأصعب تلك المكافآت المقلوبة على النفوس الحساسة الشريفة . وما أكثر العجائب فى الحكومات المطلقة المستبدة الظالمة.

الفصل الرابع

فى عودتى الى الخرمة العسكرية

وفى أوائل سنة ١٢٨٧ هـ عين قاسم باشا المذكور ناظراً للجهادية وهو رجل رومى بارع فى الاشغال الحربية ولللكمية شيط فى كل اعماله . وكان يعرف قدر اعمالى واقتدارى مدة انشاء الكبارى السابق ذكرها . فطلبنى وكفنى الرجوع الى خدمة الجهادية فأجبتة الى ذلك وترتبت

قائماً في ٣ جى الاى بالاسكندرية . وفى سنة ١٢٨٨ هـ انتقلت الى رئاسة الآلاى الثانى البياده ولكن برتبى من غير رقى . وفى اواخر سنة ١٢٩٠ هـ توجهت بالآلاى المذكور الى رشيد بطريق البر على شاطئ البحر الابيض المتوسط . وفى اوائل السنة المذكورة احيل ديوان نظارة الحرية الى عهدة الامير حسين كامل باشا بن اسماعيل باشا الخديوى . وصار فتح فرقة ثانية وثالثة فى الجيش مكتملة من الاساحة الثلاثة أعنى بياده وسوارى وطوبجية وصار ترقى الضباط اللازمين لذلك استعداداً للحملة الحبشية المشؤمة . وبعد اختيار المختارين للفرقة الثانية من الذين ترقوا بحضرة الأمير المشار اليه قال للذين تأخروا عن الترقى (اجتهدوا أيها الضباط فى التعليم والتمرين حتى تدركوا ما وصل اليه اخوانكم الذين ترقوا)

والله يشهد وفطاحل الجهادية ان المتأخرين فى الترقى هم أسانذة الذين ترقوا فى العلوم الحرية . وهم أرقى أخلاقاً وأدبا كحسين مظهر افندى البكباشى الذى ترقى فى عهد توفيق باشا الى رتبة باشاً وقتل فى حملة (هكس الانجليزى) عند محاربة المهدي السودانى . وعلى فهم البكباشى . ومتولى حافظ البكباشى . ومحمد على افندى البكباشى . ومحمد الدرى افندى البكباشى . وسعيد ناصف افندى البكباشى . وقد (قتلوا فى الحملات الحبشية والسودانية) ولكن الغرض يعنى ويصم . . ثم التفت الامير الى وقال بلهجة الأسف : --

إني طابت من افندينا ترقيتك الى رتبة المير الاى فقال انك من بتوع سعيد باشا . فقاطعتة الكلام وقلت : انى لست بتاع أحد بل

خادم الحكومة والوطن وبلدى هرية رزنة بتديرية الشرقية . ولكن
بتابع سعيد باشا هو راتب باشا لأنه ملكه . فقال لا تنقر همتك في
تأدية واجباتك وانى سأبذل جهدى في ترقيةك عند ترتيب الفرقة
الثالثة . فشكرت له وخرجت وأنا شاعر بأنى لا أنال خيراً فى عهد
والده لأنى متحقق من أن خسرو باشا وراتب باشا ورؤساء الجراكسة
يعارضون فى ترقية بكل ما فى قدرتهم . وقد سمعت من أحد أمراءهم
(وهو رجل معتدل غير متعصب لبنى جنسه على ما فيه من غلظة)
أنه حضر مجاساً لأولئك الجراكسة حيث تذاكروا فى اختيار
لذين يريدون ترقيةهم الى الفرقة الثالثة . فعرض عليهم ترقية الى رتبة
الاميرالاي مراعاة للحق والانصاف فأبوا عليه ذلك : فقال لهم ربما
ترقى قهراً عنكم يوماً ما اذا لم يرتق برؤائكم واختياركم . وأنتم تعلمون
أنه أقدم القائنقامات وأعلمهم . وفيكم من كان تحت أمرته . فالأولى
بكم أن لا تعرضوا أنفسكم للانتقاد . ولكنهم لم يزدادوا الاعتواءً
ونفوراً .

ولما ترتبت الفرقة الثانية والثالثة ونم ترقى الضباط . لم يقدر ناظر
الجهادية الأمير حسين كامل باشا على الوفاء بوعدده لاصرار السردار
راتب باشا على رفض ترقية . ومن الغريب أن الآلاى الذى تحت ادارتى
ظل خالياً من ضابط من رتبة الاميرالاي مدة ثمانية أعوام . وكنت أنا
القائم بوظيفة الاميرالاي بأحسن نظام وأكمل تربية وأدق تعليم
وأحسن هيئة عسكرية : فما أوضح هذا الظلم المبين .

الباب الثالث في الحملة الحبشية

الفصل الاول

في سنة ١٢٩٢ هـ بدأت الحملة الحبشية بالسفر الى مصوع بعد قتل الثلاث أوطى التي قام بها أراكيل بك الأرمنى محافظ مصوع . وكان معه يومئذ البكباشى على رائف والبكباشى احمد فوزى والبكباشى احمد سعيد قومندان الطوبجية والبكباشى عمر رشدى أركان حرب . فأغار على حدود الحبشة من جهة سنهت وفرق العساكر فرقا صغيرة وسار بهم الى اقليم (أسمره) . فأحاط بهم الأحباش وأفتوهم عن آخرهم ومثلوا بالقتلى . وجبوا مذاكبر من سلموا من القتل من العساكر المصرية . وكذلك ذبحت الفرقة التي أرسلت مع (مسنجر بك الانجليزى) الى (تجرة) ومنها الى الملك منليك ملك (شوا) بطريق (قبيلة الخنفلى) بقصد الهجوم على الأحباش والتغلب على بلاد يوحنا بمساعدة منليك الذي صار امبراطورا بعد قتل يوحنا بيسد الدراويش السودانيين : فلما قرب مسنجر بك من حدود (شوا) قام شيخ قبائل الحنافل برجاله وبأغت العساكر المصرية ليلا وهم نيام فذبحهم عن آخرهم وأخذ أسلحتهم وذخائرهم وجميع ما معهم من الهدايا الثمينة المرسلة الى منليك . فلما جاءت هذه الأخبار الى مصر عظم الأمر واشتد الغضب على الخديوى اسماعيل باشا . فأمر بإرسال الجيش المصرى

المركب من ثلاثة فرق الى الحبشة بطريق البحر الاحمر الى مصوع وعهد بقيادة الجيش الى راتب باشا سردار العساكر المصرية وأمر هذا القائد العام أن يكون مقيداً برأى أركان حربه الجترال لورنج وهو أمير يكتفى لا يعرف الفنون العسكرية وإنما كان رئيس فرقة في الحرب الأمريكية من ضمن الفرق الغير المنتظمة أى (المتطوعين) . وكان أكثر رجال أركان الحرب الذين معه من بنى جنسه فكان هذا الترتيب سبب الفشل الذى حاق بالمصريين فى تلك الحملة . وقد عسكرت العساكر المصرية بقرية (حريقوا) فى جنوب مصوع على بعد خمسة أميال وقرية أم (كالو) غربى مصوع على بعد ستة أميال وقرية (حطملوا) فيما بين مصوع وأم كالو . ولعدم وجود ماء لهذا الجيش العرمرم اشتغل كل فريق بحفر الآبار فلم يجدوا ماء الا ما يكفيه ثلاثة أيام ثم يصير الماء مالحاً . ولما كنت مأمور الحملة وفى عهدي عشرة آلاف حيوان من الجمال والخيول والبغال . (وأغلبها أخذ من المصريين غصباً بلائعن) وكذلك العلف من الشعير وال فول والذرة والتبن (الذى أخذ من المصريين بلا عوض غير الوعود الكاذبة بحصم الاثمان من الضرائب المظلمة منهم وتلك الضرائب لانهاية لها ولا يمكن لاي حاسب أن يعرف ماله وما عليه لكثرة الضرائب الغير قانونية) ولعدم وجود الماء الكافى لهذه الحيوانات أمرت بحفر بئر فى جهة قرية أم كالو لبعدها عن البحر . وبعد حفرها ظهر ينبوع ماء عذب سائغ شرابه وماؤه كثير لا ينقطع ولا يتغير . فأمرت ببنائها بالحجر بناء قوياً . وبناء

حوض بجانبها امتداده ثلاثون متراً وعرضه متران لشرب البهائم المذكورة. وأقننا على البئر ساقية حديدية استحضرت من مصر وأجرينا الماء في مواسير استحضرت لهذا الغرض من مصر أيضاً إلى جزيرة مصوع حيث عمل فيها حوض كبير مستدير لسقيا أهل البلد ومستخذي المحافظة. ولا ريب في أنها باقية أثراً عظيماً يعرفه سكان تلك البلاد الذين أصبحوا في راحة عظيمة من عناء طلب الماء من الخيران البعيدة (أى مجارى السيل) .

مكث الجيش مقبلاً في مضاربه مدة ثلاثة أشهر بغير عمل ولا تدريب وفي تلك المدة كان الخديو يرسل كثيراً من الطرشي (أى المخلل) والفجل والبصل والكراوات خشية من حدوث داء (الاسكربوط) وكان جميع الرؤساء من أمراء الآلايات والبشوات من العنصر الجركمى الا واحداً يدعى محمد بك جبر وكان مصرياً. وهذا لا رأى له في الأمر. وقد كانوا يحسبون للجيش ألف حساب ويتهيون من لقائه. ويظنون أن طول المكث في مصوع وما حوله يحمل الحكومة المصرية مصاريف باهظة تعجزها عن القيام بنفقات الجيش اللازمة له إلى النهاية فترجعهم إلى مصر بلا قتال. وهذا الفكر الضئيل سمعته من أحد الأمراء المشايخ اليهم. وهو ناظم مشفق من النتيجة.

الفصل الثانى

الزحف على بلاد الحمزة

فاق الخديوى اسماعيل من طول المسكت فى مصوع ونواحيها
وشدد على القائد العام راتب باشا ورئيس اركان حربيه بلزوم سرعة
الزحف على البلاد الحشية والانتقام منها نظير ما وقع منهم من الاعمال
الوحشية والتمثيل بالقتلى والاسرى كما ذكر . وكان ارسل ابنه حسن
باشا يشهد الحركات الحربية ويتدرب فيها ولا وظيفة له فى الجيش غير
ذلك . فانقطعت وتيرة كل تقاسم وصدرت الاوامر بالشروع فى
الزحف وأمرنى رئيس الجيش راتب باشا بأن اسلم كل الآى خمسين
جملًا لحمل ذخيرتهم الحربية وخيامهم ومؤونتهم وغير ذلك . فقلت له
أنه من الضروري ان يوجد مع كل الآى عشرة جمال خالية من الحمل
حتى اذا ضعف بعض البهائم عن السير استبدل بغيره فقال لى لا تفعل
ذلك ودع كل دابة تتأخر بحملها لا ترجع . فتمجبت لذلك الامر ولكن
م اراجعهم . ولكي يتحقق من نفاذ امره أمر اثنين من معاونيه احدهما
يدعى عبد الله الكردى البكبكاشى والآخر يدعى رجب صديق
البكبكاشى الجركسى بأن يقفا فى باب المر عند الشروع فى السير ولا
يتركا دابة تمر بدون حمل .

سافرت الفرقة الاولى بقيادة امير اللواء عثمان رفقى باشا وسافر
معها راتب باشا القائد العام واركان حربيه ليملا فى اول يوم من شهر
أغسطس سنة ١٨٧٦ . وفى ضحوة اليوم المذكور سرت على آثارهم بحملة

قدرها خمسمائة دابة محملة مؤونة وعافا واورطة من العساكر بقيادة البكباشى فرج عبد العال المشهور (بالذكر) . فلما بعدنا عن مركز أم كلثو بنحو ستة أميال وجدت الجمال والخيول والبغال السابق ارسالها مع الفرقة الاولى منتشرة على رؤوس الجبال وبطون الاودية بأحمالها . بعضها يرتع ويرعى وبعضها مشتبك فى شجر السلم وشجر الانبوس وشجر أم غيلان . وبعضها ملق أحماله من الجبخانه والبقسماط والتبن والشعير والفول . فلما رأيت ذلك هالنى الامر وقلت فى نفسى هذا ما خشيت وقوعه وهذا ما أرادته القائد العام برفضه ما عرضته عليه من قبل . فأمرت الحملة بالوقوف عن التقدم وأمرت قائد الاورطة الحامية للحملة بسرعة جمع الدواب المنتشرة بأحمالها . وفى أثناء ذلك مر علينا الأمير حسن باشا بن اخديو بن معه من معاونيه وخدمه وشاهد ذلك بنفسه . فلما سألنى عن تلك الحالة أخبرته بحقيقتها . فتركنى وسار ليلحق بالفرقة الاولى . وعند جمع البهائم المنتشرة بأحمالها وجدنا نحو خمسين حملا من البقسماط مبعثراً هنا وهناك وتبين أن فرقة الجمالة التى أتت من سواكن هى التى ألقّت أحمالها وفرت بجمالها . ومن حسن الحظ أن كان بالحملة خمسون جلا خالياً من الاحمال كاحتياطي . خملناها الميرة ثم واصلنا السير الى الامام . وكنا نجد بين فترة وأخرى بسلاً محملاً جبخاناً أو جملاً متروكاً بحمله فنأخذه معناتى انتهينا الى أرض مسبعة بعد اجتياز ناعقة (نيقوص) حيث وجدنا فى مجرى السيل منها حفائر ماء فبتنا فيها وسقينا الدواب . وهى على بعد ثلاثين ميلاً من أم كلثو . وماؤها عذب وهوؤها لطيف وفيها ينبت شجر (الفقل) ولأوراقه رائحة زكية . وفى اليوم

الثاني توجهنا الى خور (بعرضا) فوصلناها بعد العصر. وقد استقبلنا كثير من عساكر الفرقة الاولى التي كانت قد عسكرت على شاطئ. هذا الخور وشكوا الينا الجوع لعدم اعطائهم القوت الكافي حيث كان لا يصرف للنفر أكثر من مائة درهم من البقسماط ومائة درهم من اللحم البقرى في اليوم الواحد .

فصرحت لهم بالأكل حتى يشبعوا على أن لا يأخذوا معهم شيئا وأقنا هناك حتى أتت الفرقة الثانية بعد ثلاثة أيام وقامت الفرقة الاولى الى (قياخور) ثم قامت الفرقة الثانية بعد ذلك الى قياخور أيضاً ومنها الى (قرع) بفتح الراء وصدر لنا الأمر باتخاذ (بعرضا) مركزاً متوسطاً للحملة والمؤن والذخائر الخريصة بين مصوع وقرع. وعسكر القائد العام بالفرقة الاولى وقائدها راشد باشا راقب في قرع واختط فيها قلعة خفيفة. وكذلك فعل عثمان رفق باشا بفرقة في قياخور. وأقاموا على ذلك أربعين يوماً ويوماً بلا عمل. فلم يستكشفوا ماحولهم من الأودية والخيран والجلال المنقطعة، حتى ولم يضع رئيس أركان الحرب رسماً لذلك لمعرفة أبعاد المواقع المناسبة لاتخاذها ميداناً حريباً، وفي تلك المدة كانت الذخيرة ترسل يومياً الى قرع لاتخاذها مركزاً عاماً استعداداً لأمداد الجيش اذا تقدم الى مدينة (عدوى) عاصمة مملكة الملك يوحنا حتى صارت زكائب البقسماط في داخل الاستحكام كالبروج المشيدة العظيمة، ومع ذلك كان القائد العام يأمر بمشتري كثير من الدقيق والشعير من سوق الاحباش. كل هذا والعساكر لا يعطى لهم الا نصف المرتب

من البقساط مع أن النفر كان يعطى بأمر أركان الحرب مائة درهم من اللحم البقري أى ثلاثة أمثال المقرر له من اللحم . حتى فشا في الجيش داء (الدوسنتارية) أى الاسهال الشديد مع الزحير للمؤلم . ولولا جودة الهواء لهلكت العساكر من الجوع والاسهال .

وكان أحد القسس الفرنسيين المبشرين في بلاد الاحباش يتردد كل يوم على رئيس أركان الحرب الجنرال لورنج الأمريكى مستطلعا أحوال الجيش المصرى حتى علم بتقداره واتفق معه على الحركة الحربية التى تكون سببا لهلاك الفرقة المصرية عند الصدمة الاولى، وكان يبلغ معلوماته فى كل يوم الى الملك ، فحشد هذا الملك جيشه وكان عدده ينيف على الثلاثمائة ألف من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال على حسب عاداتهم فى الدفاع عن كيان بلادهم . وأتى على مقربة من الجيش المصرى المعسكر فى قرع، وفى ١٢ سبتمبر من السنة المذكورة قتت بأخر حملة من مركز بعرضا وكان معنا ثلاث أورط بقيادة أمير اللواء راشد باشا كمال حتى وصلنا الى عقبة (بمبا) وهى عقبة صعبة الرقي مرتفعة عن سطح البحر بمقدار ثلاثة آلاف قدم لا يمكن للراكب أن يجتازها على ظهر جواده أو مطيته بل لا مناص له من أن يترجل ويمشى على قدميه لصعوبة الرقي والهبوط ، ولا تمر الدواب فيها الا الواحدة بعد الاخرى . فاجتزناها بكل صعوبة بعد أن سقط بعض الجمال بأحماله من أعلى العقبة الى حضيض الوادى . ثم تابعنا السير حتى وصلنا الى خور عدرسا (وأخوّر عبارة عن مجرى السيل فى منخفض من الوادى) ، فبتنا هناك حيث وجدنا

على شاطئه غابات من نخل البلح قيل انها من آثار عساكر السلطان سليم
الذين أكلوا التمر وألقوا بنواته في شاطئ الخور المذكور : وفي يوم ١٣
منه قنا من تلك المحطة وسرنا الى الأمام حتى وصلنا الى (سهل
عالا) وهو سهل واسع كثير الاشجار وهناك سمعنا دوى المدافع المتتابع
وعلمنا بوقوع الحرب . فأسرعنا في السير حتى وصلنا الى قلعة السلطان
سليم السكينة على سفح جبل قباخور بعد غروب الشمس بساعتين . وكانت
قد انقطعت أصوات المدافع . فخططنا الرحال وهيانا الطعام للعساكر
والعلف للدواب وبعد الاستراحة استأنفنا السير ليلا . فارتقينا
عقبة قباخور في ساعتين ووصلنا فرقة قباخور التي كان رئيسها أمير
الواء عثمان باشا رفيق . فتقدمنا منه وهو جالس يصطلى النار الموقدة
أمامه من شدة البرد . وسألناه عن الحالة فاجابنا وهو في حيرة واندھاش
عظيمين بأن فرقة قرع هلكت عن آخرها (وكانت مركبة من سبع
أورط قيادة وبطاريتين طوبجية) فأحزننا هذا الخبر المفجع وجلسنا معه
الى نصف الليل حيث جاءت اشارة ضوئية بأن راتب باشا وحسن باشا
ابن الخديو وجميع رجال أركان الحرب الأميركيين وصلوا الى مركز
الفرقة سالمين ، وأما راشد باشا راقب والامير الاي محمد جبر وبقية
الضباط والعساكر فقد استشهدوا في المعركة ومن سلم منهم أخذ أسيراء
ولم يبق في المركز الا أورطة واحدة من العساكر المستجدة كان
لا يزيد سن أحدهم عن خمسة عشرة سنة . وفي يوم ١٤ من الشهر المذكور
أطلق الأحباش قنابل المدافع المصرية التي اغتنموها بالأس على مركز

العساكر المصرية بيد اخوانهم المأسورين ، ثم هجموا هجوماً شديداً على القلعة المذكورة وتسلقوا جدرانها بشجاعة عظيمة وكانوا يدسون قتلاهم وجرحاهم ولا يبالون بالموت ، الا أن عساكر الاورطة المستجدة وضباطهم وراتب باشا ومن معه من معاوني أبلوا بلاء حسناً في ذلك اليوم وردوا الاحباش على اعقابهم خاسئين مدحورين . وقد شوهد راتب باشا وهو يصب ناراً حامية بيده على الاحباش الذين حاولوا الصعود الى قمة القلعة . وكان على الروبي البكباشى السوارى يطوف القلعة مراراً يحثهم ويشجعهم على المقاومة والمدافعة عن الشرف والنفس حتي ملئت الخنادق وما حولها من جثث الاحباش ، وكان عدد القتلى منهم يزيد عن عشرين ألفاً ، ولما رأى الاحباش من هذه الاورطة ما رأوا مما لم يكن لهم في حساب ضعفت نفوسهم وندموا على هجومهم ونحووا بعدد وعديدهم ومن معهم من الأسرى المصريين من قزع الى مركز آخر داخل بلاده .

الفصل الثالث

(في خيانة أركان الحرب الأمريكيين الموظفين في الجيش المصرى)
يذكر المطلاع على ماسبق أن أحد المبشرين الفرنسيين كان يتردد في كل يوم على الجنرال لورنج رئيس أركان الحرب . الذى وضع اخذيو اسماعيل ثقته فيه . وكان القسيس المشار اليه . ينقل أخبار الجيش الى الملك يوحنا . ويعرفه بما دار بينه وبين الجنرال المذكور من الاتفاق . فلما علم الجنرال المذكور بأن الملك يوحنا فرغ من ترتيب

جيشه على مقربة من قياخور طلب من القائد العام الخروج من قلعة قرغ في صباح يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٦ م . فخرجت سبعة أوط بيادة وبطاريتان طوبجية الى النقطة التي اتخذت ميدانا للقتال . وهي على بعد ميلين من قياخور . وصار ترتيب الأوط البيادة على شكل طاوور والطوبجية على اليمين . وكان وراءهم جبل وأمامهم خور عميق لاماء فيه كانه خندق طبيعي . وكان هذا الخور ملتفًا حول الجبل من اليمين والميسرة . فظنوا أنهم بهذا الخور في حرز منيع من هجوم العدو عليهم . وكان (مكلس بك الطلياني) من أركان الحرب قد توجه من قبل بالأورطة الاولى من آلاى عثمان بك غالب وبكباشيا احمد افندى شعبان وعسكر خلف الجبل المذكور بحيث لا يرى ميدان القتال ولا يعلم سبب وضع أوطته خلف ذلك الجبل .

واستعد جميع أركان الحرب الاوربيين والأمريكيين للملحمة فألقوا جانبًا طرايشهم الرسمية وابسوا قبعاتهم . ثم ربطوا في أعناقهم مناديل بيضاء اشارة الى أنهم مسيحيون ليأمنوا على أنفسهم الخطر عند اختلاط الجيشين على حسب الاتفاق مع القسيس السابق ذكره . وبعد أن أخذ كل من الجيشين مكانه ورتب رجاله . ابتدأ جيش الحبش باطلاق المدافع . وكان معه ثمانية مدافع كانت أهديت الى الملك يوحنا من رئيس الحملة الانجليزية . مكافأة له على مساعدته الانجليز في محاربة الأحباش في عهد الملك (تيودور) . الذي انتحر في قلعة (مجدلة) بعد انخزال جيشه . وخلفه يوحنا في ملك الحبش مع أنه لم

يكن من يت الملك بل كان رئيساً للاشقياء وقطاع الطرق . وكان معه كذلك ستة مدافع مصرية غنمها في هجومه على اراكيل بك كما سبق بياحه . فأخذت الطوبجية المصرية في قذف الاحباش بنار حامية . وعندئذ قسم الملك يوحنا جيشه الى ثلاثة أقسام فذهب قسم الى خور يخفيه عن عدوه ثم دار على يمين المصريين بالأسلحة البيضاء . وقسم ذهب الى شمال المصريين في خور أيضاً ومعه الحراب والسيوف . وقسم مسلح بالبنادق قصد القلب مستتراً بالأشجار الملتفة والخيران المتشعبة . جرى كل هذا تحت نيران المدافع . ولم تكد تقرب الاحباش من العساكر المصرية حتى أطلقوا عليهم نارا شديدة . ثم اشتبك الجيشان في قتال عنيف هجمت فيه ميسرة الحبش على ميعنة المصريين بالسلاح الأبيض من خلفهم بقوة عظيمة فأفنوا رجال الطوبجية في طرفه عين ، واختلطوا بالآلأى الاول اختلاطاً هائلاً فانهزمت العساكر المصرية وساموا ظهورهم لحراب العدو واندفعوا الى الشمال بدون انتظام .

واحاطت الاحباش بأورطة احمد افندى شعبان التي خلف الجبل على حيز غرة . فقاتل برجال اورطته قتال الابطال حتى فرغت ذخيرتهم الحربية . ثم قاتلوا بالسونكي (اى حراب البنادق) حتى ضعفت قواهم وخارت عزائمهم واشتد بهم العطش فافناه العدو عن آخرهم . وكان رصاص بنادق الاورطة المذكورة يصل الى خط القتال فأصاب كثيراً من المصريين من بينهم المرحوم راشد باشا راقب رحمه الله تعالى . أما محمد بك جبر حاكم دار الآلأى الاول فقد انضم الى اوورطة البكباشى

محمد افندى على الذى ثبت فى مكانه . ورتب اورطته على شكل قلعة
وقاتل الحبش بشجاعة مدهشة حتى فرغت ذخيرتهم الحربية فاستعملوا
حرايب بنادقهم حتى خارت قواهم واختلط بهم الاحباش حتى افنؤم
جميعهم رحمهم الله تعالى .

واما باقى الاورط فكانت مندفة فى هزيمتها كالسيل الجارف
والسيف يعمل فى اعناق رجالها من خلفهم . ومن القى بنفسه فى الخور المذكور
قتله الحبش من القسم المعين للميسره . وما زالوا كذلك حتى افنؤم عن
آخرهم الا من كان على رأسه قبعة او فى عنقه منديل من اركان الحرب
او من اسرع به جواده كراتب باشا وحسن باشا بن الخديو .

واغتنم الاحباش الاسلحة والذخائر الحربية والاموال وملبوسات
المساكر وما معهم من حلى وساعات وتقود . بعد ان قتلوا من قتلوا
واسروا من اسروا

ومما يحمر له الوجه خجلا مرور الاحباش فى اثناء هجومهم امام
فرقة قياخور بحيث تصل اليهم مقذوفات المدافع المصرية وتمنعهم من
التقدم ومع ذلك لم تطلق عليهم مقذوفة واحدة ولم تخرج البيادة الى
الميدان لتساعد اخوانهم وتقذفهم من القناء المحدث بهم .

وأدهى من ذلك أن البكباشى خسرو افندى كان طليعة بأورطة
خارج القلعة . فلما رأى تقدم الاحباش أراد أن يعترضهم فنهه عثمان
باشا رفيق قومندان نقطة قياخور من ذلك وأمر برجوعه ودخوله
القلعة وهم ينظرون الى اخوانهم حتى تم فئاؤهم . مع أنه كان فى امكان

عساكر قياخور الهجوم على ميسرة الاحباش وتبديد شملهم لو أدوا واجباتهم الحرية .

لقد كان ترتيب الاحباش على هيئة مقعر حربي لا يتأقن لأعظم قائد حربي أن يأتي بأحسن منه . وكان وضع العساكر المصرية على الهيئة المذكورة من غير وضع حاميات للأجنحة لصد العدو عن الميمنة والميسرة . فكانوا كمن أوقع نفسه في مضيق لا مخرج له منه الا بالقتل أو الاسر . وتلك نتيجة مخالفة أمر الله تعالى حيث يقول (ولا تأمنوا الا من تبع دينكم) . وانتهت تلك الحملة التي سببها الطامع بالخبيبة والفسل . ثم العودة الى مصر بعد عقد الصلح مع الملك يوحنا بتعرفة البكبباشي على افندي الروبي الذي رجع الى مصر وترق الى رتبة أميرالاي .

ثم أوفده الخديو بعد ذلك الى يوحنا ملك الاحباش بهدايا ثمينة . وفي مدة اقامته عند الملك المذكور كان الاحباش يشترون منه الريال (ابو طيره) بجنه ذهب من النقود المسلوقة من القتلى والاسرى وحصل منهم بهذه الطريقة على مبلغ وافر لانهم لم يكونوا يعرفون العملة الذهبية ولا قيمتها .

ولما تم خذلان الحملة المصرية رجعت الى مصر وعزمت البلاء الحبشية التي كانت احتلتها . ثم عادت الى مصر فلم تبق فيها غير وجوه عابسة وكان الخديو قد عزم على محاكمة القائدين العام والباشوات وأمرأه الاكلايات ولكن اتفق اذ ذاك أن هجم حسن شركس مملوك المرحوم السلطان عبد العزيز على مجلس الوزراء في الاستانة العليا وأطلق عليهم

الرصاص من مسدسه فقتل احمد باشا القيصرى وغيره ثم قبض عليه وحوكم وقتل .

نخشى الخديو أن يصيبه مثل ما أصاب القيصرى اذا أصر على محاكمة قادة جيشه الجراكسه فغير عزمه وبش في وجوههم ووضع بيده النباشين فوق صدورهم . ثم كانت الحرب البلقانية بين الدولة العلية وبين الصرب والبلغار ورومانيا وروسيا . فأمدت مصر الدولة العلية بعساكرها تحت قيادة حسن باشا بن الخديو وراشد باشا حسنى وانتهت تلك الحرب بمعاهدة (استيفانوس) ثم بمعاهدة برلين المشهورة . ثم رجعت العساكر المصرية الى مصر .

الفصل الرابع

فى الاماكن بالمناكب وعزل الوزارة المنحلة:

فى أوائل سنة ١٢٩٦ هجرية صدر لنا أمر بالحضور من رشيد الى العاصمة وتسليم الاسلحة والمهمات وصرف العساكر الى بلادهم فحضرنا وكما ثلاث أليات بيادة فسلمنا المهمات فى يوم وصولنا وفى صباح اليوم الثانى ذهبنا الى منزل محمد بك النادى الذى كان قد حضر بالآيه من رشيد معنا . فما استقر بنا الجلوس حتى جاء أحد ضباط آلايه برتبة يوزباشى يدعى احمد افندى نجم . وأخبرنا بأن تلاميذ الحرية وبعض الضباط أحاطوا بالمالية فجاءت عساكر برنجى الآى وأطلقت النار عليهم فشقنا ذلك وأرسلنا أحد الضباط ليأتينا بحقيقة الامر . ولما عاد أخبرنا بحقيقة تلك الحركة وهى ان الخديو اسماعيل باشا اضطرب

وقلق قلقاً شديداً من ضغط الوزارة المختلطة التي كانت برئاسة نوبار باشا وعضوية رياض وعلى مبارك والسير ولسن الأنجليزى ودى بولونير الفرنساوى وأراد أن يتخلص منها ويسقطها فأوعز الى جاهين باشا كدنج (صنيعته المشهور) بخناق تلك الحركة الصبانية وهذا حل صهره لطيف بك سليم الضابط بالمدرسة الحربية على أخذ التلاميذ والذهاب الى المالية بمن ينضم اليهم من الغوغاء ويصيحوا متظاهرين بالتظلم من عدم صرف مرتباتهم المتأخرة من مدة عشرة أشهر وينسبوا ذلك التأخير الى الوزارة المذكورة ويطالبوا بسقوطها تخلصاً من الاوربين الذين كثر استخدامهم فى مصالح الحكومة الهامة ذات الاراد العظيم كالجمارك وميناء الاسكندرية والسكة الحديدية والتلغرافات والدائرة السنية ومصاحبة الدومين وصندوق الدين ومصاحبة الساحة وما شاكل ذلك . (وكانت كل مصلحة من هذه المصالح تعتبر نفسها كأنها حكومة مستقلة) فذهب لطيف بك ومن معه من الضباط الذين اصاب صوابهم الفقر والجوع الى المالية وصاحوا قائلين اصرفوا لنا حقوقنا من هذه الاموال المتراكمة فى خزانة المالية . وقد صفع بعضهم ولسن ونوبار وحقر رياض باشا وعلى مبارك . وعند ما خرجت تلك الالعوبة من مركزها وتعاظم خطرهما جاء الخديو بنفسه الى المالية ومعه امير الالى الحرس الخديو على بك فهمى المشهور (بالذئب المصري) بأورطة من آلايه وحال بين المالية وبين اولئك المتجمهرين من التلاميذ والغوغاء . وأمر الخديو بضرب الرصاص على المتجمهرين حين رأى عبد القادر باشا حلمى ديش معاونه مضروباً بسيف على يده من احد الضباط

الذين تطاول عليهم وضر بهم وكثراً ببندقية احد العساكر . الا ان الامير الاى المذكور اظهر حزمًا ونظرًا في عواقب الامور فأمر العساكر باطلاق اسلحتهم في الفضاء . ولولا ذلك لكانت النتيجة وبالاعلى الخديو ومن معه لأنه امر بقتل اناس كثيرة يطامون حقاً لهم مهضوماً . ثم انصرف المتجمعون حائقين ناقلين وهاج الضباط في جميع الاكليات واتفقوا على وجوب عزل هذا الخديو واعتلاء ولى عهده توفيق باشا مسند الخديوية المصرية . فلما علم الخديو بذلك ذهب الى مركز كل الاى على حدته وطيب خواطر الضباط ووعدهم بصرف حقوقهم المتأخرة وعزل الوزارة المذكورة ثم عز لها فعلاً وعهد بالرئاسة الى اسماعيل باشا راغب

الفصل الخامس

(مخادع: دول أوروبا بظلمهم آفريين)

لما تخلص الخديو اسماعيل من ضغط الوزارة المختلطة السالفة الذكر خشي تعصب اوروبا عليه وانتقامهم منه فاسند تلك الالعبية الصببانية الى والى محمد بك النادي وعلى بك الروي من امراء الجيش . وقد طلبنا رئيس التشرىفات عبد القادر باشا حامى واخبرنا بأن الخديو علم بأننا هيئنا التلاميذ والضباط واغويناهم على الاحاطة بالمالية وانه سيجرى تحقيق ذلك فأن ثبتت ادانتنا عوقبنا بالعقاب الواجب . ثم صار يهددنا تاره ويمعدنا بالسلامة تارة اخرى . فأجبناه بأننا حضرنا امس من رشيد وكنا مشغولين بتسليم الاسلحة والمهمات الى مخازن الحرية

وصرف العساكر الى بلادها حسب الامر الصادر الينا . ولا علم لنا بتدبير تلك الحركة اصلا فكيف يتصور منصف اننا نستطيع اهاجة تلاميذ الحرية وغيرهم على ذلك العمل الخارج عن حدود الحكمة والروية في ليلة واحدة . فتبسم ضاحكا لأنه يعلم ان الحركة كانت بأرادة الخديو وتدير جاهيز باشا كما ذكر آنفاً . . . وكذلك طلبنا مأمور الضبطية محمود سامي باشا البارودي وأخبرنا بما أخبرنا به عبد القادر باشا حلمي فاجبتنا به بمثل ما أجبنا به من قبله وانصرفنا وقد آكست فيه تأففاً من الظلم والاستبداد وميلاً مع العدل والدستور . ثم عقد مجلس عسكري فوق العادة تحت رئاسة الجنرال استون الامريكي رئيس أركان حرب وعضوية حسن افلاطون باشا ومحمد باشا المدرع على رئيس هندسة الاستحكامات وكانوا كلهم يعرفون الحقيقة . فلما سئلت بالمجلس المذكور أجبت بنفي التهمة عنا وأبنت ان ترتيب حركة الاحاطة بالمالية يقتضى له مدة لا تقل عن شهر . وفي تلك المدة كنا في رشيد . والمدارس الحرية ليست تابعة لنا ولا هي مقيمة معنا ولا كان واحد من ضباط آلائنا موجود في تلك الحركة على انه لو فرض وجود أحد منهم فيها فهو غير ملم لان نساء الضباط وأولادهم في العباسية بلا مأوى ولا دراهم في أيديهم ينفقون منها على عائلاتهم . ولا خبز ولا تعيين يصرف لهم . ثم انتهى التحقيق واسدل عليه الستار وكنت طالبت من السردار راتب باشا صرف جراهه وتعيين لتلك العائلات التي أحضرت من رشيد فلم يصغ اليّ ولم يهتم بطلبي ولكن طلب بعد ذلك جميع ضباط الاكلايات من رتبة البكباشي

فصاعداً الى سراى عابدين وكان الاجتماع عظيماً في الفسحة الكبرى بالدور الاعلى وجاء الخديو يتلطف بكل واحد منهم ويعدده خيراً . وفي ذلك الاجتماع صار ترتيبى وترتيب النادى بك والروني بك بجمعية الخديو بوظيفة ياوران . فتكلفنا ما يلزم لزي الياوران من النفقات الطائلة على غير جدوى .

أمور يضحك السفهاء منها * ويبكي من عواقبها اللبيب
ثم بعد أسبوع تعين على الروني بك رئيساً لمجلس مديرية الدقهلية
وتعين محمد النادى بك قائداً للآلاى الثانى البيادة المستجد وأرسل الى الاسكندرية بالآلاه . وتعينت قائداً للآلاى الرابع المستجد أيضاً
ولكن برتبة القافقام . ولما تم حشد عساكر الآلاى المذكور صار
طلبي بطارف ناظر الجهادية الذى أمرنى بالذهاب الى راغب باشا . فلما
توجهت اليه قال لي أنت أهالى مديرية جرجا واسيوط انتخبوك
نائباً عنهم فى تساميم سبعمائة ألف أردب قمح وفول وشعير الى بنك (منشا
وقطاوى وبنك ايجيون وبرايمم بيجه) بالاسكندرية . فقات له ولم
انتخبونى لذلك . قال لا ماتك فقلت وكيف ذلك وهم لا يعرفوننى فقال
انهم سألوا عنك وعرفوك ..

والحقيقة هى أن الحكومة كانت تدانبت من البنكين المذكورين
نصف مليون جنيه مصرى لسداد بعض أقساط دين بنك (رتشلد) على
أن يتسلما سبعمائة ألف أردب من غلال جميع مديريات الوجه القبلى
من الفيوم الى قنا واسنا . (بدعوى أن هذا الدين على الاهالى بضمانة
الحكومة) وما كان انتخابى لتأدية تلك المأمورية من الاهالى حقيقة

بل كان رغبة من الخديو لابعادى عن مراكز الآلاى كما صار ابعاد
الرهى الى المنصورة والنادى الى الاسكندرية. فتوجهت الى الاسكندرية
وانجزت المأمورية بكل أمانة واستقامة حتى أعجب مدير المصرفين
المذكورين بشدة تمسكى بالعدل والانصاف وارتاح الى ماقت به من
الاستلام والتسليم. وقد توفر على الحكومة نحو ٢٠٠٠٠ أربى فرق كيل
وفرق معدلات ولو شئت لأنخفضت عيى وسلمت الرسائل كما وردت
لخازن التجار وربحت مايساوى قيمة الوفى أو مايقرب من ذلك ولكن
هو الشرف لا يعادل بمال .

وفى ٧ رجب سنة ١٢٩٦ هـ سمعنا ضرب المدافع بالاسكندرية
اعلاناً بعزل اسماعيل وولاية توفيق باشا الأريكة الخديوية . وقد
شاهدت خروج الخديو المعزول من مصر منفياً ونزوله من منزل
الفحومات وأدوات السكة الحديدية الذى نزل منه من قبل حليم باشا
منفياً (وهو ابن محمد على رأس العائلة الحاكمة) فانظر الى آثار قدرة الله
سبحانه وتعالى واعلم انه يكال لك بالكيل الذى تسكيل به ومن حفر
حفرة لأخيه وقع فيها ...

سافر اسماعيل الى نابولى (وهى تفر من ثغور إيطاليا) مطروداً
كما سافر حليم باشا الى دار السعادة مطروداً ولكن شتان بين من طرد
ظالماً ومن طرد عدلاً .

فائدة

انتهت مدة اسماعيل باشا الخديو وهى سبعة عشر سنة كانت
وبالاعلى المصريين لشدة ثرقه وطعمه وسوء تصرفه وعدم انصافه . لم

أر فيها خيراً ولا ترقيت رتبة في عهده كما قال بعض الخراصين ولا أقسمت على الدفاع عنه . ولا صحت حول قصره ولا انتهرنى أصلاً . ولا هو قال أن صوتى أكثر قرقة من الطبل وأقل نغماً منه فليتنق الله المتبجحون الكذابون الذين تقولوا ما تقولوه وافتروا ما افتروه فأنزمو صاحب تاريخ مصر للمصريين « بأن يخلط مفترياتهم وبهتانهم بحقائق كتابه على غير ارادة منه نجاء كتابه مشوهاً فيه الفث والتين والصدق والكذب . ولكن الحق ظاهر وله أعلام . والباطل بين وله أعلام . ويستطيع كل عاقل منصف أن يفهم من عباراته الحقائق ولا يعبأ بما يبحده فيها من الأكاذيب والباطيل فإنها ما وضعت الا لرضاء لذوى النفوذ من خصومى حلفاء الظلم والجور ونصرة الاستبداد والاستعباد . وهو أقرب التواريخ لمعرفة حقائق النهضة القومية المصرية . وأقرب منه وأصح رواية تاريخ المستر ولغرد بلنت الذى ظهر حديثاً باللغة الانجليزية . وكذلك تاريخ المستر (برودلى) المحامى عنا فى سنة ١٨٨٢م الذى ألفه مدة وجوده فى القاهرة (وهى ثلاثة أشهر لغاية انتهاء المحاكمة) ولكن هناك أسراراً لا يعرفها أحد من الناس غيرى فأحببت أن أظهرها للناس قبل موتى قياماً بالواجب على الأبناء وطنى المحبوبين . ولقد تحملت مدة ولاية اسماعيل الجائرة بكل صبر وثبات تحت ضغط الظلم والاستبداد ومكثت برتبة القائمقام مدة تسعة عشر سنة أنظر الى صغار الضباط الذين كانوا تحت ادارتى فى عهدى سعيد باشا واسماعيل باشا وهم يترقون دونى . فترقى بعضهم الى رتبة الأميرالاي وبعضهم الى رتبة أمير اللواء . وبعضهم الى رتبة الفريق . لا أعلم علموه من دونى ولا يفهم خارق للعادة ولا بشجاعة أبرزوها فى ميادين القتال . ولكن لكونهم من ممالك أو أبناء

ممالك العائلة الخديوية . فاصطفاهم الخديو بالرتب والنياشين والجواري
الحسان والاراضى الواسعة الخصبه والبيوت الرحبة وحمام بالاموال
الكثيرة والحلى الثمينة من دم المصريين للساكين وعرق جبينهم .

الباب الرابع

الفصل الاول

فى تولية توفيق باشا

تقلا عما صح وسلم من العيب من تاريخ « مصر المصريين »
لمؤلفه الطيب الذكر سليم النقاش السورى الذى ذهب شهيد كتابه هذا
على ما تضمنه من الحقائق قبل مزجه بما فيه من حشو باطل ولغو عاطل .
فى ٧ رجب سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ م تولى محمد توفيق
باشا الخديوية المصرية واعتلى اريكته فى ظروف صعبة واحوال مرتبكة
بسبب سوء الادارة الماضية والمصاعب التى طرأت على احوال الديار
المصرية قبل توجيه الولاية اليه :

وكان من أهم أسباب الاختلال اذ ذاك عسر المالية وتداخل
الاجانب فى أمور البلاد واستئثارهم بها على عهد الوزارة المختلطة (من
الاوربيين والمصريين) فى آخر مدة اسماعيل باشا . واشتداد وطأتهم
وطموح أبصارهم الى ما أوجب استحكام الضغائن فى صدور الجهادية
واستياءهم من الاجانب بسبب قطع مرتباتهم . ومن أهمها أيضاً ما كان
من بعض الاجانب أو أكثرهم من استخفافهم بالاهالى والاعراض عن

مصالحهم وتدخلهم في الادارات وامور البلاد اجحافاً بحقوق الامة . فكان ذلك سبباً في اتفاق نهاء الامة ورجال العسكرية على انقاذ البلاد من تداخل الاوربيين خوفاً من زيادة الاستئثار ولجأوا الى ما صطلحوا عليه كوسيلة لحفظ حقوقهم . واتخذوه كواسطة للحصول على استقلالهم في العمل . وادارة امور بلادهم بانفسهم . وفي ٢٧ رجب سنة ١٢٩٦ هـ وصل الى مصر تلغراف الباب العالي مشعراً بتولية محمد توفيق باشا وهذه صورة تعريبه : —

بناء على ان الخطة المصرية هو من الاجزاء المتسمة لجسم ممالك السلطنة السنية وان غاية حضرة صاحب الشوكة والاقتدار . انما هي تأمين اسباب الترتي وحفظ الامن والعامة في الممالك . وبناء على ان الامتيازات والشرائط المخصوصة الممنوحة للخديوية المصرية مبنية على ما للحضرة الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية . وبناء على ان ترديد أهمية ما حصل في القطر المصرى ناشئ عما وقع من المشكلات لداخلية وخارجية الفائقة العادة — وجب تنازل والد جنابكم العالي اسماعيل باشا — ثم انه بناء على ما اتصفت به ذاتكم السامية من لرشد وحسن الروية — وعلى ما ثبت لدى ملجأ الخلافة الاسمى من أن جنابكم ستوفقون الى استحصال أسباب الامنية والرفاهية لصنوف الاهالى . والى ادارة أمور المملكة على وفق ادارة الحضرة الشاهانية للملكانية توجهت الارادة العالية بتوجيه الخديوية الجليلة الى (اصفانيتكم) . وبناء على الفرمان العالي الشأن الذي سيصدر حسب العادة على مقتضى الارادة السنية السلطانية التي صار شرف صدورهما وبناء على ما كتب بالتلغراف الى حضرة المشار اليه اسماعيل باشا

من تخطيطه عن النظر في امور الحكومة وتفرغه عنها - وبصورة وقوع انفصاله تحرر تلغراف هذا العاجز لكي يعلن حال وصوله للعلماء والامراء والمأمورين والاعيان واهل المملكة جميعاً .

انظر صحيفة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ الى ٤١

وتباشر من بعده أمور الحكومة وهذا من التوجيهات الوجيهة الى اثر استحقاق آصفاً نيتكم اتجري التنظيمات والترقيات مبدأ ومقدمة ويصير تكرير الدعاء بتوفيق الذات الجليلة الفخيمة السلطانية : ولذلك صارت المبادرة الى ايفاء لوازم التهنئة لحضرتكم أيها الخديو المعظم والامر والفرمان في كل حال لمن له الامر افندم

فصدرت الاوامر بأعداد ما يلزم للاحتفال بذلك ولما كانت الساعة العاشرة صباحاً أخذ الناس يتواردون افواجاً مخترفين بعرباتهم صفوف العساكر المصطفة على الجانبين : ثم ارتفعت الاصوات بمبشرة بظهور الخديو الجديد فاطلقت المدافع مائة مرة ومرة وصدحت الموسيقى ونادى الجنود (افند مز جوق يشا) وسارت به العربية يتقدمها الحرس الخديوي بالملابس الرسمية وكان على يساره شقيقه حسين باشا وأمامه شقيقه حسن باشا ، ثم شريف باشا وجميعاً بالملابس الرسمية حتى اذا بلغ القلعة استقبله الذوات والاعيان ثم دخل قاعة الاستقبال وجلس يستقبل المهنيين وعلى يساره اخواه حسين وحسن ثم الوزراء فدخل العلماء يتقدمهم السيد البكري نقيب الاشراف وسيد السادات ثم القاضي ثم شيخ الجامع الازهر وبعد ذلك دخل قناصل الدول بارديتهم الرسمية وقام اكبرهم سنّاً مخاطبه بقوله

سيدى - أرانى سعيداً بتقديمى لسموكم تهاى الهيئة السياسية
والقنصلية بارتقائكم الى عرش خديوية مصر فان عواطف سموكم التى
عرفت أيام ولاية العهد واكتسبتم حضر تكم بها ميل الناس جميعاً تضمن
لنا أنكم ستوفقون الى تحقيق سعادة الامة المتعلقة بكم .
فان سعيتم الى هذه الغاية الشريفة فأنتم على يقين من ميل حكوماتنا
ومساعدتها لسموكم .

« يقولون بالسنتهم ما ليس فى قلوبهم تقريراً بالشرقين »

فأجابهم الخديو بما مفاده : - يا حضرات القناصل ان جلالة
السلطان المعظم تعطف بدعوتى الى تبوئى مكان والدى الذى تكرم بالتنازل
عن الملك فقبلت ذلك لما رأيت من ميل الامة وانعطاف حضراتكم عازماً
على صرف الهممة وبذل الجهد فى القيام بواجباتى - - وما مولى ابنى بمؤازرة
الامة ومساعدة حضراتكم ادرك غاية القصد والله أسأل أن يوفقنى الى
ما فيه سعادة الامة وعمارة الوطن : اهـ

ثم دخل الذوات وأمرء العسكرية والملكية ثم أعضاء مجلس الحفانية
ومجلس النواب ووجهاء البلاد ثم أرباب الجرائد ثم الموظفون والمستخدمون
وغيرهم وكانوا يدخلون من باب ويخرجون من آخر من غير أن يجلسوا
فى حضرته وهو ومن حوله من رجال الحكومة وقوف على الاقدام
يستقبلون وفود المهنيين ويؤدون التحية والسلام .

ثم رجع الى سرايه فعزفت الموسيقى وأطلقت المدافع مائة مرة
ومرة وأخذ الناس فى الانصراف فكان ازدحام العربات وتلاحم
الصفوف وارتفاع الاصوات مما يجبل عن الحصر . وبعد ذلك أرسل

الخديو تلغرافاً الى الباب العالي جواباً على التلغراف المؤذن بارتقائه الى عرش الخديوية هذا تعريبه الرسمي : —
وصل ليد التيجيل تلغرافكم السامى الآمر بأن فراغ محسوبكم والذى المحترم عن الحكومة المصرية وتوجيه مقام الخديوية من محض جليل عواطف الحضرة الملوكانية لمهدة عبدكم هما من مقتضى على ارادته السنية السلطانية . وبالْحَقِيقَةِ ان تكرم حضرة صاحب الخلافة الالقدسى الذات بتوجيه مقام الخديوية لمهدتى كان دليلاً جليل المباني وبرهاناً بالفخر لا يعادله ثان على وجود عبدكم مشمولاً بفيض النظر الملوكانى . وبما انى هما بذلت من الوسع والمقدرة لايفاء ذرة من التشكرات المفروضة على هذه العنانيات والآلاء ارى ذاتى عاجزاً بالكيفية عن حق الايفاء والآداء فلماذا رفعت الى مقر اجابة الرب التقدير أكف الادعية الخيرية ببقاء عمر وعافية وارتقاء شأن وشوكة الحضرة السلطانية مشفوعة بتكرار الدعوات المرجوة القبول بدوام موفقية خفامتكم وبمقتضى منيف إرادة الجنب السلطانى السنية قد صعدت رسمياً الى قاعة مصر فى الساعة العاشرة من يوم الخميس وهناك قد أعلنت الكيفية لجميع من حضر من العلماء والاشراف والوجوه والاعيان والرؤساء الروحانيين والمأمورين الاجانب والكافة الالهالى وأطلقت لذلك المدافع ثم أخذت زمام الحكومة وبدأت بظليل ظل الحضرة السنية الملوكانية بمباشرة أمور الخديوية عالماً علم اليقين أن سلامة الخديوية المصرية وسعادتها وموفقية عبدكم الكاملة يحصلان بالثبات على قدم العبودية والتابعة للسلطنة السنية وأن بقاءها لا يقوم الا بالصداقة والاخلاص للذات

السنية الملوكانية ، فاستمر على هذه الطريقة وأصرف الوسع والمقدرة بالاهتمام لاستحصال راحة ورفاهية أهالى مصر وسكانها والمتمس اعراض ذلك لعالى أعتاب الحضرة السنية السلطانية متخذاً ذلك وسيلة لاستبقاء توجهات خفامتكم العلية . وفى جميع الاحوال الارادة والفرمان لحضرة من له الأمر . اهـ (عن كتاب مصر للمصريين)

وقد ورد من يات « روتشلد » تلغراف تهنئة للخديو بارتقائه الى كرسي الخديوية متضمناً أن هذا التغيير قد أزال الكثير من المصاعب التى حالت دون نفاذ شروط الميثاق المبرم بين الحكومة المصرية وبين البيت المذكور متعاقماً بقرض الأملاك الموهوبة .

سر مكشون

وفى ١١ رجب سنة ١٢٩٦ هـ سافر الخديو السابق اسماعيل باشا من القاهرة الى الاسكندرية حيث أفلته الباخرة « المحروسة » الى « نابولى » (نغر من ثغور ايطاليا) وكانت معه أوراق مالية « يون » بمبلغ ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات كما صرح بذلك ابنه الخديو توفيق بحضورى وحضور خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى والشيخ عبد الرحمن الايبارى إمام المعية فى أثناء تناول طعام الافطار على المائدة الخديوية فى شهر رمضان سنة ١٢٩٦ هـ اذ قال :

« ياليتہ ترك للحكومة ولو ستة ملايين لاصلاح شأنها » .

ولما وصل الخديو اسماعيل المعزول الى محطة مصر وقف الخديو توفيق مودعاً والده وعيناه مغرورقتان بالدموع . فضمه والده ثم قال له « لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين

خديو مصر . فأوصيك باخوتك وسائر الآل برآ . واعلم أني مسافر
وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التي أخاف أن
توجب لك الارتباك . علي انى واثق بحزمك وعزمك فانيع رأى
ذوى شورك وكن أسعد حالا من أيك ،، . وكان من أشد المناظر تأثيراً
فى النفوس منظر العبدان والجوارى وهم يودعون سيدهم وسيداتهم
بأدمع مزجت بدماء القلوب ويرفعون أصواتهم بالبكاء حتى كادت تهرق
أرواحهم حزناً ونمماً . ثم سار القطار الخصوصى حتى وصل الى الاسكندرية
فاستقبله فى محطة القبارى محافظ المدينة وأورطة من العساكر البيادة ثم
ركب الزورق المعدله وتبعته زوارق المشيعين الى أن صعد فوق
السفينة المحروسة فأطلقت المدافع ايذاناً بوصوله . وهنا نظر الى الثغر
نظرة المودع الأسف فغلبه الدمع فبكى وأبكى كل من كان معه من
أنجاله وآل بيته . ولما عاد المودعون من الباخرة انتشر دخانها السكثيف
فى الفضاء . واندفعت تشق العباب الى أن غابت عن الابصار .

موعظة وتذكرة

من غريب التقادير الالهية أن مصطفى فهمى باشا كان قد اعتدبه
الخديو اسماعيل لمرافقة اسماعيل باشا صديق حين سفره الى دنقله
فى سفينة بخارية بطريق النيل . فاستصحب معه رفاصاً بخاريّاً آخر
وعند وصوله الى المعصرة ودّعه ورجع الى القاهرة متأثراً مدهوشاً
من ذلك الظلم العظيم الذى تم بقتل الرجل خنقاً فى دنقله بلا تحقيق ولا
بحث... ولما آذنت ساعة رحيل الخديو اسماعيل باشا من مصر شيعه
مصطفى باشا فهمى كذلك فى رفاص بخارى حتى وصل باب البوغاز ثم رجع

بعد تأدية واجب الوداع لمولاه فانظر الى عظيم قدرة الله سبحانه وتعالى

الفصل الثانى

(فى وزارة شريف باشا)

قدمت وزارة راعب باشا استعفائها فقبله الخديو وتشكلت

الوزارة الجديدة على الوجه الآتى :—

شريف باشا — للرئاسة والداخلية والخارجية

اسماعيل أيوب باشا — للمالية

عثمان رفقي باشا — للجهادية

مصطفى فهمى باشا — للأشغال

محمود سامى باشا — للمعارف

مراد حليمى باشا — للحقانية

وهذا معرب الأمر الذى أرسله الخديو الى شريف باشا بشأن

تأليف الوزارة الجديدة .

يا وزيرى العزيز :

لقد استعفت الوزارة فاكلفك بتشكيل وزارة جديدة ولا

أزيدك بحقيقة الحال علماء . ولما قضت العناية الأزلية بتوليقي أمر

بلادى جعلت على واجبات ليس من همى الا النهوض بها بأمانة وشهامة

على علمى بمقدار صعوبتها وجسامة المطالب المتراكمة على مع الارتباك

والفكرة المالية التي انزعجت منها الخواطر اذ وقفت حركة للتجارة
وأوجدت فترة في البلاد لم تقع في مصر من قبل. على اني عظيم الميل الى
بلادى شديد الرغبة في تحقيق آمال الأمة التي أظهرت السرور بولايتي
وفي اخراجها من هذه الحال السيئة. ومع هذه العواطف فاني عازم عزماً
أكيداً على بذل الجهد وصرف الإلمة الى التماس أحسن الوسائل لازالة
هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح وذلك بتقدير الاقتصاد الحق
الفسانوي في نفقات الحكومة ورعاية الامانة والاستقامة في الخدم
العمومية واصلاح شؤون الهيئة القضائية والهيئة الادارية. تلك هي
الوسائل الأولى التي يهمني اتخاذها لتقوى بها المملكة على استرجاع
قوتها وتوسيع موارد ثروتها وانجاز وعودها ووفاء عهودها. إلا ان
ادراكي لهذه الغاية التي هي موضع آمالي يتوقف على مساعدة الأمة
بجملتها ووجود الغيرة الوطنية في قلوب مأموري الحكومة وصدق
العزيمة في الذين يساعدونني على ادارة الاعمال مسؤولين عما يفعلون.
ويعينني أن لا أفقد هاته المساعدات ولا أعدم من الله الكريم مدداً
وانك سنهض بما كافتك به على الوجه الموافق لثبتي وللغاية التي أسمى
اليها. فاقبل يا وزيرى العزيز تأييد مودتي الصادقة.

(الامضا) محمد توفيق

كذا بعث الخديو الى هيئة النظار بمنشور مؤرخ في ١٤ رجب
سنة ١٢٩٦ هـ. ٣ مرة يظهر به أفكاره وآراءه ومستقبل سياسته
واجراءات حكمه وهذه صورته :-

ان العناية الالهية ساءت زمام الحكومة المصرية الى يدنا فضلاً
منها واحساناً . . فقد تشرفنا بامر شريف بذلك من متبوعى الانغم
وسلطانى الأعظم نصره الله . فهذه نعمة لا يؤدى شكرها الا بحسن
القيام باداء وظائف ذلك المقام وهذا انما يكون بتوفيقه تعالى . فعلى
السعى والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وادارة أمور الحكومة على
محور الاستقامة . وانى أعلم ان المقام صعب ولكن بحسن اخلاصى وبما
رأيت من حسن القبول من الناس جميعاً خصوصاً من سكان الديار
المصرية عموماً ومن المأمورين كافة اعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل
التيسير . ولعلنى أن الحكومة الخديوية يلزم ان تكون شورية ونظارها
مشولين فانى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكاً لا أتحول عنه :
فعلينا بتأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكي يكون لها الاقتدار
فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الامور المتعلقة بها
بحسب مقتضيات الاحوال . صارت انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت
رئاستكم وانى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصديق والامانة
والاستقامة ومؤمل بانهم يسرون فى المستقبل بالسيرة الارضية ويعرفون
ان أعظم الغنى غنى النفس وأعلى الشرف شرف العفة وأعلى الحلى حلية
الاستقامة وأقوم الطرق طريق الحق والعدل .

فالول ما يجب المبادرة اليه من الامور هو دفع المشكلات المالية
التي هى منشأ الصعوبات كلها فيلزم بذل المساعى المقتضاة لايصال
الحقوق الى اربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة وهذه المسألة وان
كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة الا أنه من المأمول حصول التخلص

منها باتخاذ التدابير الحسنة : ولا شك في انكم تبذلون في هذا السبيل
جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار . ويجب علينا اصلاح المحاكم والمجالس لانها
هى ملجأ أرباب الحقوق وبها يأخذ الضعيف حقه من القوى ويجب
علينا أيضاً دوام السعى في تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الاهالى
بتحسين حال المدارس وتنسيق نظمات مفيدة لها على الوجه المرغوب .
وأيضاً يجب الاهتمام بالاشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة
لانها منبع الغنى في القطر المصري : والتجارة أيضاً مما يجب الاعتناء
بشأنه والسعى في تكثيره باعطاء الحرية لها مع الاهتمام باصلاح مايلزم
اصلاحه من أحوال الادارة في جهات الحكومة باجمعها وإراحة العباد
على قدر الامكان . فهذه هى الامور التى أظنها سبيل الرشاد ومناهج العدل
والسداد . ومسالك تدير الممالك في جميع الاقطار . فالامل أن تصدقوا
هممكم في رؤية أمور الحكومة متحدين في القلوب متفقين في الافكار
وفقنا الله الى ما فيه الخير والصلاح إنه ولى التوفيق اه - (اقرأ تفرح
جرب تحزن)

(المراتب السنوية للبيت الخديوى)

وأول عمل اهتم به مجلس النظار هو تعيين رواتب الخديو وأهل
بيته على ما يأتي بيانه : -

جنينه مصرى

للخديو توفيق ١٠٠٠٠٠

لوالدته ٣٥٠٠٠

لخدمه ٢٠٠٠٠

جنينة مصرى	
ما قبله	١٥٥٠٠٠
للخدو السابق	٣٠٠٠٠
لخرمه	٢٥٠٠٠
لخرمه الباقيات بمصر	٣٦٠٠٠
لتوحيد هانم	١٨٠٠٠
لحسين باشا كامل	١٨٠٠٠
لحسن باشا	١٨٠٠٠
جنينة	٣٠٠٠٠٠

✽ السم فى الدسم ✽

الفرمان الساهانى وتراهل اوربا

وفى يونيو سنة ١٨٧٩ م ورد تلغراف من باريس ينبئ بان الباب العالى أرسل الى دول اوربا منشوراً يبين فيه كيفية تنازل اسماعيل باشا وإلغاء الفرمان الصادر سنة ١٨٧٣ م . ويؤكد مع ذلك انه عازم أن يحفظ لمصر مالها من امتيازات الاستقلال الاداري . فأوجس أولياء مصر من هذا الامر خيفة : واختلفت فيه أقوالهم حتى ورد بالتلغراف ثانياً أن الدول اتفقت على معارضة منشور الباب العالى باثبات ذلك الفرمان وتأيد مامنح به من الحقوق والامتيازات للحكومة المصرية . فاتفقت الاوجال بذلك وأيقن الناس أن الدولة العلية ستعدل عن هذا القصد . ثم ورد تلغراف آخر ينبئ بان الباب العالى أصدر منشوراً ثانياً يتعلق بفرمان سنة ٧٣ مفاده أن السلطان رأى أن يثبت لخدو مصر الحقوق

والامتيازات الممنوحة في ذلك فرمان لا بواسطة الدول ولكن من تلقاء نفسه . وأعقبه تلغراف آخر من الأستانة يقول انه اذا لم يقرر السلطان أحكام فرمان الصادر في سنة ١٨٧٣م في فرمان الذى سيبعث به الى الخديو الجديد يتعين على فرنسا وانجلترا اذ ذاك أن تطلبوا الاستقلال التام للحكومة المصرية . وجاء في تلغراف من باريس أيضاً أن انجلترا وفرنسا تمهلان الباب العالى في إبلاغ صورة فرمان لهما الى يوم الاثنين وهو فرمان المثبت لخديوية توفيق باشا فاذا مضت هذه المهلة ولم يبلغهما فرمان فلهما تعزمان على المناذاة باستقلال مصر . ونذكر هنا صورة فرمان سنة ٧٣ معربة إتماماً للفائدة .

(فرمان سنة ١٨٧٣م بعد الديباجة)

قد نظرنا بعين الاهتمام الى طلبك المتعلق باصدار خط سلطاني يجمع بالتفصيل والتغيير اللازم جميع الخسوط الصادرة بعد الفرمان الممنوح للمرحوم الوالى محمد على باشا الحكومة الأثرية سواء كانت تلك الفرمانات متعلقة بكيفية الخلافة أو بالحقوق والامتيازات الجديدة الممنوحة مراعاة لحال الخديوية وسكانها . فهذا فرمان من شأنه أن ينسخ في المستقبل حكم تلك الفرمانات جميعها بما يقتضيه بما سيأتى بعد ويكون دائماً نافذاً مرعياً الاجراء :

ان كيفية وراثه الحكومة المصرية المقررة في فرماننا الصادر ثانى ربيع الآخر سنة ١٢٧٥ هـ قد غيرت على وجه ان تنقل الخديوية من متبويء كرسىها الى كبير أبنائه ومن هذا الى بكر أبنائه أيضاً وهلم جرا -

علماً بأن ذلك أدنى إلى المصلحة وأشد ملائمة لأحوال البلاد المصرية .
واختصاصاً لك بالنعطافى الذى صرت له أهلاً بحسن سعيك واستقامتك
واجتهادك وأمانتك وإثباتاً لذلك أجعل قانون الوراثة لخديوية مصر
ومتعلقاتها وما يتبعها من البلاد وقائمقامية سواء كن ومصوع وتوابعها
كما تقدم بيانه بحيث تكون الولاية ليكر أبناك ثم ليكر أبناؤه من
بعده فإذا لم يرزق من ولى الخديوية ولدك ذكر أو كانت الولاية من بعده
لا كبر أخوته أو لا كبر بنى أخيه الأكبر كما تقرر ولا تكون هذه
الوراثة فى أبناء البنات . ولا جل تأييد هذه الأحكام ينبغى أن تكون
الوصاية فى حال كون الوارث قاصراً على الصورة الآتية وهى : -

إذا توفى الخديو وكان كبير ولده قاصراً أى غير بالغ من العمر
ثمانى عشر سنة يكون هذا القاصر بالحقيقة خديوياً بحق الوراثة
فيصدر اليه فرماننا بوجه السرعة . وإذا كان الخديو المتوفى قد نظم
قبل وفاته أسلوباً للوصاية وعن كيفيةها وذوى ادارتها بصك مثبت
بشهادة اثنين من رؤساء حكومته فأولئك الأوصياء يقبضون اذذاك
على أزمة الاعمال عقب وفاة الخديو ثم ينهون بذلك الى الباب العالى
ليثبتهم فى مناصبهم . ولكن اذا توفى الخديو بغير وصية وكان ابنه
قاصراً فجلس الوصاية عندئذ يؤلف من متولى ادارة الداخلية والحربية
والمالية والخارجية والحقانية ومن قائد العسكر ومفتش المديرات .
فيجتمع هؤلاء الذوات وينتخبون للخديو وصياً باجماع الرأى أو
بغالبية . فاذا تساوت الآراء لأثنين من المنتخبين كانت الوصاية
لأرفعهما رتبة باعتبار الترتيب السابق من الداخلية فابعدهما . وبشكل

مجلس الوصاية من الباقيين فيباشرون جميعاً أمور الخديوية ويعرضون ذلك لسلطانتنا السنية ليصدق عليه بالفرمان الشريف ، وكما انه لايجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل انتهاء مدتها في الصورة الأولى أي فيما اذا كان بحكم وصية الخديو المتوفى فكذلك لا تغير في الصورة الثانية .

وأما إذا توفى الوصى أو أحد أعضاء مجلس الوصاية في خلال تلك المدة فينتخب بدل الأول أحد أعضاء المجلس وبديل الثاني أحد ذوات المملوكة . وبمجرد بلوغ الخديو القاصر ثمانية عشر سنة يكون راشداً فيباشر ادارة أمور الخديوية . وذلك مما تقرر لدينا واقتضته ارادتنا السلطانية .

ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها ورفاهية سكانها من أهم الامور لدينا وكانت إدارة المملوكة ومنافعها المادية المتوقف عليها تكامل وسائل الراحة وتوفر أسباب السعادة عائدة على الحكومة المصرية رأينا أن نذكر كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها على شرط بقاء جميع الامتيازات الممنوحة سابقا للحكومة المصرية . وذلك ان كانت ادارة المملوكة والمالية بجميع فروعها وأحوالها ومنافعها عائدة بالحصص على الحكومة ومتعلقة بها . وكان من المعلوم ان ادارة أى مملوكة وحسن انتظامها وتزايد عمرانها وسعادة سكانها مما لا يتم الا بالتوفيق والتطبيق بين الادارة العمومية والاحوال والموقع وأمزجة السكان وطبائعهم . فقد منحناكم الرخصة المطلقة في وضع القوانين والنظمات الداخلية حسب الحاجة وال لزوم .

ولأجل تسهيل تسوية المعاملات سواء كانت من قبل الرعية أو من قبل الحكومة مع الأجانب وتوسيع نطاق الصنائع والحرف وتوفير أسباب التجارة. منحناكم أيضاً الرخصة التامة في عقد المشاركات وتجديد المقاولات مع مأموري الدول الأجنبية في أمور الجمارك والتجارة وسائر المعاملات الجارية مع الأجانب في أمور المملكة الداخلية وغيرها . على شرط أن لا يكون ذلك موجباً للاخلال بمعاهدات الدولة السياسية .

ولسكون خديو مصر حائزاً لحق التصرف المطلق في الامور المالية فقد أعطيت له الرخصة في عقد القروض من الخارج بغير استئذان عند ما يجد لذلك لزوماً على شرط أن يكون القرض باسم الحكومة المصرية . وبما أن أمر المحافظة على المملكة وصيانتها من الطوارئ وهو أهم الامور وأحوجها الى العناية من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد منحناه الاذن المطلق بتدارك أسباب المحافظة وتنسيبها على مقتضي ضرورات الزمان والحال وبكثير أو تقليل عدد العساكر المصرية الشاهانية على حسب اللزوم بغير تقييد ولا تحديد . وأبقينا كذلك خديو مصر امتيازاه القديم لمنح الرتب العسكرية الى أمير الای والمملوكية الى الرتبة الثانية . على شرط ان تكون المسكوكات المضروبة في مصر باسمنا الشاهاني وتكون أعلام العساكر البرية والبحرية في القطر المصري كأعلام عساكرنا السلطانية بلا فرق أو تمييز . ولا يجوز لخديو مصر أن ينشئ البوارج المدزعة بغير استئذان

أما سائر السفن والبوارج ففي استطاعته أن ينشئها متى شاء . ولأجل
اعلام الاحكام السابق بيانها وتأيدها أصدرنا اليكم هذا الفرمان الجليل
القدر من ديواننا الهمايوني وأعطي لكم متما ومعدلا وشارحا للخطوط
الشريفة والأوامر المتينة الصادرة الى هذا التاريخ سواء كان في وراثه
الحكومة المصرية وفي كيفية الوصاية أو في ادارة الامور الملكية
والعسكرية والمالية والمنافع العمومية وسائر المهمات على شرط أن
تكون أحكام هذا الفرمان الجديدة نافذة مرعية الاجراء على مر
الزمان قائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته ارادتنا
السلطانية .

فينبغي أن تعلموا قدر لطف عنايتنا وتؤدوا الشكر لها وتصرفوا
الهمة الى تنظيم الادارة على محور الاستقامة والى الاخذ بأسباب وقاية
الرعية واصلاح شؤونها وتأيد راحتها على حسب ما فطرتم عليه من
الغيرة والاستقامة وحسن الاخلاق وما وقفتم عليه من أحوال تلك
الجهات وأن تراعوا أحكام الشروط الواردة في هذا الفرمان الجديد
مع تأدية المائة وخمسين ألف كيس المفروبة على الديار المصرية خراجا
سنويا في أوقاتها المعينة الى خزينتنا العامرة السلطانية على الترتيب
والقواعد المرعية اهـ

ملاحظة

مضت مدة بعد ورود تاغراف الباب العالي المؤذن بولاية توفيق
باشا ولم يرد الفرمان السلطاني المؤيد لذلك . فاختلفت الآراء والظنون

في أمره وفي أسباب تأخيريه . ثم ورد تلغراف من لندن في ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٩ يفيد أن الباب العالي قبل اجابة لطلب إنجلترا وفرنسا أن يقرر جميع الامتيازات الواردة في فرمان سنة ٧٣ ولكن على شريطة أن الخديو يعرض عليه المعاهدات قبل ابرامها . فطلب سفير الدولتين ابدال قوله (يعرض) بكلمة (يخبره) وصرحا بأنه اذا تقرر جميع امتيازات سنة ١٨٧٣ بغير احتياط ولا استدرار فانه يزداد خراج مصر واما اذا مست تلك الامتيازات فان الخراج ينقص . (بخج بخج ..) كان البلاد المصرية بلاد إنجلترا . وفرنسا ...

﴿ مخاطبة بين مكاتب التيمس والخديو ﴾

قال المكاتب — تشرفت بمقابلة الجناب الخديو فذاكرته في أحوال مصر الحاضرة فقال لي — أولا . انه لا يبرح مقيد اليد عن العمل حتى يرد فرمان . ثم قال أما الوزارة الحالية أي (وزارة شريف باشا) فليست برديئة بل هي مؤلفة من أحسن من لدى من الرجال الا أنه يقال أنه لا بد من فصل شريف باشا وهو أمر يسير قوله ولكن أين أجد وزارة جديدة . قال المكاتب فذكرت اسم نوبار باشا فاجاب كلا فاني وان أسفت على ما كتبت اليه بالتلغراف وان أبطلت تلك الكتابة الا اني لا أرى من الملائم ان يعود حالا . بل لا بد مراعاة لمجرد الملائمة السياسية أن يبقى الآن بعيداً . وأما رياض باشا فهو صديق بل صديق العزيز وقد اشتغلت معه مدة طويلة فلا مانع من رجوعه متى شاء ولكنه الآن غائب . فمن ترى غيرها صالحاً للرئاسة . ولا ينبغي

أن ينسى أن شريف ونوبار يتناقلا منها منذ أعوام وإن الفتیان من رجالنا ليس لهم اختبار وإن الاختبار ضروري . فلو أمكن الصبر عشرة أعوام لما كان الامر كذلك . فإن فينا من الفتیان ذوي الاهلية ولكن لا بد لهم من الاختبار . وأما الوزراء الاورييون فلا يصح الرجوع الى مسألهم فإن في اعادتهم خطأ جسيماً ولقد اشغلت مدة مع وزارة (ويلس) و (دى بلنيار) وكان لى معهم علائق ودادية وقد علما انى لم أخذعهما بل سلكت مسلك الأمانة . على انهما لا ينكران انى أنذرتهما أول الأمر ان المسلك الذى يرومان سلوكه يؤدي الى الخطأ وأن ذلك الخطأ لا يكون الاخير فكان ذلك أمراً مفعولاً .

وبناء عليه فلا فائدة فى الوزارة الاوربية . ولكن فلتثق بى الدول قليلاً وتمتأى مدة ما . فاذا لم أتجبح واذا لم تصالح الاحوال بعد بضعة أعوام ولم يكن الفلاح راضياً والبلاد تلجحة فلترسل الوزراء أو ما شاءت من ذلك . أما الآن فنحن فى مقام الامتحان فلا يحسن باوربا أن تمسك على وعلى مصر طرق النجاح .

فقال المسكاتب - وعلى فرض أن يكون على جلالتهم اقتراح ما فأية ادارة تختارون . فقال لا بد أن تتذكروا أولاً ان يدي لا تنطلق الا بعد ورود الفرمان . أما الوزارة فينبغى أن تكون مصريه وطنية . ولا تنكر اننا فى حاجة الى الاورييين نعينهم رؤساء ادارات اذا شئت أو وكلاء نظارات اذا رمت . ولكن لانزوم وزارة مختلطة مؤلفة من رجال سياسيين بل نطلب رجالاً يعينونا على حكومة مصر نيابة عن المصريين ثم نزوم مراقبة ومحاسبة دقيقتين ورجالاً مثل « بارنج » فانه

يرى الواجبات فيقوم بها ولا ينظر الى ما وراء ذلك مع حرصه أن لا يحصل
التداخل فيما هو منوط به

ألا فانتقطع أسباب المخادعة والمناظرة والانتقام ...

وما قلت الانتقام الا لاننا قسمنا فرقاً بدلاً من أن نتآزر وقد
علمونا أن يشتغل كل منا في معارضة الآخر . واهتموا لا بما ينفع
البلاد أو يضرها بل بما يسر هذا أو ذاك . ولا أروم التنديد بأحد
ولكن الحوادث قد أفضت الى ذلك في الماضي . فلا بدع أن أبذل
الجهد في المستقبل

ألا فلننس ماضى فقد ارتكب الجميع خطأ وأدوا عنه الكفارات
فوجب علينا أن نعيد الأمر من أوله . ولذلك فاني أعارض أشد
المعارضة في رجوع (وياسن ودي بلنيار) كيف كانت صفتهما ولا ألومهما
بل أثني على حسن نيتهما ومقصدتهما ولا أجزم بأن سواهما يكون خيراً
منهما . ولكن أليس في أوروبا غيرهما ؛ ولم يقع الاختيار على الذين لم
ينجحوا سواء كان ذلك (بخطأ منهم أو من غيرهم) على أنها اذا عاذا فأتا
يعودان لمصلحة مصر . ولكن قلة اختبارهما للبلاد وما أعلمه من سرائر
نزلاء مصر حتى أبناء أوطانها يحملني على التأكيد بأن رجوعهما يكون
مخالفًا لمصلحة القطر المصري على خط مستقيم واني لا أشكر الدول
ولكن لا بد لي من ايضاح خواطري اجتناباً للخلاف في المستقبل فاني
أكره الخداع . واذا أصرت أوروبا على ذلك القصد فلا أعارض بل
أتلقى ذنبك الوزيرين بالمودة بصفة كوني صديقتها وأعيدها بصفة
كوني خديوى مصر . ولكنني أقيم الحجة على رجوعهما فهو خطأ

سياسياً وأتبرأ من تبعة ما يمكن أن ينشأ عنه . اهـ
وفي أول أغسطس سنة ١٨٧٩ ورد تلغراف من لندره بأن السير
(لا يارد) و (الميسو افرين) سفيرى إنجلترا وفرنسا في الاستانة طلبا
من الباب العالى أن يعرض فرمان تولية توفيق باشا على الدول لكي
يكون بمثابة معاهدة دولية . وانه من عزم إنجلترا وفرنسا أن تضعا
قضايا فرمان المتعلقة بتحديد حقوق الباب العالى موضع البحث وإن
ترفضا كل ما من شأنه أن يخالف سلطة السلطان أو يناقض المعاهدات
السالفة .

وفي ٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ ورد تلغراف من لندن ينبيء بأنه قد
كتب من الاستانة أن فؤاد بك مسافر منها الى القاهرة غداة غد
ليسلم فرمان التثبيت الى توفيق باشا
وفي صبيحة يوم الاثنين ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٦ الموافق ١١ أغسطس
سنة ١٨٧٩ حضر الخديو الى القاهرة ومعه وزراؤه (ماعدا شريف
باشا الذى تخلف فى الاسكندرية لاستقبال فرمان وحامله) يشهدوا
جميعاً تلاوة فرمان السلطانى في سراى القلعة .

ولما وصل الخديو الى محطة القاهرة استقبل بمزيد الخفاوة
من الامراء والاعيان وصرفت الهممة الى اعداد أسباب الاحتفال فزينت
المنازل والطرق والشوارع . وفي مساء اليوم المذكور أطلقت المدافع
بالاسكندرية تبشيراً بوصول فرمان الذى قدم به على بك فؤاد كاتب
سرا الحاضرة السلطانية على الباخرة (عز الدين) مصحوباً بآبراهام باشا
(قبوكتخدا الخديو) فى الاستانة ، فاستقبله رئيس النظار شريف باشا

ومحافظ ثغر الاسكندرية وغيرهما من الامراء والذوات
ثم سافر الى القاهرة فاستقبله في محطتها ضابط المحروسة وتشريفاتى
خديوى وشاكر باشا ورشد حسنى باشا ويوسف شهيدى باشا واسماعيل
يسرى باشا وسامى باشا وغيرهم من الامراء
ولما وصل القطار أطلقت المدافع ايذاناً بوصول الفرمان . وكان
بعمية حامله ٢٤ تابعاً من الضباط والخدم . فساروا جميعاً الى قصر الزهدة
للمعدنروهم .

وفي الساعة الثانية عشرة من صباح يوم الخميس ٢٦ شعبان
سنة ١٢٩٦ الموافق ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ انتظام موكب الفرمان
وتواردت وفود المهنتين أفواجاً وكانت الجنود ممتشرة في الطريق من
قصر الزهدة بشبرا الى سراى الخديو بالقلعة .

وفي الساعة الأولى بعد الظهر ظهر الخديو وكان معه في العربة رئيس
النظار وخيرى باشا وطلعت باشا فصعدت الموسيقى بألحانها ونادى
الجنود (أفند من جوق يشا) . وفي الساعة الواحدة والدقيقة خمسة
واربعين سامت الموسيقى وأطلقت المدافع تبشيراً بقدوم الفرمان يحمله
على بك فؤاد وكان بجانبه في العربة على باشا صادق محافظ الاسكندرية .
فاستقبله النظار حتى دخل القاعة فلاقاه فيها الخديو واستلم منه الفرمان
وقبله . ثم لبس طلعت باشا كركا وتناول الفرمان فصعد به على كرسى
وتلاه وكان جميع من حضر وقوفاً على الاقدام . ولما فرغ من تلاوته
دخل الخديو قاعة الاستراحة وتبعه على بك فؤاد والامراء والنظار
ثم انتقل الى محل التشريفات فتوارد عليه المهنتون وفي مقدمتهم قناصل

الدول والعلماء ورؤساء الأديان وأمرء العسكرية والملكية والمأمورون
ثم تلامذة المكاتب والمدارس وأعضاء مجلس النواب وعمد الأقاليم
والتجار والاعيان

وفي الساعة الرابعة قام الخديو وتبعه النظار فصدحت الموسيقى
بالأنغام المألوفة وأطلقت المدافع تعظيماً له واجلالاً

صورة الفرمان على مقتضى الترجمة الرسمية

فرمانه توفيق باشا المعظم

الدستور الأكرم والجناب المعظم الخديوى الانغم المحترم نظام
العالم وناظم منازم الأمم مدير أمور الجمهور بالفكر الثاقب . متمم مهام
الأنام بالرأي الصائب . مهّد بنيان الدولة والاقبال . مشيد أركان السعادة
والأجلال . مرتب مراتب الخلافة الكبرى ومكمل ناموس السلطنة
العظمى . المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى . خديو مصر الخائز
لرتبة الصدارة الجليلة فعلاً . الحامل لنيشانتا الهايونى المرصع العثماني
ولنيشانتا المرصع المجيدي . وزيرى سيمر المعالى توفيق باشا أدام الله تعالى
إجلاله . وضاعف بالتأييد إقتداره وإقباله .

انه لدى وصول توقيعنا الهايونى الرفيع يكون معلوماً لكم انه بناء
على انفصال اسماعيل باشا خديو مصر فى اليوم السادس من شهر رجب
سنة ١٢٩٦ . وحسن خدمتكم وصدافتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع
دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفاً ومعلومات تامة فى
خصوص الأحوال المصرية وأنكم كفؤ لتسوية بعض الأحوال الغير

المرضية التي ظهرت بمصر منذ مدة واصلاحها — وجهدنا الى عهدكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومه مع الأراضى المنظمة اليها المعطاة الى ادارة مصر توفيقاً للقاعدة المتخذة بالفرمان العالى الصادر فى تاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٠ المتضمن توجيه الخديوية المصرية الى أكبر الأولاد . وحيث أنكم أكبر أولاد الباشا المشار اليه قد وجهت الى عهدكم الخديوية المصرية .

ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة أهاليها وسكانها ورفاهيتهم هى من المواد المهمة لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا . وقد ظهر أن بعض أحكام الفرمان العلى الشأن المبني على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيه الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديماً نشأت عنها الأحوال المشكلة الحاضرة المعلومه فذلك صار تثبيت المواد التى لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدا . وصار تعديل المواد المقتضى تعديلها وتعديلها واصلاحها فها تقرر اجراؤه الآن هو المواد الآتية وهى : —

ان واردات الخطة المذكورة يكون تحصيلها واستيفاؤها باسمنا الشاهاني . وحيث أن أهالى مصر أيضاً من تبعه دولتنا العلية والخديوية المصرية ملزومة بادارة عموم المملكة للملكية والعديلية بشرط أن لا يقع فى حقهم أدنى ظلم ولا تعد فى وقت من الاوقات .

فخديو مصر يكون مأذوناً بوضع النظمات اللازمة للداخلية المتعلقة بها وتأسيسها بصورة عادلة . وأيضاً يكون خديو مصر مأذوناً

بعقد وتجديد المشارطات مع مأموري الدول الأجنبية في خصوص
الجررك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقى الحرف
والصنائع والتجارة واتساعها . ولأجل تسوية المعاملات السائرة التي
بين الحكومة والاجانب أو الاهالى والاجانب مع أمور ضابطة
الاجانب بشرط عدم وقوع خلل في معاهدات دولتنا العلية السياسية
وفي حقوق متبوعية مصر اليها . وانما قبل اعلان الخديوية المشارطات
التي تعقد مع الاجانب بهذه الصورة يصير تقديمها الى بابنا العالى .

وأيضاً يكون حائزاً للتصرفات الكاملة في أمور المالية لكنه
لا يكون مأذوناً بعقد استقراض من الآن فصاعداً بوجه من الوجوه .
وانما يكون مأذوناً بعقد استقراض بالاتفاق مع المذائين الحاضرين
أو وكلائهم الذين يتعينون رسمياً . وهذا الاستقراض يكون منحصرأ
في تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصاً بها .

وحيث أن الامتيازات التي أعطيت لمصر هي جزء من حقوق
دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها لايحوز
لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك
قطعة أرض من الأراضى المصرية الى الغير مطلقاً .

ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠٠٠٠ ليرة عثمانية الذي هو الويركو المقر
دفعه في كل سنة في أوانه وكذلك جميع النقود التي تضرب في مصر
تكون باسمنا الشاهانى

ولا يحوز جمع عساكر زيادة عن ١٨٠٠٠ لأن هذا العدد كافٍ
لحفظ أمنية إيالة مصر الداخلية في وقت الصلح . وانما حيث أن قوة

مصر البرية والبحرية مرتبة من أجل دولتنا العلية . يجوز أن يزداد مقدار
العساكر بالصورة التي تستتب فيها حالة كون دولتنا العلية محاربة .
وتكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لرتب
ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم .

ويباح لخديو مصر أن يعطى الضباط البرية والبحرية لغاية رتبة
أميرالاي والملكية الى الرتبة الثانية . ولا يرخص لخديو مصر أن
ينشئ سفناً مدرعة الا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة قطعية اليه
من دولتنا العلية .

ومن اللزوم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر واجتناب وقوع
حركة تخالفها . وحيث صدرت ارادتنا السنية باجراء المواد السابق
ذكرها قد أصدرنا أمرنا الجليل القدر الموشح أعلاه بخظنا الهمايوني
وهو مرسل صحبة افتخار الأعلى والاعاظم ومختار الاكابر والافاخم
على فؤاد بك باشكاتب المابين الهمايوني ومن أعظم رجال دولتنا العلية
الحائز والحامل للنياشين العثمانية والمجيدية ذات الشأن .

حرر في تاسع عشر شهر شعبان المعظم سنة ١٢٩٦ من هجرة
صاحب العز والشرف . اهـ

وفي عشية يوم الاحد غاية شعبان سنة ١٢٩٦ و١٧ أغسطس
سنة ١٨٧٩ عاد على بك فؤاد الى الاسكندرية على قطار خصوصي
ونزل في السراي المعدة له وفي الساعة الخامسة أطلقت المدافع ايداً تأسفهم .

(استعفاء وزارة شريف باشا)

بعد أن استقرت وزارة شريف باشا في الأحكام شرعت في توجيه عنايتها إلى تسوية الدين السائر وغيره على وجه يضمن للدائنين حقوقهم ويحفظ للحكومة مصلحتها فوالت انعقاد جلساتها لهذه الغاية . وقد تقرر في إحدى جلساتها رفع مشروع تأسيس حكومة دستورية شورية إلى الخديو تنفيذاً لأمره الصادر في ١٤ رجب سنة ١٢٩٦ كما تقرر أنه إذا أبقى الخديو عليهم تنفيذ ذلك المشروع استعفوا من مناصبهم جميعاً على أن لا يقبل أحد منهم الانتظام في وزارة أخرى تفضل الحكومة المطلقة على الحكومة الدستورية . ولما رفع المشروع المذكور إلى الخديو رفض قبوله متعللاً بعدم موافقة قنصلى إنجلترا وفرنسا فاستعفت الوزارة وقبل استعفائها .

ثم تشكلت الوزارة الجديدة على الوجه الآتي :-

ذو الفقار باشا — للحقانية والداخلية

مصطفى فهمى باشا — للخارجية

عثمان رفقى باشا — للجهادية

حيدر باشا — المالية

على إبراهيم باشا — للمعارف

محمد مرعشى باشا — للأوقاف

محمود سامى باشا — للأشغال

امارتاسة هذه الوزارة فكانت للخديوي ولقد كان فراغ نظارة الداخلية على اهميتها موجبا للظنون المختلفة والآراء المتنوعة ثم صدر امر الخديو تلغرافياً الى رياض باشا بأن يعود الى القطر المصرى على أول باخرة ترد اليه . فكثرت تحدث الناس فى هذا الامر وذهب أكثرهم الى ان رياض باشا سيولى نظارة الداخلية وان الخديو سيكره عما قريب على استمداء نوبار باشا ليوثيه رئاسة الوزارة .

الفصل الثالث

(فى وزارة رياض باشا)

فى ١٧ رمضان سنة ١٢٩٦ . هـ و ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وصل رياض باشا الى الاسكندرية ومنها الى القاهرة على قطار الأكسبرس واستقبله فى المحطة مأمور الضبطية ومأمور التشریفات الثانى ثم توجه لمقابلة الخديو توأ . وفى ٥ شوال سنة ١٢٩٦ و ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ صدر أمر الخديو الى رياض باشا بتشكيل وزارة جديدة بعد أن قدم الوزراء استعفائهم وهذا معرب الرقيم الذى أرسل اليه فى شأن ذلك .
(صورة أمر الخديو الى رياض باشا بتشكيل الوزارة)

عزيزى رياض باشا

لم أقصد بترؤسى على مجلس النظار أن أعيد السطوة الشخصية وانما رايت فى ذلك ضرورة الحال وملت مع الرغبة فى تقريب علائقى باعضاء الوزارة فلم يكن فى خاطرى عزم نهائى خصوصاً فيما

يغير المبدأ الذى اتخذه يوم ولايتى وهو (ان أحكم مع مجلس الوزراء)
فهذا هو المبدأ الذى يرتفع الى الامر الصادر فى ٢٨ أغسطس فلا يتعلق
بان لا يكون مرعى الاجراء على الدوام فانك تعلم عواطفى المنجذبة
الى هذا الامر ولا تجهل أفكار الاستقامة والنجاح والنظام والاقتصاد
التي أروم أن أراها منتشرة فى ادارات البلاد .

وفى علمى انك توافق على هذه العواطف والافكار وانك عازم
على أن تصرف همتك بجملة الى اجرائها . ولست أجهل عظم
اخلاصك للبلاد وادارتها وانك تروم أن تبذل المجهود فى سبيل
الحفاظة على استقلالها . ولذلك فاني مع ذلك وحسن اليقين أكلفك
بتشكيل وزارة جديدة واجعل بين يديك رئاسة مجلس النظارحافظاً
لنفسى حق الحضور فى اجتماعاته واني أتولى رئاسته كل مامست
الحاجة الى ذلك . واني على يقين من انك ستعتنى ايما اعتناء بانتقاء
رفقاءك الوزراء الذين سترفع لى اسماءهم لاصدق على توظيفهم . وبعد
أن تتألف الوزارة تأخذ فى الاشغال على وفاق القضايا الواردة فى الامر
الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لايزال مرعى الاجراء فى
جميع أحكامه التي لم يغيرها أمرنا هذا .

ثم ان المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطية ووكلاء النظارات
وكتبة اسرارها ومفتشي المديرات ومديرى الادارات المهمة — جميع
هؤلاء يجب ان يكون نصبهم أو عزلهم بعد المفاوضة فيه بمجلس النظار
وتعلق إرادتى .

وأما سائر الموظفين فيعينون أو يمزلون بأمر يصدر رأساً من
المنظارة التي هم تابعون لها .

ولا يخفى عنك يا عزيزي رياض باشا اني في شغل شاغل من
المسائل المهمة ولا أرى من حاجة الى أن أذكرك في جملة تلك المسائل
باهمية تقرير ميزانية الدخل والخرج السنوية على الوجه النظامي .
وبالترتيب النهائي لأموال التحصيل الشديد العلاقة بأحوال الميزانية
وتنظيم أحوال المالية المتأخرة الشاملة لجميع المصالح المستوجبة لمطلق
اهتمامنا المحتاجة لمعظم عنايتنا .

وفي علمي اني استطعت الاعتماد عليك في حل هذه المسائل وما شاكلها
من المهمات وانك بالنظر الى حسن اختيارك وحبك الوطني لا تهمل
شيئاً مما يعود على احوال البلاد بالرفاهية وبالأصلاح الحقيقي الذي تتمناه
جميعاً . والذي يجب على كل منا ان يبذل جهده في تمهيد سبيله . واقبل
يا عزيزي رياض باشا عواطف مودتي الالكيدة . اهـ

(التوقيع) محمد توفيق

صدر من سراي عابدين في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ .

فرجع رياض باشا الى الخديو الكتاب الآتي تعريبه : —
مولاي

لقد تنازلتم الى تكليفي بتشكيل وزارة جديدة فشكرت لجنابكم
السامي ما اعرتموني أياه من الثقة التي اعلم مقدارها وما اختلج في خاطر
سموكم من عاطفة الاعتماد على اخلاصي للوطن وادارته . وغاية ما اتنى
هو تحقيق المواظف الكريمة التي اوضحها مولاي في هذه الفرصة

وجل ما ابنتى هو ان اساعد بما يصل اليه امكنى مع مؤازرة رفقاء لهم
مثل هذه المقاصد لآ نفاذ وسائل التقدم ووسائل النجاح الى اتخاذها
مولاي اساساً لحكومته وعدّها احسن وسيلة لأصلاح احوال القطر
المصرى . وقد جعلت هذا الفكر محور اهتمامى باجراء ما اتدبت اليه
وبناء عليه ارفع لخصرتكم السنية التوجيهات الآتية لتشكيل الوزارة
الجديدة وهى : —

عثمان باشا رفقي	لوزارة الجهادية والبحرية
مصطفى باشا فهمي	للخارجية
على باشا مبارك	للاشغال العمومية
نصري باشا	للحقانية
على باشا ابراهيم	للمعارف العمومية
محمود باشا سامي	للاوقاف

فاذا حلت هذه التسميات لدى مولاي محل القبول التمت اصدار
أمره بذلك مع توليتي نظارة الداخلية . ونظارة المالية بالنيابة كما تفضل
بتولييتي رئاسة مجلس النظار . واذ اشرف مع الأحرار التام بأن اكون
خادم سموكم الامين . وتابع دولتكم الخاضع . التوقيع . رياض
وقد بعث مصطفى باشا فهمي ناظر الخارجية الى قناصل الدول برقيم
هذا تعريبه : —

ان سيدى الخديو المعظم قد أراد أن يجعل البلاد ادارة ملائمة
لأمانيتها الشرعية وأن يقوم بما تعهد به علناً حال جلوسه المأموس . فولى
سعادة رياض باشا رئاسة مجلس النظار ووزارة الداخلية واستنابه في نظارة

المالية . وقد أظهر الخديو المعظم ثقته بسعادة الباشا المشار اليه في رقيم أرسله اليه في ٢١ الشهر . وهو الذي أشرف بأن أقدم لحضرتكم نسخة منه في طي هذا .

ثم اخبر حضرتكم بأنى ما برحت حافظاً في الهيئة الجديدة نظارة الخارجية . مستعداً للاستمرار على ما جعلت بينى وبين حضرتكم من العلائق . مؤملاً انكم تحفظون لى في المستقبل ما اظهرتم في الماضي من المودة والانعطاف . راجياً أن تقبلوا تأكيدات احترامى الفائق لحضرتكم الامضاء : مصطفى فهمى

(الباب الخامس) الفصل الاول

(فى تسوية مسألة الدين المصرى والمالية)

وفى يوم الخميس ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ م . الموافق ١٨ رمضان . سنة ١٢٩٦ هـ . أصدر الخديو أمراً بأعادة تعيين المستر بارنج . والمسيو دى بلنيار . بصفة مفتشين وهذه صورته : —

نحن خديو مصر

بناء على أن الحكومة المصرية قد رضيت بأعادة المحاسبة العمومية . على الايراد والمصروف كما تقرر فى الأمر الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وذلك بتقرير صدر من نظارة خارجيتها بتاريخ ٣١ مارس سنة .

١٨٧٩ . وبناء على أن الحكومة الانجليزية قد عرضت لنا المستر بارنج بدلا من المستر رومين وان الحكومة الفرنسية قدمت لنا المسيدى بلنيار عوضاً عن البارون دى مالارى

نأمر

أولاً — ان المحاسبة العمومية على الدخل والخرج قد أعيدت على مثل ما تقرر في الامر الخديو الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦
ثانياً — ان المستر بارنج عين محاسباً عمومياً لقلم الايرادات
ثالثاً — ان المسيدى بلنيار عين محاسباً عمومياً لقلم المحاسبة
وادارة الدين العمومى .

رابعاً — ان وزير خارجيتنا ووزير ماليتنا مكلفان أن ينفذ كل منهما ما يتعلق به من أمرنا هذا .

كتب في سراى الاسماعيلية بالحروسة في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩
(التوقيع) محمد توفيق

(الامضاء) ناظر الخارجية (الامضاء) ناظر المالية

مصطفى فحيمى حيدر

ولماعين رياض باشا رئيساً لمجلس النظار أصدر اليهما اعلانات على صورة ترجمة الخطاب الصادر من الخديو اسماعيل لعستر ولسن حين كان نائب رئيس لجنة التفتيش السابقة باستحسان التقرير المقدم من تلك اللجنة . واعلانات أخرى على صورة ترجمة الامر السابق صدوره بتعيين وزارة نوبار باشا في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وكان

المقصود من هذه الاعلانات تثبيت العمل على مقتضى الخطاب والأمر المشار اليهما، وقد رفعت الوزارة الى الخديو لائحة منظوية على بيان تدبير جديد لتسوية مشكلة الدين السائر الآتى بيانه :—

المطلوب	جنيهاً انجليزية
دين السند يكاتو الكبير	٤٦٥٠٠٦٠٠٠
دين جرافلند وياونات	١٦٠٠٦٠٠٠٠
معاشات فى جملتها جانب من راتب الخديو	١٦١٠٠٦٠٠٠
خلاصات صادرة للاجانب الى أول أغسطس	٣٦٠٠٠٦٠٠٠
خلاصات صادرة للاجانب فى آخر اكتوبر	٣٠٠٦٠٠٠
ديون للاجانب بغير خلاصات	٤٠٠٠٠٠٠
ديون للاهالى	٤٠٠٦٠٠٠
للدوائر والخزينة الخصوصية وبعض الادارات	١٦٨٠٠٦٠٠٠
	<hr/> ١٢٦٥٠٠٦٠٠٠ <hr/>
الذى كان معداً للوفاء	
أوراق من الموحدة مرهونة	٦٦٦٠٠٦٠٠٠٠
أسهم خليج السويس	٨٠٠٦٠٠٠
ثمن مياه الاسكندرية	٣٠٠٦٠٠٠
بقية سلفة روتشلد	٣٦٢٠٠٦٠٠٠
	<hr/> ١٠٦٩٠٠٦٠٠٠ <hr/>

فاذا حسبنا صافى اوراق الموحدة المرهونة بحساب ٥٠٪/ المائة اى ٣٦٣٠٠٦٠٠٠٠ جنية كانت جملة المعد للوفاء ٧٦٦٠٠٠٠٠٠ جنية فيكون مقدار

النقص عن المطلوب ٤٩٠٠٠٠٠٠ جنيه. ولاخفاء أن وكلاء خزينة الدين العمومى اقاموا الحجة على جميع احكام الامر الصادر فى ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩ بدعوى انها مجحفة بالحقوق المقررة فى الاوامر الصادرة فى ٧ و ٢ من شهر مايو و ١٨ من شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ ورفعوا الامر الى المجلس المختلط الابتدائى فى المحروسة واقاموا الدعوة على ناظر المالية . ثم عرضت العطلة المجلسية وبقى الامر معلقاً بالمجلس الى ان دنى وقت عودته الى الانتظام وقرب أجل الكوبيون المستحق فى أول نوفمبر .

فرفعوا الى رياض باشا تقريراً فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٧٩ يطلبون فيه إلغاء الأمر المسمى اليه بصورة رسمية والا تعين عليهم متابعة الدعوى فى المجلس.

فأجابهم رياض باشا بانه قد بسط هذه المسألة لمجلس النظار وأنه مرسل اليهم بنسخة من المنشور الصادر من نظارة الخارجية الى وكلاء الدول فى ١٤ يونيو سنة ١٨٧٩ مبيناً أن الحكومة المصرية قد عرضت ذلك الأمر لموافقة الدول انقياداً لارادتها فصار انفاذه موقوفاً بالفعل الى أن ترد تلك الموافقة . وانه بناء على ذلك أجاز له المجلس أن يصرح لهم بأن هذه الأحوال يجعل الأمر الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ عديم الفاعلية .

وقد تأخر قدوم المفتشين الأوربيين بعد صدور الأمر الخديوى بتعيينهما . فرأت الحكومة أن ذلك يمنع من اجراء التدابير الاصلاحية مع شدة الحاجة اليها وخشيت أن يطول هذا التأخير فتزداد به الأحوال ارتباكاً واختلالاً . فخابرت المفتشين فى تعيين من يقوم مقامها مدة

غيابهما فأجابها الى ذلك . وبناء على تلك الاجابة تقرر في مجلس النظر
تعيين الميسو بلين دى بوغاس والميسو كلوبين نائبين عن المفتشين الى
أن يحضرا ورفع ذلك التقرير الى الخديو فأثبتته وتولى النائبان المولى
اليهما وظيفة المراقبة . وقد اهتم النظر بتعيين حدود المفتشين وانعقد
مجلسهم لذلك غير مرة حتي بحث على الظنون المختلفة . وحتى زعم بعض
الناس أن ذلك الأمر كاد أن يوقع الخلاف بين الوزراء . ثم تم
تعيين تلك الحدود على وفاق اللائحة التي عرضها القنصل الانجليزي
والقنصل الفرنسي بأمر حكومتهما وصار معلوما أن المفتشين
يكونان بمنزلة وزيرين من حيث المقام ونفوذ الكلمة لا من حيث المراتب
فان المعين لكل منهما كان ثلاثة أضعاف المراتب للوزير ان لم يكن أكثر
من ذلك . ثم انهما يحضران في مجلس النظر ويفاوضان في جميع المسائل
ويكون لهما رأى شورى غير معدود ويخاطبان الادارات مباشرة (أى
من غير أن يتوسلا الى ذلك بالوزارات) ويتعين على من يخاطبانه أن
يجيبهما عما يسألان غير متردد ولا متأخر . واذا عزل لهما موظف
كأثنا من كان حق لهما أن يطلبوا ذلك من الحكومة . وعلى ناظر المالية
أن يقدم لهما في كل اسبوع لائحة عن الدخل والخرج وكذلك سائر
رؤساء الادارات يقدمون لوائحهم في كل شهر . وان المفتشين لا يعزلان
الا بأمر حكومتهما . وانهما يقدمان برنامج ادارتهما . وعلى الحكومة أن
تصرف لهما الرواتب وجميع ما ينفقان في كل شهر . وقد كتب قنصلا
فرنسا وانجلترا الى حكومتهما بشأن ذلك .
ثم صدر أمر خديوى ببيان حدود المفتشين المؤمنين وهذا تعريبه : —

نحن خديو مصر

بناء على أمرنا الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ واعتباراً لكوننا قد اتفقنا مع حكومتى فرنسا وإنجلترا على أن تكون حدود المفتشين العموميين مقررّة على الوجه الآتي .. وأخذاً بمشورة مجلس وزرائنا نأمر :-

أولاً - ان المفتشين العموميين يكون لهما فى الأمور المالية حق المراقبة غير المحدودة على جميع المصالح العمومية وفى جملةها الادارة المختصة للدخل بشىء معين بحكم الاوامر الخديوية أو بمقتضى اللوائح .

فالوزراء والمأمورون من أى رتبة كانوا مكلفون بتقديم ما يطلب منهم المفتشان أو وكلاؤهما من الافادات والمطالعات .

ووزير المالية مكلف بأن يقدم لهما فى كل أسبوع كشفاً مفصلاً عن دخل الوزارة وخرجها . وكل ادارة مكلفة بأن تقدم فى كل شهر كشفاً مشتملاً على بيان دخلها ونفقاتها .

ثانياً - ان المفتشين العموميين يتقاسمان النظر فى المصالح العمومية التى يكون من شأنهما مراقبتها والاشراف عليها بمقتضى الحقوق المثبتة لهما فى أمرنا هذا .

ثالثاً - حيث أن حكومتى فرنسا وإنجلترا قد رضيتا بأن المفتشين العموميين لا يتداخلان فى الوقت الحاضر فى ادارة المصالح الادارية والمالية فالمفتشان الموما اليهما يقتصران الآن أن يقدما الينا أو الى

وزرائنا ما تهديهما اليه مراقبتهما من الملاحظات . وكذلك يشمران وكلاء خزينة الدين بالأموال التي تهتم أرباب الديون المنظمة .

ويحق لهما أيضاً أن يجتمعا على صورة مجلسية مع وكلاء خزينة الدين ليمشوا جميعاً في المسائل التي يرى المفتشان أو الوكلاء الموما اليهم لزوماً للمفاوضة فيها على الصورة المذكورة .

رابعاً — يكون للمفتشين العموميين مقام ومحضران في مجلس الوزراء برأى شوري .

خامساً — في آخر كل سنة أو في أقرب من ذلك اذا مست الحاجة يسط المفتشان العموميان حساب أعمالهما في لوائح تنشر بعنايتهما وتدرج في صحيفة المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية) .

سادساً — ان المفتشين العموميين لا يعزلان من وظيفتهما الا بموافقة حكومتيهما . ولهما أن ينصبا ويعزلا المأمورين والمستخدمين في ادارة التقنيش وأن يعيّن لهم الرواتب .

سابعاً — ان برنامج التقنيش ينظمه المفتشان ويصدق عليه مجلس النظار . وأن مقدار النفقات يعطى لهما في كل شهر على حسب الشروط المقررة في الأمر الصادر في ١٢ مايو سنة ١٨٧٨ لصرف رواتب المستخدمين .

ثامناً — ان كلا من وزرائنا مكلف بانفاذا ما يتعلق به من أمرنا هذا كتب في سراى عابدين في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ التوقيع

(الامضاء) رئيس مجلس النظار محمد توفيق

رياض

وهذا أمر يب ما كتبه السير ادوارد مالت والمسيو مونج قنصلا
الإنجليترا وفرنسا الجبرالان الى مصطفى باشا فهمي ناظر الخراجية فيما يتعلق
بمعنى البند الثالث من الامر الصادر بشأن حدود المفتشين .

حضرة الوزير

دفعاً للالتباس الذي يمكن وقوعه في معنى البند الثالث من لائحة
الامر المتعلق بحدود المفتشين العمومية . قد رخص لنا ان نصرح بالنيابة
عن حكومتينا بان فقرة (في الوقت الحاضر) وكلمة (الآن) لم ترد فيه
الاتقدير أمكان الرجوع الى المقاصد المثبتة بالامر الصادر في ١٨ نوفمبر
سنة ١٨٧٦ متعلقاً بحدود المفتشين العموميين

وتفضلوا يا حضرة الوزير بقبول تأكيد احترامنا الفائق

(الامضاء)

ادوارد مالت — مونج

وفي تلك المدة أصدرت نظارة المالية اعلاناً تدعوا به أرباب الدين
السائر من أية فئة كانوا أن يقدموا اليها مطالبهم في خلال ١٥ يوماً ان
كانوا في الأقطار المصرية . وفي خلال ٣٠ يوماً ان كانوا في غيرها .
وأما الذين قدموا ذلك البيان الى ديوان التفتيش السالف بناء على الاعلان
الذي نشره ذلك الديوان في ٢٩ مايو سنة ١٨٧٨ فليس عليهم الا ان
يشعروا المالية بذلك ميين في اشعارهم تاريخ تقديمهم ذلك الحساب مع
صافي المطلوب .

وهذا بيان الدين السائر بالتفصيل الى آخر سنة ١٨٧٩ بما فيه المبالغ

التي دفعت لخراج الاستانة . ودين السند بكتاو وغيرهما وهو البيان الذي يتضح منه ان الدين السائر يبلغ ٨٧٤ر٠٦٠ر١٢ جنيه دفع منه نحو ٠٠٠ر٥٠٠ر٥ فيكون الباقي ٨٧٤ر٠٦٠ر٧ جنيهًا انجليزيًا وهذا بيانه:—

جنيه مصرى	جنيه مصرى
٣٧٧ر٧٥٢ خلاصات	٩٦٢ر٥٣٤ رواتب البيت الخديوى
١٦٧ر٠٣٧ فوائدها	٨٣ر٦٦٥ معينات
١٩٥ر٧٤٣ قضايا	٤٢ر٥٢٩ اجور
٦٥ر٢٩٧ تقاضاها	٢٦٠ر٢٣٢ متنوعة
٧٠٩٦٠٥٨٢ مطلوبات	٥ر٧٨٧ رشيد
٢٧ر٧٧٤ تنظيفات	٠٠ر١٩٧ العريش
١٧٣ر٨٤٣ قبوكتاخذانية الاستانة	٥ر٤٦٢ بورت سعيد
(هذه الاقلام منوطة بنظارة المالية)	٥٩ر٨٦٣ ضبطية مصر

جنيه مصرى	
٧٢٧ر٠٧٥ نظارة الجهادية	٢ر٦٠٧ بلديه رشيد
٠٢٨ر٦٣٦ البحرية	٢ر٤٢٧ » مصر
٤٦ر١٥٧ نظارة الاشغال	٧ر٥٤٩ الجمارك
٢٠ر٢٦٢ » المعارف	٣ر٢١١ الحواصل
٧٦ر١٦٥ مديرية المنوفية	٢ر٥٣٢ الشون
١٢٨ر٩٥٠ » الغربية	٣٦٢ر٦٧٣ الروزنامة
٢٥ر٢٥٥ » الدقهلية	٠٠ر٩٢٩ محكمة مصر
١٨ر٨٧٩ » القليوبية	٠٠ر٣٦٧ الضربخانة
٣٧ر٤٨٨ » الشرقية	٤ر١٧٢ المطرية
٣٣ر٨٤١ » البحيرة	٠٠ر٨١٧ السمك
٦٣ر٣٣٣ » الفيوم	١ر١٨٥ السدود
١٥ر٥٦٦ » بنى سويف	٢ر٢٩٠ المحمودية

جنيه مصرى	تابع ما قبله	جنيه مصرى
٢٦ر٤٤١	مديرية المنيا	٩ر٢٢٩ الانجرارية
٢٩ر٧٨٧	» أسيوط	٨ر٦٤٣ الموانى والقنارات
٢٤ر٠٠١	» جرجا	١٤ر٢٦٧ وابورات البوستة
٢٩ر٢٧١	» قنا	٢ر٨٣١ الملاحات
١٠ر٤١٠	» اسنا	١٢ر٠٦٠٨٧٤ المجموع
٦٩ر٥٢٢	محافظة الاسكندرية	
٤ر١١١	» دمياط	
٤ر٨٢٩	» السويس	

وفي ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أرسل ناظر الخارجية المصرية الى قناصل
الدول المنشور الآتي :-

حضرة القنصل الجنرال

بعد المنشورين اللذين تشرفت الوزارة بتقديمهما اليكم في ٢ يوليو
و ٢٠ سبتمبر من هذه السنة في شأن سلفة روتشلد أسارع في تقديم
نسخة من الامر الصادر من الجنب الخديوى بتاريخ أمس بعد الاتفاق
على ذلك بين الدول وحكومته ولاشك أنكم يا حضرة القنصل الجنرال
تلاحظون أن التغيير الذى حدث في آخر صورة من تحرير الامر الموما
اليه منحصر في إضافة بند رابع وفي كلمة « بالحصر » في أول فقرة من
البند الثالث . وكذلك أرى أنه لا بد من استلفات نظر جنابكم يا حضرة
القنصل الجنرال الى أنه لا يزال معلوما أن الخدم وأرباب المعاشات
الذين لهم على الحكومة متأخرات هم فئة من أرباب الدين السائر يعاملون
بحسب الاحكام التى قررها ديوان التفتيش .

وتفضلوا يا حضرة الوكيل والقنصل الجنرال بقبول علائكم احترامى
والفائق وزير الخارجية مصطفى فهمى
وهذا تمريب الامر المتعلق بمنع الحجز عن الاملاك الموهوبة
نحن خديو مصر

بناء على أنه قد أبرم في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ سلفة مقدارها
٨٥٠٠٠٠٠ جنية باسم الحكومة بعناية الخواجات روتشلد وأولادهم
في لوندرة والخواجات روتشلد اخوان في باريس . وبناء على أنه ينبغي
تتيم حكم الامر الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ والموافقة على نيسة
الفريقين المتوافقين أخذ الاحتياط اللازم لحفظ الاملاك الموهوبة من
عائلتنا مخصصة على الوجه الحرى بضمانة هذه السلفة.
وأخذاً بمشورة مجلس نظارنا
نأمر

ان الاملاك الموهوبة من عائلتنا تكون الى أن يتم استهلاك
السلفة الروتشلدية ممتنعة لا يمكن التصرف فيها الا لوكلاء ادارتها على
الشروط المبرمة أو التي ستهرم بين الحكومة وبيت روتشلد .
ثانياً — بعد استهلاك الديون المسترهة لها من قبل رهنية بيت
روتشلد المبرمة في ٢ و ٣ فبراير الماضى تكون هذه الاملاك خالصة
من كل نزاع وكل قضية وكل حق من أى نوع كان ما خلا الحقوق
المقررة للمكتبتين بالسلفة لتكون مخصصة على الوجه الحصرى . بضمانة
فائدة السلفة المذكورة واستهلاكها .
ثالثاً — لتأكيد أن القدر الباقي من السلفة الروتشلدية يصرف

بجملته (وعلى وجه التخصيص) في تسوية الدين السائر المصري
فالحكومة المصرية تتنازل من الآن لخزينة الدين العمومي عن كل
حقوقها المتعلقة بالمقادير الباقية من تلك السلفة على الشروط المبreme بينها
وبين بيت روتشلد . وبناء على ذلك ينبغي لبيت روتشلد أن يقبلوا ما
تعطى لهم تلك الخزينة من الوصولات في مقابلة ما يؤدون اليها من
المال وفاء لميثاقهم . وأما خزينة الدين فتحفظ تلك المقادير امانة لكي لا
تصرف الا على حسب ما تشير اليه لجنة التصفية التي ستشكل باتفاق
دولى . فان لم تشكل هذه اللجنة فينبغى لهم أن يأخذوا في هذا الأمر
بتعاجلتنا المبنية على موافقة الدول .

رابعاً - ان حقوق الدائنين المسترهنيين من قبل ٢ و ٣ فبراير أى
من قبل رهنية روتشلد تكون محفوظة مرعية .

خامساً - ان وزير مالىتنا مكلف بانفاذ أمرنا هذا .

كتب في سراى عابدين في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ التوقيع محمد توفيق

الامضاء رئيس مجلس النظار وناظر المالية

رياض

وفي أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٠ دفع بيت روتشلد الى بنك
لوندرد مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه ليكون تحت طلب صندوق الدين لوفاء
الدين السائر .

وفي ١١ يناير سنة ١٨٨٠ قرر مجلس النظار تشكيل لجنة خاصة
بالنظر في مبادئ أعمال التصفية . ومرجع هذه اللجنة ينحصر في ناظر
للمالية وكاتب الأسرار الثانى في النظارة المشار اليها . ولما قدم المفتشان

العموميان الى مصر نظماً لأئحة لتسوية الدين المنظم هذا ملخصها : -
بعد أن تفاوض المفتشان في أشغالهما مع نظارة المالية فيما يختص
بتنظيم لأئحة مختصرة على تسوية الديون المنظمة فأنها المهمة المقدمة في
العناية بها . وأظهرا ان الناس مشغولة بمسائل المالية المصرية في مدة
الاربع سنوات الاخيرة . وتسكلم في صعوبة معرفة حقيقة الأيراد في
البلاد المصرية وصعوبة سير الحكومة في طرق لا تؤدي الى الاصلاح
ناسين ذلك الى عدم الثقة بالحكومة السالفة لما كانت ترتكبه من
سوء الادارة . ثم قالوا ان الظروف الحاضرة تقرب اليهما الوصول
الى حل مشاكلنا العسيرة حلاً نهائياً لما يعتقدان من حسن مقاصد
الخديو وعلو همته وطيب سريرته . وانه من الواجب اتخاذ الوسائل
الاقتصادية مراعاة لمصلحة الاهالى وأرباب الدين معا واستبدال
الاستبداد في التحصيل بأحكام عادلة وطريق مستقيم ليعلم الاهالى ما
يجب عليهم من الرسوم قدرأ وميقاناً بحيث يكون كل واحد منهم
عالم بما للحكومة عليه وفي أي وقت تطلبه ليستمد لدفعه ويأمن غائلة
التحصيل القديم التي كانت تلزمه بفراغات كثيرة وطلبات وفيرة بغير
حق . ثم أثنيا على الوزارة لحسن استعدادها مع الجناب الخديو
لقبول مشورتهما واتباع ما يقدمانه من الخدمة . ويرجوان أن يصلافي
وقت قريب الى حد يجعل سير الادارة على قانون نظامي وأحكام عادلة
ان لم يفاجئهما تغيير عمومي في الهيئة الحاضرة يعوقهما عن السير الذي
يقصدانه لسلامة البلاد واتقاذها مما هي فيه . وأوصاهما عدم اعتراف
مجالس الحفانية بالامر الصادرة من الحكومة السالفة فيما يتعلق بالمالية

وان ذلك ناشئ عن فقدها لمساعدة الدول وتصديقها عليه . فتولدت من عدم الاعتماد هذه المشاكل والارتباك التي نحن بصدد حلها . ثم قال ان التقارير جارية في شأن تشكيل لجنة التصفية لمساعدتهما على حل المشاكل . وان الحكومة المصرية اعتمدت على حسن مقاصدهما فاتبعت مشورتهما وقررت أنه اذا لم يتم تشكيل اللجنة المذكورة فإنها تعرض على الدول قانونها الذي تشتغل به الآن وتبذل جهدها فيه حتى اذا قبلته الدول وأقرته قانوناً متبعاً نفذت أحكامه وقررت ما فيه على كل معترف به مصدق عليه راض بما حواه من الاحكام اذ لا يمكن التخلص من الحالة الراهنة الا بسن قانون للتصفية تصدق عليه الدول وتنفذه الحكومة المصرية تنفيذاً لا يعتريه مانع . وأظهر أن لديهما الآن مما يهديهما الى معرفة حقيقة الواردات أكثر مما كان عند غيرهما مع اعترافهما بأن ما وقفنا عليه لا يهدي الى حصر قيمة جميع الواردات فان استقصاءها يحتاج الى اصلاح يكلف العامل فيه بزمان طويل وأمد بعيد . والزمن الحاضر لا يسمح بأكثر من تدارك ما حل بالبلاد أو حاق بها من النوازل فهما يبذلان الجهد في مشورتهما على الحكومة الآن بما تقدر أن تتعهد به لدائنيها .

ومن رأيهما أن تكون تسوية المسألة المالية دائمة لا مؤقتة كما كان فكرها قبل الآن خشية أن تعود الادارة الى ما يخل بهما وتسوء حالتها . وانه من الممكن أن يحدد حد نهائي كأن يؤخذ أقل ما يمكن أخذه فيجعل فائدة لا يقل عن مقدارها ولا يزيد هذا المقدار الا اذا

تحقق وثبت وجود زيادة في الواردات وعلى ذلك فإن الدائنين يحتملون بعض الخسائر.

أما تصفية الماضي فلا تخصص بما بقي من قرض الاملاك للهوية فقط بل يجب أن تخصص واردات أخرى ستذكر في البرنامجات الآتية . اذ من الواجب أن يفصل بين الماضي والآتى وأن يصدر القرار بأن جميع الديون المتقدمة على تاريخ قانون التصفية تستهلك بمقتضى أحكام القانون المذكور تفادياً من العود الى الماضي ولعدم تمكين أى انسان من أصحاب الدين من الحجز على الاملاك واقامة الحجة عليها الى غير ذلك مما يضاد حركة التصفية والاصلاح . ورأى أن أول شئ يجب مراعاته فى هذا القانون احترام التعهدات الممتازة الخصوصية طبقاً لما قررته لجنة التفتيش العليا .

ثم أخذوا ببيان حالة كل دين من الديون المنظمة مبتدئين بالموحد.

الدين الموحد

قالا . — إنه يستحيل فى الوقت الحاضر ان تلزم البلاد المصرية بتعهداتها لأرباب الدين المنظم . مستندين فى ذلك على الأدلة الواردة فى لائحة لجنة التفتيش العليا . ثم قالوا ان الخرج فى سنة ١٨٧٧ وسنة ١٨٧٨ زاد عن الدخل ٣٨٢٢ر٠٠٠ جنيه انجائزى وان الذى نقص من أصل الدين المنظم زاد فى غيره . ولا يجب أن يقاس الايراد على ايراد هذا العام الخصب الجيد المحصول . فقد يأتى عام قحل مثل عام سنة ١٨٧٨ لا يبقى ايراد يبيع بعض المطلوب فضلاً عن أن ادارة المالية فى ارتباك عظيم قدره حتى أصبحت الحكومة غير متمكنة من مقابلة سنة الخصب

بسنة الجذب . واذا لم تتمكن من اغتنام هذه الفرصه فكذلك لا يمكنها أن تتكفل على التأخرات من الرسوم والضرائب فانها غير معروفة عندها بل هي مجهولة جهة ومقداراً . ثم بينا المقادير المتأخرة من السكوبونات المستحقة كما يأتي :

جنيه	
٢٨٠ ر ٨٠٠	متأخر كوبونات من أول نوفمبر سنة ١٨٧٨ فائدة و ١/٢ استهلاك في المائة
٥٦١ ر ٣٥٠	» » » » » مايو سنة ١٨٧٩ » » » » »
٨٤١ ر ٧٨٢	» » » » » نوفمبر سنة ١٨٧٩ فائدة و واحد فائدة في المائة
<u>١٠٦٦ ر ٩٣٢</u>	

وصرحا بأنهما لا يريان أن تدفع هذه التأخرات لأرباب الدين فان المبالغ الوحيدة التي كانت مخصصة لذلك هي ما يبقى من قرض الأملاك الذي لم يدفع للخزينة المصرية الى الآن . على أن هذه المبالغ غير جاهزة فقد أخذ منها ١٠٢٠٠ ر ٠٠٠ جنيه لسداد كوبيون الموحد في غرة نوفمبر سنة ١٨٧٨ والذي يبقى منه يخصص لوفاء الدين غير المنظم طبقاً لما جاء في الأمر الخديوي المصدق عليه من الدول . ثم بينا أن لجنة التفتيش العليا عينت في لائحتها الثانية مقدار فائدة الموحد تعييناً مؤقتاً وجعلته خمسة في المائة . وهما لا يريان أن الحكومة تتعهد بدفع ٥ في المائة . بل تتعهد بأربعة . ولا تقلل عنها . فان زاد الايراد وزع حتى تبلغ الفائدة خمسة في المائة ولا زيادة فوفيا . فان زاد الايراد بعد ذلك تشتري بالزيادة أوراق الموحد وتستهلك.

وهكذا كلما حصلت زيادة في الايراد العمومي يؤخذ نصفها لمصالح الحكومة والبلاد . والنصف الثاني لاستهلاك الدين . واذا تعهدت

الحكومة يدفع أربعة في المائة وقامت بها بلا تأخير كان ذلك أفضل من تعييدها بخمسة أو ستة في المائة مع عجزها عن القيام بتعويضها. ومن رأيهما أن تكون تسوية دين سنديكاتو باريس مطابقة لما جاء في اللائحة الثانية التي نظمتها لجنة التفتيش العليا. وذلك أن تسترجع الحكومة ما عند السنديكاتو من أوراق الموحد البالغ قيمتها ٤٦٠٠٠٠٠٠ وتعرض بأوراق خصوصية تعين لاستهلاكها مدة من السنين. وهذه الصورة تعود بفائدة على أصحاب الدين الموحد لأنها تؤمنهم من خوفهم وتوهمهم أن يطرح السنديكاتو ما لديه من أوراق الموحد فينشأ عن ذلك هبوط في السعر فإن أوراقه ذات مبالغ جسيمة.

الدين الممتاز

بعد أن أجالا الفكر في البحث فيما يتعلق بهذا الدين وكيفية جعله ممتازاً وإقامة الأدلة والبراهين على تفنيد اعتراضات من يعترض على عدم تنزيل فائده إلى درجة الموحد. رأيا أن يبقى هذا الدين ممتازاً على ما كان عليه بفائدة خمسة في المائة كما رأت ذلك لجنة التفتيش العليا في لائحته الثانية.

القروض القريبة الآجال

بعد أن نظرا في هذه القروض أوضحا أن المقابلة كانت مخصصة لوفاء الديون واستهلاكها وكان في رأى لجنة التفتيش العليا أن تنزل فائدة هذه القروض اثنين في المائة. وأن تؤجل استهلاكها إلى ما بعد

أربع سنوات من الزمن المعين . ومارأت ذلك الا اعتمادا على ماتصورتها
من أن أرباب هذه القروض يفضلون بقاء أوراقهم مفروضة عن أوراق
الدين الموحد . أما الآن وقد أُنشئت المقابلة فلا سبيل الى بقاء هذه
القروض على حالها . بل لا بد من العدول عنه الى ما يريانه وهو ان
تحوّل هذه القروض الى الدين الموحد بحيث يمكن أن يبيع أصحابها
أوراقهم (بعد تحويلها الى الموحد) فيتم لهم استهلاك دينهم دون أن
يلحقهم ضرر . وإذا تم هذا يزيد الدين الموحد نحو ٢٠٥٦٠٠٠ جنيه
(قيمة القروض القريبة الآجال) غير أن هذه الزيادة لا تحسب فان
المبالغ المودعة عند السنديكاتو تبلغ ٤٦٠٠٠٠٠ ر. وستنزل من الدين
الموحد فلا خوف اذاً من زيادة مقادير هذا الدين .

ثم عطفنا على البرنامج العمومي وقالوا ان لجنة التفتيش العليا حددت
دخل الحكومة الى ١٠٦٧٠٠٠٠ جنيه والنفقات الى ١٠٤٨٨٠٠٠ جنيه
ولكن كان تحديد هذا مؤقتاً الى ان يلوح لها صحة الدخل والخرج .
وقد جعلت هذا التعديل على سنة ١٨٧٧ . اما هما فيؤملان حصول
زيادة في البرنامج تخصص للدين غير المنظم واسهم خليج السويس الخ
اذا تقرر الدين المنظم على ما جاء في لائحته هذه . وريان ان الأوفق
تنظيم البرنامج على صورة يكون الدخل فيها زائدا عن الخرج حتى اذا
صدق الأمر وتم الامر على حاله توجب الزيادة بالفعل فاهما يخصصان
منها جانباً لأرباب الدين .

ومن رأيهما ان تكون هذه التسوية إجبارية يقبلها الجميع . غير
أنهما يعترفان بوجوب اطلاع اصحاب الديون على هذه التسوية ليعينوا

أفكارهم فيها . وفي نشر هذه اللائحة ما يوقفهم على مستجربه الحكومة
بشأنهم . كذلك يريان ان يؤخذ رأى الوكلاء الشرعيين النائين عن
اصحاب الديون في هذا الأمر . ولقد عرفوا مما تقدم ضرورة تكبدهم
خسائر جسيمة (كما جاء في لائحة التفتيش العليا الثانية) والضرورة
المذكورة (أى تكبدهم خسائر جسيمة) تعود عليهم بالفائدة لعدة اسباب
اهما اثنان : الأول ان التجربة اظهرت لنا ان الخسائر الناشئة عن تسوية
اية مسألة مالية في الماضي كان سببها اتساع الأمل في حسن المستقبل .
ومن الحزم ان لا تعود الى الماضي كي لا تقع فيه . ولا تخلص من العود
اليه الا بتحديد مقادير الديون بحيث يمكن القيام بها . فأن زاد الأيراد
عنها كان مكسباً لأرباب الديون والحكومة معاً . والثاني ان تحسين
الادارة وانتظام سيرها وحسن مقاصد ارباب الحل والعقد اعظم ضماناً
لأصحاب الدين . ولهذا يؤمل ان اصحاب الدين يلبون الحكومة
مراعاة لها ولأمرها ووزرائها ولذات مصالحهم ايضاً . اذ أن ذلك عين
ما تقتضيه العدالة .

وفي الختام يتعهد المفتشان بتحمل التبعة والمسؤولية بشرط أن تقوم
حكومة الجناح الخديو بالتعهدات اللازمة .

ثم يبديان شكرهما اذا صدق الجناح العالى على ما عرضاه مما هو
في آمالهما من واجبات الإصلاح وطرق التخلص مما حملته الحكومة
من المشاكل والورطات .

ولما دفعاهما الى الخديو صدق عليها وأجابهما بالرسالة الآتية

المؤرخة في ٨ يناير سنة ١٨٨٠ وهى : -

حضرة المفتشين العموميين .

اطلعت على لائحته المتوسطة على تسوية المسائل المالية المتعلقة بتنظيم دين الحكومة القونصوليد ورأيت قبل اعطاء الجواب ان افق على بحمل البرنامج المعنى بتنظيمه . ولدي اطلاعى عليه وقد كمل منه أهم ما يتضمنه رأيت انه يمكن لحكومتى ان تقبل ما اردنا يتم فى حل المسألة المالية وتتمهد لا سيما بما يأتى : —

أولاً — بقاء فائدة الدين الممتاز على خمسة فى المائة

ثانياً — تعيين أربعة فى المائة على الأقل للدين الموحد ولكن يشترط فى القيام بهذه التعهدات أولاً أن يعين فاصل بين المستقبل والماضى بحيث لا يتجاوز الماضى تاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وتكون تسوية اموره متعلقة بقانون التصفية الذى يجب تنظيمه ويستمر العمل على مقتضاه بحيث لا تكون الحكومة مسئولة فى أى وجه كان عن أى شىء كان يتقدم تاريخه اليوم الاول من يناير سنة ١٨٨٠ فانه يستحيل على الحكومة ان تكفل صحة برنامجها وتضمن حسن سير ادارتها بدون ذلك.

ثالثاً — ان تحول القروض القريبة الآجال الى الدين الموحد .

رابعاً — ان تحصل تسوية خصوصية فيما يتعلق بدين السنديكاتو الكبير فى باريس .

وانى على يقين من ان تسوية اية تسوية كانت فى المالية ونجاحها يتوقف على انتظام سير الإدارة ولا شك انه قد امكن لكما من يوم حضوركما ان تقفا على اجتهدى واجتهادى وزارقى بأدخال الترتيب

فوائدها . وصرح به من وجوب مباشرة عميلة مالية تنظم بها الديون المصرية . ونظراً لما اعترفت به لجنة التفتيش العليا في لائحتها الصادرة بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٧٨٩ من عدم التمكن في الوقت الحاضر من تأدية جميع استحقاقات الديون المنظمة على انواعها . ومن تصفية الديون غير المنظمة عاجلاً بكاملها . ونظراً لما اعترفت به تلك اللجنة ايضاً من وجوب جعل قانون التصفية للعميدة نافذاً على جميع ارباب الدين ومرعياً على هذه الصورة في المجالس المختلطة لكي يمكن توزيع الواردات بين مدائني الحكومة بطريقة عادلة . وبناء على تصريح المانيا واستريا وفرنسا وانجلترا وايطاليا موافقتهن من الآن على القانون الذي ستنظمه اللجنة التي سنشكل بمقتضى هذا الأمر وتمهدهن بأبلاغ هذا القانون الى الدول الأخرى الموافقة على تشكيل المجالس المختلطة في مصر وتكليفهن بالمصادقة عليه . وإ اعتماداً على موافقة مجلس نظارنا

نحكم

البند الأول - تشكل لجنة للتصفية وبعد أن تبحث هذه اللجنة في محل الحالة المالية وتنظر في الملاحظات التي يقدمها من يهتم هذا الأمر تنظم بالاستناد الى تقارير لجنة التفتيش العليا وبدون تغيير شيء في شروط قرض الأملاك الموهوبة لائحة قانون يحدد علائق الحكومة والدائرتين السنية والخاصة مع ارباب الدين . والشروط والصفة التي بمقتضاها تم تصفية الدين غير المنظم .

البند الثاني - تعين هذه اللجنة الواردات التي يمكن تخصيصها للديون المنظمة وغير المنظمة ولكن هذا بعد أن تراعى ضرورة اعطاء

الحكومة حقها في المقادير التي لا بد منها لأن تنظم سير أدارتها ومصالحها العمومية وذلك بالاتفاق مع مجالس النظار والمفتشين. ولأجل هذا يعطى لها علم ير نامج السنة التي تباشر فيها عملها وبرنامج السنين السالفة الذي تحتاج اليه لتقف على حقيقة احتياجات الخزينة المصرية .

البند الثالث - على المفتشين العموميين أن يقدموا للجنة ما تطلبه من المطالعات والأيضاحات اللازمة لها لترشدها في تبميم وظائفها. وعلى اللجنة أن ترفع النماذج والى نظارنا بواسطة المفتشين ملاحظاتها التي يجب عليها أن تبلغها الى الحكومة .

البند الرابع - يحق للجنة أن تراقب بالاتفاق مع المفتشين العموميين تنفيذ ما تقرره . ولأجل هذا يمكن اطالة مدتها بعد صدور امر التنصيف الى اجل لا يتعدى ثلاثة اشهر . وعند حلول هذا الاجل تكون اللجنة منحلة في أية حالة كانت .

البند الخامس - القانون الذى تنظمه اللجنة يجب أن يكون عايه تصديقنا ويعهد نشره النماذج حينئذ يكون هذا القانون نافذا اجبارياً ولا يستطيع الاستئناف عليه بالرغم عماله فى قانون تشكيل المحاكم القضائية ونظامات المجالس المختلطة .

البند السادس - تسمية هذه اللجنة تكون بمقتضى أمر. وتشكل من وكيلين لكل من الدولتين فرنسا وانجلترا ووكيل واحد من دول المانيا وأستراليا وإيطاليا . وللدول أن تعين وكلاءها . اما الحكومة المصرية فاستتباب عنها مندوبا فيها .

البند السابع - تعيين النفقات اللازمة لأعمال هذه اللجنة يكون

بمعرفتنا وفقاً للآئحة التي يرفعها اليها بهذا الصدد رئيس اللجنة المذكورة.
البند الثامن — كل من نظارنا مكلف بانفاذ ما يتعاقى بنظارته
من هذا الذكر يتو . اهـ

وفي ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ صدر ذكر يتو مشتملاً على اسماء اعضاء
هذه اللجنة وهذه صورته :

بناء على امرنا الصادر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتشكيل
لجنة التصفية

نحكم

البند الاول — اعضاء لجنة التصفية هم : السير ريفرس ولسن .
(رئيس) والمسيو بارافلى . و بليك دى بوغاس . وكوافن . و دى كرىمر .
وايرون دي رول . و دى ترسكو . وينوب عن الحكومة المصرية فى هذه
اللجنة مندوبها حضرة بطرس بك غالى .

البند الثانى — تؤخذ قرارات لجنة التصفية بأكثرية الآراء . اهـ
وهذه صورة الأشعار الموقع عليه من قناصل جنرالالية المانيا
واستريا وفرنسا وانجلترا وايطاليا متعلقاً بهذه اللجنة :—

بناء على أنه بمقتضى ذكر يتو صادر بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨
قد تشكلت لجنة خصوصية للتحقيق والبحث فى حالة المالىة المصرية
وجميع المبادئ اللازمة لنسوية عمومية . وبمقتضى ذكر يتو جديد (مرفوق
باشمارنا هذا) عزم الجانب الخديو على تشكيل لجنة للتصفية النهائية
مؤلفة من اعضاء الماني ونمساوى وفرنساويين وانجليزيين وايطالى .
اتفقت حكومة المانيا وأستريا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا على

قبول الدكريتو المذكور وهي تتعهد بناء على ما تقدم أن تقبل بنفوذ أى قرار تصدره لجنة التصفية المشكلة بمقتضى الدكريتو المذكور متعلقا بتعهدات وديون الحكومة المصرية والدائرتين السنية والخاصة بصفة مقطوع بها وغير مبيحة للاستئناف عليه .

وتقبل أيضاً أن تجعل مجالس الريفورم تعرف قرارات اللجنة المشكلة بمقتضى هذا الدكريتو كأنها قانون نافذ وذلك عقب أن تنشرها حكومة الجناح العالى رسمياً . وتتعهد أيضاً أنها بالاشتراك بينها تعرض هذا الاشعار على الدول التى شاركت فى انشاء المجالس المختلطة فى مصر وتكافئها قبوله والرضى به .

فالوقعون فى ذيله (أسماء قناصل جبرالية ألمانيا وأوستريا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا) يصرحون فى هذا الاشعار اعتمادا على ما لديهم من التفويض فى ذلك ان حكوماتهم تتعهد متكافئة بانفاذ ما تقدم بيانه .

وهم بناء على ذلك يوقعون باختتامهم الرسمية على هذا الاشعار .
وكتب (فى خمس نسخ أصلية)

فى مصر فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠

التوقيع - سومار - شفر - ديرنك - ادوار ومالت - دى مارتينو .
وفى ٥ أبريل سنة ١٨٨٠ تبين انه قد ذلت الصعوبات الأخيرة فى مسألة قرض الأملاك الموهوبة وأمضت الحكومة فى من الشهر المذكور مع الميسولوران وكيل بيت روتشلد تسوية تقضى بتأدية الضرائب . وتعين كيفية الاستهلاك . وقد تعهد بيت روتشلد بتأدية بقية السلفة الى صندوق الدين فى مدة ٤٨ ساعة .

وفي ٦ أبريل سنة ١٨٨٠ أدى بيت روتشلد في لوندرد بقية السلفة
بأكملها فكان أداؤها بعد سنة من استحقاقها أى من أبريل سنة ١٨٧٩
الى أبريل سنة ١٨٨٠

وفي ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ وصل الى الاسكندرية المستر ديفرس
ولسون رئيس لجنة التصفية وبمعيته كاتب سره ثم توجه الى المحروسة
فى اليوم الثانى.

وفي ١٧ منه عقدت لجنة التصفية جلسة تمهيدية تحت رئاسة ولسون
للنظر فى شؤونها الداخلية ثم أصدرت الاعلان الآتى الى مدائى
الحكومة المصرية والدائرة السنية والخاصة وهو : —

ان لجنة التصفية التى تقررتم بمقتضى دكرى مؤرخ فى ٣١ مارس
سنة ١٨٨٠ يجب عليها بمقتضى ذلك الدكرى أن تسمع ملحوظات أولى
الشأن فعلى هذا تعلن لمدائى الحكومة المصرية والدائرة السنية والدائرة
الخاصة انها مستعدة لقبول ما يصير تبليغه اليها من طرفهم لغاية يوم ٢٠
مايو وبعد مضى هذا الميعاد يكون لها الحق برفض ما يتقدم اليها من
التبليغات. فلأجل نهو اعمال التصفية فى أقرب وقت تطلب اللجنة من
الدائنين أن يقدموا ملحوظاتهم بالكتابة وان كافة المدائنين الذين لهم
مصلحة واحدة ودينهم واحد مجتمعون سوية بحسب الامكان ويقدمون
ملحوظات عمومية عن جميعهم . اما من يريد ابداء ملحوظاته شفاهها
فعليه أن يقدم لقلم كتاب اللجنة خطابا مشتملا على موضوع تلك
الملحوظات بالاختصار . كي ينظر فيه ويصير اخباره فيما بعد باليوم
والساعة اللذين يمكن سماع أقواله فيهما اذا اقتضى الحال . ورأت أن

تبحث بادي' بدء في دخل الحكومة وخرجها قبل أن تنظر في أي عمل كان سوي ذلك. فانقسمت فرقتين. فرقة تنظر في موارد الدخل وهي مؤلفة من الاعضاء بارافيللى ولبرون دى رول وترسكو. وفرقة تبحث في مصادر الخرج وهي مؤلفة من الاعضاء دى بوغاسر. وكولفن وكريمير. وقد ظهر للفرقة الاولى أن رسوم الملح والدخان والتبناك غير مطابقة لما ورد في البرنامج وان الرسوم غير المقررة لا تخلو عن نقص طفيف في برنامج المفتشين. وتراعي للفرقة الثانية أن المبلغ الاحتياطي المذكور في البرنامج وقدره ١٥٠.٠٠٠ جنيه لا يكفي لسد ما يطرأ مستلزما لنفقات غير مذكورة في البرنامج كقلم التفتيش الذى تشكل للتفتيش في المديرات وتجريدة هرر وزيلع وبعض الأشغال العمومية لفتح الشوارع وحفر الترع والتحفظ من الطغيان النيل وغير ذلك : اه

وفي ٢٧ ابريل سنة ١٨٨٠ نشرت لجنة التصفية الاعلان الآتى موجهاً لمدائنى الحكومة المصرية والدائرة السنمية والدائرة الخاصة قالت :-

لأجل وقاية الحكومة من أقامت دعاوى عليها باسترجاع حق ما بعد فوات الوقت أى بعد توزيع النقود المخصصة للتصفية تعلن اللجنة للمدائنين انه ربما يقتضى الحال لوضع شرط بالألحة التصفية يقضي بعد نشرها بمنع اقامة دعوى على الحكومة أو على احد المدائنين بشأن حقوق مكتسبة قبل يوم اول يناير سنة ١٨٨٠ وعلى ذلك تطلب اللجنة من المدائنين ان يجرؤا المقتضى لطلب حقوقهم واظهارها قبل فوات الوقت. اه

وقد جرت المخابرة بين المفتشين ولجنة التصفية فيما يجب تقريره

من مقادير الفائدة عن الدين الموحد استحقاق اول مايو سنة ١٨٨٠
وهذا ملخصها : -

كتب المفتشان بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٠ الى لجنة التصفية انه
لم يتيسر بعد للجنة ان تحكم فيما يجب تقريره من مقادير الفائدة وقد قرب
استحقاق غرة مايو الآتى ولا يمكن للحكومة ان تؤدي فائدة هذا
الاستحقاق (من الموحد) على حساب اكثر من ٤٪ فى المائة فرأت
ان توجد لصندوق الدين ما يستند اليه فى عدم اعطاء ما يشعر ببقية
المقدار الذي لم يدفع من الفائدة ومن المعلوم ان المجالس المختلطة لا تقبل
اعتبار ذلك حجة على الحكومة فالحكومة اذا مستعدة لأصدار
ذكر يتو بحد مقدار الفائدة الى ٤٪ فى المائة وترجو اللجنة ان تخبرها
عما اذا كان ثم مانع لنشر هذا الامر : فاجابت اللجنة بتاريخ ٢٥ من الشهر
المذكور انه اذا رأت الحكومة ان تصدر مثل هذا الأمر مؤقتاً فمن
رأى اللجنة ان الحكومة عينها تكون مسؤولة عما عساه ان يطرأ فى هذا
الخصوص . أما اللجنة فتقتصر على أخذ الاحتياطات الكاملة فى شأن
ما يتعلق بحقوقها المعطاة لها بمقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٣١ مارس
وهى ان تتم تسوية العلائق بين الحكومة وارباب دينها .
فصدر على اثر ذلك امر خديو ماله : -

انه بناء على ما عرضه ناظر المالية بموافقة مجلس النظار وبالنظر الى
التحاربات التى جرت بين المفتشين العموميين ولجنة التصفية . أمر ان
يؤدى كوبون الدين الموحد (استحقاق غرة مايو سنة ١٨٨٠) على
تعديل مقدار الفائدة السنوية بأربعة فى المائة على رأس ماله المسمى ..

وقد أعلن ناظر المالية هذا الامر لوكلاء صندوق الدين فأجاب
الوكلاء الموما اليهم بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٠ بما لمخصه : —

بناء على ما نعلم من أن تحديد مقدار الفائدة للدين العمومي منوط
بلجنة التصفية التي وحدها يحق لها أن تقرر مقدار الفائدة عن الكوبون
المستحق في ١٠ مايو . وبناء على أن ما قرره الحكومة الآن في هذا
الشأن ليس الا مؤقتاً . ونظراً لكون دخل صندوق الدين من الواردات
المخصصة للدين الموحد لم تبلغ الى هذا اليوم ٢٩ ابريل الا ١٦٧٤٠٠٨٦٦
جنهماً فهي لا تكفي لتسديد الكوبون الا اذا كانت الفائدة على حساب
٤ في المائة مضافاً اليها الاستهلاك بالسحب وقدره ٤٥٠٠٠٠ جنيه . وبما
أن المفتشين العموميين أكدوا في خطابهما الصادر بتاريخ ٢٤ ابريل الى
لجنة التصفية أنه يستحيل على الحكومة أن تؤدي زيادة على ذلك
المقدار : أقتضى أن تتخذ التدابير اللازمة لتأدية كوبون غرة مايو على
حساب ٤ في المائة معلنين للعموم أنه لا يعطى لاحد علم خبر (أى
شهادة) ببيان المبالغ التي دفعت وأن نستبق لنفسنا بصفة كوننا وكلاء
صندوق الدين العمومي اعتماد القرار الذي ستصدره لجنة التصفية في
هذا الشأن .

وهذه هي المسائل التي عرضها المفتشان على لجنة التصفية للناظر : —

مسألة الدين الممتاز

» » الموحد

» » التعيينات

مسألة متأخرات كويونات الموحد
» القروض القريبة الآجال

مع بيان اجمالي للدين غير المنظم يتضمن قيمة الاملاك التي تخص الحكومة وبيعها غير ممنوع. وقيمة البونات التي تخص الحكومة عند استخلاصها الرهون بعد دفع المبالغ المطلوبة. ويتضمن قيمة الفوائد التي تلحق الديون غير المحكوم بها بخصومات من المجالس. وقيمة الدين السائر والدين الحالي ومرتبات البرنس حلیم باشا وغيرها. ثم لائحة تتضمن مسائل عديدة وديوناً متنوعة كدين كيورك وجرافيلدويابونو وغيرهم. وقد أخذت هذه اللجنة في النظر والبحث في تقرير أملاك الحكومة الحرة أي غير المرهونة بعد أن فرغت من النظر في البرنامج الآتي بيانه :-

تقدر دخل البلاد المصرية ٦٢٢ر٥٦١ر٨ جنيهاً مصرياً ينزل منها ٥٩٩ر٨٦٣ جنيهاً قيمة الكويونات الممتازة. ثم كويونات الموحد بعد اشماله (أي اشمال الدخل) على القروض القريبة الآجال ٢٣٠٨ر٥٣٧ جنيهاً وعلى أسهم خليج السويس ١٩٣ر٨٥٨ والدائرة الخاصة ٣٤ر٠٠٠ جنيه وترعة الاسماعيليه ١٤ر٠٠٠

قال : وللدين السائر ٣٢٤ر٥٩٨ جنيهاً وللنفقات السنوية ٤١٧٣ر٠٣٠ جنيه وجملة ذلك ٧٩١١ر٦٢٢ جنيهاً فيبقى من الدخل ٦٥٠ر٠٠٠ جنيه يؤخذ منها للمقابلة ٢٤٠ر٠٠٠ جنيه ولاستهلاك الموحد على حساب ١/٢ في المائة ١٦٠ر٠٠٠ جنيه فيبقى ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه تكون هي المبلغ الاحتياطي.

أما الدين السائر فجملة مبالغه ٧٦٦ر١٤٦ر٧١ جنيتها يوجد لها مبلغ ١٧٦٦ر٣٨٢ر جنيتها بقية سلفه روتشلد و ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه فائدة هذا المبلغ. والمتحصل الزائد في الخزينة وغير مخصوص لدين من الديون العمومية ٦٦ر٣٤١ر جنياً ودخل المقابلة في حالة الغائها ٦٣ر٧٠ر٢٠ جنياً والفائض عن الموحد ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه وثمن أراضي الحكومة التي لا تزال حرة ٦٠٦ر٧٣٠ر جنيتها وقيمة أوراق البون الموجودة عند الحكومة ٣٣ر٥٣٣ر جنياً جملة ذلك ٩٧٥ر١٧٦ر٣ جنيتها فيبقى من الديون السائرة مبلغ ١٠١ر٢٨٤ر جنيه وهو نحو النصف يعطى به أوراق جديدة على الدين الممتاز وهكذا يتم تنظيم الدين السائر.

وفي ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٠ صدر أمر بتعيين المستر كولفن مفتشاً عمومياً بدلاً من المستر بارنج الذي دعى الى لوندرة ليتقلد رئاسة مالية الهند وتضمن ذلك الامر بيان بقائه في لجنة التصفية . ولما قدمت لجنة التصفية للخديو لائحة قانونها تلا المسيو ريفرس ولسون الخطبة الآتية ترجمتها : —

نرجو من مقامكم السامي أن تسمحوا لي بأن أقدم لأيدى دولتكم الخديوية لائحة القانون الذى كلفنا بتحضيره طبقاً للذكر يتو المؤرخ فى ٣١ مارس الماضى وأن أبدي باسم لجنة التصفية ما نتمناه من أن تسوية حالة مالية مصر تحقق الغرض الذى شرعتم فيه بالاتفاق مع الدول الفخيمة عند تشكيل هذه اللجنة. وقد كانت ما موريتنا مشوبة بالصعوبة الا أننا قد ألهمنا فيها الرغبة الصادقة فى التوفيق بين المنافع المتعددة المتكون منها بدون مراعاة الخواطر مطلقاً. هذا ولم ننس أن ثروة مصر

هي أقوى تأمين لمدائنها ولذا لم تتوقف مطلقاً أن تجعل إيرادات الحكومة متكفلة بالمبالغ الضرورية اللازمة لسير مصالحها الإدارية بقدر المبالغ التي رأت فيها دولتكم الكفاية .

ومع ذلك فقد أمكننا أن نقل بطريقة محسوسة جانباً من الخسائر التي كان يخشى من أنها تفرض على المدائنين وأن تقدم تأمينات أكيدة لتأدية الديون بكيفية منتظمة وأن نتخذ تدابير قوية لاستهلاك تلك الديون ونعد أنفسنا من السعداء حيث اشتركنا في هذا الأمر الذي يكون له موقع عظيم في تاريخ مصر . وحيث أن حضر تكم الخديوية ومستشاريها محبسون على حب الوطن واحترام التعهدات والمواثيق ومتنورون بتجارب الماضي فلنا ثقة ثابتة أن تبقوا مالية مصر واعتبارها في حالة تحفظ ادواتكم الخديوية امتنان أهالي القطر المصري ومحبة الملل الاجنبية وميلها اليكم .

فأجابه الخديو على ذلك بما يأتي : -

أنه بأستلامى من جنابكم لائحة القانون الذى حضرتم لتقديمه لى أريد قبل كل شىء أن أشكر للجنة ما أجزته من الاعتناء والدقة فى شأن هذا الامر المهم . ومن البين أن المأمورية التى أحييت على هذه اللجنة كانت مشتبكة بأطراف الصعوبات لما أن الغرض منها تسوية منافع مختلطة ومتعددة مع التوفيق بينها . فبالنظر الى تلك الصعوبات والى شأن تلك المنافع قبلت حكومتى أن تساعدكم واثقة بأن حضر اتكم تبذلون همكم فى سبيل إيجاد طريقة لوصولنا جميعاً الى الغرض المقصود

وذلك اتباعاً لأفكار حكوماتكم الصائبة على الدوام . وإنى متيقن اننا سندرك هذا الغرض بواسطة اعمالكم التي اتمتموها الآن بدون مراعاة خواطر . وصدقنا عليها بتمامها .

فالذي يجب علينا من الآن فصاعداً هو انجاز تلك الاعمال وتأكيده ثمراتها ونتائجها الخيرية . ونؤكد لحضراتكم اننا نقوم بهذا الواجب بالإنستقامة والصداقة كما نتم بما وجب عليكم فان مسلكنا هو الميل الى حب الوطن ومراعاة التعهدات والمواثيق على الأستمرار . فكونوا واثقين بذلك ومعتقدين ان هذه الخدمة العالية التي اديتموها لقطرنا سيكون لها ذكر حسن عندنا كالذكر الذي سيبقى لأمتنا الحقيقى من حكوماتكم التي أظهرت في هذه الحالة ميلها الأكيد اليها كما اظهرته في جميع الأحوال الصعبة التي كابدهاها من وقت جلوسنا على سرير الحكومة الى الآن .

وهذا نص قانون التصفية : —

قانون

لجنة التصفية الدولية المصرية

تممه خبرو مصر

صار الاطلاع على الامرين الصادرين منا احدثهما بتاريخ ٣١ مارس والثاني بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠

وبناء عليهما عرض لنا من قوسارية دول المانيا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا الميعنين بامرنا . وبعد اخذ رأى مجلس نظار حكومتنا تأمر بما هو آت : —

الباب الاول

(الدين المنظم)

البند الاول — تسديدات الدين المنظم تكون في المستقبل بالشروط الآتية بعد : —

في الدين الممتاز

البند الثاني — صافي ايرادات السكك الحديدية والتلفرافات وميناء الاسكندرية يكرن مخصصاً لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز دون غيره . والكاملة اللازمة لتسديد القوائد والاستهلاك المذكورين تؤخذ قبل كل شيء من اصل الايرادات المخصصة للدين الموحد . اما اذا ظهرت زيادة في الايرادات المخصصة للدين الممتاز فزيادة المذكورة تستعمل في استهلاك الدين الموحد .

البند الثالث — المصاريف العادية اللازمة لحفظ وصيانة وتشغيل السكك الحديدية وميناء الاسكندرية والمربوطة في الميزانية والمصرح بها بمقتضى قرارات خصوصية تصرف دون غيرها من ايرادات المصلحتين المذكورتين . ومصاريف النقل التي تستحق على الحكومة ولم تدفع تقدراً في حالة النقل يجب تسديدها في اخر كل شهر لمصلحة السكة الحديدية .

البند الرابع — المصاريف التي يفرق العادة مثل ثمن اراضى او عقارات او انشاء خطوط جديدة . ومشتري الادوات اللازمة لتشغيل الخطوط المذكورة او مشتري سكك حديدية سبق اغطاء رخصة بها او وضع خط ثان او انشاء ابنية جديدة مثل ارضية او جسور او نحو ذلك تدفع من الايرادات العمومية التي للحكومة . وصرف المصاريف المذكورة يكون بناء على طلب يتقدم من مديري السكك الحديدية والميناء يتصدق عليه من مجلس النظار . فاذا حصل اختلاف بين الحكومة وبين مصلحة السكة الحديدية والتلفراف والميناء في امر معرفة ما اذا كان المبلغ المطلوب صرفه هو من المصاريف العادية او غير العادية جاز للحكومة حينئذ بناء على موافقة رأى صندوق الدين ان تصرح للمصلحة المذكورة بان تدفع تلك المصاريف من ايراداتها .

البند الخامس — فائدة سندات الدين الممتاز تبقى مقررة باعتبار ٥ في المائة

على القيمة الاسمية . ويستمر دفع الفائدة المذكورة على قسطين أحدهما في ١٥ أبريل والثاني في ١٥ أكتوبر - واستهلاك السندات المذكورة يكون بواقع المائة مائة في مدة ٦٥ سنة اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦ ويحصل بطريق القرعة مرة في كل ستة أشهر وتعمل القرعة بمعرفة مديري الصندوق في شهر يناير وشهر يوليو في جلسة علنية . وتسديد السندات التي تخرج بالقرعة يكون من تاريخ استحقاق الكوبون الثاني للقرعة .

البند السادس - ناظر المالية مأذون بأن يصدر مبلغ ٥٦٠٠٢٠٥ جنيه مصرى قيمة اسمية عبارة عن ٥٧٤٣٨٠٠ ليرة استرلينية سندات من سندات الدين الممتاز تستعمل فيما هو مبين في المادة ٦٨ وما بعده يكون اصدار السندات المذكورة أولاً فأولاً بحسب اللزوم وتحسب عليها الفائدة من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ وتكون مساوية للسندات الاصلية من حيثية شروط الفائدة والاستهلاك بدون أدنى فرق . وتدخل السندات الجديدة المذكورة في أول قرعة تحصل للاستهلاك عقيب صدورها .

البند السابع - بمجرد تصفية الديون المقتضى دفعها بسندات يتسلم لارباب الديون المذكورة في مدة ستة شهور من نشر تاريخ هذا القانون سندات مؤقتة لحاملها . والديون التي يصير تسويتها بعد أن تعطى بها سندات قطعية من أول وهلة . والسندات المؤقتة المذكورة يجب استبدالها بسندات قطعية في مدة سنة من تاريخ نشر هذا القانون - وعلى ناظر ماليتنا أن يصدر من تلقاء نفسه سندات قطعية بدلاً من السندات المؤقتة التي لم يحصل تقديمها في هذا الميعاد ويضعها أمانة في صندوق الدين على ذمة مستحقيها

البند الثامن - السنوية اللازمة لتسديدات الدين الممتاز من فائدة واستهلاك مبلغ قدره ١٥٧٢٦٨ ر ١٠٥٧ ر ١٨٧٢٤٤٠ عن ١٨٧٢ ر ١٠٥٧ ر ١٨٧٢٤٤٠ ليرة استرلينية .

« في الدين الموحد »

البند التاسع - الايرادات الآتية تبقى مخصصة لتسديدات الدين الموحد

وهى : —

أولاً - إيرادات الجمارك والموائد الجارية تحصيلها بمعرفة حكومتنا على الدخان الداخلى فى القطر بعد ان يخصم من تلك الايرادات والموائد قيمة مصاريف الادارة .

ثانياً - إيرادات مديريات الغربية والمنزفية والبحيرة واسيوط من بعد ان يخصم منها ٧ فى المائة على قيمة المتحصل فى نظير مصاريف التحصيل والادارة ويدخل فى إيرادات المديريات المذكورة جميع الاموال والرسوم بكل انواعها المقررة الآن والتي يصير ايجادها فى المستقبل ما عدا ايراد الملح والدخان البلدى . اما ما بقى من المصالح التى كانت إيرادتها مخصصة ايضا للدين الموحد بمقتضى الذكريتو الصادر فى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ فتكون خارجة من التخصيص للدين .

البند العاشر - الفائدة السنوية التى تعطى لسندات الدين الموحد تكون مقررة باعتبار ٤ ٪ فى المائة على قيمتها الاسمية ابتداء من تاريخ أول مايو سنة ١٨٨٠ وتُدفع الفائدة المذكورة على قسطين أحدهما فى أول مايو والثانى فى أول نوفمبر .

البند الحادى عشر - تسديد الفائدة باعتبار ٤ ٪ فى المائة يكون مضموناً بالاييرادات التى تخصصت فى البند التاسع وان لم تكف فيها لاييرادات العمومية التى للحكومة .

البند ١٢ - الايرادات المخصصة للدين الموحد التى تحصل من ابتداء ٢٦ أبريل لغاية يوم ٢٥ أكتوبر بما فيه هذا اليوم تكون لسداد قسط اول نوفمبر . وما يتحصل من الايرادات المذكورة من تاريخ ٢٦ أكتوبر يكون لسداد قسط أول مايو .

اذا كان فى تاريخ ٢٥ ابريل أو فى تاريخ ٢٥ أكتوبر ما تحصل من الايرادات المذكورة غير كاف لتسديد السكوبون بواقع ٤ ٪ سنوياً فناظر المالية يدفع حالا المبلغ اللازم لتسكلة بناء على طلب مديرى صندوق الدين .

البند ١٣ - مع ما ذكر اذا زادت متحصلات الستة شهور الاولى عن قيمة القسط المتقتضى دفعه فازيادة تخصص لتسكلة كسوبون شهر نوفمبر قبل أن يطلب دفع شئ من طرف الحكومة . ثم ان المبالغ التى تدفع من طرف ناظر

المالية لتكملة كويون اول مايو يجرى تسديد لها من الزيادات التي تظهر في متحصلات الستة شهور الاخيرة ان ظهرت .

ولهذا فلاجل معرفة ما اذا كان هناك اقتضاء لدفع شيء من طرف الحكومة لتكملة مبلغ الفائدة يعمل في ٢٦ أكتوبر من كل سنة حساب شامل لعملية القسطين معاً .

البند ١٤ - استهلاك الدين الموحد يكون بطريق المشتري بالسعر الجارى .
ويتعين للأستهلاك المذكور ما هو آت : —

أولاً: زيادات الايرادات المخصصة لتسديدات الدين العمومي بعد دفع الكويون سنوياً وتسديد المبالغ التي تكون قد دفعتها الحكومة على مقتضى البند السابق .

ثانياً : جميع المبالغ في بنود ١٥ و ٢٢ و ٢٩ و ٩٥ من هذا القانون .
البند ١٥ - الجزء الذي يمكن دفعه سنوياً لصندوق الدين بمقتضى نص البند الآتى من أصل الزيادات التي تظهر في الايرادات علاوة على المربوط لها في الميزانية يصير استعماله أيضاً في شراء سندات من سندات الدين الموحد وهذا مع عدم الاخلال باستعمالها عند اللزوم فيما هو مبين بالمادة ٧٠ .
وتبقي المبالغ الناتجة من الجزء المذكور أمانة في صندوق الدين الى أن يتيسر لمديره بواسطة الايضاحات التي تتقدم لهم من نظارة المالية التحقق عن عدم لزومها لتسوية الدين « السائر واستهلاك الدين الموحد بطريق القرعة يكون ملغى »

البند ١٦ — يعتبر زيادة في ايرادات المديرات والمصالح الغير مخصصة لتسديد الدين كل ما ربط في الميزانية وتحصل في المديرات والمصالح المذكورة علاوة على مبلغ ٨٨٨.٩٧٢.٤ رجبها مصرياً الذي تقرر لمصاريف الحكومة بما فيه وركو الاستانة وتسديد الديون الاخرى الملتزمة الحكومة بتأديتها بمقتضى نص هذا القانون من أصل ايراداتها العمومية . وهذه الديون هي فوائد أسهم قنال السويس المطلوبة للحكومة الانجليزية . وسنوية الدائرة الخاصة . وسنوية المقابلة . وزيادة الايرادات المذكورة تبقى حقاً للحكومة تتصرف فيها ما دامت لم تزد على مبلغ الزيادة التي تظهر في ايرادات المصالح والمديرات المخصصة للدين .

إذا كانت زيادة الإيرادات المخصصة للدين لا تصل لنصف في المائة من قيمة مجموع الدين الموحد أعنى مبلغ ٢٨٣٠٠٠٠ جنيه مصرى فإلزم تلكلة نصف في المائة يصير دفعه لصندوق الدين من فائض الزيادات في الإيرادات غير المخصصة للدين . فإذا لم يكن هناك احتياج لدفع شىء على سبيل التكملة فكامل الزيادات في الإيرادات الغير مخصصة للدين تبقى لمصاريف الحكومة .

البند ١٧ - لا يحصل الاستهلاك الذى كان واجباً إجراؤه بطريق المشتري في استحقاقات أول نوفمبر سنة ١٨٧٨ وأول مايو وأول نوفمبر سنة ١٨٧٩ وأول مايو سنة ١٨٨٠ ولا دفع الباقي من الفوائد الذى لم يدفع في الثلاثة اقساط الأخيرة .

البند ١٨ - جميع البونات أو السندات التى كان يجب استبدالها بسندات من الدين الموحد بمقتضى الاوامر الصادرة في ٧ مايو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يلزم تقديمها للاستبدال قبل أول ابريل سنة ١٨٨١ والا سقط الحق فيها .

البند ١٩ - ناظر المالية مأذون بأن يصدر سندات جديدة من سندات الدين الموحد بمبلغ غايته ١٩٠٩٢٨٠ رجباً مصرى عبارة عن ٢٤٠٨٩٥٨٠ ليرة استرلينية قيمة اسمية لاستعمالها فيما هو مبين بالمادة - ٢٦ .

السندات الجديدة المذكورة تكون الفوائد محتسبة عليها من أول مايو سنة ١٨٨٠ وتكون مساوية للسندات القديمة من حيثية شروط الفائدة والاستهلاك المقررة اعلاه بدون ادنى فرق .

في احكام مشتركة بين الدين الممتاز والدين الموحد

البند ٢٠ - الكوبونات والسندات تدفع بالعملة الذهبية في القطار المصرى وبباريس ولوندره بدون حجز شىء منها. والدفعيات التى تحصل في باريس بسعر الليرة الاسترلينية خمسة وعشرين فرنكاً بدون تغيير .

البند ٢١ - لا يجوز وضع ادنى رسوم او عوائد لصالح الحكومة على سندات الدين الممتاز والدين الموحد .

البند ٢٢ - سقوط حق المطالبة بعد مضى خمس سنوات وبعد مضى ١٥ سنة حسب المقرر في بندي ٢٧٥ و٢٧٢ من القانون المدنى يسرى مفعوله من

جهة المحلة سنوات على فوائد الدين الموحد والدين الممتاز ومن جهة المحلة عشر سنة على نفس السندات المذكورة المعينة للاستهلاك بطريق القرعة . واحتساب المدة التي يسقط حق المطالبة بعد مضىها يكون بحسب السنة الشمسية الافرنكية .

وقيمة الفوائد والسندات التي يسقط حق المطالبة فيها تخصص لاستهلاك الموحد .

البند ٢٣ - الارادات التي تخصصت بمقتضى هذا القانون يعتبر تخصيصها للدين من ابتداء اول يناير سنة ١٨٨٠ .

وعلى صندوق الدين ان يدفع لحساب التصفية مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصرى وبدفع هذا المبلغ لا يبقى بين صندوق الدين والتصفية ادنى حساب من جهة التسوية الجديدة التي حصلت الآن في التخصيصات .

البند ٢٤ - جميع احكام الاوامر الصادرة بتاريخ ٢٥ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يتعلق بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد ولم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون تبقى مرعية الاجراء .

في السلفة القصيرة المواعيد

البند ٢٥ - قد صار الغاء تسديدات سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٦ ولا يصير اجراء استهلاك سندات سلفة سنة ١٨٦٤ الذي كان يجب حصوله في اول ابريل سنة ١٨٨٠ ولا دفع قسطى الستة اشهر من السلفتين الاخيرتين اللتين استحق دفعهما في ٢٢ مايو و ٧ يوليو سنة ١٨٨٠ .

البند ٢٦ - يصير استبدال سندات السلف الثلاث المذكورة باعتبار ٨٠٪ في المائة من قيمتها الاسمية بسندات من سندات الدين الموحد باعتبار ٦٠٪ في المائة تحتسب عليها الفوائد من أول مايو سنة ١٨٨٠ .

البند ٢٧ - أرباب سندات السلف القصيرة المواعيد يستولون نقداً عند الاستبدال على ما هو آت :-

أولاً - فوائد السندات القديمة المستحقة عن سلفة سنة ١٨٦٤ من أول أبريل سنة ١٨٨٠ وعن سلفة سنة ١٨٦٥ من ٧ يناير سنة ١٨٨٠ وعن سلفة

سنة ١٨٦٧ من ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩ لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٠ وذلك باعتبار معدل فائدة كل من السلفة المذكورة .

ثانياً - الكسور التي تبقى عند الاستبدال وتكون أقل من ١٢ ايرة استرلينية .
البند ٢٨ - يحصل استبدال بدون تكليف حاملي السندات بمصاريف . وقد تحدد ميعاد غايته ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ لتقديم السندات القديمة المقتضى استبدالها . وبعد مضي هذا الميعاد تستبدل الحكومة من تلقاء نفسها السندات التي لم تتقدم من أربابها . والسندات الجديدة التي تعطى بدلا عن القديمة تحفظ أمانة في صندوق الدين على ذمة من له الحق فيها . والسندات القديمة يصير إبطالها وتسليمها لناظر المالية .

وعلى ناظر المالية اتخاذ جميع الطرق اللازمة لاجراء عملية الاستبدال ولدفع متأخرات كوبونات واستهلاك الثلث سلفاً .

البند ٢٩ - سقوط المطالبة بعد مضي ٥ سنوات وبعد مضي ١٥ سنة المنوه عنه في الفقرتين الاوليين من بند ٢٢ يسرى مفعوله على كوبونات وسندات سلف سنة ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ وقيمة الكوبونات التي استحققت والسندات التي خرجت في القرعة من وقت مبدأ هذه الساف وسقوط حق المطالبة بها تستعمل في استهلاك الدين الموحد .

في وظائف مأموري صندوق الدين

البند ٣٠ - صندوق الدين الذي صار يجاده بالامر الصادر بتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ يستلم النقود المخصصة لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز والدين الموحد . ويستعمل هذه النقود بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

البند ٣١ - المأمورون الكبار المناطون بالتحصيلات في المديريات والمصالح المخصصة إيراداتها للدين الممتاز والدين الموحد مكلفون بتوريد هذه الإيرادات مباشرة لصندوق الدين . ولا تبرأ ذمتهم الا بمخالفات تعطى من قوميون الدين .

البند ٣٢ - المأمورون المذكورون في الاربع مديريات المخصصة للدين يقدمون لقوميون الدين بواسطة نظارة المالية كشوفات شهرية عن كل

نوع من الاموال والرسوم تبين بها الاموال والرسوم المقررة في السنة الجارية والمتأخرات الباقية من السنين السابقة والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ المحجوزة نظير مصاريف التحصيل والادارة . والمبالغ التي وردت لصندوق الدين والباقي بالخزينة لغاية آخر يوم من الشهر . وكذلك تتقدم كشوفات مماثلة للكشوفات المذكورة في ٢٥ أبريل و ٢٥ أكتوبر من كل سنة .

البند ٣٣ - مصاحبة الجمارك ومصصلحة السكة الحديدية والتلفرات وميناء الاسكندرية تقدم للصندوق أيضاً كشوفات شهرية مبينة فيها الرسوم المقررة في السنة الجارية بما في ذلك من المتأخرات الباقية من السنين السابقة لغاية اول يناير . والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ المطلوبة من مصالح الحكومة والمبالغ المنصرفة في لوازم الادارة والمبالغ التي صار توريدها لصندوق الدين والباقي بالخزينة لحد آخر يوم من الشهر . وكذلك تتقدم كشوفات مماثلة للكشوفات المذكورة من مصاحبة الجمارك في ٢٥ ابريل و ٢٥ اكتوبر . ومن مصاحبة السكة الحديدية في ١٤ ابريل وفي ١٤ اكتوبر من كل سنة .

البند ٣٤ - تعيين وعزل مستخدمى الصندوق وتسوية علاقاته مع عملائه تكون بمعرفة مديره .

البند ٣٥ - مصاريف مستخدمى الصندوق وادواته والقومسيونات والمرتبات التي تخصص لعماله ومصاريف الكمبيوتر والسيكورتاه ونقل النقود وبالجملة جميع المصاريف اللازمة لسير اشغال الدين الممتاز والدين الموحد تكون على طرف الخزينة . ويعمل عنها سنوياً ميزانية بمعرفة قومسيون الدين يتصدق عليها من مجلس النظار .

وناظر المالية يعطى لصندوق الدين سلفة مستدتمة بمناصفة الجزء اللازم صرفه مباشرة من الصندوق من أصل المصاريف المذكورة .

البند ٣٦ - على قومسيون الدين أن يعلن في كل سنة تقريراً عن اجرائاته ويقدم حساب ادارته للجهة التي يصير ايجادها للنظر والحكم في حسابات مصالح الحكومة .

البند ٣٧ - لا يجوز للحكومة عقد - لفقة جديدة مهما كان نوعها الا

بموافقة رأى قوميون الدين . ومع ذلك يجوز لناظر المالية أن يأخذ بحساب جار مبلغا لا يتجاوز مليونين من الجنيهات المصرية .

البند ٣٨ — حيث أن قومسارية الدين هم النائبون الشرعيون عن أرباب الدين العمومي فلهم أن يقيموا أمام المحاكم المختلطة دعاويهم على المالية النائب عنها ناظرها بشأن تنفيذ النصوص المتعلقة بالإيرادات المخصصة . ويسع فائدة الدين والضمانة المكلفة بها الحكومة وبالجملة بشأن كافة التعهدات المفروضة على الحكومة بمقتضى هذا القانون فيما يختص بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد .

البند ٣٩ — جميع أحكام الأوامر الصادرة في ٢ مايو و ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المختصة بوظائف قوميون الدين ولم تكن مخالفة لهذا القانون تبقى سرعية الاجراء .

الباب الثاني

فيما يتعلق بالدائرة السنية

البند ٤٠ — تكون ملكا للحكومة أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة المذكورة في الكشوفات المرفوعة بالكوئتراتو الرقيم ٢ يوليو سنة ١٨٧٧ أو في كشوفات الرهونات العقارية المسجلة بمقتضى هذا الكوئتراتو .

البند ٤١ — وهذه الاملاك تكون مخصصة لضمان دين الدائرة السنية العمومي ولا يجوز توقيع الحجز عليها لغاية تمام استهلاك هذا الدين ولا يترتب على التخصيص المذكور اخلالا بمقتضيات الرهن العقاري المعطى بموجب العقد المؤرخ في ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ .

وايرادات الاملاك المذكورة ومحصولاتها لا يجوز الحجز عليها الا بشأن الديون الخصوصية التي عقدتها الدائرة السنية لادارة أشغالها بعد عقد الكوئتراتو الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٨ .

البند ٤٢ — الأثمان التي تنتج من بيع هذه الاملاك تخصص لاستهلاك دين الدائرة السنية العمومي دون غيره .

البند ٤٣ — يدفع للدائرة السنية من نقود التصفية مبلغ قدره ٤٥٠.٠٠٠ جنيه مصري لسداد المبالغ التي دفعتها عن الحكومة ولتعويل الضرر الناشئ

لها من عدم تنفيذ التعهدات التي كانت مترتبة على المخصصات الحديوية .
وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين وهما الحكومة والدائرة مطالبة
الآخر بشئ بالكلية بخصوص الحقوق المتقدمة في سنة ١٨٨٠ . هذا ويخصم
من مبلغ الأربعمائة وخمسين ألف جنيه مصرى المار ذكره جميع الاموال
المطلوبة من الدائرة عن سنة ١٨٧٩ .

البند ٤٤ — فائدة سندات دين الدائرة السنية تكون ٥ في المائة على
القيمة الاسمية ٤ منها تكون فائدة مقررة ومضمونة بالاياردات العمومية
التي للحكومة والواحد الباقي يكون بصفة فائدة تكميلية .

والفائدة التكميلية المذكورة تعطى عند ما يزيد صافي ايرادات الدائرة
السنية بمقتضى الحساب المنوه عنه في المادة ٤٧ على المبلغ اللازم لتسديد الفائدة
بواقع ٤ في المائة على القيمة الاسمية التي للسندات المتداولة والفائدة التكميلية
المذكورة ويكون اعطاؤها بتقدير مبلغ الزيادة لا غير . ودفع الفائدة المقررة
يكون على قسطين الاول في ١٥ ابريل والثاني في ١٥ اكتوبر من كل سنة .
ودفعها لا يكون الا بعد تسليم الكوبونات .

أما الفائدة التكميلية فأنها تدفع في ١٥ ابريل من كل سنة عن السنة
السابقة بوصل خصوصى ولا يعطى كسور فائدة أقل في ١/٤ في المائة .

البند ٤٥ — يصير ابقاء مبلغ احتياطي مما هو آت : —
أولاً — من مبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه مصرى من المبلغ المذكور في المادة ٤٣
ثانياً — من زيادة صافي الايرادات على ٥ في المائة وذلك لحد القدر
المبين في المادة ٤٨ . وهذا المبلغ الاحتياطي يشتري به سندات من سندات
الدائرة السنية أو من سلفة الاملاك الاميرية أو من الدين الممتاز أو من
الدين الموحد . ويكون مخصص لتكملة الفائدة باعتبار ٤ في المائة في حالة عدم
كفاية الايرادات لذلك . وعند استحقاق كل قسط يقرر مجلس الادارة المقدار
المقتضى رهنه أو يبعه من هذه السندات لتأدية القسط بأكمله بعد ابقاء
النقود اللازمة لسير المصلحة .

البند ٤٦ — اذا كانت ايرادات السنة الحسابية المضاف اليها المبالغ الاحتياطي
غير كافية لتكملة هذه الفائدة فعلى الدائرة أن تتدارك بواسطة الاستقراض
ما يتعص عن ذلك عند استحقاق كل قسط .

البند ٤٧ — في آخر كل سنة تقطع الدائرة حساب ايراداتها ومصرفاتها .
فان ظهر ان صافي الايرادات مع اضافة المبلغ الاحتياطي سواء صار صرفه في
أثناء السنة أو كان باقياً لغاية ٣١ ديسمبر لا تكفي لتأدية ٤ في المائة على القيمة
الاسمية للسندات المتداول فيها فعلى الحكومة حينئذ أن تدفع للدائرة في مدة
١٥ يوماً قيمة الفرق .

ولا يجوز مطالبة الدائرة بشيء من أموال أطيانها الكائنة بالمديريات غير
المرهونة ما لم تسدد قيمة الفرق المذكور من طرف الحكومة .

البند ٤٨ — الجزء الذى يبقى نقدية في آخر السنة من صافي الايرادات
بعد دفع الفوائد باعتبار ٥ ٪ وتكون المبلغ الاحتياطي البالغ قدره ٣٥٠٠٠٠ ر.
جنه مصرى يصير استعماله في الاستهلاك .

البند ٤٩ — يكون الاستهلاك بشراء سندات مادام لم يتجاوز سعرها
٨٠ ٪ فإذا تجاوزت هذا السعر يكون الاستهلاك بالقرعة والسداد باعتبار
٨٠ ٪ .

البند ٥٠ — تتشكل مصلحة الدائرة من ناظر عمومى ومجلس ادارة
ومجلس أعلا .

البند ٥١ — تعيين الناظر العمومى يكون بأمرنا ويكون له اجراء جميع
النصقات الادارية بالقيود الآتى ذكرها :

البند ٥٢ — يتألف مجلس الادارة كما كان مؤلفاً المجلس الاعلى المقرر
تشكيله في الكونتراتو الرقم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ وتكون له جميع الوظائف
التي كانت للمجلس الاعلى المذكور .

البند ٥٣ — تعيين ورفع جميع الموظفين الكبار وايجارات الاطيان التي
تكون أقل من ٣٠٠٠ فدان وعن مدة لا تتجاوز ستة سنوات تعرض على
المجلس المذكور للتصديق عليها .

للمجلس أيضاً أن يأذن الناظر العمومى بالمرافعة أمام المحاكم مدعياً كان
أو مدعى عليه وأن يحكم في المسائل الادارية التي يترأى لزوم توسطه فيها .

البند ٥٤ — مراقبا الدائرة يتعيينان بأمر منا . وانتخابهما يكون بمعرفة

حكومتى انجلترا وفرنسا بصفة غير رسمية . وعند عدم حصول ذلك بمعرفة هاتين الدولتين يكون انتخابهما بمعرفتنا من كبار موظفى الدولتين المذكورتين مستخدمين كانوا أو متقاعدين .

البند ٥٥ — المجلس الاعلى يتشكل من ناظر المالية والمفتشين العموميين وأعضاء مجلس الادارة . وعند غياب المفتشين العموميين أو وجود مانع يمنعهما من الحضور ينوب عنهما مأمورا صندوق الدين اللذان من جنسيتها وتكون وظائفه المداولة في الميزانية والافرار عليها ومراجعة حساب الدائرة السنوى والتصديق عليه . والتصريح بعقد السلف والبيوع والايجارات غير الايجارات المذكورة بالبند ٥٣ وتقدير المبلغ الذى لا يمكنه تجاوزه فى الحساب الجارى وتعيين نوع السندات التى يصير شراؤها بالمبلغ الاحتياطى . ومع ذلك فان مشروعات البيوع والايجارات المشترط تصديقه عليها لا تقدم اليه الا اذا كان المراقبان متجدين الرأى على موافقتها فى مجلس الادارة . والقرارات التى تصدر من المجلس المذكور فى هذا الشأن لا تكون واجبة التنفيذ الا بعد التصديق عليها من مجلس النظار .

البند ٥٦ — للمجلس الاعلى أن يحكم أيضاً فى قرارات مجلس الادارة التى يقدمها له أحد أعضاء هذا المجلس .

البند ٥٧ — وزيادة على المراقبى الدائرة من الوظائف المبينة فى النصوص السابقة يصير اعتبارهما نائبين شرعيين عن حاملى سندات دين الدائرة العمومى ويصوغ لهما بهذه الصفة أن يطلبوا بواسطة جميع الطرق القانونية ما تعهدت به الحكومة لحاملى السندات المذكورين .

البند ٥٨ — سندات سلفة سنة ١٨٧٠ وبونات الدائرة التى لم تستبدل لأن يجب تقديمها لاجل استبدالها قبل أول ابريل سنة ١٨٨١ والا فيسقط حق المطالبة بها وبعد مضى هذا الميعاد لا يجوز اقامة أى دعوى لاعلى الدائرة ولا على الحكومة بخصوص السندات والبونات المذكورة .

البند ٥٩ — على مصلحة الدائرة أن تطلب تسليم السندات المستبدلة أو المستهلكة من جميع الاشخاص المودعة عندهم تلك السندات الآن وأن تعطى لهم بها وصلاً لبراءة ذمتهم منها .

البند ٦٠ — تكون حقاً للدائرة ولا يجوز مطالبتها بها : ككوبونات دينها العمومي التي لم تطلب قيمتها في مدة خمس سنين احتساباً من تاريخ استحقاق كل منها .

وكذلك السندات التي تتعين للاستهلاك بطريق القرعة ولم تطلب قيمتها في مدة ١٥ سنة . وهذه المواعيد تحسب بحساب السنة الشمسية الاغريقية .

البند ٦١ — سندات دين الدائرة الخاصة يصير استبدالها بمعرفة ناظر المالية باعتبار المائة مائة بسندات من سندات دين الدائرة السنوية العمومي محتسبة عليها الفوائد من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ . والسندات المذكورة يجب تقديمها للاستبدال قبل أول ابريل سنة ١٨٨١ والاسقط الحق فيها . والقسط السنوي المخصص الآن لدين الدائرة الخاصة وقدره ٣٤٠٠٠٠ جنيه مصري يصير توريده من ناظر المالية للدائرة السنوية في كل سنة النصف في أول ابريل والنصف الثاني في أول أكتوبر . وكوبونات الدائرة الخاصة المستحق في أول يناير سنة ١٨٨٠ يصير دفعه عند الاستبدال لحاملي السندات من نقود النصفية . وأما الفائدة المستحقة من أول يناير لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ فتدفع اليهم باعتبار ٥ ٪ من عموم الايرادات .

البند ٦٢ — جميع شروط السكوت تراو الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ تبقى مرعية الاجراء مادامت غير مخالفة لما تدون في هذا القانون من الاحكام .

الباب الثالث

(في الدين السائر)

البند ٦٣ — نصية الدين السائر وتسويته تكون من الموجبات الآتية وهي : —

أولاً — البواقي من سلفة الاملاك الاميرية .

ثانياً — النقود الباقية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في خزنة النظارات والمديريات والمصالح التي لم تكن مخصصة بمقتضى هذا القانون للدين المنظم .

ثالثاً — الرائد من دفعات المقابلة والموجودة نقدية في صندوق الدين العمومي .

رابعاً — المبالغ المتحصلة أو التي يمكن تحصيلها من المتأخرات لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ من العوائد والرسوم والأموال من أى نوع كانت في المديرية والمصالح مخصصة للدين المنظم أو غير مخصصة .

خامساً — العقارات الجائز للحكومة التصرف فيها ولم تكن مخصصة للمنافع والمصالح العمومية أو لضمان سلفة الاملاك الاميرية أو دين الدائرة السنوية العمومي وهذه العقارات تبقى مخصصة للدين السائر لغاية سدادها .

سادساً — ما ينتج من تغيير البونات أو السندات التي تسلمت أو تتسلم للخزينة من بعد أداء قيمتها عملاً بمنطوق الاحكام الصادرة من المحاكم .

سابعاً — سندات الدين الممتاز التي يصير إيجادها على مقتضى المدون في البند ٦ من هذا القانون .

ثامناً — الجزء المخصص لاستهلاك الدين المنظم حسب المدون في البند ١٥ من الزيادات التي تظهر في الميزانيات وذلك في الحالة المدينة بالبند ٧ .

البند ٦٤ — العقارات المذكورة في الفقرة الخامسة من البند السابق لا يجوز توقيع الحجز عليها من مدائني تصفية السائر لغاية ٣١ مارس سنة ١٨٨١ ولا من غيرهم من جميع مدائني الحكومة لغاية تمام التصفية .

البند ٦٥ — ناظر ماليتنا مأذون بأن يستحصل لاجل تصفية الدين السائر على مبلغ بطريق السلفة قدره ٦٥٠٠٠٠ جنيه مصرى وأن يعطى تأميناً عليه رهناً عقارياً على كل أو بعض الاملاك الاميرية المبينة في الفقرة الخامسة من البند ٦٣ . والاملاك التي ترهن على هذا الوجه يجوز بيعها بشرط صرف ثمنها في أداء المبلغ المذكور لحين تمام سدادها . ولا يجوز توقيع الحجز عليها الا بعد أداء هذا المبلغ أو لحد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ غاية ما يكون .

البند ٦٦ — الدين السائر المقتضى تصفيته هو ما يأتى : —
أولاً — ديون الحكومة الناشئة من الاحكام الصادرة من المحاكم أو التي تنشأ من أحكام تصدر في القضايا المقامة عليها الآن .

ثانياً — جميع الديون التي أقرت أو تقر الحكومة على صفحتها في أثناء التصفية .

وتكون ناشئة من حقوق مكتسبة قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ ما عدا السلف العمومية المنعقدة في الخارج أو في القطر . وهذه الديون تكون تسويتها تطبيقاً للنصوص الآتية . أما التسويات التي سبق إجراؤها على حسب المدون في هذا القانون فتكون معتبرة .

البند ٦٧ — تدفع بتمامها نقداً المطلوبات الآتية وهي : —
أولاً — المتأخرات من وركو الاستانة .

ثانياً — الديون المضمونة برهونات عقارية مسجلة قبل ٢ و ٣ فبراير سنة ١٨٧٩ على الاملاك المخصصة لضمانة سلفة الاملاك الميرية .

ثالثاً — المتأخرات من الماهيات والمعاشات والاجر .

رابعاً — المبالغ المطلوبة من بيت المال ومن صندوق الائتم بالشروط المبينة في البند ٧٢ من هذا القانون .

خامساً — المبالغ الموضوعة في خزانة الحكومة على سبيل الامانة .

البند ٦٨ — وغير ما ذكر من جميع ديون الحكومة في البند ٦٦ تجرى تصفياتها من أصل ومصاريف وفوائد قانونية لغاية ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ بالقيود المدونة في البند ٧٢ وما يتلوها من المواد ويجرى دفعها بالشروط الآتية وهي : — ٣٠ ٪ في المائة نقداً و ٧٠ ٪ في المائة بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ومحسب لها فوائد من ابتداء ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ . والديون التي تكون أقل من ١٩٥٠ قرشاً (٢٠ ليرة انجليزية) تدفع نقداً . وكذلك بقايا الديون التي تكون أقل من هذا المبلغ . والمبالغ المتقاضى دفعها نقداً لا يحسب لها فوائد .

البند ٦٩ — الديون التي تنشأ من أحكام المحاكم المزمع صدورها في القضاء المقامة الآن بخصوص الحقوق قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ تجرى تسويتها من أصل ومصاريف وفوائد قانونية تحسب لغاية حلول استحقاق كوبون الدين الممتاز الذي يتقدم على التسوية وتدفع على الوجه الآتي : ٣٠ ٪ في المائة نقداً و ٧٠ ٪ في المائة بالسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويكون لها حق في الكوبون الذي يكون جارياً وقت التسوية .

والديون التي تكون أقل من ١٩٥٠ قرشاً (٢٠ ليرة انجليزية) تدفع

تقدراً وكذلك بقايا الديون التي تكون أقل من هذا المبلغ . وأما المبالغ المقتضى دفعها فقدأ فلا تحسب لها فوائد .

البند ٧٠ — يحجز من الموجودات المخصصة لتصفية الديون السائرة مبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه مصرى قيمة اسمية من سندات الدين الممتاز أو ما يقابله من مبلغ القيمة الحقيقية لتلك السندات ويبقى لتسوية الديون المذكورة . وعند عدم كفايته يكتل من الاشياء الآتية التي تبقى دون غيرها ضامنة لارباب تلك الديون يستوفون منها حقوقهم والاشياء المذكورة هي : —
أولاً — ما يكون باقياً بدون بيع من الاملاك المرهونة تأمينا على سلفة الـ ٦٥٠٠٠ جنيه مصرى المصرح بمقدها في البند ٦٥ بعد تسديد السلفة المذكورة بتمامها .

ثانياً — جميع أملاك الحكومة الاخرى الجائز حجزها وبيعها .
ثالثاً — الجزء المخصص للاستهلاك حسب المدون في البند ١٥ من هذا القانون من الزيادات التي تظهر في الايرادات الغير مخصصة للدين المنتظم ولا يصير استعمال هذه الزيادات في الاستهلاك الا بعد تمام تأدية الديون المذكورة في البند السابق ومع وجود هذا التخصيص فان الزيادات المذكورة التي تظهر في الموازين لم تزل معتبرة من النقود الاميرية .

البند ٧١ — قد صار التصديق على التسويات الخصوصية المبينة بالكشف المرفوق بهذا المؤشر عليه بحرف (ا) حيث كان الغرض منها تسوية بعض ديون مضمونة برهونات أو امتيازات أو فسخ كونترات معقودة بتوريد أصناف ولم يصير تنفيذها بتمامها .

البند ٧٢ — يدفع بتمامه بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة الدين المطلوب لديوان الاوقاف المقدّر بمبلغ ٢٩٠٩٧٦ ر. ٢٩٠ جنيه مصرياً . والدين المطلوب لديوان المسكاتب الاهلية المقدّر بمبلغ ١٣٣٤٣ ر. ١٣٣ جنيه مصرياً . والمبالغ المطالبة لمذكورين من صندوق الايتام المقتضى دفعها تقدراً يصير تسديدها اما من موجودات الصندوق أو من نقود التصفية مع اضافة فائدة عليها باعتبار ٤ ٪/ المائة

البند ٧٣ — أرباب الديون الذين بأيديهم أحكام صادرة من المحاكم وعملت

لحقوقهم تسويات خصوصية تدونت في بندي ٦٧ و ٧٢ لهم الخيار في التسويات
الخصوصية المذكورة والتسوية العمومية المبنية في بندي ٦٨ و ٦٩
البند ٧٤ — مدائنو الدائرة الخاصة الذين بأيديهم حوالات على مخصصات
الخدو السابق ومقيدة بنظارة المالية أو مؤشر عليها منها . أو الذين بأيديهم
أحكام صادرة من المحاكم مقيدة يصير اعتبارهم لحقوقهم كمدائني الحكومة
وتدفع لهم حقوقهم بالشروط المبينة في بندي ٦٨ و ٦٩
ومع ذلك فمن كان منهم أخذ رهناً على عقار من عقارات الدائرة الخاصة
فهو غير اما بأجراء ماله من الحقوق على المرهون أو بترك المرهون والاستيلاء
على مطلوبه بالشروط المذكورة أعلاه .

وعلى المدائنين المذكورين أن يعينوا ما يختارونه في مدة ثلاثة أشهر
ابتداء من نشر هذا القانون والا لا يصير اعتبارهم كمدائني الحكومة وأن
أجروا ما لهم من الحقوق على الرهونات فلا يكون لهم أدنى حق في الرجوع
على الحكومة بما يتبقى من ديونهم . اما الذين تدفع لهم ديونهم من تقود
التصفية لحقوقهم في الرهونات تنتقل للحكومة بمجرد الدفع لهم .

البند ٧٥ — تستبعد من ديون الحكومة المتأخرات المطلوبة عن سنة
١٨٧٨ من مخصصات استماعيل باشا الخديو السابق ومن مخصصات أعضاء عائلته
الآتي ذكرهم : — وهم والدته وحرمة وانجوله وزوجاتهم وأولادهم وكرمات
وازواجهن . وأولادهن . ولا يصير مطالبتهم بالمبالغ المطلوبة منهم أو من
دوائهم على سبيل أموال أو عوائد متأخرة لغاية أول يناير سنة ١٨٧٩ وزيادة
على ذلك فانه يتخصص مبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه مصري تؤخذ من تقود التصفية
لتسوية الديون المطلوبة من أعضاء عائلتنا المذكورين أعلاه . وتسوية الديون
المطلوبة من الدائرة الخاصة غير الديون المذكورة في البند ٧٤ وأجراء هذه
التسوية يكون بمعرفة نظارة المالية بأن تتبع في ذلك نصوص القانون الجاري
العمل بمقتضاها أمام المحاكم المختلطة فيما يتعلق بالتوزيع على الغرماء .

البند ٧٦ — يتخصص مبلغ ١٢٧٨١٦ جنيه مصرياً لصرف المتأخر
من مخصصات أعضاء عائلتنا المذكورين في البند السابق عن سنة ١٨٧٩ .

البند ٧٧ — المخصصات السابقة على أول يناير سنة ١٨٧٩ المتأخرة لباقي

اعضاء عائلتنا غير المذكورين في البند ٧٥ تصير تسويتها وصرفها لهم بالشروط المذكورة في البند ٦٨ وأما متأخرات مخصصاتهم سنة ١٨٧٩ فتصرف لهم بتمامها. البند ٧٨ — أما المرتب السنوى الذى قدره ٦٠٠٠ ر. ليره استرلينية السابق تقريره لحضرة الامير عبدالحليم باشا ومعطى به بونات خزينة لحاملها قد صار تنزيله ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٠ الى مبلغ ١٥٠٠٠ ر. جنيه مصرى بالتطبيق لامرنا الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ وهذا المرتب السنوى غير جائز تحويله ولا توقيع الحجز عليه . وقد بحيث من دفاتر ديون الحكومة بونات الخزينة المعبر عنها ببونات عبدالحليم المحررة من نظارة المالية في ٢ اكتوبر سنة ١٨٧٠ الموافق ١١ رجب سنة ١٢٨٧ ومنمرة من نمرة ٢٣ وما يتلوها من النمر لغاية نمرة ٨٠ (والغاية داخله) قيمة كل واحد من البونات المذكورة ٢٠٠ ر. ٩٢ ق. ٣٠٠٠ ليرة استرلينية) استحقاق ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ و ١١ يناير ١١ يوليه من السنين التى تتلوها . ولا يصير دفع أى بون من البونات المذكورة فى أى يد وجد .

البند ٧٩ — زيادة عن المرتب السنوى البالغ قدره ١٥٠٠٠ ر. جنيه مصرى المندرج بميزانية الحكومة ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٠ فأق كامل مبلغ الخمس بونات وقدره ١٥٠٠٠ ليره استرلينية المستحق دفعها فى اثناء سقى ١٨٨٠ و ١٨٨١ وفى ١١ يناير سنة ١٨٨٢ ويحتمل ان تكون قد بيعت قبل حلول ميعادها عملا بنص الكونتراتو المعقود فى ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ بين حضرة الخديو اسماعيل باشا وحضرة الامير حليم باشا يكون واجب الاداء ابتداء من نشر هذا القانون و يصير درجه ضمن الدين السائر لتجرى تسويته ودفعه بالشروط المبينة فى البند ٦٨ .

البند ٨٠ — يكون للامير حليم الحق فى أخذ التركات التى آلت أو تقول اليه ابتداء من يناير سنة ١٨٨٠ ولا يلتفت لتنازله عن ذلك المندرج فى الكونتراتو الرقم ١١ يوليو سنة ١٨٧٠

البند ٨١ — يعتبر لغواً كأنه لم يكن القيد المدون فى نفس الكونتراتو المذكور الذى بمقتضاه تنازل حضرة الامير حليم عن طلب أى مرتب له أولاً ولأولاده بعد استحقاق القسط الاخير من الاقساط السنوية . وكل واحد منها عبارة عن ١٥٠٠٠ ر. جنيه مصرى المذكور فى البند ٧٨ .

البند ٨٢ - حالة كل من الحكومة وتركه المرحوم اسماعيل صديق باشا
تبقى مقررة على الوجه الآتى :

وهو أن الحكومة تتعهد بما على التركة من الديون المعترف بصحتها
والديون التى يحتمل أن تنشأ من الدعاوى المقامة الآن عليها كما هى مبينة فى
الكشف المرفوق بهذا القانون وهـ وشرع عليه بحرف (ب) وهذه الديون يصير
دفعها بتمامها نقداً وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين - وهما الحكومة
والتركة أو مستحقوها مطالبة الاخر بشيء ولا طلب عمل حسابات بينهما ولا
اقامة دعاوى ولا مطالبة ولا استرداد شىء ما باى سبب كان .

البند ٨٣ - يترتب على تسوية الديون ودفعها بالقيود والشروط المدونة
فى هذا القانون براءة ذمة الحكومة ومصالحها براءة كلية وقطعية من جهة
مدائى التصفية ومن يقوم متابعهم مهما كان لهم أوجه الاولية بدون احتياج
لان تعمل بخصوص الحقوق المكتسبة قبل سنة ١٨٨٠ حسابات أخرى ولا
لاقامة دعاوى ولا للمطالبة بحقوق أو استرداد من كلا الطرفين . وبناء على ذلك
يجب على المدائين الذين يصير تسوية ديونهم ودفعها بالشروط المبينة فى هذا
القانون أن يعطوا كتابة عند أخذ سندات المخالصة منهم بقبولهم شطب ومحو
أى رهن عقارى وغيره من الحقوق مما قد تسجل لهم على أملاك الحكومة .
فان لم يعطوا الكتابة المذكورة فعلى المحاكم أن تأمر بمحو وإبطال ما ذكر .
وكذلك يكون العمل فى حق كافة الاجراءات التحفظية والتنفيذية التى يكون
قد أجراها بعض مدائى التصفية على الحكومة ومصالحها قبل نشر هذا القانون
أو التى يجرؤها بعد نشره . وهذا البند لا يخل بشىء ما من الحقوق المبينة
المكتسبة بمقتضى تسجيل رهونات عقارية أعطيت بتوافق وتراضى الطرفين .
ومصاريف تسجيل أو محو الرهونات العقارية تكون على طرف التصفية .

البند ٨٤ - أملاك الحكومة المبينة فى الدكرى رقم ١٦ يونيو سنة
١٨٨٠ تكون معتبرة من ضمن الاملاك الاميرية العمومية التى لا يجوز
توقيع الحجز عليها أو تملكها بمضى المدة الطويلة بشرط بقاء سرايى المنيا
والروضة مضممتين لضمانة دين الدائرة السنوية العمومية كالمبين فى بندى ٤١ و٦٢
من هذا القانون . ومع ذلك فالحقوق المكتسبة بمقتضى رهونات مسجلة على

تلك الاملاك قبل نشر الدكرى المذكور تكون مرعية . ولا يجوز بيع المقارات المينة في الدكرى السالف الذكر الا اذا صدر دكرى بأدخالها ضمن العقارات التى يجوز للحكومة التصرف فيها .

البند ٨٥ - جميع المبالغ المطلوبة للحكومة أو لمصالحها من مدياتى التصفية بأى وجه وبأى سبب كان يصير خصمها قبل اجراء أى تسوية كانت مما لهم من الديون وذلك بدون اخلال بالمقاضاة الخصوصية المدونة فى هذا القانون .

البند ٨٦ - ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون لا يقبل من أى شخص كان اقامة أى دعوى كانت على الحكومة أو مصالحها أمام أى محكمة لأى سبب وبأى صورة كانت بخصوص الحقوق المكتسبة قبل أول يناير مالم تكن الدعوى بشأن منازعة تحصل فى تحديد مقدار الديون المين عنها فى البند ٦٦ والقيود المينة فى البند ٦٧ وما يتلوها .

البند ٨٧ - لأئحة المقابلة المنسوخة بمقتضى الدكرى الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٩٠ تبقى ملغاة بوجه قطعى بالقيود المينة فى البند الخامس من الدكرى المذكور ونصوص البند الثالث من ذلك الدكرى تكون ملغاة أيضا ودفعات المقابلة التى تثبت صحتها تجعل حقا فى التعويض للشخص الذين يكونون وقت اجراء التسوية المذكورة أدناه مالكيين الاطيان المختصة بها هذه الدفعات . ويعتبر مالكا من تكون الاطيان مقيمة باسمه فى دفاتر الاموال . هذا مع عدم الاخلال بحقوق غيرهم . وعلى المالكين المذكورين أن يشبتوا حقوقهم فى طلب يقدمونه بالكتابة أو شفاهة قبل أول يناير سنة ١٨٨١ للمدبرين أو المأمورين المعينين لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى لهم وصل بذلك .

البند ٨٨ - ناظر المالية عند اطلاعه على هذه المطالبات يجرى أعمال الحسابات الشخصية المختصة بالمطالبين بأن يعتبرهم مدائنين .

(١) أولا - بالدفعات التى أجراها بالتوالى المطالبون المذكورون أو الملاك السابقون على سبيل المقابلة .

ثانيا - بقوائد الدفعات المذكورة باعتبار ٤ ٪ فى المائة ثم يصير اعتبارهم مديون .

(٢) أولاً — بمبلغ الامتياز الذى خصم سنوياً من أصل الاموال بناء على دفع المقابلة.

ثانياً — بمتاخرات الاموال والرسوم من أى نوع كانت وبالديون المطلوبة للحكومة من المالكين المذكورين قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ وكل نص مخالف لما ذكر يعتبر لغواً ملغياً .

ثالثاً — بفوائد مبالغ الامتياز والمتاخرات والديون المذكورة بواقع ٤ ٪ . ويستبعد من تلك الحسابات الدفعات الحاصلة من بونات خزينة أو رجع يتضح أنها غير حقيقية والتي تكون قد تقيدت بمقتضى أوامر عالية ولم يعقبها دفع . والباقي بعد ذلك من الحسابات المذكورة الذى هو عبارة عن صافى مطلوب كل واحد من أصحاب الحقوق يكون أساساً لتوزيع التعويض .

البند ٨٩ — يتخصص مبلغ سنوى قدره ١٥٠ الف جنيه مصرى ابتداء من أول يوليو سنة ١٨٨٠ لاجل تسديدات تعويض المقابلة . ويؤخذ المبلغ المذكور من الإيرادات المبينة فى الميزانية المخصصة للدين العمومى بمقتضى البند ١٦ والمقدار المذكور يجرى توزيعه على المالكين السالف ذكرهم بأقساط سنوية تخصم من أصل أموال الاطيان . وهذا التوزيع يصير اجراؤه بينهم بالنسبة لضافى مطلوباتهم التى تتقرر من واقع حساب كل منهم .

وفى حالة ما اذا لم تم التصفية فى وقت بحيث يمكن تسديد نصف سنوية ١٨٨٠ من أموال السنة الجارية يصير احتساب ذلك للممولين فى جرائد سنة ١٨٨١

البند ٩٠ — الاقساط السنوية يستمر تسديدها مدة ٥٠ سنة وتتقيد بالبلاد فى دفتر خصوصى يدرج به فى الحسابات المفتوحة فيه لكل من أرباب الحقوق مقدار التقاسيط السنوية على التوالى : والتقسيم التابعة له . وبیان الاطيان التى تخص بها الاقساط المذكورة . بوجه التفصيل مع بيان حيازتها ومقدار ضريبتها . عند نقل ملكية كل أرض يستبعد مقدار التقاسيط السنوية الذى يقابل مقدار الاطيان المباعة من حساب مالكيها الاصلى ويضاف لحساب المالك المستجد فى الدفتر الخصوصى المذكور .

البند ٩١ — عند تنجز أعمال التاريخ يصير تقدير قيمة الاطيان وتوزيع ضريبتها بدون اخلال بالاقساط السنوية المذكورة .

البند ٩٢ — يسلم المدير لكل من ذوى الحقوق وقت عمل الحسابات عند انتقال الملكية شهادة يبين فيها مقدار التقسيط السنوى الذى يتقيد فى دفتر البلدة المخصوص. والتقاسيط السنوية تتقيد كل سنة فى الاوراد التى تستخرج من جريدة الممولين وتستنزل من ضرائب أطيائهم.

وفى المواعيد التى تتحدد بمعرفة ناظر المالية على الصيارفة أن يخصموا كل سنة تقاسيط السنة الجارية فى دفاتر تحصيل الاموال بصفة دفعة مقبوضة من أرباب الحقوق من أصل أموال أطيائهم. وفى مقابلة هذه الخصوصات يبنى تحت تصرف ناظر المالية المبلغ الذى تخصص لتأدية هذه السنويات . ومع ذلك فان الجزء الذى يخص منها المديرية المخصصة للدين العمومى يلزم رده لخزينة الدين على قسطين متساويين قبل ٢٦ ابريل و٢٦ اكتوبر .

البند ٩٣ — تبين فى لائحة يقدمها ناظر المالية لمجلس النظار للاقرار عليها الطرق المقتضى اتفادها لعمل حسابات المقابلة وعمل حسابات التقاسيط السنوية وكيفية العمل فيها ولمراجعة العمليات .

الباب الرابع

أحكام عمومية

البند ٩٤ — المصاريف من أى نوع كانت التى تترتب على أعمال التصفية تؤخذ من عموم موجودات تصفية الدين السائر .

البند ٩٥ — ما يتبقى من تصفية الدين السائر بعد أدائه يصير توريده لخزينة الدين العمومى وتخصيصه لاستهلاك الدين الموحد.

البند ٩٦ يصير عمل حساب خصوصى عن أعمال التصفية ويجرى تقديمه لنا من ناظر المالية قبل ٣١ مارس من كل سنة عن المدة الماضية لغاية ٣١ ديسمبر من السنة المتقدمة الى أن تتم الاعمال المذكورة . وهذه الحسابات تنشر فى جريدة « المونيتور اجبسيان »

البند ٩٧ — لا يترتب على هذا القانون أدنى اخلال بشروط الكفول تراتو

المنعقد في ١٢ إبريل سنة ١٨٨٠ بين حكومتنا وبين عاقدي سلفة الاملاك
الاميرية. وبمقتضى هذه الشروط ايرادات مديرية قنا مخصصة بوجه الاحتياط
لضمانه السلفة المذكورة .

البند ٩٨ — يصير نشر هذا القانون في جريدة « المونيتور اجبسيان »
ويكون مرقى الاجراءات ابتداء من تاريخ نشره ولو كان هناك نصوص
مقابلة له ناشئة من قوانين ودكرينات أو قرارات من المجلس الخصوصي
أو أوامر عالية أو لوائح أو كونترات عوائد متبعة .
البند ٩٩ — على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه
صدر بسرارى رأس الثين في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠

محمد نوفيق

بامرا الحضرة الخديوية : رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية وناظر المالية مؤقفاً

رباضى

(وهذه صورة كل من الكشفيين المذكورين في أحد بنود هذا القانون)

(كشف « أ »)

عن التسويات التى حصلت : —

جوانقلد وشركاه في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠	٤٠٩٥٠٠٠٠	٠٠
جورجى زورو وشركاه في ٥ يوليو سنة ١٨٨٠	٣٩٠٥٨١٦	٢٢
ايشيل باريدوه في ١٠ يوليو سنة ١٨٨٠	٧٢١٦٢٦	٢٥
كوبيل وجرسبورج وكرشياوم في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٠	١٣٧٨٦٥٠	٠٠
روهمتون	٦٣٣٧٥٠٠	٠٠
ارمسترونج	٢٣٤٠٠٠٠	٠٠
بابونوه	١٩٣٩٩١٣٨	٥
أخوان روسو	٧٢٢٩٦٨٣	٢٠
	٨٢٢٦٢٢٤١٤	٣٢

(كشف « ب »)

(أولاً)

ديون مثبتة أمام المحاكم الشرعية ولم يكن عليها فوائد ومصاريف

مصطفى صديق باشا	٤٦٨٣٤٧	٣٣
فريده هانم	٧٧٦٣٠	١٥
من موديس	٣٢٩١٦	—
روشمين	٢٦٥٠٠	—
كرونكو	١٠٧٢٥	—
محمد أفندي برتو	١١٨٦٣	٨
	<u>٦٢٧٩٨٢</u>	<u>١٦</u>

(ثانياً)

ديون مثبتة أمام المحاكم المختلطة تحتسب عليها الفوائد لغاية تمام السداد.
وبلغها أيضاً المصاريف : —

بنك الأنجلو اجبسيان عن حساب استحقاق.	٢٦٣٢٥٠٠	—
غاية فبراير سنة ١٨٨٠		
البارون ايساورونس حساب تقريبي	٢٣٤٥٣٢	١٤
» » اخوان شيلان	٥٢٢٧٦	٣٦
» » ادوار كبراره	٦٣٣٥٢	١٦
» » قومبانية فافليل	١٨٧٩٤	٢٣
» » ادريك	٨٤٤٤	٢٧
	<u>٣٠٠٩٩٠٠</u>	<u>٣٦</u>

(ثالثاً)

دعاوى متنازع فيها وهي مقامة أمام المحاكم مبالغها تحت الثبوت والتقدير..
طائفة وبشركايم عن فرق ثمن بونات يدعون انه صار مشتراها على ذمة المرحوم.

اسماعيل باشا صديق . مائدة وشركاء عن رأس مال يدعون انه تمهد به ولم يورده المتوفى في محل الشركة المعروفة باسم مائدة وشركاء.

حسن موسى العقاد عن مبلغ يدعى انه أجرى تسليفه تقدياً .
مارتيلي عن أشغال وأشياء أجرى توريدها . يوسف كحيل عن دين محول اليه .

(رابعاً)

أجرة أفوكاتو التركة تحت التقدير

وفي ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ صدر أمر بإلغاء الضرائب الظالمة التي فرضت في زمن اسماعيل باشا الخديو والتي لا يتجاوز مجموعها ٦٠٠.٠٠٠ جنيه في السنة وذلك بناء على تقرير رفعه ناظر المالية الى الخديو هذا
نصه : —

مولاي

بمراجعة موارد الخزينة من الضرائب مراجعة الباحث المدقق اقتضت عدالة حكومتكم السنية أن تستبدل ضريبة الملح بأخذ حكرًا .
غير أن بعض الضرائب لا يمكن البحث فيها . إما بالنظر لوضعها الاصلى وكيفية تحصيلها التي لا تنطبق على مبادئ حكومتكم العادلة . وإما بالنظر لكونها محففة بالحقوق فتضيم المضروبة عليهم وتمنع تقدم التجارة والصناعة فضلاً عن أن الخزينة لا تستفيد منها في الغالب قدر ما تنفق في تحصيلها . فنها الشخصية التي ضربت بمقتضى دكرتو بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وهي أقل الضرائب عدلاً فإن تحصيلها موكول الى مشايخ البلاد وفي الغالب يحصلونها من ضربت عليهم الفردة . ومثل هذه الضريبة تكون على الغنى والفقير غير أن الفقير هو الذي يغب فيها دون غيره . ومنها الفردة وهي مخصصة على كل من لا يثبت أنه

صاحب ملك وليست قاصرة على أبواب الصنائع كأصل وضعها . ولصعوبة
تحصيلها تأخر منها جانب وافر لا يمكن تحصيله . ومنها رسم النخلة
المضروب على الأصناف المصنوعة باعتار ٥ ٪ في المائة وهو يحمل
أرباب الصناعة تقلا فوق ثقل ضريبة الفردة ويمنع تقدم الصناعة
ونجاحها . وفضلا عن ذلك فإن الأجانب لا يدفعون هذا الرسم وبهذا
وقف الوطنيون وعجزوا عن مباراة الأجانب في الصنائع . وكذلك
رسم المناداة (الخراج) ورسم الوزن ومبيع المجوهرات فإن الأجانب
معفيون عنه . ومنها الدخولية في الأرياف فإنها فضلا عن كونها مضرة
بالأهالي لا تقوم بالنفقات المقدرة لجباة الدخولية غالبا . ولعدم وجود
المراقبة والملاحظة على التحصيل كاد الفلاح أن يترك مزروعاته بلا بيع
خارا من الدخولية . ومنها رسم معاصر الزيت فإنه مضر بهذه الصناعة
ضرراً فوق ما نكتب به من كثرة توارد صنف البترول (الغاز) الذي
أضعفها . ومنها إدارة التنظيم والطرق في الأرياف فإنه يوجد في القرى
مساكن (عيش) لا يبلغ ثمن الواحد منها ١٠٠ قرش ومع ذلك عليها
رسم تنظيم من غرش الى خمسة فضلا عن أن تلك الإدارة لا عمل لها
بالأرياف والقرى ولا وجود لأثر من تنظيمها وكثيراً ما يمتنع الفلاح
من أداء هذا الرسم حتى تراكت متأخراته . فاذا ألغت الحكومة
ضريبة الشخصية وأحصرت الفردة فيمن يتحقق اشتغاله بصناعة من
الصنائع أزاحت عن أهل الزراعة احمالا ثقيلا ونحسنت الحال إذ أن
الزراعة ثروة البلاد ومنبع موازدها ولهذا الأمر يتم بدون أن

يفوتها مبلغ يذكر . فإن ضريبة الأطناب ستزاد بما يموض على الحكومة ما تتركه من ذلك . أما الضرائب الأخرى المذكورة في هذا التقرير المرفوع الى عظامتكم فإن حاصلاتها اذا استزلنا منها قيمة النفقات لا يبقى منها الا القليل الذى لا يذكر . وهى مع ذلك بحجفة مضيفة مانعة من التقدم فى التجارة والصناعة وقطعة طريق الثروة العمومية .

وبطابق الغاء هذه الضرائب أطلت الفكر فى كيفية تحصيل متأخراتها الى غاية سنة ١٨٧٦ فلم أجد سبيلا الا أن يعنى الفقراء من هذه للتأخرات . أما الذين لهم دين على الحكومة فأنها تخضع من مطلوبهم . وما تطالب من جنابكم العالى الغاء هذه الضرائب الا بعد البحث والتبصر فيما يعوضها حتى تأكدت ان ما ينقص من الايراد بقيمتها سيعوض بأكثر منها فى زيادة ضريبة الأراضى . ولم أطلب بما عرضته الا تخفيف الضرائب على الأهالى وترتيبها بصفة قانونية وإسعاف الرعية بالراحة بطرق لا تضر بمصلحة الخزينة . ولذلك أرجو من عدالة عظامتكم الموافقة على هذا التقرير وإني يا مولاي فى كل حال خادمكم
الأمين
الخاضع المطيع

ناظر المالية مؤقتاً — رياض

وهذه صورة الأمر الخديو وما يتبعه من اللوائح المتعلقة به :—

نحن خديو مصر

بناء على انهاء ناظر ماليتنا وموافقة مجلس النظار عليه — نأمر :—

أولاً : بإلغاء الضرائب الآتية اعتباراً من يوم اعلان هذا الامر .
الشخصية في جميع بلاد القطر المصري . النعمة عن جميع الاصناف ما عدا
الاصناف الفضية والذهبية . رسوم القبانة والصارفة . رسوم الارضية
والاقامة بالشوارع ومحطات الدخولية بمصر واسكندرية الا في ايام الاعياد
والموالد فتبقى الرسوم فيهما ليس الا . الرسوم المتحصلة من طائفة
الفجر وأمثالهم . رسوم بيع اللواشى في مصر واسكندرية والسويس .
الانثان في المائة المضافان إلى رسوم الاملاك المخصصات إلى رواتب
للمأمورين المكافين بتحصيل الرسوم المذكورة . الرسم المتحصل على
بعض الأصناف بالاضافة إلى رسوم القبانة . ومن الآن فصاعداً ممنوع
كل المنع أن تحصل القبانة أى رسم كان على البضاعة التى يزونها (مدة
رسم القبانة فقط) . رسم تسجيل العرائض والضمانات التى تؤخذ حين
تصدير بضائع في داخلية القطر من محل إلى آخر . رسوم المناداة للدلالة
والوزن وبيع المجوهرات في مصر واسكندرية وعموم القطر . رسم
علم الخبز الذى يعطى عن الوزن (لا يعطى الا الى المشتري من الآن
فصاعداً) . رسم الدخولية على الاصواف في جميع أنحاء القطر . رسم
تحقيق الأختام للموضوعة على الضمانة التى تطالب بقلم الباسبورات .
رسوم السمسرة في البيع والشراء في مديرية الدقهلية (وهذا الرسم
لا يكون له وجود في جميع القطر) . رسم مقالى الحمص (فان دخولية
هذا الصنف باقية) . رسم دخولية الفخار . الرسوم المتحصلة في
السلخانات بمصر المحروسة باسم ضريبة أوضمانة على الجلد وذلك علاوة

على رسم السلخانة - رسم $\frac{1}{2}$ - المتحصل من ايجار ما بينى فى الاراضى
الخراجية والعشورية التى تؤدى رسم الاملاك ورسم الخراج والعشور .
رسم قبانة اللحوم فى الاسكندرية المتحصل عند ذبح الحيوانات فى السلخانة
حجز الثلاثين التى تؤخذ من خدمة صيارفة القرى . رسم حراسة القطن
فى مديرية البحيرة (ولا تؤخذ فى جهة اخرى) رسوم سراكي الشياطين
والجماين وأصحاب الكارات فى الاسكندرية فان المذكورين يؤدون
رسوم سنائهم (الوركو) رسم تربية الاغنام والماعز فى مصر
والاسكندرية . رسم ختم دفاتر القباينة فى الاسكندرية . رسم المواعين
المشحونة رملا من جهة الرمل إلى الاسكندرية . رسم تسجيل الطلبات
بفتح أو قفل معاصر الزيت فى مصر والاسكندرية (ولا يبقى لهذا
الرسم وجود فى جميع الجهات أيضاً) رسم كيل الجبوب فى القليوبية
والبحيرة (ولا يؤخذ أيضاً فى أى جهة كانت) رسم الغيطان فى دمياط .
رسم بيع الفخار فى دمياط (ولا يؤخذ فى غيرها أيضاً)

ثانياً - من يشتغل بالحرثة والزراعة ولم يكن له صناعة غيرها
يعفى من رسم الصناعة . وما عداه يبقى رسم صنعته كما كان وتكون أقل
فئة فيه عشرين قرشاً أميرياً .

ثالثاً - رسم الدخولية والتنظيم والاسواق والوزن يلغى فى القرى
ولا يبقى إلا فى المدن والمراكز المذكورة فى اللائحة الاولى الملحقة بذييل
هذا الامر .

رابعاً - تعفى الاصناف الآتى بياتها فى اللائحة الثانية من رسوم

الدخولية سواء في مصر وأسكندرية وسائر البلاد والمراكز .
خامساً - دخولية أدوات البناء ورسم العربات وحيوانات الاجرة في
مصر وأسكندرية تؤخذ على التعريفة الآتية يانها في اللائحتين الثالثة
والرابعة .

سادساً - رسم الباسبورنات يؤخذ باعتبار خمسة غروش على الشهر
وخمسة رسم الإقامة وغرشين ونصفاً رسم المرور بلا تمييز البتة .
سابعاً - ثمن الرجع والتذاكر والسراكي والضمانات بمدينة
مصر والاسكندرية يعين عشر بارات . (وهذا لا يشمل السراكي
المعطاة إلى المأمورين لرواتبهم) .

ثامناً - يبقى في أسكندرية رسم قبانة خشب الحريق المتحصل
من قيودانات المراكب على حالة النصف للخرينة والنصف للقباني وغير
هذا يدفع لشترى ١٥ باره عن كل قنطار وهذا يورد للخرينة ويعفى من
أى رسم كان عند مبيع الخشب .

تاسعاً - تترك المتأخرات من جميع الضرائب المتقدمة عن
سنة ١٨٧٦ ما عدا دين الفلاحين الذى توزع دفعه على سنين عديدة .
أما من يكون لهم دين على الحكومة لغاية سنة ١٨٧٩ فإنها تخصم مما
عليه من المتأخرات في مقابلة دينه

عاشرأ - ناظر ماليتنا مكلف بانفاذ هذا الامر .

كتب في سراى عابدين في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠

التوقيع (محمد توفيق)

(اللائحة الاولى)

بيان المدن والمراكز التي تؤخذ فيها الرسوم المذكورة في البند
الثالث من الامر : —

في ضبعية مصر والمحافظات : المحروسة والاسكندرية وبورسعيد
والاسماعيلية والسويس ورشيد ودمياط.

في الوجه البحري — (القليوبية) : بنها وشبين القناطر . (المنوفية) :
شين الكوم ومنوف . (البحيرة) : دمنهور وشبراخيت والمحمودية .
(الغربية) : ططا والمحله الكبرى وسمنود ودسوق وزفتى وكفر الزيات .
(الدقهلية) : المنصورة وميت غمر . (الشرقية) : الزقازيق وبابياس .
ادارة (الهويسات) القناطر الخيرية .

في الوجه القبلي — (الجيزة) . (بني سويف) . (الفيوم) . (المنيا)
المنيا والفشن (أسيوط) . أسيوط وأبو تيج ومنفلوط وملوي . (جرجا)
وطها وأخميم وسوهاج (قنا) اسنا . (اصوان)

(اللائحة الثانية)

بيان الاصناف المعافاة من رسم الدخولية : —

الذرة الخضراء للتحميش أو للبيع . ثمر التوت . الحصرم . الحمص
الاخضر . الزهور العطرية كالورد وغيره . اللبن الحليب . قحف الجريد .
الليف وحب الليف . البردي . الحلفا . ورق التوت . مكائس أو
مقشبات بأيدي . دق الكتان خشن وناعم . مساحة الخشب ونشارته .
الدوم . البوص . الفاسول . قوط العنب والرمان وغيرهما . عرق السوس

الحوص . الجاروان . ليف لعمل طوائف السواق . طين القتل . ورق
الذره الاخضر . الجلد الخام . أغصان للرسين . النبق . اللوف . بذر
القنب . قرون الجاموس وحوافرها . المقشات الهيش . حب الهيش
للصباغ . الباج الاخضر الصغير . قشور الرمان . زهر القرطم . النعناع
والريحان الناشف . الصعتر . الحنظل . بذر البامية . الشعر . بذر اللفت .
الصعتر البلدي . بذر الملوخية . الرشاد . الحبه السوداء . بذر الكوساء .
بذر البصل . بذر الكرات . بذر القثاء . بذر السبانخ . بذر العظم .
بذر التيلي . بذر الخروع . الحبه الغالية . الحميز . بذر البطيخ . بذر
الشمام . الفجل . بذر الخبازي . بذر البقلة . بذر الجراوة . بذر الخس
الفجل البلدي . الحلبة الخضراء . البصل الاخضر . اللبن .
(وما شاكل ذلك مما لا نهاية له من أنواع المظالم)

الفصل الرابع

(في اهتمام الانجليز بشؤون الامة المصرية كما يدعون)

في ٢ يونيو سنة ١٨٨٠ بعث السير ادوارد مالت وكيل إنجلترا السياسي
الى اللورد جرايفيل ناظر خارجية إنجلترا بالخطاب الآتي تعريه : —

سيدي

« لما كنت شغوقاً بالوقوف على ما عاين على البلاد من التغييرات
الادارية التي أدخلتها الحكومة الحالية فيها واذا كان ما تواتر على السنة
الخلق من نجاح التغييرات يوثق به ويركن عليه أم لا . التمسيت من

قناصل انجلترا في جهات مصر أن يحيلوا الى هذه القضية . وأنشرف
بعرض هذه التقارير على مسامع سعادتك . ان الجواب الذى أجابوني به
يشرح الخاطر كما ترون سعادتك فانه يحمل الانسان على أن يؤمل بتحسين
حالة الفلاح أخيراً . واقطاع دابر الاعتساف والظلم اللذين تكبدهما مدة
أجيال . وأنه يتعذر القيام بالثناء على التغيير الذى لا بد أن يكون قد
حصل أو أبطل كما قال المستر كوكسن (استعمال الكرباج فى تحصيل
الضرائب) وصار نسياً منسياً .

ولما أصدر دولتو رياض باشا الاوامر للمتوظفين بدمم اتخاذ
الكرباج من الآن فصاعداً آلة فى اكراه الفلاحين على تسديد أموالهم
قال الناس ان انسانيته وشففته خرجتا عن الصواب . وانه يتيسر ابطال
استعمال الكرباج اذا انتظمت المجالس والمحاكم الوطنية غاية الانتظام .
واذا وجدت طرق شرعية لالزام الفلاح بتسديد ماعليه . فاذا لم يحصل
ذلك يستمر الفلاح الذى لا يعرف آلة لا كراهه سوى الكرباج على
عادته القديمة ويتوقف عن تسديد ضرائبه ويفوز بذلك ما دام يعرف
أن الكرباج صار ملفياً . ونبد ظهرياً . غير أن النتيجة تدل على أن
رياض باشا كان مصيباً فى ابطال الكرباج . وأن التقاليدات (أى
الروايات التى تسلسلت من السلف الى الخلف) عن الفلاح لم تصادف
محلا للصواب .

فان الفلاح سدد ضرائبه بغاية الارتياح بل تلبس حسب قول
المستر كوكسن (بشنشة حسنة) وهى الاستعداد لدفع ماعليه من الاقساط

في آجالها المقررة . وهذا الامر هو أيضاً من البيانات المنبئة باصلاح الحال . وقد كان م الفلاح في الزمن السابق قاصراً على تحصيل ما يلزم لسد رمقه . فكان يعرف أنه لو وفر شيئاً سلب منه حيث أنه لم يعرف مبالغ مقررة يدفعها كما أنه لم يعرف آجالاً محددة يسدد فيها ما يطلب منه . فالذى كان يعرفه هو أنه اذا وجدت عنده زيادة على ما يلزم لحفظ جسده ونفسه ظهر مأثور التحصيل وثخنه ضرباً الى أن يعطيه تلك الزيادة .

ويظهر أن نتيجة قوانين الحكومة بخصوص السخرة ليست مسرة كما كان يؤمل الانسان وليس سبب ذلك ان القوانين غير منظمة ومحكمة في حد ذاتها . ولكن سببه انه لم يتيسر تنفيذها . فكثير من الناس دفعوا بدلاً للتخلص من العملية ولكن أكرهوا عليها . وكثير من الاغنياء دفعوا بدلاً عن رجالهم وأكره غيرهم على العملية سواء قدروا على دفع البديل أم لم يقدرُوا . ولا بد من قهر الصعوبات التي تلازم مبادئ هذا التغيير . والامل تنفيذ هذه الطريقة بالنظام في ظرف سنة واحدة .

ورأينا من التقارير الواردة من الجهات القبلية شكوى من الزام الفلاحين بدفع الضرائب تقدماً لا بدلاً . ولا شك أنه نشأ عن الدفع بالبدل شركثير . وصار الفلاح بهذه الطريقة مضنفة في الافواه . وعند المداولة في مجلس الوزراء في شأن هذا التغيير ذهب بعض الوزراء الى أنه يجوز لكل انسان الخيار فاما أن يدفع تقدماً واما غللاً . غير أن

الغالبية لم ترض بذلك . لانه لو وجدت هاتان الطريقتان للزم أن يكون
مأمورو التحصيل على قسمين . والقسم الذى يعين منها لتحصيل الغلال
يفدر الفلاحين مع أن الغاية المقصودة هى التخلص من هذا الصنف .
فالاولى دفع الضرائب تقدأ حتى فى الحالة التى يحصل فيها من ذلك بعض
المشاق فى البدأ .

قال : وتوجد اصلاحات كثيرة يجب اجراؤها قبل أن يصح لنا أن
نقول ان حكومة مصر تحسنت غاية التحسن . غير أن ما حصل فى الستة
أشهر الماضية يجعلنا نؤمل فى تحسن الاحوال فى المستقبل . اهـ .

ولقد كانت الامة المصرية تنظر بمرارة الى صيرورة البلاد الى سيطرة
الاوروبيين ونفوذهم فى داخليتها وتداخلهم فى مالىتها واستئثارهم بخيراتهما
ومنافعها فندمرت كبيرها وصغيرها من جراء ذلك وتآلف فيها حزب
خفى من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء سموا أنفسهم بالحزب الوطنى .
وجعلوا مركز حزبهم فى مدينة حلوان . ونشروا عدة منشورات فى
الجزائر والفرنساوية نصحوا فيها للحكومة بمراعاة منافع البلاد . وأعلنوا
بوجود الحزب الوطنى . وبينوا واجباته وحقوقه . ثم اعترضوا على الدين
المتناز واختصاصه بالضمانه وطلبوا ما يأتى : —

أولاً : — أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع الاملاك المسماة
بالخديوية .

ثانياً : — أن يلغى الحكم الصادر بتخصيص السكة الحديدية للقرض
المتناز فان لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين

عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية
الفائدة المينة لهم من الدخل العام .

ثالثاً : — أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنظمة ديناً واحداً
مضموناً بمال الامة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ في المائة .

رابعاً : — أن تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها
ثلاثة من الاجانب تعيينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية .

ولما علمت الحكومة بوجود الحزب المذكور شددت على رؤسائه
بالمراقبة والتهديد فاحتج بعضهم بالدول الاجنبية ومنهم حافظ باشا وولده
محمد بك نشأت الذين دخلا في حماية دولة النمسا . وشاهين باشا كنج
الذي دخل في حماية ايطاليا وخرج من مصر خوفاً وهلعاً بل فراراً وجنباً .
وفي ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ صدر أمر الخديو بتجريد شاهين باشا
المذكور من رتبة وألقابه الرسمية بناء على تجنسه بالجنسية الايطالية
وهذا نصه : —

نحن خديو مصر

من بعد الاطلاع على القانون الصادر في ٤ شوال سنة ١٢٨٥ و٩
يناير سنة ١٨٦٩ بخصوص الرعية العثمانية . من حيث أنه مدون بالبنـد
الخامس من هذا القانون أنه اذا دخل أحد الرعايا العثمانيين في تبعية
دولة أجنبية من غير استحصاله قبل ذلك على اذن من الدولة العلية
يعتبر دخوله هذا لاغياً كأنه لم يكن ويجب معاملته في كل الامور
بصفة كونه من رعايا الدولة العثمانية ..

وحيث ان جاهين باشا الذى هو من رعايا الدولة للعلية الحائز لرتبة الفريق وسبق انه تولى قيادة فرقة عسكرية مصرية . وكان سابقاً ناظر الحرية - التمس وقبل دخوله فى تبعة دولة اجنبية بدون ان يعطى له اذن بذلك . وحيث ان جاهين باشا مع كون دخوله فى تبعة دولة اجنبية باطلا قد تراءى له عند سفره من القطر المصري أنه يمكنه الاستغناء عن طلب (باسبورت) من جهات ادارة الحكومة المصرية - واستحصل من حكومة اجنبية على باسبورت لم تعترف الحكومة المصرية بأذى حق له فيه . فبعد الوقوف على ما ابداه مجلس نظارنا نأمر بما هو آت :-

البند الاول : - قد صار تجريد جاهين باشا من جميع رتبة وألقابه وصفاته الرسمية مع محو وترقين اسمه من دفاتر ضباط الجيش المصرى . وهو ممنوع من الرجوع الى الديار المصرية .

البند الثانى : - على ناظر داخليتنا وناظر حرييتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بمرأى عابدين فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ و ٦ رجب سنة ١٢٩٧

المضاء (محمد توفيق)

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية مصطفى رياض

ناظر الحرية عثمان رفقى

وفى يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٠ ورد تلغراف من الباب العالى بتوجيه رتبة المشيرية الى رياض باشا . وقد صادف وصول التلغراف وقت اجراء التشريرات بعيد جلوس الخديو :

القسم الثاني في النشأة الثالثة

الباب الاول

الفصل الاول

في الاسباب التي أدت الى حدوث حادثة قصر النيل .
لما ارتقى توفيق باشا الى مسند الخديوية المصرية . وسافر الى
الاسكندرية أحسن على برتبة أميرالاي . فتوجهت الى سراي رأس
التين وقدمت تشكراتي وامتناني الى حضرته الكريمة ودعوت له بخير
فשמلى برعايته وجعلنى ياوراً خديويًا من ضمن ياورانه . وتعينت أميراً
على الآلاى البيادة الرابع الكائن مركزه بالعباسية بمدينة القاهرة
وذلك فى شهر رجب سنة ١٢٩٦ هـ .

وكان عثمان باشا رفيق ناظراً للجهادية اذذاك . وهو رجل جاهل
متعصب لجنسه . غافل عما ينتج من سياسة التفريق والاستخفاف
بالعنصر الوطنى من احراج الصدور . تخيلت له نفسه أن يمنع ترقى
المصريين العاملين فى الآلايات تحت السلاح . ثم شرع فعلا فى سن
قانون فحواه الحكم بعدم الترقى من تحت السلاح . وصدرت أوامره
بذلك ليتمكن من النكاية ببناء الوطن وحرمانهم من الرتب وجعلهم
أنفارا تحت تسلط الترك والجرس . ويكون لهؤلاء الحظ الاوفر
والنصيب الاكمل من الارتفاع الى الدرجات السامية والرتب الشريفة .

ثم أصدر أمراً ثانياً بإحالة عبد المال بك حلى أمير ألاى الآلاى السودانى الى ديوان الجهادية ليكون معاوناً فيه وكان عمره اذ ذاك أربعين سنة . وعين خورشيد بك نهبان بدلامنه لكونه من جنسه الجركسى وكان يبلغ الخامسة والستين من عمره . وهو ضعيف لا قدرة له على الحركات العسكرية . وأصدر أمراً آخر برفت أحمد بك عبد التفار قائمقام السوارى . وكان فى الاربعين من سنه أيضاً . وأقام فى مكانه ضابطاً آخر جركسياً .

وفى ليلة ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ هـ . دعيت الى وليمة بمنزل نجم الدين باشا لمناسبة عودته بعد أداء فريضة الحج . فلما وصلت الى منزل الداعى وجدته غاصاً بأمراء العسكرية وغيرهم . فجلست بجوار محمد بك نجيب الجردلى وكان بجانبه اسماعيل باشا كامل الفريق . (وهو جركسى الاصل ولكنه كان يتظاهر بحب العدل والانصاف) فأفضى الباشا الى نجيب بك بما صار من طيش ناظر الجهادية وأنه نصح له بأن يعرض عن ذلك الاجحاف الظاهر . فلم يصغ اليه . فأخبرنى محمد بك نجيب بما سمع همساً فى أذنى وكنت أجهل قبل ذلك تلك الاوامر الظالمة . فقلت لاسماعيل باشا كامل أحق هذا ؟ فقل نعم وقد تسلمت الاوامر الى الكتاب للاجراء بتقتضاها . فقلت له ان هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقى على هضمها . وبعد تناول الطعام جازى ضابط وأخبرنى بأن كثيراً من الضباط

ينتظروننى بمنزلى فتوجهت اليهم فى الحال فوجدت من ضمنهم الامير ألاى عبد المال بك حلى حكمدار الآلاى السودانى السككن

مركزه في طره. والبكباشي خضر افندي من الآلاي المذكور أيضاً .
وعلى بك فهمي أمير آلاي الحرس الخديوي بشلاق عابدين والبكباشي
محمد افندي عبيد من الآلاي المذكور كذلك . والبكباشي أنفي افندي
يوسف من الآلاي الرابع البيادة حكمداريتي . والفائقام احمد بك عبد
الغفار من الآلاي السواري وغيرهم . وكانوا جميعاً في هياج عظيم اذ
بلغهم صدور أوامر ناظر الجهادية قبل ارسالها اليهم . فلما رأوا في أفضول
التي بما سمعته من نجيب بك واسماعيل باشا كامل من قبل . فقلت لهم قد
سمعت هذا من غيركم فماذا تريدون ؟ قالوا وليس الامر كذلك فقط
بل انه قد كثرت اجتماع العنصر الجرکسي في منزل خسرو باشا الفريق
وهم يتذكرون في تاريخ دولة المماليك في كل ليلة بحضور عثمان باشا
دفعي ويلمعون خيري بك لتسليمه واذا غابوا للسلطان سليم . ويقولون انه
قد حان الوقت لرد بضاعتهم اليهم . وأنهم لا يفلحون من قلة . وظنوا
أنهم يملكون مصر ويستبدون بها كما فعل أولئك المماليك من قبلهم . ثم
عقب الضباط بأنهم قد تحققوا صدق تلك الأنباء من يوثق بخبره . فقلت
وماذا تريدون اذاً ؟ فقالوا انما جئناك لئري رأيك . فقلت رأيي ان
تطيموا نفوسكم وتهذبوا روعكم وتتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا اليهم
النظر في مصالحكم . وهم يتخذون من بينهم رئيساً لهم يثقون به كل
الوثوق ويسمعون قوله ويطيعون أمره ويحفظونه بمصادرتكم اذا
أرادت الحكومة به شراً .

فقالوا كلهم انا فوضنا اليك هذا الأمر فليس فينا من هو أحق

به وأقدر عليه منك . فقلت كلا بل انظروا غيرى وأنا أسمع له وأطيع
وأنصح له جهدي : فقالوا انا لابنى غيرك ولا نثق الا بك . فأبنت
لهم ان الأمر عصيب ولا يسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له .
فقالوا نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا . فقلت لهم اقساموا
لى اذاً على ذلك : فأقسموا . وفى الحال كتبت عريضة الى رئيس النظار
مصطفى رياض باشا مقتضاها الشكوى من تعصب عثمان رفقي باشا
لجنسه واجفافه بحقوق الوطنيين . وطلبت فيها : -

أولاً - عزل ناظر الجهادية المذكور . وتعيين غيره من أبناء
الوطن عملاً بالقوانين التى بأيدينا .

ثانياً - تشكيل مجلس نواب من نهاء الامة تنفيذاً للامر الخديوى
الصادر عقيب ارتقائه مسند الخديوية .

ثالثاً - ابلاغ الجيش العامل الى ١٨٠٠٠ تطبيقاً للفرمان السلطانى .

رابعاً - تعديل القوانين العسكرية بحيث تكون كافلة للعدل
والمساواة بين جميع الموظفين بصرف النظر عن اختلاف الاجناس والمذاهب .

ثم تلوث العريضة المذكورة على مسامع الحاضرين فوافقوا عليها .
وأمنيتها بختمى وختم على بك فهمى وعبد العال بك حلمى . وبعد
ذلك صار ترتيب ما يلزم لحفظ الخديو والعائلة الخديوية والوزراء اذا
حدث أى حادث من الضباط الجراكسة . مع ترتيب ما يلزم لحفظ
البنوك وبيوت التجار الأجانب والوطنيين من مطامع الرعاع .
وكذلك ما يلزم لحفظنا من بطش الحكومة اذا أرادت الايقاع بنا .

وأدفع الاجتماع على ذلك . وما دفعنا الى طلب انشاء مجلس النواب إلا تبرم الامة بأمثال ما حصل للمرحوم اسماعيل صديق باشا في عهد الخديو اسماعيل . مع أنه كان حائزاً لرتبة المشير التي من مزاياها حفظ حائزها ولو باستعمال السلاح . وما حصل للسيد حسن موسى العقاد بسبب كلة عدل أراد بها مساواة الاهالى الذين دفعوا للحكومة ١٧٠٠٠٠٠ من الجنيهات باسم المقابلة و٥٠٠٠٠٠٠ ره باسم الاسهم — بالاجانب أصحاب الديون . وما حصل لتغيرهما من القتل والخلق والتعذيب من غير حق ولا محاسبة . بل لمحض الظلم والاستبداد — لعلمنا أن ذلك المجلس سوف يكون لسان الامة لدى الحكومة . فيرشدها الى سبل حفظ الأرواح الطاهرة والأعراض الكريمة والأموال العزيزة من العبث بها .

وفي غد ذلك اليوم ذهبت الى ديوان الداخلية ومعى رفيقى على بك فهمى وعبد العال بك حلمى وقدمنا العريضة المذكورة الى وكيل الداخلية خليل باشا يكن وطلبنا اليه عرضها على رئيس النظار رياض باشا . فذهب إليه ثم عاد وأخبرنا بأن الرئيس يريد أن يرانا فلما قابلناه طيب خاطرنا وقال سأنظر فى الامر . وبعد اسبوع ذهبت مع الاميرين المذكورين الى بيت الرئيس وتثلنا بين يديه بعد الاستئذان وسألناه عما تم فى أمر عريضتنا . فأجابنا بقوله : —

إن أمر هذه العريضة مهلك . وهو أشد خطراً من عريضة احمد غنى الذى ارسل الى السودان (واحمد فى هذا كان كاتباً بديوان المالية

طلب المساواة مع غيره من خدام الديوان المذكور فموجب بإرساله الى السودان حيث توفي) فأجيبته باننا لم نطلب الا حقاً وعدلاً وليس في طلب الحق من خطر . وانا لنعتبرك أباً للمصريين فاهذا التلويح والتخويف ؟ فقال ليس في البلاد من هو أهل لان يكون عضواً في مجلس النواب . فقلت له أنك مصرى وباقي النظار مصريون والخبو أيضاً مصرى . أتظن أن مصر ولدتكم ثم عثمت ؟ كلا فان فيها العلماء والحكماء والنبهاء . وعلى فرض أن ليس فيها من يليق لان يكون عضواً في مجلس النواب أفلا يمكن انشاء مجلس يستمد من معارفكم ويكون كمدرسة ابتدائية تخرج لنا بعد خمسة أعوام رجالا يخدمون الوطن بصائب فكرهم . ويعضدون الحكومة في مشروعاتها الوطنية ؟ فانهبر وكأنا أكبر لديه ماسمعه منا . ثم قل سننظر بدقة في طلباتكم هذه فانصرفنا على ذلك .

وفي غرة ربيع أول سنة ١٢٩٨ هـ . انعقد بمابدين مجلس تحت رئاسة الخديو حضره جميع الباشوات المستخدمين والمتقاعدين من الترك والجرس . وقرروا فيه ايقافنا نحن امراء الآلايات الثلاثة الذين وقعنا على العريضة الآتفة الذكر . وما كتنا أمام مجلس فوق العادة . فلاحظ رئيس النظار رياض باشا انه اذا صار ايقافنا وجب ايقاف ناظر الجهادية أيضاً والا تفاقم الخطر وخيفت نتائج جراتنا . فلم يوافق الخديو على ذلك وقال ان ناظر الجهادية يضمن حفظ النظام : فاكد ناظر الجهادية استمداده لحفظ النظام والقبض علينا بسهولة . ثم دعى احمد خيرى باشا



وكلاء الأمة في المطالبة بمجلس النواب وبعض الاصلاحات

رئيس الديوان الخديو وتلا بالمجلس أمراً عالياً مآله : -

ان الامراء الثلاثة احمد عرابى وعلى فهمى وعبدالعالم حلمى مفسدون .
وانه لذلك يقتضى ايقافهم من الخدمة ومحاكمتهم على افسادهم ومجازاتهم
بالعقاب الصارم فى مجلس عسكري فوق العادة - تحت رئاسة ناظر
الجهادية . ويكون من أعضائه استون باشا رئيس اركان حرب (وهو
امريكائى) ولازمى باشا ناظر المدارس الحربية (وهو فرنساوى) وغيرهما
من البشوات الجركس . فوقع عليه الخديو وسلمه الى ناظر الجهادية
عثمان باشا رفيقى ثم ارفض المجلس .

وفى مساء ذلك اليوم ارسل ناظر الجهادية المذكور تذكاراً يدعونا
بها للحضور الى ديوان الجهادية بقصر النيل فى صباح يوم ٢ ربيع اول
سنة ١٢٩٨ هـ للاحتفال بزفاف جميلة هانم شقيقة الحضرة الخديوية .
فادركنا انه يريد أن يخذلنا ويبطش بنا كما فعل محمد على باشا بامراء
المماليك حينما دعاهم الى وليمة بالقلعة ويطش بهم كما هو واضح بالتاريخ . إذ
لم يكن زمن الزفاف المحكى عنه قد حان بعد . فكانت تلك الحيلة سابقة
لأوانها ولذلك أخذنا حذرنا وهياًنا ما يازم لنجاتنا إذا اقتضت الحال
ذلك ثم ذهبنا فى الوقت المعين الى ديوان الجهادية بقصر النيل . وعند
وصولنا اليه وجدناه غاصاً بجميع الجراكسة من رتبة الملازم فما فوقها الى
رتبة الفريق . وكانت فى أيدي شبانهم الطبنجات وكلهم فى فرح
ومرح .

فانمقد المجلس المؤلف من البشوات السابق ذكرهم . وتلى علينا

الامر الخديوى المؤذن بإيقافها ومحاكتنا . ثم نزلت عنا سيوفنا وسلقونا
الى السجن فى قاعة بقصر النيل . وكان مرورنا بين صفين من الضباط
الجر كس المسلحين بالطبنجات كما أسلفنا .

ومر خسرو باشا كبير الجرا كسة بباب السجن وصار يهزأ بنا
ويسخر منا بقوله (آيه زمبلى هرف لر) يعنى فلاحين شغالين بالمقاطف
احتقاراً للمصريين . ولما اففل علينا باب الغرفة تأوه رفيقى على بك فهمى
وقال . لا نجاة لنا من الموت وأولادنا صغار . ثم اشتد جزعه حتى كاد
يرمى بنفسه فى النيل من نافذة الغرفة . فشجعتة متمثلاً بقول الامام
الشافعى رضى الله عنه : -

ولرب نازلة يضيق بها الفتى ذرعاً وعند الله منها المخرج
ضائق فلما استحسكت حلقاتها فرجت وكان يظنها لا تفرج
وبقول الشريفة السيدة زينب رضى الله عنها : -

سهرت أعين ونامت عيون لأُمور تكون أو لا تكون
إن رباً كفالك بالامس ما كان م سيكفيك فى غد ما يكون
فادراً الهم ما استطعت عن م النفس فحملانك الهموم جنون
فلا والله ما كانت الاهنية حتى جاءت أورطتان من آلاى الحرس
الخديوى وأحرق رجالها بدىوان الجهادية وأسرع بعض الضباط
والعساكر فأخرجونا من السجن . ففر ناظر الجهادية ورجال المجلس
وغيرهم من المجتمعين وقصدوا جميعاً الى سراي عابدين .
ولما أفرج الله عنا أسرعنا الى العساكر فحذرهم وتوسلت اليهم

بان لا يمدوا أيديهم بسوء الى أحد من الجراكسة ولا الى غيرهم من الضباط لأنهم اخواننا. وأثن آثروا أنفسهم علينا فانتا لا تريد الا النصفه. والمساواة. ونظرت فاذا بجاني اسماعيل باشا كامل فعاثته أمام العساكر. وقلت ان هذا الباشا جر كسى ولكنه أخى حرام علينا دمه وماله. وعرضه وكذلك غيره من الجراكسة. فانصرفوا على بركة الله تعالى الى مراكرم فانصرفوا طائعين.

الفصل الثانى

فى كيفية اخراجنا من السجن

لما صار سجننا عين ناظر الجهادية ثلاثة من أمراء الآلايات بدلا منا وأرسل معهم ثلاثة من اللوائت (باشاوات) لتسليمهم الآلايات التى كانت تحت إمرتنا. فعين الامير الاى محمود بك طاهر للآلاى الرابع بدلا منى وكان معه اللواء طه باشا لاجل تسليمه الآلاى المذكور على مقتضى أحوال العسكرية. وعين الامير الاى خورشيد بك نعمان أميراً للآلاى السودانى بدلا من عبدالعال بك حلمى وكان معه خورشيد باشا طاهر لتسليم الآلاى المذكور. وعين الفريق راشد باشا حسنى لتسليم آلاى الحرس الخديو الى القائم مقام خورشيد بك بسمى بدلا من على بك فهمى.

وعند ما علم ضباط آلاى الحرس الخديوى بما لحقنا من الاهانة والسجن وتعيين غيرنا بدلا منا هاجوا وماجوا وثار الحمية فى رؤوسهم

وفي الحال أمر محمد افندي عبيد البكباشي بضرب نوبة طابور العساكر . فاعترضه خورشيد بك بسمى القائمقام المعين حديثاً وهدده بقطع رأسه وقال له أنا أمير الآلاسى . فلم يلتفت اليه وأمر بعض العساكر بوضعه تحت الحفظ . وكانت الجنود قد اصططفت تحت السلاح فأخذهم وقصد قصر النيل لا تقاذنا من السجن . فاعترضه أيضاً راشد باشا حسنى الفريق ولكن لم يجد ذلك تنفعاً . وكان الخديو مشرفاً على العساكر من شرفة (السلاميك) فأمر (روجى قره قول السراي) بأن يضرب (نوبة) حضور الضباط عند الخديو . فلم يذهب اليه أحد ووقفت الاورطة الاولى حكمدارية البكباشي أحمد افندي فرج فى ساحة عابدين ومعهما بيرق الاكلاى . وكان وقوفها فى هيئة طابور لاجل حفظ الخديو مما عسى أن يطرأ من الامور . واستمرت الاورطتان الأخريان فى سيرهما الى أن وصلتا الى قصر النيل . فأصدر البكباشي محمد عبيد أمره الى حكمدار الاورطة الثالثة على أفندي عيسى البكباشي بأن يذهب بأورطته الى الجهة الخلفية من قصر النيل وذهب هو بأورطته الى الجهة الامامية . ثم عين فرقة من العساكر لاقتحام الديوان الذى أوصدت أبوابه ومنافذ للبحث عنا واخراجنا من السجن . فوقع الرعب فى قلوب أمراء الجهادية الموجودين بالديوان وأعضاء المجلس المعينين لحاكتنا من الاوربيين والجرksen . وطلب كل منهم النجاة لنفسه وفى جملةهم عثمان باشا رفقى ناظر الجهادية . وهكذا - كان الشكر والفخر للبطل المقدم والشجاع الهام محمد افندي عبيد الذى كان اتقاذنا من الهلاك على يديه . وللبطل المقدم على

أفندي عيسى البكباشي . وللوطني الغيور أحمد أفندي فرج البكباشي .
ولجميع ضباط الآلي الحرس الخديوي وعساكره الذين خلدوا لهم ذكراً
جيداً . وبرهنوا على وطنيتهم وغيرتهم وشهامتهم . أخص بالذكور منهم
الملازم حنناوي أفندي عنان الذي كان أول من أذاع خبر سجننا .
والملازم يوسف أفندي فهمي . والملازم محمد أفندي شامل . فقد امتازوا
بالشجاعة والمروءة .

وكذلك الشهم الهمام والبطل المقدم البكباشي خضر أفندي خضر
فانه ما كاد يعلم بأمر سجننا . عند حضور خورشيد باشا طاهر والامير الالى
الجديد خورشيد بك نعمان واحمد بك حمدي الياور الخديوي لاجل تسليم
الآلى السوداني الى خورشيد نعمان بدلا من عبد المال بك حلمي .
حتى انتظر جلوسهم في المحل المخصص لاقامة الفائتقام فرج بك
(الذكر) ثم قام من المجلس وأحضر بلوكا من العساكر وجعلهم خفراء
على الاسراء المذكورين . وأمر بان لا يسمح لاحد منهم بالخروج من
مكانه مطلقا . ثم أمر بمسد ذلك بضرب نوبة طابور فخرج الآلى الى
الميدان . ولما تم انتظامه أخبر الضباط والصف ضباط والعساكر بما
صار من سجننا واهانتنا . فأنجبت نيران الفيرة في صدورهم وطلبوا أن
يسرع بهم لا تقاذا من السجن قبل فوات الوقت وتفاقم الأمر . فأسرع
بهم وهو في مقدمتهم من (طره) قاصدين ديوان قصر النيل .

وأما البكباشي ألفي أفندي يوسف فانه نكث بعهده الذي عاهدنا
عليه من أول يوم فلم يعد الى بيته الا بعد ان ذهب الى خيري باشا

رئيس الديوان الخديوى وأخبره بما تقرر بيننا في اجتماعنا الاول .
وكذلك أخبر على باشا مبارك بكل ما تم بيننا الاتفاق عليه .

وعند ما توجه طه باشا لطفى ومحمود بك طاهر الى العباسية
لاستلام الألاتى الرابع حكمداريتنا لم يقيم الألفى يوسف هذا بما أقدم
عليه بل نكص على عقبيه وحث في يمينه جبنًا وخيانة وغدرًا ونذالة
كما غدر وحث في يمينه محمود بك طاهر المذكور حين عاهدنا على
طلب الإصلاح قبل حادثة قصر النيل . وكأنا نسى ما حاق به من قبل
من الظلم والاجحاف حين تجرد من شرفه ورتبه وامتيازاته على ملأ
من ضباط الجهادية . وعزل نفراً وأرسل الى السودان مذموماً ممدحوراً
لكونه استخدم ضباط من آلايه في بعض مصالحه الخاصة الامر
الذى كان مباحاً لجميع أمراء العسكرية من ناظر الجهادية الى رتبة
البكباشى . ولكن هو الغرض يعنى ويصم خصوصاً في زمن
الخديو اسماعيل باشا .

الفصل الثالث

فيما صار بعد خروجنا من سجن قصر النيل .

فر ناظر الجهادية عثمان رفقي وجميع أمراء الجراكسة وأعضاء
المجلس السابق ذكره الى سراى عابدين ليحتموا بالخيمى بعد ان
أحبطت وطنية الجند مكرهم . ولما استقر بهم المقام تشاوروا في الامر
فقال استون باشا الأمريكى ان ما حصل من آلاي الحرس يعتبر تمرداً
عسكرياً ومن الواجب حصره بالطوبخية والبيادة . وأمر ضباطه بتسليم

الامراء الثلاثة. فان أبوا تطلق عليهم المدافع والبنادق حتى يضطروا إلى التسليم. فاستحسن الجميع ذلك الرأي إلا اسماعيل باشا كامل الفريق فانه عارضه وقال اني أعتقد أن جميع الآلايات البيادة والطوبجية والسواري على رأي واحد فلن يجدي هذا الكلام نفعا. فقال الجنرال استون باشا اذا كان الأمر كذلك فالآلاي السوداني يكفي لا كراه آلاي الحرس على التسليم. فعارضه اسماعيل باشا كامل ثانية بقوله — ان آلاي السودان أشد تحمسا من باقي الآلايات فلا يركن أيضا اليه. فلما سمع الخديو معارضة الباشا المذكور غضب غضبا شديدا وأمر خورشيد باشا طاهر تلغرافيا باحضار الآلاي السوداني من (طره) بغاية السرعة وتكون معه الجبهة خانه اللازمة. فجاء الرد من ناظر محطة طره بأن البكباشي خضر افندي خضر أتى في السجن كلا من خورشيد باشا طاهر والأمرآة آلاي خورشيد بك نعمان. واحمد بك حمدي الياور الخديوي والقائم مقام فرج الذكر. وصرف الجبخانه اللازمة للمساكر ثم قام بهم من مدة ساعة بخطوة سريعة بطريق البحر قاصداً قصر النيل لاجراء الامراء الثلاثة المسجونين ...

وهنا تحقق الخديو من صدق اسماعيل باشا كامل ووجهة اعتراضه وعمت الدهشة جميع الحاضرين. ثم أمر الخديو بارسال بعض الياوران لمقابلة البكباشي خضر افندي خضر وأخبره بأن الامراء الثلاثة خرجوا من السجن. وأبلاغه أمر الخديو القاضي برجوعه بالآلاي من حيث أتى. وضرورة اخلاء سبيل الأمراء الذين سجنهم بطره. ولما قابله رسل الخديو قال لهم. اني لا أعود الا من بعد أن أراهم بعيني رأيي. فغير ضوا.

عليه أن اخذوا بكافئة بالمال والرتب العالية اذا هو سمع ورجع. وانذروه بكل عقاب اذا هو أبى. فلم يصغ إليهم واستمر في سيره حتى وصل الى ساحة عابدين. فاستقبله آلاى الحرس المذكور بالتمظيم العسكري وهو حامل السلاح. وعزفت الموسيقى بالسلام الخديو. ونادوا جميعاً (افند من جوق يشا) ثلاثاً. وأما نحن فلما خرجنا من السجن تقدم الهمام يوسف افندى فبمى الملازم وحمل الامير آلاى على فمى بك. وحمل غيره الامير آلاى عبد العال بك حامى وذهبوا مع عساكر آلاى الحرس الخديوى الى قشلاق عابدين. وتوجهت انا العاجز الى مركز الآلاى المذكور. وجمعت الضباط والصف ضباط وألقيت عليهم كلمة أوصيتهم فيها بملازمة الهدوء والسكينة. وقلت لهم إننا لا نطلب إلا العدل والمساواة مع اخواننا الجراكسة والأتراك. وأن لا يكون المصرى محتقراً في نظر الاجناس الاخرى. ونريد كذلك مجلساً نيابياً لحفظ حقوق آبائنا واخواننا وأبنائنا من ظلم المستبدن الظالمين. وأن تنقح القوانين العسكرية حتى تكون كافية للمساواة في الترفيات والمكافئات. وزيادة المرتبات والمهيات التى مضى عليها ثمانون عاماً ومرتب النفر العسكري فيها لا يزيد على $\frac{1}{4}$ ١٩ وكان فيهم من له زوجة وأولاد ووالدة يتضورون جوعاً لسوء حظ عائلهم. ثم كتبت الى وكيل دولة فرنسا السياسى البارون (دورنج) وكنت لا أعرف اسمه ولا اسم غيره من وكلاء الدول الاوربية راجياً أن يخبر عني جميع وكلاء الدول المتحابة وخصوصاً قنصل جنرال دولة انجلترا بأنه قد حصل خلاف بيننا وبين حكومتنا وأننا نؤمل منهم التوسط في اصلاح ذات البين.

وامضينا بعد ذلك ليلتنا في القشلاق على أتم ما نكون من التيقظ والاحتراس. وأما القنصل فقد ذهبوا الى عابدين وأشاروا على الخديو باجابة طلباتنا حسماً للنزاع ومنعاً من الخطر . بناء على ان الحكومة عاجزة عن تنفيذ اغراضها فينا.

وفي صباح ٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ هـ . الموافق ٢ فبراير ١٨٨١ م. ذهب جميع الباشاوات إلى الخديو وتشاوروا في امر تلك الازمة . فقال ناظر الاوقاف محمود باشا سامي المشهور (بالبارودي) اني ارى المساكر على الطاعة بدليل هتافهم باسم الخديو . وأن الموسيقى تعزف بالسلام الخديو — فلو أجيبت طلباتهم لانحسنت المسألة بسلام .

وبناء على ذلك تقرر تعيين محمود سامي باشا وخيري باشا رئيس الديوان الخديو لمفاوضتنا فيما يلزم من الاصلاح . فحضرا وسألانا عما نريده . فاجبناهما باننا على الطاعة ولا نريد إلا الاصلاح : فقال خيري باشا وما هو الاصلاح؟؟ فقلنا هو ما اوضحناه بريضتنا . ورجبتنا هي أن يبدأ بعزل ناظر الجهادية عثمان باشا رفق . ثم يشرع في تنفيذ باقي الطلبات .

فذهبا وأخبرا الخديو ثم عادا وأخبرانا بأن الخديو — قبل طلباتكم وعزل ناظر الجهادية . فاختاروا ناظراً غيره . فقلنا لا خيرة لنا . وانما نريد ناظراً وطنياً يعينه الخديو . فقال خيري باشا ان الخديو فوض اليكم اختيار الناظر حتى لا تشكوا فيما بعد .

فقامنا انا نرضى بتعيين محمود سامي باشا هذا ناظراً للجهادية . فذهبا وبلغنا الخديو ذلك . وبناء عليه صدرت الاوامر بتعيين محمود سامي

باشا . ناظرًا للجهادية مع بقاء نظارة الاوقاف في عهده كما كانت . واعادة كل منا الى آلايه . للعمل على نيزالفوارق العصبية والجنسية . والتمسك بعروة الاخاء والمساواة . وعند ذلك ذهب الآلاي السوداني الى مركزه في طربه وأخلى سبيل خورشيد باشا طاهر . وخورشيد بك نمان وأحمد بك حمدي الياور الخديو . وفرج الذكر . ثم أخذ بعد ذلك في سن القوانين العسكرية العادلة وتعديلها وتنقيحها كما سيأتي .

الفصل الرابع

في الاصلاحات العسكرية

بعد أن عاد كل من الامراء الثلاثة الى آلايه . تقدمت منا الى ديوان الجهادية بناء على طلب جميع الآلايات الاخرى مذكرة مقتضاها : — أولاً — صرف نفود بدل التعمينات التي كانت تؤخذ من شئون الجهادية وتباع للآلايات . وذلك حفظاً لحقوق المساكر من التلاعب بها والخيانة التي كانت فاشية في الأمورين ورؤسائهم . وخصوصاً في صنف السمن فانه كان يصرف للآلايات من الشحم الذي يصنع في تريستا من أعمال حكومة النمسا . ويأتي في براميل باسم مسلي — وهو كربة الطعم والرائحة لا يصلح للطعام . ولكن لم يكن أحد ليجسر على المجاهرة بالحقيقة لما للتجار المتهمدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء .

ثانياً — عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر في مدة الاجازات التي تعطى لهم اذا لم تتجاوز ثلاثين يوماً . واذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط .

ثالثاً - أن يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الاجرة في السلك الجديد .

رابعاً - ابطال ورشة التريزية لما فيها من التلاعب والغبى الفاحش .
وصرف أثمان الملابس نقداً لتشتري من الخارج بمعرفة الآليات .

خامساً - عدم جواز الترقى للمسكينة ما لم يسن لذلك قانون خاص يجري العمل على مقتضاه .

سادساً - زيادة مراتب جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة أي حين انشاء العسكرية وترتب تلك المراتب الدنيئة .

سابعاً - سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والاجازات وتسوية حالة الاستيداع .

ثامناً - إرجاع أحمد بك عبد الغفار فأعقام السوارى الذى رفته عثمان باشا رفقى من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك .

فصودق على المذكرة وبناء على ذلك صار يطبخ للعساكر في اكثر الاحيان أرز بلبن وحلوى ولحم وانواع الخضر بدلا من الفول والعدس الدأئين . ويمطى للعساكر السودانية مشروب من البوطة المصنوعة من الشعير على حسب عاداتهم . وتصرف لاولادهم ونساءهم جريات زيادة عن جريات العساكر

ثم كتب ناظر الجهادية محمود باشا سامى الى الداخلية بلزوم سن القوانين اللازمة لأصلاح حالة العسكرية وزيادة مراتب الضباط

والمسافر وتمديد النظامت والقوانين بكافة أنواعها . فرفع رياض باشا رئيس مجلس الوزراء الى الخديو تقريراً بذلك هذا نصه : -
مولاي .

قد تقدم لمجلس النظار من ناظر الجهادية والبحرية طلب بخصوص زيادة ماهيات الضباط والمسافر فأوضح الناظر المشار اليه انه مع زيادة اثمان جميع الأشياء وازدياد ثروة القطر شيئاً فشيئاً كما كانت عليه مدة ساكن الجنان محمد علي قد حصل أثناء حكم حضرة اسماعيل باشا تنقيص مرتبات العسكرية حتى صارت غير متناسبة مع احتياجات المعيشة . فترأى للمجلس اقتداء بمقاصد جنابكم السامي أن يتحرى بغاية الدقة والاعتناء عن الأسباب المؤيدة لهذا الطلب وأن يسعى في إيجاد ما يلزم من الوسائل لحصول العسكرية على الاصلاحات التي شرع فيها في ظل ساحتكم العلية ومقتضى تعميمها على السواء في جميع مصالح القطر . فتبين للمجلس لزوم الالتفات للطلب المقدم له من ناظر الجهادية مع عدم صرف النظر عن الآتي ذكره :-

وهو انه وان كان القطر أكثر ثروة الآن عما مضى الا أنه مديون بمبلغ مائة مليون ليرة استرلينية تستغرق تسديدها ما يقرب من نصف ايرادات الحكومة . وانه من أهم واجبات الحكومة أن تبذل غاية الجهود في الاقتصاد بقدر الامكن حتي يتيسر لها الوصول الى استهلاك هذا الدين بالتدريج وتخليص القطر من هذا الحمل الثقيل المضر بجميع مصالحه المعنوية والمادية .

فلذا قد تراعى للمجلس أن زيادة المرتبات التي يلتزمها تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية برية وبحرية. ويرى أيضاً لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر ألفاً من صنف ضباط ونفر. وأن ينبغى أن يتحدد كل من ناظر للمالية والجهادية فى البحث عما اذا كان يحتمل الحصول على بنف وفورات من تحسين ترتيب مصالح ادارة نظارة الجهادية والبحرية. وهذا ولم يبين ناظر الجهادية لزوم التحسين فى حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط بل بالنظر للترقى أيضاً. فانه قد ترقى فى الواقع ونفس الامر فى مدة السنوات الاخيرة من حكم حضرة اسماعيل باشا عدد وافر من الضباط. وانبنى على ذلك أنه قد صار عدد الضباط والمستودعين اكثر من عدد الضباط الذين فى الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم المصلحة. ففضلاً عن استخدام كثير من الضباط فى المصالح الملكية ما زال موجوداً الآن ١٠٤٥ ضابطاً فى حالة الاستيداع.

فيلزم ازالة هذه الحالة. وينبغى أيضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التى بموجبها يسوغ ترقية أى ضابط الى رتبة أعلى من رتبته. غير أنه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد بالطرق والتدابير المقترضى اتخاذها لاجل الوصول الى الغاية المقصودة الا بواسطة قومسيون يتركب من أشخاص تكون لهم أهلية خصوصية فى مثل هذه المواد. فبناء على ذلك أشرف بأن أرفع لصدتكم العلية صورة أمر عال بزيادة ماهيات الضباط والعساكر البرية والبحرية وصورة أمر عال آخر

بتشكيل قومسيون عسكري للنظر في كافة ما يلزم اجراؤه من التعديلات في النظامات والقوانين العسكرية بكافة أنواعها . ملتصقاً تشریفهما بالقبول . واني لولى النعم عبده الخاضع ومحسوبه للتواضع في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ م — الموافق ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ هـ .
فصدر بناء على هذا التقرير الامران الآتى نصهما : —

(الامر الاول)

نحن خديو مصر

بعد اطلاعنا على التقرير الذى قدمه لنا رئيس مجلس نظارنا وبناء على ما رفعه الينا ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارنا تأمر بما هو آت : —

المادة الاولى —

ص	ص
شهرباً	ماهيات قديمة
٨٠٠٠ فريق	٧٥٠٠
٦٥٠٠ لواء	٦٠٠٠
٥٠٠٠ أمير آلاي	٤٠٠٠
٣٥٠٠ قائمقام	٢٥٠٠
٢٥٠٠ بكباشى	٢٠٠٠
١٥٠٠ صاغ قول اغاسى	١٢٠٠
٩٥٠ يوزباشى	٥٠٠
٧٥٠ ملازم أول	٤٠٠

ص	شرباً
٣٥٠	٦٠٠ ملازم ثاني
١٣٠	٢٥٠ صولقول أغاسي
٥٠	٨٠ باشجاویش
٤٠	٧٠ بلوكأمین
٣٠	٤٠ أونباشی
١٩ ١٠	٣٠ نفر

المادة الثانية : ناظر الجهادية مأمور بتنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسرأى عابدين في ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ هـ وفي ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٠ م .

(الامر الثاني)

نحن خديو مصر

من بعد الاطلاع على التقرير الذي قدمه لنا رئيس مجلس نظارنا في هذا اليم وبناء على مافعه اليينا ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأى مجلس نظارنا تأمر بنا هوأت : —
المادة الأولى : قد تشكلت تحت رئاسة ناظر الجهادية والبحرية قومسيون مؤلف ممن سيأتى ذكرهم وهم . —

١	حسن أفلاطون باشا	« جركسى »
١	الجنرال استون باشا	« امريكانى »

« انجایزی »	۱	محمد مرعشی باشا
« ترکی »	۱	راشد باشا حسنی
« جرکسی »	۱	اسماعیل کامل باشا
« »	۱	لاری باشا
« فرنساوی »	۱	ده بلوتش باشا
« المانی »	۱	خالد باشا
« جرکسی »	۱	محمد رضا باشا
« ترکی »	۱	محمد کامل باشا
« مصری »	۱	ده برناردی بك
« تلیانی »	۱	محمد شوقی بك
« ترکی »	۱	احمد عراقی بك
« مصری »	۱	حسین مظاهر بك
« ترکی »	۱	محمد خلوصی بك
« جرکسی »	۱	عبد الرحمن بك سلیم
« کردی »	۱	سلیمان یسری بك
« »	۱	فرهاد بك
« ترکی »	۱	محمد نسیم بك

المادة الثانية . هذا القومسیون مكلف : با یائی ذكره - :
أولا . النظر والبحث في القوانين والنظامات العسكرية الموجودة

بأنواعها. وادخال كافة ما يرى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها.
ثانياً . النظر في الترتيب الذي عليه المدارس الحربية الآن وما
ينبغي اجراؤه فيها من التعديلات .

ثالثاً تحضير مشروع قانون يختص بشروط الدخول في سلك الضباط
البرية والبحرية وترقيهم واستيداعهم ورفقهم وتقاعدهم .
رابعاً : البحث عن الطرق المقتضى اتخاذها لتسوية حالة الضباط
المستودعين الآن .

المادة الثالثة . قرارات القومسيون المذكورة تكون بأغلبية آراء
الاعضاء الحاضرين . وفي حالة انقسام الآراء الى قسمين متساويين يرجع
الطرف الذي يكون فيه الرئيس . ثم تعرض مشروعات هذا القومسيون
على مجلس نظارنا .

المادة الرابعة . على ناظر الجهادية والبحارية تنفيذ أمرنا هذا .
صدر بسرأى عابدين في ٢١ جماد الأولى سنة ١٢٩٨ الموافق
٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ .
التوقيع محمد توفيق

❦ احتفال ناظر الجهادية محمود سامى باشا بعد صدور الأمر ❦

بتشكيل القومسيون المذكور وزيادة الماهيات

كان هذا الاحتفال في قصر النيل وقد أعد فيه ناظر الجهادية مأدبة
فاخرة دعا اليها النظار والمفتشين وضباط العسكرية . وبعد أن اجتمعوا
هيئت لديهم موائد الطعام . فأكلوا هنيئاً وشربوا مريثاً . ثم قام محمود
سامى باشا ناظر الجهادية فقال : —

هذه ليلة أنس دعتنا الى هذا الاجتماع فيها دواعى المحبة والائتلاف
تذكراً لما ستر الحكومة الخديوية الجليلة التي وجهت عزمها الى اصلاح
أحوال الأهالى جميعاً وتمعيم العدل فيهم وايصال كل الى ما يستحق .
وقد رأينا في هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديويتنا المعظم زمام
الحكومة تغييراً مهماً اذ تبدل فيه العسر باليسر والظلم بالعدل . والنعم
بالنعم وتقدمت فيه البلاد الى نجاحها تقدماً سريعاً . وما ذلك الا من
حسن مقاصد هذا الجنب وطهارة سجاياه خصوصاً وأنه اصطفى
لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلاً غيوراً على الهمة ذكي النفس وهو
حضرة دولتوا رياض باشا فلم يأل جهداً في العمل ولم يقصر في تدليل
المصائب باتحاده مع حضرات رفقائه الكرام حتى وصلنا الى هذه
الغاية التي لا ينكر أحد حسننها . ولا ريب في أن هذه نعم يجب علينا
استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها . ولا يكون ذلك الا اذا قرناها
بالشكر عليها . فقد قالوا الشكر سياج النعم وحقيقة الشكر أن يكون
جميعنا مخلصين للحكومة في خدمته قائماً بواجباته لها . ممضداً لجميع
مقاصدها . خاضعاً لأوامر الحضرة الخديوية التي هي السبب في هذا
الخير العظيم . وعلى ذلك لابد أن ننادى جميعاً فليحى الجنب الخديو
أطول الله بقاءه .

ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطاباً وجهه الى الضباط هذا نصه :
هذه ليلة سرور تجلى فيها روح الصدق والاخلاص واجتمعت فيها
القلوب على قصد أداء الشكر للجنب الخديو . غير أن تذكراً محامده

ومآثره الجليلة يجعل للشكر موضعاً يقع موقع الفرض الشرعى .

أن محسنات العدل ووجوه الاصلاح التى امتازت بها مدة حكم
الجناب الخديوى فى هذه الاوطان أمر معلوم يعد تعدادها من قبيل
تحصيل حاصل . وانتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم فلا حاجة
الى بسط الكلام فيه ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين الحالة
الحاضرة وما قبلها يستبين يظهر له الفرق الجلى والبون التام ما بين الحالتين .
وان ضباط العسكرية وهم من أشرف أعضاء الحكومة ممن شملتهم
هذه المحسنات وعمتهم فوائد الاصلاح . ومن أم وجوه التى شاهدناها
فى عصر الخديو الجليل تقرر الامن على الارواح والأموال وحفظ
الحقوق الشرعية وأداؤها لاربائها . ويلزم لدوام ذلك ثبوت الظمانينة
ورسوخ قاعدة الراحة العمومية ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية .
وقد رأيتم من انفسكم أن حقوقكم وصلت اليكم وانتم روح الضبط
والربط . وانتم قوة الحاكم وآلته المنفذه . فاذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات
ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوباً كما أخذتم مالكم أن تؤدوا
ما عليكم . وهو طاعة ولى الامر الذى هو السبب الاعظم فى جميع هذه
الخيرات التى شملتنا . بل هو الذى انشأ فى هذا الوطن روح الحياة
بعد أن أشرف على الموت والدمار . فعليكم أن تكونوا دائماً على قدم
الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواهيه العادلة . وعلينا
جميعاً أن نتهل الى الله تعالى بدوام بقاءه وتأيد عزه وأن ينادى لسان
الصدق منا فليعيش الجناب الخديوى .

وبعد أن جلس رئيس الوزراء رياض باشا قلت أنا العاجز وأجبت
بـتحقيق مافاه به ناظر الجهادية ورئيس الوزراء . ثم قلت اننا لانريد الا
الاصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والآخاء والمساواة وذلك لا يتم
الا بانشاء مجلس نواب وإيجاده فعلا . ونحن مطيعون للحكومة بل نحن
الآلة المنفذة لأوامرها العادلة وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه
وتعالى أن يحفظ الحضرة الخديوية ويوفق رجال حكومته الكرام
لأصلاح البلاد واسعاد العباد .

قانون القواعد الاساسية

في النظمات العسكرية

ويليه قانون الترقى

ولما تم تشكيل القومسيون العسكري من الرئيس والاعضاء
السالف ذكرهم بناء على الامر الخديوى الصادر فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١
قرر القواعد الاساسية الآتية : —

فى الرتبة

المادة الاولى — الرتبة تعطى من لدن الحضرة الخديوية وتمتاز بها حالة
الضباط ويستخدم فى جميع الوظائف وتصير ملكا له لا يمكن أن تسلب منه ولو
سلبت وظيفة الخدمة الا بأحد سببين : الاول : اذا تنازل عنها وصار قبول
ذلك لدى الحضرة الخديوية — الثانى — صدور مضطحة من مجلس عسكرى
بالحكم بنزع الشرف والمزل بمقتضى قانون الجنائيات المصدق عليه من لدن
الحضرة الخديوية :

ثانياً : —

(فى الخدمة والاستيداع والأفصال والتقاعد)

(فى الخدمة)

المادة الثانية — الخدمة هى حالة وجود الضابط مستخدماً بوظيفة تحت السلاح بأحدى الآليات أو بمصلحة تابعة للجهادية أو خدمة خصوصية أو مأمورية .

المادة الثالثة — حيث ان الضابط فى هذه الحالة يكون مستعمل الرتبة مع الوظيفة فيلزم ان يتمتع بكامل المرتب والامتيازات .

(فى الاستيداع)

المادة الرابعة — الاستيداع هى حالة وجود الضابط خارجاً عن الخدمة من تحت السلاح وعن مصالح وفروع الجهادية وعن المأموريات . وهذا الاستيداع لا يمكن حصوله الا بأحد سببين : —

المادة الخامسة — (اولا) سبب عمومى للاستيداع وهو اطلاق العسكر أو الغاء مصلحة أو نهو مأمورية او عند رجوع من الامر من طرف العدو .

المادة السادسة — الضابط المستودع بهذا السبب يلزم ان يكون حافظاً امتيازات الرتبة ويتمتع بالمرتبات المقررة بقانون المعاشات بشرط ان يكون فيه لياقة واستعداد للاستخدام تحت السلاح أو بأحدى وظائف فروع الجهادية .

المادة السابعة — الضباط المستودعون يؤخذ منهم للاستخدام تحت السلاح بقدر نصف الرتب النقصان او يستخدم منهم بفروع الجهادية بحيث ان مدة الاستيداع تحسب لهم مثل الخدمة فيما يختص بحقوق الترقى والحكمه ادارية والأفصال والتقاعد .

المادة الثامنة — (ثانياً) سبب خصوصى وهو الاستيداع بأمر صادر من

الحضرة الخديوية بناء على تقرير يقدم من ناظر الجهادية بسبب حصول مخالفات للنظام والضبط والربط وذلك من بعد التحقيق .

المادة التاسعة — الضباط المستودعون بسبب المخالفات النظامية يلزم أن تكون مرتباتهم بأعتبار خمس ماهياتهم فقط مدة هذا الاستيداع كذلك بعد التحقيق .

المادة العاشرة — هذا الاستيداع لا يمكن ابلاغ مدته زيادة عن ثلاث سنوات حيث ان المقصود منه انتظار اصلاح حالة الضابط .

المادة الحادية عشرة — حيث ان الضباط المستودعين بهذا السبب من الجائز استخدامهم ثانياً تحت السلاح أو بفروع الجهادية فيلزم اعتبار مدة استيداعهم مثل الخدمة وذلك فيما يختص بحقوق الأتصال والتقاعد لا بحقوق الترقى والحكمدارية .

(في الانفصال)

المادة الثانية عشرة — الانفصال هو رفع وتبعد الضابط من وظيفته بالكلفة بحيث لا يرجع اليها . وهذا الانفصال لا يمكن حصوله الا باحدسبين : —
المادة الثالثة عشرة — (اولا) الانفصال بسبب امراض عضالة مانعة للخدمة تقضى على المصاب بها بالتقاعد وترتيب المعاش بالنسبة لما هو مقرر بقانون المعاشات .

المادة الرابعة عشرة — (ثانياً) الانفصال بسبب ان يكون الضابط متعوفاً على قباحة السلوك او تقع منه مخالفات جسيمة ضد الضبط والربط أو ضد شرف وناموس العسكرية أو يكون استغرق مدة ثلاث سنوات في الاستيداع بمقتضى قرار مجلس عسكري حقق عدم لياقته للخدمة ولم تهذب احواله .
المادة الخامسة عشرة — الضابط الذى يعود على مثل هذه الخصال المضادة للنظامات العسكرية لا يمكن فصله الا بمقتضى قرار مجلس عسكري يقدم بالتقرير من ناظر الجهادية للحضرة الخديوية ويصدر عليه الامر بالتنفيذ .

المادة السادسة عشرة — الضباط الصادر في حقهم مضبطة بالانفصال من

الخدمة لا يترتب لهم مهابنة بل ولا يمكن تمييز قوار حنك المجلس المصادر في حقهم الا اذا صار المغو عنهم من الحضرة الخديوية .

(في التقاعد)

المادة السابعة عشرة — التقاعد هو ان يكون الضابط بلغ اخر مدة خدمته او يكون غير قابل لتحمل مشاق الخدمة ويحصل الاقرار عليه بالتقاعد .
المادة الثامنة عشرة — الضابط الذى يتقاعد يلزم أن يكون حافظاً لرتبه وملبوساته الرسمية ويتمتع بالمعاش الموافق لرتبته ومدة خدماته حسب ماهو مقرر بقانون المعاشات .

ثالثاً : —

(قانون الترقى)

المادة الاولى — لا يمكن ترقية النفر الى رتبة الاونباشى مالم يستخدم ستة شهور بصفة عسكرى .

المادة الثانية — لا يمكن ترقية الاونباشى الى درجة جاویش مالم يستخدم مدة أقلها ستة شهور فى خدمة الاونباشى . ولا يمكن للجأویش أن يترقى الى درجة التاجاویش مالم يستخدم فى درجة الجأویش مدة أقلها ستة شهور .
المادة الثالثة — لا يمكن الترقى الى درجة الفصول قول أغانى مالم يستخدم فى خدمة الصف ضباط مدة أقلها سنة .

المادة ٤ — لا يمكن ترقية أحد الى درجة ملازم ثانى مالم يكن (أولاً) بلغ عمره عشرين سنة . (ثانياً) يكون استخدم فى خدمة الصف ضباط مدة أقلها سنتان أو يكون متخرجاً من المدارس الحربية .

المادة ٥ — لا يمكن ترقية ملازم ثانى الى رتبة ملازم أول الا من بعد استخدامه سنتين فى رتبة الملازم ثانى .

المادة ٦ — لا يمكن ترقية الملازم أول الى رتبة التيزو باشى الا من بعد استخدامه سنتين فى رتبة الملازم أول .

المادة ٧ - لا يمكن ترقية اليوزباشى الى رتبة الصاغقولغاسى الا من بعد استخدامه سنتين فى رتبة اليوزباشى .

المادة ٨ - لا يمكن ترقية الصاغقولغاسى الى رتبة البكباشى الا من بعد استخدامه سنتين برتبة الصاغقولغاسى .

المادة ٩ - لا يمكن ترقية البكباشى الى رتبة القائمقام مالم يستخدم ثلاث سنوات برتبة البكباشى .

المادة ١٠ - لا يمكن ترقية القائمقام الى رتبة الاميرالاي مالم يستخدم سنتين برتبة القائمقام .

المادة ١١ - لا يمكن ترقية الاميرالاي الى رتبة اللواء مالم يستخدم ثلاث سنوات برتبة الاميرالاي . وهكذا فى باقى الرتب التى هى أعلى من رتبة الاميرالاي .

المادة ١٢ - ثلثا عدد النقصان من رتبة الملازم ثانى فى الجيش المنتظم تؤخذ من المدارس الحربية . والثلث يؤخذ من الصف ضباط بالامتحان فى العلوم الواجب على الضباط معرفتها . واذا لم يوجد فيهم بمقدار الثلث فيؤخذ من المدارس الحربية .

المادة ١٣ - لا يجوز الترقى من رتبة الملازم أول واليوزباشى والصاغقولغاسى . والبكباشى . الا بالامتحان واذا تساوت الدرجات فيرجح الاقدم . واذا تساوى بينهم التقدم فيرجح الذى سبق له سفريات بالحاربة أو السردان .

المادة ١٤ - لا يجوز ترقية احد الصاغقولغاسيه الى رتبة البكباشى الا بالامتحان . وأما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه .

المادة ١٥ - لا يجوز ترقية أحد البكباشية الى رتبة القائمقام الا بالامتحان . وأما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه .

المادة ١٦ - جميع الرتب التى هى أعلى من رتبة القائمقام يكون الترقى اليها بالانتخاب حسب المدون بالمادة ٣٩ - من هذا الفصل .

المادة ١٧ - الأقدمية يلزم اعتبارها من تاريخ عريضة الرتبة، ومع تساوى عريضة الرتبة الحالية ينظر في تاريخ عريضة الرتبة التي قبلها .

المادة ١٨ - المدد التي يصير اعتبارها في الاقدمية هي مدد الخدمة في الجيش وفروع الجهادية . ومدد الاستيداع التي تكون بسبب اطلاق العساكر أو الفناء وظيفة . ومدة الاسر بطرف العدو أو مأمورية تتمين من نظارة الجهادية داخلية كانت أو خارجية . وأما المدد التي لا يصير اعتبارها في الاقدمية فهي مدد الاستيداع المبني على وقوع مخالفات . ومدد الخدمة التي تكون خارجة عن الخدمات الاميرية أو تكون في خدمة دولة أجنبية بمقتضى التماس خصوصى لمنفعة خصوصية .

المادة ١٩ - المدة المقررة لكل رتبة في الترقى حسب ماهو موضح في المواد المتقدمة يجوز الاكتفاء بنصفها في حالة سفريات المحاربة أو في حالة الخدمة بجبهات بعيدة مثل الاقطار السودانية وسواحل البحر الاحمر وما شابه ذلك .
المادة ٢٠ - لا يمكن حصول الترقى بأقل من هذه المدة الموضحة في المادة ١٩ الا بسببين (الاول) وقوع نادرة شهيرة تستحق الافتخار وتعلن للجيش . (الثاني) عند ضرورة استكمال النقصان وعدم وجود من يكون مستوفياً مدة الاقدمية .

المادة ٢١ - ترقية بدل النقصان في أثناء الحرب تكون باعتبار النصف في الاقدمية مع مراعاة درجات جدول الامتحان المحفوظ . والنصف الثاني يكون بالانتخاب وذلك لغاية رتبة الصاغقو لغاسي . وأما ترقية الصاغات الى رتبة البكباشي مدة المحاربة فيكون بالانتخاب .

المادة ٢٢ - لا يجوز اعطاء رتب جهادية بدون وظيفة بالجيش أو بفروع الجهادية . كما انه لا يجوز اعطاء رتبة شرف للجهادية . ولا يجوز قبول حائز لرتبة ملكية في الجهادية باعتبار رتبته الحائز هو لها . ولا قبول من ترقى في المصالح الملكية باعتبار رتبته الحالية . ولا يجوز اعطاء رتب جهادية للملكية .

المادة ٢٣ - جميع الرتب يلزم اعلانها بالجورنال الرسمي عند اعطائها . :

المادة ٢٤ - الضباط الذين يتقاعدون بالمعاش لا يجوز اعادتهم تحت السلاح .

المادة - ٧٥ - لا يجوز اعتبار الوظيفة مثل الرتبة مطلقاً لأن الرتبة لا يمكن فقدتها الا بحسب ما هو مقرر بالقانون.

(قواعد أساسية في الترقى)

(الضباط)

المادة - ٢٦ - جميع الرتب التي تعطى للضباط يصدر عنها ارادة خديوية ويكون بناء على طلب ناظر الجهادية حسب ما هو آت بيانه :-
المادة - ٢٧ - بمجرد نقصان اى رتبة من الجيش أو من فروع الجهادية ينفي اشعار نظارة الجهادية حالاً .

المادة - ٢٨ - الترقى لأى رتبة يكون من جميع السلاح الواحد لا من الا لأى الناقص فقط .

المادة - ٢٩ - الترقى بالأقدمية لا يعتبر الا فى كل من رتبة الملازم اول واليوزباشى والصاغقو لغاسى فقط .

المادة - ٣٠ - الترقى الى رتبة البكباشى فافوقها يكون بانتخاب الحضرة الخديوية حسب ما هو مدون بالمادة - ١٥ - و ١٦ - من هذا الفصل .

المادة - ٣١ - لا يجوز الترقى الا للضباط المستخدمين تحت السلاح او بفروع الجهادية أو المستودعين بسبب اطلاق المسافر أو الغاء وظيفة أو الحضور من الاسر .

المادة - ٣٢ - الضباط الذين يتعينون بمأموريات وقتية يحسبون ضمن الاياهم فى مدة المأمورية .

المادة - ٣٣ - الضباط الموجودون بالجهادية أو فروعها أو بالمدارس الحربية أو بالبلجيون أو معاونو الجهادية وعلى العموم جميع الضباط الذين ليس لهم عساكر تكون ترفيتهم ضمن ضباط الجيش بالامتحان أو بالانتخاب بالنسبة لرتبتهم حسب ما توضح فى هذا القانون . ومن يترقى منهم يصير تعيينه فى الوظيفة الناقصة التى ترقى اليها .

المادة - ٣٤ - عند خلو الوظائف بالمصالح التابعة للجهادية يصير انتخاب من يليق لها بمعرفة الديوان . ثم يترقى بدل المنتخب ممن يليق للترقى بالامتحان أو بالانتخاب حسب ما توضح .

المادة - ٣٥ - حيث توضح في المادة - ١٢ - من قانون الترقى ان ثلث رتب الملازم ثاني النقصان تؤخذ من الصف ضباط . وبما أن الموجودين بالولايات لا توجد عندهم معارف كافية لرتبة الملازم ثاني مثل المستخرج من المدارس فلاجل تحصيلهم على ذلك ينبغي ان كل امير الآى عند حضور المفتش بالآى يقدم له كشفاً بأسماء الصف ضباط المشهود فيهم بالاستعداد للتقدم . وبعد تحقيق لياقتهم بالامتحان بمعرفة المفتش بمقتضى قومسيون يتشكل لذلك تحت رئاسته يجرى بهم كشفاً ويقدمه لناظر الجهادية ليصدر أمره بقبولهم في المدارس الحربية للتدريس لهم مدة سنتين مع بقاء وظائفهم ومرتباتهم بالآى . وبعد مضي المدة المذكورة يصير امتحانهم . والذي يوجد مستحقاً منهم يترقى الى رتبة الملازم ثاني . والذي لم يستحق يرد الى آلايه رتبة الصف ضباط كما كان .

المادة ٣٦ - الترقى الى رتبة الملازم أول واليوزباشى والصاغقولغاسى وان كان بالاندمية الا انه يشترط ان الذى يترقى ينبغي أن يكون فيه استعداد تام وليانة للترقى الى الرتبة التى يترقى اليها سواء كان بالنسبة للمعارف والمعلومات أو الادارة أو حسن السلوك والاستقامة . ولاجل ذلك يتشكل قومسيون فى كل الآى تحت رئاسة الامير الآى . ويعمل جدول بأسماء اللائقين ومستحقى الترقى ويقدم من طرف الامير الآى لمفتش الآى . والموما اليه يشكل قومسيوناً من الولايات تحت رئاسته ويجرى امتحانهم . فالذين يتحقق لياقتهم للترقى يجرى بهم جدولاً واحداً من عموم السلاح بحيث يكون وضع الاسماء بالجدول حسب نمرة الاقدمية . ويقدمه لناظر الجهادية لى يكون الترقى عند الاروم بحسب نمرة الجدول المذكور . أما باقى الضباط المندرجين بالجدول ولم تتحقق بالامتحان لياقتهم للترقى فيصير محو أسمائهم من الجدول انما لا يجرى من درجهم فى جدول السنة الثانية والسنة الثالثة . ومن بعد تكرار درج أسمائهم فى مدة الثلاث سنوات اذا لم يظهر فيهم استعداد ولىاقة فلا تندرج اسمائهم . ويستخدمون برتبههم لحين استيفاء المدة المحددة لرتبتهم . ثم يحولون على الماشابات .

المادة ٣٧ - الضباط الذين تحقق لياقتهم للترقى بالامتحان وتندرج اسمائهم

بالجدول لا يمكن محو اسم واحد منهم إلا إذا وقع منه مخالفات مثبتة بمقتضى مضبطة تستوجب تأخيرهم . ولا يحى اسمه إلا بأمر من ناظر الجهادية .

المادة ٣٨ - حيث أن الترقى الى رتبة البكباشى والفاخقام بالانتخاب والامتحان فيجب على كل أميرلاى أن يحرر جدولاً بأسماء الصاغقو لفاسية والبكباشية المستحقين للترقى . ويكون واضعاً به الملحوظات والبيانات المستوجبة أحقيتهم . ويقدم المفتش الآلايات ويرسل صورته الى اللواء والمفتش . وبعد أن يجمع المفتش جداول الآلايات يشكل قومسيوناً تحت رئاسته من ضباط الآلايات وفروع الجهادية تكون رتبهم أعلا من رتب الجارى امتحانهم . وهذا القومسيون يتركب من واحد من اللواءات واثنين من الأميرالايات واثنين من الفاعقامات أو من البكباشية . ثم يجرى الامتحان بحيث أن جميع الضباط المندرجة أسمائهم فى الجدول يحضرونه . والذي لا يحضر منهم يجرى محو اسمه . وإذا حضر أحد من الضباط الذين لم تدرج أسمائهم بالجدول ورغب فى الامتحان فيصير قبوله وامتحانه . وبعد الامتحان يتحرر جدول بأسماء المستحقين للترقى بحيث يكون ترتيب أسمائهم بالجدول بحسب درجة الامتحان لا بحسب الاقدمية . ويتقدم من المفتش لناظر الجهادية لأجل الترقى منه . والضباط الذين لم يتحقق اياقتهم بالامتحان يجوز درجهم بالسنة الثانية والثالثة حسب ما توضح بالمادة - ٣٦ ثم يصير ابقائهم برتبتهم لحين استيفاء المدة المحددة لرتبتهم ويحولون على المعاشات .

المادة ٣٩ - حيث أن المترقى لرتبة الأميرلاى واللواء والفريق بانتخاب الحضرة الخديوية فلاجل البحث عن أحوال الضباط التى تدل على استحقاقهم للترقى الى الرتبة المذكورة يتشكل قومسيون من اللوات الكرام ومن ضمنهم المفتش تحت رئاسة سردار العسكرية وأقدم الفريقان . وبعد المداولة بينهم على الملحوظات التى تستدعى الترقى الى الرتبة المذكورة بالنسبة للاستعداد والاهلية وسوابق الخدمة التى يقر المجلس عليها يحرر بهم جدول يقدم لناظر الجهادية . ومن طرفه يعرض للحضرة الخديوية ليصير انتخاب من يترقى منهم عند استصواب وارادة الجنب العالى .

المادة ٤٠ - يجب على كل يوزباشى أن يقدم جدولاً بأسماء العسكري والا ونباشية والصف ضباط اللائقين للترقى من بلوكه الى البكباشى حكمدار

الإوزلة . وكل بكنباشى بعد أن يضع ملحوظاته بالجدول المتقدمة من اليوزباشية يجرى إثبات اسم الصول قول أغاسية عليه ان كان مستحقاً للترقى وتقدم الجداول للقائم . وعلى القائم أن يجمع الجداول المذكورة في جدول واحد وبعد أن يضع ملحوظاته عليه يقدمه للأمير الآى . وعلى الأمير الآى أن يقدم جدولاً باجمال أسماء المستحقين للترقى لمفتش الآلات عند حضوره . ويجوز للمفتش امتحان المذكورين ليتحقق من إياقتهم واستحقاقهم للترقى . ومتى صدق على الجدول المذكور يصير حفظه بطرف الأمير الآى مدة سنة لاجل أن يرقى منه بدل النقصان في خلال تلك السنة . انما عند لزوم الترقى لرتبة البلوك أمين أو الباشجاوئش فيرخص لكل يوزباشى أن ينتخب ثلاثة لكل رتبة والأمير الآى يمين واحداً منهم . وفي آخر السنة عند حضور المفتش الى الآى يقدم له جدول آخر بمقتضى ذلك ويضاف اليه أسماء الباقين بدون ترقية من الجدول القديم الذين لا يكون وقع منهم مخالفات تستوجب تأخيرهم . وهكذا يستمر الاجراء على هذا المنوال في كل سنة . واذا تصادف ترقية جميع الاسماء المندرجة بالجدول قبل انتهاء السنة فيجرى عمل جداول أخرى وتقدم بالطريقة المتقدمة للأمير الآى الذى يقدم جدولاً بأسماء المستحقين للترقى الى اللواء ومن اللواء الى الفريق لى يحفظ من بعد التصديق عليه منها بطرف الأمير الآى لاجل الترقى منه باقى السنة . ويجوز لهم الاختيار كما انه لا يجوز ابقاء محل خال بالآى من وظائف الاونباشية والصف ضباط مطلقاً . وعند حضور المفتش يقدم له الجدول الاصل المصدق عليه منه والجدول الآخر الذى صدق عليه من اللواء والفريق . ولا يجوز حرمان أحد من المندرج أسماءهم بجدول الترقى ما لم تقع منه مخالفات تستوجب تأخيرهم وتكون مضبوطة بسجلات الاخلاق . ويتأثر بالجدول قرين كل اسم السبب الموجب لتأخيرهم .

المادة ٤١ — الذفر الذى يترقى أونباشى يكون متحصلاً على تعليم الذفر . بحيث يكون فيه لياقة واقتدار على تعليم الاتقار المستجدة وعلماً بمخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة برتبة الاونباشى . ويرجع من يكون له معلومية باصابة النشان

المادة ٤٤ - (تنبیه) لا يمكن ترقى أحد من العسكريين رتبة الاونباشي على أى سلاح ما لم يكن له المام بالقراءة والكتابة والحساب. ولا يمكن ترقى أحد الى رتبة الصف ضابط في أى سلاح الا اذا كان فيه اقتدار على التدريس كمسكر فيما يختص بهم من التعليمات والخدمات.

المادة ٤٣ - الاونباشي الذى يترقى جاويشاً يكون متحصلاً على تعلم الفهر والبلوك والمخرجى والنشان بحيث يقتدر على تأدية القوامندة على البلوك في الميدان. وعالمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجوايش. ويرجح من يكون في الدرجة الاولى في ضرب النشان.

المادة ٤٤ - الاونباشي الذى يترقى بلوك أمين يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالجوايش. ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب. واذا لم يوجد في الاونباشية من يليق فيجوز انتخاب أحد العسكريين اللاتين لرتبة البلوك أمين ويترقى اونباشي ويستخدم في وكالة وظيفة البلوك أمين ستة شهور ثم يترقى الى رتبة البلوك أمين.

المادة ٤٥ - الصف ضابط الذى يترقى باشجوايش يكون متحصلاً على المعارف المختصة بالصف ضابط وعالمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة الخاصة برتبة الباشجوايش ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب ليتمكن من اعمال ادارة البلوك. أو يكون من البلوكات أمناء الذين استوفوا شروط الاقدمية في رتبة البلوك أمين.

المادة ٤٦ - الصف ضابط الذى يترقى صول يكون متحصلاً على المعارف المختصة بالصف ضابط وعالمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالوصول ويكون فيه الاقتدار على تعليم الصف ضباط والاونباشية والتدريس لهم.

(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والاونباشية السواري)

المادة ٤٧ - ترقى الاونباشية والصف ضباط يكون بالكيفية الموضحة في المادة ٤٠.

المادة ٤٨ - النفر البنى يترقى أومباشى يكون قادراً على تعليم جميع الدروس على الأرض وعلى الحصان . أو على الأقل يكون له اقتدار على تعليم الجريس الاول والثاني على الأرض والدروس الاول على الحصان . ويكون دخل فى تعليم الاورطة ويكون عالماً بالخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الاومباشى .

المادة ٤٩ - الاونباشى الذى يترقى جاويشاً يكون ملماً بتعليم نفرو بلوك وأورطة تعليم على الأرض وعلى الحصان . ويكون فيه اقتدار على تعليم الاتمار جميع دروس تعليم النفر على الأرض وعلى الحصان وفيه اقتدار على إدارة عسكريه . وعالماً بخدمات حكمدار البلوك حتى يمكنه ان يقوم مقامه عند اللزوم . ويكون عالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجاويش .

المادة ٥٠ - الأونباشى الذى يترقى بلوك امين يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالجواويش . ويكون له معلومية تامة بالقرأة والكتابة والحساب . واذا لم يوجد فى الأونباشية من يليق لوظيفة البلوك امين فيصير انتخاب احد العسكر وترقيته أونباشى . ويستخدم ستة شهور بالوكالة فى وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين .

المادة ٥١ - الصف ضابط الذى يترقى باشجاويش يكون متحصلاً على المعارف الخاصة بالصف ضباط . وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالباشجاويش . ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقرأة والحساب . ليتسكن من اعمال الادارة . أو يكون من البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الأقدمية فى رتبة البلوك امين .

المادة ٥٢ - الصف ضابط الذى يترقى صول يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط . ويكون فيه اقتدار على تعليم الصف ضباط والاونباشية . والتدريس لهم . ويكون عالماً بجميع الخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة برتبة الصول قول اغاسيه .

(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والأونباشية بالطوبجية)

المادة - ٥٣ - ترقى الأونباشية والصف ضباط يكون بحسب الكيفية الموضحة في المادة - ٤٠ .

المادة - ٥٤ - النفر الذي يترقى أونباشى يكون متحصلاً على تعليم القانون الاول على الارض والقانون الثانى من تعليم المدفع والقانون الثانى من تعليم السوارى وقانون تعليم العربجى . ويكون عالماً بمخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة برتبة الأونباشى . ويكون فيه اقتدار على تعليم جمع من الانتقار لغاية الفصل الرابع من القانون الاول على الارض . ولغاية الفصل الثانى من القانون الثانى من تعليم المدفع . ولغاية البدء فى الاشكين من القانون الثانى من تعليم السوارى : ولغاية الفصل الثالث من تعليم العربجى . ويكون عارفاً بكافة ادوات المدافع وما تحتوى عليه ادوات السرج وطقم الشدة . ويكون له معلومية فى ضرب النيشان وفى اعمال الذخائر الحربية وفى تعبئة الذخائر بالصادق والجهه خانه . ويكون له معلومية باسغال الطوبجية .

المادة - ٥٥ - الأونباشى الذى يترقى جاويشاً يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالأونباشى . ويكون فيه اقتدار على تعليم صنف بحيث يتمكنه تأدية ما يجب على الجاويش ويكون فيه اقتدار على تعليم الانتقار المستنجة جميع الدروس المختصة بالطوبجية البياده والسوارى . وبالاخص يكون فيه اقتدار على اعطاء القومأنده على جميع اجناس المدافع مع علمه بجر الانتقال وازدواج الطيول وقبادة وسوق الربات أثناء تعليم البطارية . وعالماً بمخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة بالجاويش .

المادة - ٥٦ - الأونباشى الذى يترقى بلوك امين يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالجاويش . ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب . وإذا لم يوجد فى الأونباشية من يليق لوظيفة البلوك امين فيجوز انتخاب احد العسكر ويترقى الى اونباشى ويستخدم ستة شهور بالوكالة فى وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين .

المادة ٥٧ - الصف ضابط الذى يترقى باشجاوئش يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط . ويكون فيه اقتدار على اعطاء القوماندات فى تعليم الصف علماً وعملاً . ويكون مقتدرأ على التدريس فى التعليمات الخاصة بالاطوئحية البيادة والسوارى ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب . ليتمكن من اعمال الادارة . عالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية الخاصة بالباشجاوئش .

المادة ٥٨ - الصف ضابط الذى يترقى الى رتبة الصول يكون متحصلاً على المعلومات المختصة بالصف ضباط . ويكون فيه اقتدار على تعليم الانباشية والصف ضباط والتدريس لهم . ومتحصلاً على مبادئ الهندسة ومايلزم للطوئحية من الاستحكامات الخفيفة والقوية . عالماً بالخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة برتبة الصول قول اغاسية .

المادة ٥٩ - لاجل سهولة تحصيل المعلومات والمعارف اللازمة للانباشية والصف ضباط ينبغى انشاء مدرسة لكل الآى ويصير التدريس لهم فيها . انما العسكر الذين لهم معلومية بالكتابة والقراءة والحساب يكون دخولهم فى المدرسة المذكورة باختيارهم .

(بيان المعلومات اللازمة لضباط البيادة)

المادة ٦٠ - لاجل سهولة تحصيل المعلومات للصف ضباط المستعدين للترقى الى رتبة الملازم ثانى ينبغى ادخال الصف ضباط المشهود فيهم بأنهم لاثقون ومستعدون بالمدرسة الموجودة بالآلاى وجعلهم فصلاً واحداً . ويصير التدريس لهم بحيث ان الذى يدخل منهم بالمدارس الحربية يكون متحصلاً على الكتابة بحيث يجرر افادات وتقارير ويكون له معلومية بالآجرومية العربية والحساب والاربع مقالات الاول من الهندسة العادية والجغرافيا والطوغرافيا بحيث يمكنه فهم وقراءة ورسم الخريطة الجغرافية . وأما باقى المعلومات اللازمة لرتبة الملازم ثانى فيصير استكمالها على حسب بروجرام المدارس الحربية . انما عند تعيين الصف ضباط للمدارس الحربية لا تكون أعماهم زيادة عن ستة

وعشرين سنة. ويكونون متخصصين على المناورات والتوريات الخاصة برتبة الملازم ثاني بمعنى أنهم يكونون مقتدرين على اعطاء القوماند على البلوك في تعليم البلوك الجرخي والاورطة والآلى في المناورات بالميدان: ومستقدون للتدريس والتورية للصف ضباط والاونباشية والعسكر في تعليم النفر والبلوك وقواعد ضرب النشان. ويكون له معلومية بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الملازم ثاني.

المادة ٦١ — الملازم ثاني المستحق الترقى الى رتبة الملازم أول بالاقدمية ينبغي أن يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذى يقدم بأسماء المستحقين للترقى. وأن يكون مقتدراً على المجاوبة في المعارف الآتى بيانها: وهى التعليمات العسكرية ومناوراتها وقواعد ضرب النشان وتقدير المسافات والهندسة والحساب والجغرافيا وعلم الادارة العسكرية وعمل الاستحكامات الخفيفة والقوية والاستكشافات الحربية بتقاريرها الواضحة وتعبئة الجيش والاعمال الحربية. وأن يكون عارفاً بما يجب على رتبة الملازم أول من الخدمات الموضحة بقوانين الداخلية والسفيرة وقانون قلعة وقتلاق.

المادة ٦٢ — الملازم أول الذى يستحق الترقى الى رتبة اليوزباشى بالاقدمية ينبغي أن يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذى يقدم عن المستحقين للترقى وأن يكون مقتدراً على المجاوبة في المعارف السابق ايضاحها بالمادة ٦١ وزيادة على ذلك يكون مقتدراً على اجراء عمليات الطبوغرافيا بتقاريرها وعلى ترتيب أعمال المحاربات الصغيرة وبالجملة يكون طاملاً بجميع المناورات العملية والعملية وجميع القواعد العسكرية.

المادة ٦٣ — اليوزباشى الذى يستحق الترقى الى رتبة الصاغقول أغاسى بالاقدمية ينبغي أن يكون مقتدراً على المجاوبة جيداً في العلوم والمعارف السابق ايضاحها في المادتين السالفتين. وينبغي أن يتحقق بالامتحانات الدقيقة ان الذى يترقى الى هذه الرتبة يكون مستعداً للتقدم الى الرتب العليا. ويكون فيه كفاءة الاقتدار على قيادة الاورطة واستعمالها في المحاربات مع علمه جيداً بتجهيز الهيئات اللازمة لمقابلة العدو.

المادة ٦٤ — يجب على من انتخب للترقى الى رتبة البكباشى أو الى رتبة

المتقدم أن يكون عالماً فظناً مقدرًا على المجاوبة الشفاهية والتحريرية في المعارف الآتية وهي :

التاريخ الحربى وتمتعة الجيش المكون من الثلاثة أسلحة. وتجهيز الهياث الحربية عند مقابلة العدو. وأن يكون عارفاً بجميع العلوم والمعارف الموضحة بالمواد السابقة .

المادة ٨٥ - جداول بيانات العلوم والمعارف المختصة بضباط الطوبجية والسوارى يصير تطبيقها على هذه العلوم السابق ايضاحها مع غلاوة ما يختص بكل رتبة بالنسبة لجنس سلاحها في المناورات والخدمات علماً وعملاً .

(بيان كيفية الترقى في أثناء المحاربات)

المادة ٦٦ - كل قسم عسكري من آلاى يتوجه لتفوية المحاربة على حدته. سواء كان بولك أو أورطه من أى سلاح كان يستكمل نقصانه منه في أثناء المحاربة بدون مراعاة جدول الامتحان. وذلك من ابتداء رتبة الاوئباشى لغاية رتبة الصولقول أغاسى .

المادة ٦٧ - ترقى الصف ضباط الى رتبة الملازم ثانى في أثناء المحاربة ينبغى أن يكون على حسب جدول الامتحان كما سبق توضيحه في المادة ٣٥ من قانون الترقى . واذا كان أحد الصف ضباط يستحق بموجب نادرة شهيرة مثبتة أن يترقى الى رتبة الملازم ثانى ولم يكن بالآلائى الملحق به نقصان يستوجب الترقية فيصير ترقيته وتعيينه بأحد الآلايات الموجود بها نقصان ومن جنس سلاحه. وفي حاله ما اذا وقع من احدى نادرة شهيرة تستوجب ترقيته ضابطاً ولم يكن عنده المعلومات اللازمة لترقيته فيصير تعويض الرتبة بنيشان به يستولى على ٦٠٠ قرش سنوياً .

المادة ٦٨ - الجزء المنفصل من القسم العسكري الموجود بالسفزية يستكمل نقصانه من رتبة الملازم ثانى بأعتبار الثلث منه والثلثين من المدارس الحربية حسب ما توضح في المادة - ١٢ من قانون الترقى .

المادة - ٦٩ - الترقى الى رتبة الملازم اول واليوزباشى والضاغقول اغاسى يكون على الوجه الآتى وهو : -

ان نصف المحلات الخالية في الاقسام والاورط الذين من ضمن الجيش الموجود بالسفيرة لمن هو قديم في الخدمة حسب ما هو مقيد بالسجلات المبين فيها استمداد كل شخص . والنصف الاخر من المحلات الخالية يكون لمن يحصل انتخابه .

المادة - ٧٠ - متى استحق ملازم ثاني او ملازم اول او يوزباشى او صاغ ان يترقى الى رتبة تكون أعلى من رتبته بسبب وقوع نادرة شهيرة تكون مثبتة بالجيش ومقيدة بالسجلات ولم يكن وقتها محلات خالية بالآيه فيصير ترقيته وتعيينه بالمحل الذى يكون خالياً بالجيش من سلاحه .

المادة - ٧١ - القسم العسكرى او الجزء من القسم العسكرى الموجود بسفيرة المحاربة عندهم مأمورية المحاربة وصدر أمر له برجوعه لمحل الاقامة فن قبل قيامه من محل السفيرة يستكمل جميع الوظائف النقصان فيه بالترقى على مقتضى كيفية السفيرة . وبعدها يستعمل في الترقى الاصول المقررة في حال الاقامة حسب القانون .

المادة - ٧٢ ترقى الضباط في اثناء المحاربة من جميع الرتب يكون بحسب ما توضح في المادة - ٣٥ - وما يعدها من المواد بمعنى ان يكون الترقى بدل النقصان لاي رتبة من عموم الآيات السلاح الواحد سواء كان بالمحاربة او في الاقامة بمتضى جداول الامتحان والانتخاب المحفوظ بنظارة الجهادية . وحيث ان الضباط الموجودين بسفريات المحاربة لا يتيسر امتحانهم وتقديم جداول عنهم بالامتحان فينبغى عمل جداول عن مستحقى الترقية وتقديمها لنظارة الجهادية من الحسكدار العمومى بالطريقة الآتية في المادة - ٧٣ - وهذه الجداول يصير اعتبارها مثل جداول الامتحان . ويكون الترقى من عموم جداول الآيات السلاح الواحد سواء كان النقصان بالسفيرة أو بالاقامة . وانما يستثنى من ذلك الضابط الذى يكون مندرجاً اسمه بمجدول مستحقى الترقية فيكافأ بنيشان افتخار حسب ما توضح في المادة - ٦٧

المادة - ٧٣ - الشهادات التى تقدم في حق الضباط الذين يستحقون الترقى في المحاربة ينبغى تقديمها من رؤساء الاقسام للاعلى بالتدرج الآتى بيانه وهو :- انه من ابتداء رتبة الملازم ثانياً لغاية رتبة الصاغ يكون ابتداء تقديم الشهادة في حقهم من حكدارات اقسامهم . ولاجل الترقى الى رتبة البكباشي

يكون ابتداء الشهادة من حكمدار اللواء من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام . ولأجل الترقى الى رتبة القائمقام يكون ابتداء الشهادة من حكمدار الفرقة من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام ومن لواء الفرقة حكمدارته . ولأجل الترقى الى رتبة الاميرالاي واللواء يكون ابتداء تقديم الشهادة من حكمدار عموم الجيش بعد التصديق من حكمدارات اللواء والفرقة التابعة لهم . وهذه الشهادات تقدم من رتبة الى اخرى حتى تصل الى حكمدار عموم الجيش . ومن طرفه يعمل بأسمائهم جدول واحد من ضمنه اسماء مستحقى الترقى الى رتبة الاميرالاي واللواء ويقدمه لمنظارة الجهادية . وهذا الجدول يصير اعتباره فى الترقى مثل جداول الآليات الموجودة بالاقامة . ويصير الترقى منهم بدل النقصان فى الآليات السفيرية أو الاقامة على حد سواء .

المادة - ٧٤ - رؤساء الاقسام العسكرية والضباط الكرام الذين لم الحق فى العرض عن الرتب بموجب المادة - ٧٣ - يجوز لهم ان ينتخبوا لكل وظيفة خالية لغاية ثلاثة من المستحقين للترقى لأجل تعيين احدهم بها . ويجوز لهم أقل من المقدار المذكور اذا كانت الوظيفة الخالية لرتبة قائمقام أو اميرالاي أو لواء . المادة - ٧٥ - متى استنسب الجناب الخديو فى الاحوال الحارقة للعادة ان يعطى الباشحكمدار بالجيش النفوذ بان يرقى وقتياً الى وظائف الضباط التى تكون خالية فهذا النفوذ يعطى بأمر على ميين فيه الرتب التى يجوز له اعطاؤها . وكذا الشروط والحدود التى يمكن ان يجرى بموجبها هذا النفوذ .

المادة - ٧٦ - كل ترقى وقتى يكون مخالفاً للاحكام القانونية أو للامر العالى أو للشروط المقررة فى الامر المشار اليه المسطر فى المادة - ٧٥ - يكون ملغياً ولا مفعول له .

المادة - ٧٧ - كل ضابط مستخدم بالجيش تحت السلاح أو بالجهادية وفروعها يحول على المعاش متى وصل سنه العمر الآتى بيانه : —

٤٢ صولقول اغامى

٤٣ ملازم ثانى

٤٤ ملازم اول

سنة	
٤٦	يوز باشى
٥٠	صاغ قول اغاسى
٥٥	بكباشى
٦٠	قائمقام وامير الاى
٦٥	لواء

المادة ٧٨ - الضباط الذين يبلغون الاعمار الموضحة في المادة - ٧٧ لا يصير ابقاؤهم بالجيش تحت السلاح ولا بالجهادية وفروعها بل يصير رقمهم ويتحولون على المعاش بالماهية الموافقة لرتبهم ومدة خدماتهم حسب القانون. انما يصير فرزهم ومن يوجد منهم خالياً من العاهات المانعة للخدمة يصير قيده بالرديف وتحسب له ماهية كاملة مدة شهرين في كل سنة زيادة عن المعاش الذي يترتب له بالروزنامة مكافأة له.

(قانون الضباط والامتيازات والاعانة العسكرية)

النوع الاول في السفريات الحربية : -

المادة الاولى - يضم لكل جهادى سواء كان ضابطاً او عسكرياً ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري للمحاربة في أى جهة كانت نصف مربوط ماهيته علاوة على المساعية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم ايايه الى مركز اقامته .

المادة الثانية - يصرف لكل ضابط او متوظف بالجيش قبل قيامه لسفيرة المحاربة ماهية شهر واحد بضميمة السفيرة اعانة من الحكومة بدون مقابل لتدارك لوازم السفيرة .

المادة الثالثة - يصرف لكل ضابط او متوظف بقسم عسكري يتوجه لسفيرة حربية تمييزات ومؤونة ركائب حسبما يأتى بيانه :

تعيين نفر	علايق خيول	جمع يومى	
٢٠	٨	٥	المشير وحكمदार الجيش
١٦	٦	٤	فريق
١٢	٤	٤	لواء
٨	٣	٣	امير الاى
٦	٣	٣	فأئتمام
٥	٣	١	بكباشى
٤	٢	١	صاغ
٣	٠	$\frac{1}{2}$	يوزباشى ورئيس محاسبة
٢		$\frac{1}{2}$	ملازمين وصولات وكتاب محاسبة
٢		$\frac{1}{2}$	واعظ وامام

(النوع الثانى فى السفريات العادية)

المادة الرابعة — يضم لكل جهادى سواء كان ضابطاً او عسكرياً ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكرى الى الجهات السودانية أو سواحل البحر الاحمر او الى هرر وماحققتها او الحجاز نصف ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم اياه. ويصرف له ايضاً تعيينات ومؤونة ركائب حسبما توضح بالمادة - ٣ -

(النوع الثالث فى الانتقالات العسكرية)

المادة الخامسة — كل فرقة أو لواء أو الاى أو قسم عسكرى ينتقل من مركز الى مركز آخر لاجل الاقامة به سواء كان ذلك الانتقال بالمدن أو بالثغور أو بالبنادر أو بجهة من جهات المديرية القبلية والبحرية لا يصرف لهم مصاريف يومية ولا ضائم فى مدة الانتقال والاقامة .

المادة السادسة — كل قسم عسكرى ينتقل من محل الى اخر لتأدية خدمة عسكرية متعلقة بالضبط والربط الذى هو من أخص واجبات العسكرية سواء

كانت هذه الخدمة بالمديريات أو بالنفوس أو بالبنادر أو بمجبات القصير والعريش والقلاع الحجازية ومطروح والواحات الداخلة والخارجة وغيرها من الجهات الكائنة بمحدود الحكومة الداخلية ما عدا الاقاليم السودانية يضم له الخمس على الماهية مها كانت مدة المأمورية .

(النوع الرابع في المأموريات)

المادة السابعة — كل ضابط أو عسكري أو متوظف بالجيش أو بفروع الجهادية يتعين لتسليم أو استلام مهمات أو تميمينات أو توصيل عسكر أو لتحقيق قضايا أو لمشتري مهمات أو لتعداد النخيل أو عمليات المساحة أو التحصيلات أو محافظة النيل وما اشبه ذلك من المأموريات المتنوعة يعطى له مصاريف يومية في مدة المأمورية التي تقتضى تباعده عن مركز اقامته من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما يأتى بيانه على حساب جهة الاختصاص .

	يومى
فريق أو لواء أو اميرالاي	١٠٠
فأئقام أو بكباشى	٥٠
صاغ أو يوزباشى أو ملازم أو كاتب الاى	٢٥
صول	١٠
باشجاويش أو جاويش أو بلوك امين	٢
أونباشى	١ ١/٢
نفر	١

المادة الثامنة — اذا صار ارسال ضباط مع احد الاقسام العسكرية لاجل المحافظة على جسور النيل ولم يكن ذلك الا مجرد محافظة فقط واعطاء (الايقاظ) وقت الخطر في هذه الحالة يلزم ان يعطى لكل ضابط أو صف ضابط أو عسكري علاوة على ما هيته المقررة خمسها . وأما ان كان ذلك يشمل مجبورية العسكرية على اجراء الاشغال وملاحظة الضباط لهم في هذه الحالة ينبغى

ان يعطى لكل جهادى زيادة على الماهية يومية حسب ما هو آت بيانه : —

١٠٠	فريق أو لواء أو امير الاى
٥٠	قائمقام أو بكباشى
٢٥	صاغ أو يوزباشى أو ملازم أو كاتب الاى
١٠	صول
٣	صف ضابط أو عسكرى

المادة - ٩ - الضباط والصف ضباط والمساکر الذين يتعينون للمأموريات مثل حمل الكورتينيات والخفر على الملاحظات وغير ذلك من انواع المأموريات المختصة بعموم المصالح الملكية يعطى لهم مصاريف يومية فى مدة المأمورية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما هو مبين فى المادة - ٧ - وهذه المصاريف اليومية تكون على حسب الجهة المختصة بها تلك المأمورية .

المادة - ١٠ - كل جهادى (سواء كان ضابطاً أو عسكرياً) أو متوظفاً بالجيش يتوجه للمأمورية بالجهات السودانية أو سواحل البحر الاحمر أو الى هرير وملحقاتها يعطى له فى مدة المأمورية المصاريف اليومية الموضحة فى المادة - ٧ - مع ما تقرر له من التعيينات والعلائق المبينة بالمادة - ٣ - وضميمة ريع الماهية علاوة على ماهيته الاصلية وذلك يكون على حساب الجهادية أو على حساب الجهة المختصة بالمأمورية .

المادة - ١١ - الضباط الذين يتعينون بحسب مقتضيات الاحوال للمأمورية بجهات اوربا أو الاستانة تصرف لهم قيمة اجر سفرياتهم من جانب الميرى ونظراً لكونهم يتوجهون الى بلاد تستلزم زيادة المصاريف تكون مصاريفهم اليومية حسب ما هو آت بيانه

٣٠٠	فريق ولواء
٢٠٠	امير الاى وقائمقام وبكبباشى
١٠٠	صاغ ويوزباشى وملازم

(النوع الخامس في المأموريات والسفريات البحرية)

المادة ١٢ - (أولاً) الضباط والعساكر البحرية الذين يتوجهون لمحاربة يضم لهم نصف مربوط الماهية ويصرف للضباط ماهية الشهر والتعيينات المبينة في المادتين الثانية والثالثة ماعدا العلايق .

(ثانياً) الضباط والعساكر المصرية الذين يتوجهون لسفريات بمأمورية بمجرات سواحل البحر الاحمر وعدن وبحر الهند يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبهم بالمادة الثالثة ماعدا العلايق .

(ثالثاً) الضباط والعساكر البحرية الذين بالمرابك المقيمين بمين البحر الاحمر أو في خليج عدن أو في بحر الهند ماعدا ميناء السويس يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبهم لان ذلك يعتبر كخدمة سفرية . (رابعاً) يعطى لسكن ضابط أو صف ضابط أو أونباشي أو ثور من الجيش البحري يتعين لمأمورية في البر الضائم اليومية المقررة لمثل رتبهم في الجيش البري .

(خامساً) المركب المقيمة في خدمة ميناء الاسكندرية أو رشيد أو دمياط أو بور سعيد أو الاسماعيلية أو السويس اذا انتقلت الى ميناء أخرى من تلك المين لتغيير محلها فقط لا يعتبر ذلك سفرية .

(سادساً) المركب التي تقوم من احدى المين المصرية الى سواحل أوروبا أو الى بحر كبير يصرف لطاقها ماهيات وتعيينات من يوم القيام الى يوم العودة حسب ماهو مدون بالنوع الثاني في هذه المادة .

(سابعاً) الضباط البحرية الذين يتعينون لمأموريات بمجهة أوروبا والاستانة تصرف لهم من الميرى قيمة أجرة سفرياتهم وتعطى لهم مصاريف يومية حسب ماوضح في المادة - ١١ - والضائم والمصاريف اليومية الموضحة بالانواع المذكورة تعطى لهم اعتباراً من يوم القيام لغاية يوم الحضور من السفر .

(النوع السادس في مصاريف انتقال الأقسام العسكرية)

المادة ١٣ - في حالة انتقال قسم عسكري من محل الى آخر للاقامة به أو لمأمورية طويلة المدة تكون مصاريف نقل عائلته وخدمه وغفشه على

حساب المجاهدة أو على حساب جهة الاختصاص حسب ما يتوضح في المادة ١٨- وما بعد ما من مواد النوع السابع .

المادة ١٤ - من ابتداء رتبة البكباشي فما فوق يكون زولهم بعربات السكة الحديدية هم وعائلاتهم بالدرجة الاولى .

المادة ١٥ - من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة الصاغ يكون زولهم بالسكة الحديدية هم وعائلاتهم بالدرجة الثانية .

المادة ١٦ - - الصف ضباط والاباشية والعساكر والخدمة هم وعائلاتهم مع الخيول المقررة للضباط يكون زولهم بالسكة الحديدية بالدرجة الثالثة .

(النوع السابع في مصاريق الانتقال للمأمورية)

المادة ١٧ - تعتبر المأمورية قصيرة المدة اذا كانت مدة الغياب فيها لا تتجاوز عشرة أيام فان زادت عن ذلك تعتبر طويلة المدة .

المادة ١٨ - من يتعين للمأمورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة البكباشي فما فوقها تكون اتباعه لغاية ثلاثة والركائب لا تزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية خمسة قناطير ماعدا وزن عليق الركائب . وأما من يتعين منهم للمأمورية طويلة المدة فيكون اتباعه لغاية أربعة أنفار والركائب لا تزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية تسع قناطير خلاف وزن عليق الركائب .

المادة ١٩ - من يتعين للمأمورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة اليوزباشي يكون له تابع واحد ومن العفش لغاية ثلاثة قناطير خلاف وزن عليق الركوبة . ومن يتعين منهم للمأمورية طويلة المدة تكون اتباعه لغاية تفرين ومن العفش لغاية خمسة قناطير وحصان للصاغ وما يلزم من العليق .

المادة ٢٠ - زول الضباط وأرباب الوظائف والعساكر بالسفن والوابورات البحرية هم وعائلاتهم وتوابعهم وركائبهم وأثاث بيوتهم يكون على حسب الدرجات والمقادير المقررة لكل منهم بمواد النوع السادس والسابع من هذا القانون .

المادة ٢١ - الضباط الذين يتوجهون في قطار الاكسبريس يجوز زول توابعهم بالدرجة الثانية اذا لم يوجد به عربات من الدرجة الثالثة .

المادة ٢٢ - أجرة عربات الركوب وعربات السكارو للانتقال من مركز

الأقامة ومحل السكن لغاية محطات السكة الحديدية أو لغاية ساحل البحر وكذا اجر التفلائك التي توصل من الساحل الى المركب وبالعكس تصرف نقداً من خزينة الجهادية أو من جهة الاختصاص.

المادة ٢٣ — يصرف لمن يتعين من الضباط الجهادية — البرية والبحرية — والمهندسين الحربية وأركان حرب ومعاوني الجهادية وغيرهم من خدمة فروعها للمأمورية بداخل مصر والاسكندرية وضواحيها أجر عربات وركائب . وهذه الاجرة يكون تقريرها بمعرفة رئيس المصلحة المختصة بها تلك المأمورية .

المادة ٢٤ — الضباط الذين يتعينون للمأمورية استكشافية أو لاختذ مسطحات أو لرسم خريط في جهات لا يتوصل لها بواسطة السكة الحديدية أو بالبحر يعطى لهم حيوانات من طرف الميرى لنقل غفشهم ومهمات سفرياتهم ويعطى لهم أيضاً حيوانات لركوبهم ان لم يكن لهم ركائب ميرى أو لم يكن جارياً صرف قيمة علايق اليهم أو تصرف لهم قيمة الاجرة نقداً بحيث يكون تقرير القيمة على حسب الجارى بالجهة التي يتوجهون منها الى محل المأمورية .

(النوع الثامن في الامتيازات والاعانة العسكرية)

المادة ٢٥ — كل جهادى سواء كان ضابطاً أو عسكرياً أو متوظفاً بالجيش لا يدفع الا نصف أجرة في وابورات السكة الحديدية أو بالوابورات البحرية التابعة لادارة البوستة الحديدية امتيازاً له عن سواء .

المادة ٢٦ — يعطى لمن يكون لهم خيول أميرية من اليوزباشية والملازمين أركان الحرب ومعاوني الجهادية والمهندسين الحربيين ضميمه شهرية علاوة على مربوط الماهية قدرها مائة قرش اعانة لمصروفات خيولهم .

المادة ٢٧ — اذا فقد أحد الضباط حصانه في وقت الحرب بسبب مرض أو اصابة فيعطى له ثلاثون جنهماً مصرياً قيمة حصانه من جانب الميرى .

المادة ٢٨ — كل جهادى فقد في الحرب ركوبته أو لوازمه وغفشه وكان ذلك ناشئاً عن تسليم الجيش بأمر حكمداره فن بعد اقرار القومسيون العسكري الذى يتشكل لتحقيق ذلك يعطى له مبلغ حسب ما يأتى بيانه : —

نظير العنش	نظير الخيول
جنبيه	جنبيه
١٢٠	٧٢ فريق
٨٠	٥٢ لواء
٣٦	٣٦ اميرالاي
٣٢	٣٦ قائمقام
٢٨	١٨ بكباشى
٢٤	١٦ صاغ
٢٠	يوزباشى
١٦	ملازم

المادة - ٢٩ - كل تلميذ أو صف ضابط يترقى الى رتبة الملازم ثانياً، بالجهادية - البرية والبحرية - يصرف له عشرون جنيهاً مصرياً اعانة من جانب الحكومة لاجل تدارك لوازمه الضرورية - من ملابس وغيرها .

(النوع الثالث فى الخيول المقررة لكل رتبة وقت السلم)

المادة - ٣٠ - يعطى لليوزباشية والملازمين خيول وسروجها من طرفه الميرى . وأما من صاغقول اغاسى فصاعداً فتكون خيولهم وسروجها من طرفهم انما يصرف لهم علايق وقت السلم حسب الموضح ادناه : —

خيول	عدد
١	يوزباشى وملازم سواء كان من السوارى أو الطوبجية أو أركان حرب أو المهندسين أو حكام أو اجزاجية .
١	صاغقول اغاسى وبكبباشى
٢	قائمقام واميرالاي
٣	لواء
٤	فريق
٦	مشير وسردار

قانونه الاجازات العسكرية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون المقدم بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٩٨ من ناطر
الجهادية والبحرية وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هوأت : —

(قانون الاجازات العسكرية)

البرية والبحرية

المادة الاولى — حكدار كل آلاى أو أورطة مستقلة أو سرية مستقلة
يجوز له ان يرخص بالاجازات للمتمسها التابعين له متى سوغت ذلك أحوال
الخدمة بحيث ان الاجازة المذكورة لا تزيد عن ١٠ ايام فى الشهر الواحد ولا
عن ثلاثين يوماً فى السنة الواحدة للشخص الواحد .

المادة ٢ — ينبغى ان يتقيد فى التقرير اليومى الذى يتحرر بالالاسى أو
بالاورطة المستقلة أو بالسرية كل اجازة يتصرح بها . وفى آخر كل شهر يعمل
تقرير خصوصى عن ذلك ويرسل الى ناطر الجهادية بالطريقة التدريبية بحيث
يكون مثبثاً فيه جميع الاجازات التى تصرح بها فى مدة الشهر .

المادة ٣ — يجوز لامير اللواء ان يرخص للمتمسها الاجازات التابعين
لقوماندته بمدة لا تزيد عن ١٥ يوماً فى كل ثلاثة اشهر . وتبين هذه الرخصة على
حسب الطلب التدريبى .

المادة ٤ — يجوز للفريق ان يرخص للمتمسها الاجازات التابعين لقوماندته
بمدة لا تزيد عن ٣٠ يوماً فى السنة الواحدة حسب الطلب التدريبى .

المادة ٥ — يجوز لحكمدار الجيش ان يرخص للمتمسها الاجازات التابعين
للجيش بمدة لا تزيد عن ستة اشهر فى السنة الواحدة حسب الاتهامات
التدريبية . ومن طرف المشار اليه يصير اخطار نظارة الجهادية بذلك تحريراً .

٥. المادة - ٦ - ناظر الجهادية يرخّص بالاجازات لغاية سنة كاملة تحريراً على الالتباسات التي تتقدم له من حكامدار الجيش .

المادة - ٧ - كل ضابط أو عسكري تحصل على رخصة اجازة لا تزيد عن ٣٠ يوماً في السنة الواحدة لا يستقطع من استحقاقه شيء في مدة اجازته . فان زادت عن شهر يستقطع منه نصف استحقاقه في المدة التي تزيد عن - ٣٠ - يوماً المقررة له في السنة ومع ذلك فالضباط والصف ضباط والاونباشية والعساكر الموجودون بالسودان وهرر وسواحل البحر الاحمر وما شابهها من الجهات من يطلب منهم اجازة خارج البلاد المصرية يضم الى مدة الاجازة التي له الحق فيها بالاستحقاق الكامل مدة ١٥ يوماً بالمهية الكاملة أيضاً .

المادة - ٨ - الاجازات التي تعطى لمن يلتزم التوجه الى الجهات الخارجية عن البلاد المصرية لا تكون الا من طرف الحضرة الفخيمة الخديوية بعد العرض عنها من طرف نظارة الجهادية .

المادة - ٩ - كل جهادى حصل له مرض أو جراحات أو كان في حالة النقاهاة وأعطيت في حقه شهادة من اثنين اطباء من مستخدمي الحكومة يتصرح له بالمدة التي يحددها الاطباء لتبديل الهواء أو المعالجة من طرف أرباب الحكم . وفي هذه الحالة لا تستقطع من استحقاقه شيء ولو كان سبق استحصله على اجازات تزيد عن ٣٠ يوماً المقررة في السنة . والمدة المصرح بها لهم يلزم ان لا تزيد عن ستة شهور وان زادت عن ذلك فعلى نظارة الجهادية ان تحرر الكشف عليه بمعرفة الاطباء ومن بعد التحقيق عن حالته تحرر اللازم في حقه على حسب ما هو مدون بالقوانين العسكرية .

المادة - ١٠ - كل جهادى لم يستحصل على اجازات قدرها ٣٠ يوماً في السنة يكون له الحق في ضم النقص الى الثلاثين يوماً التي يستحقها في السنة التالية . وهكذا لغاية اثنتي عشرة سنة فان مضت مدة الاثنتي عشرة سنة من غير طلب المدة التي يستحقها فيها بأعتبار شهر في كل سنة لا يكون له حق

في طلب أجازة زيادة عن سنة واحدة أنما من يستحصل على رخصة بالتوجه الى خارج الحكومة أو من والى السودان يضم اليه ١٥ يوما على المدة التي لا يستقطع فيها شيء من استحقاقه .

المادة - ١١ - اذا لم يوجد بالالائى من الضباط المعظم الا ضابط واحد فلا يرخص له بالاجازة . وعلى ذلك يعتبر الاجراء في حق ضباط البولكات . وأما الصف ضباط والاونباشية فلا يرخص لهم بالاجازات الا بقدر الثلث فقط .
المادة - ١٢ - لا يتصرح للاتقار في الاجازات بزيادة عن عشرة في المائة الا في فصل الزراعة والحصاد اذا سمحت مقتضيات الخدمة بذلك . وتقدير هذه الزيادة يكون بمعرفة نظارة الجهادية .

المادة - ١٣ - الاتقار المستجدة الذين لم يتمكنوا في الخدمة سنة كاملة لا يرخص لهم بالاجازات الا في الاحوال الاضطرابية .
المادة - ١٤ - حيث أن الاجازات تعتبر مكافأة لمن ينالها عن حسن سلوكه وعقاباً تأديبياً لمن يجرم منها على سوء سلوكه فلا يترخص بها لمن كان متصفاً برداءة الاخلاق الا في الاحوال الاضطرابية .

المادة - ١٥ - عملية دفاتر الاجازات وقيد التذاكر بها تكون بغاية الضبط والدقة تحت مسؤولية رؤساء المحاسبة مع ملاحظة رؤساء الادارات على مقتضى الاستمارة التي تصدر من ديوان الجهادية .

المادة - ١٦ -حكام البحرية وامراؤها وضباطها وصف ضباطها وأونباشيها وعساكرها يتعاملون فيما بينهم بالاجازات على مقتضى هذا القانون كل له من الحقوق ما للرتب والوظائف المقابلة له في الجيش البرى .

المادة - ١٧ - سريان مفعول امرنا هذا يكون اعتباراً من ابتداء سنة ١٨٨١

المادة - ١٨ - ناظر جهاديتنا وبحريتنا مأمور بأجراء وتنفيذ امرنا هذا .

صدر بسرأى عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الامضاء محمد توفيق

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظار ناظر الجهادية

شريف محمود سليم

(قانونه تسوية حالة الضباط المستودعين)

نحن خديو مصر

حيث انه من الضروري تسوية حالة الضباط المستودعين فبناء على ما رفعه
الىنا ناظر الجهادية والبحرية وموافقته لرأى مجلس نظارنا نأمر بما هوأت : —
المادة الاولى — على ناظر الجهادية والبحرية ان يشكل قومسيوناً عسكرياً
يكون من جملة اعضائه طبيبان من حكماء الجهادية ويقدم له كشفاً عمومياً باسماء
الضباط المستودعين بالجهادية والبحرية مبنياً فيه منشأ كل ضابط ان كان من
المدارس أو من تحت السلاح. وتواريخ ميلادهم ودخولهم في الخدمة العسكرية
وترقيتهم الى كل رتبة من الرتب التي احزوها مع التوضيح عن سلوكهم
وسفرياتهم الحربية وغيرها وتاريخ استيادهم .
على هذا القومسيون ان يطلب جميع هؤلاء الضباط شيئاً فشيئاً ويجرى فرزهم
وتقسيمهم الى القسمين الآتي بينهما ما : —

القسم الاول

الضباط الذين فيهم اللياقة التامة لتأدية وظائف رتبهم .

القسم الثاني

الضباط غير اللائقين للخدمة وهم : —

اولا — الضباط الذين وصلوا الى السن المحدود الذي لا يمكن استخدامهم
بعده حسب القانون .

ثانياً — الضباط ذوو الامراض والعاهات المعضلة التي لا يرجى شفاؤها .

ثالثاً — الضباط المثبوت قبح سلوكهم عادة .

من بعد ان يتم القومسيون اعماله على هذا الوجه يقوم الى ناظر الجهادية
جدولاً مستوفياً عن كل قسم على حدته بانواعه نوعاً نوعاً .

للمادة - ٢ - ضباط القسم الاول اللاتقون للخدمة يصير ابقاؤهم بقلع الاستيداع لاستخدامهم بالالايات وغيرها عند اللزوم .
المادة - ٣ - ناظر الجهادية يعين الضباط اللازمين للخدمات من هذا الجدول .
المادة - ٤ - ضباط النوع الاول والثاني من القسم الثاني تجرى احوالهم على التقاعد بالروزنامة لربط المعاش اللازم لهم بحسب قانون المعاشات .
المادة - ٥ - ضباط النوع الثالث يجرى في حقهم ما هو مدون بقانون احوال الضباط بالمادة - ١١ - .

المادة - ٦ - جميع الاحكام المنيرة لنص امرنا هذا تكون ملزمة لاعمل لها .
المادة - ٧ - ناظر جهاديتنا وبحريتنا مأمور بأجراء وتنفيذ امرنا هذا .
صدر بمرأى عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١
محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظار ناظر الجهادية
شريف محمود سامي

(قانون معاشات الجهادية — البرية والبحرية — وفروعها)

نحن خديو مصر

بعد الأطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قومسيون عسكري لتنظيم القوانين العسكرية . وبناء على ما رفعه اليانا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هوآت : —
المادة - الاولى - قد صار التصديق والاقرار على قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية - المحتوى على واحد وثلاثين مادة ومرفوق بأمرنا هذا .
المادة - الثانية - على كل من ناظر داخلينا وناظر جهادية وبحرية حكومتنا وناظر المالية تنفيذ امرنا هذا كل فيما يخصه ويتعلق به .

صدر بمرأى عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١
محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظار ناظر الجهادية
شريف محمود سامي

(مقدمة القانون المذكور)

حيث ان ضابطان الجهادية - البرية والبحرية - وأركان حرب والمهندسين البحرية والحكماء والاجزاجيه والباشبوزق وأرباب الوظائف والصناعية التابعين للجهادية والبحرية وفروعها والحالة هذه جار اعطاؤهم المعاشات التي يستحقونها على مقتضى قانون المعاش الصادر عليه الامر الخديوي بتاريخ غاية جمادى الاولى سنة ١٢٩٣ نمرة ٩٢ مع ان هذا القانون وذيله الصادر عليه الامر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٩٤ نمرة ٨ لم يكونا شاملين لجميع الاحوال التي يستحق ربط المعاش عليها . فبناء على الامر الخديوي الصادر بتاريخ ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ بتحرير وتنقيح قوانين الجهادية قد تحرر هذا القانون لمعاشات الجهادية البرية والبحرية - وفروعها ليكون دستوراً للاجراء بموجبه بعد صدور الامر بتنفيذه .

المادة - الاولى - كل من يتوفى بالحروب من الآن فصاعداً من صف الضباط والانباشية وأفراد العساكر أو الضباط . والضابطان العظام الكرام وأرباب الوظائف والصناعية سواء كانوا برية أو بحرية وكان له ذرية قصر أو بلغ يزيد سنهم عن الواحد وعشرين سنه وبهم عاهات تمنعهم عن التكسب . أو زوجة أو زوجات ووالد ووالدة يرتب لهم الماهية المخصصة لرتبة المتوفى كاملة بالتخصيص عليهم حسب ما يخص كلا منهم بالفريضة الشرعية . كما أنه اذا اعقب ولداً واحداً - قاصراً كان أو بالغاً - ذا عاهة تمنعه عن التكسب أو بنتاً قاصرة أو بالغة غير متزوجة . أو ترك زوجة واحدة أو والداً أو والدة ترتب ماهية المتوفى كاملة لمن اعقبه وتركه من المذكورين . واذا كانت البنت أو الزوجة تزوج يقطع مرتبها . وأما الولد القاصر فن حيث انه من وقت دخوله المكتب لحد بلوغه سن ٢١ يمكنه ان يتحصل على معارف ويخرج من المكتب ويتسبب باسباب التعيش فعند بلوغه سن الاحدى وعشرين يقطع معاشه . أما اذا بلغ هذا السن وفيه علة تمنعه عن تكسب المعاش فلا يقطع مرتبه . وأما

الوالدة سواء كانت متزوجة بغير والد المتوفى قبل ربط المرتب أو بعد ربطه فلا ينقطع مرتبها ولا مرتب الوالد ما دام على قيد الحياة تطبيقاً للارادة الخديوية الصادرة لنتظاره الجهادية بتاريخ ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٩٦ هـ مرة ١٢.

المادة - الثانية - لا يخلو الحال من وفاة بعض اشخاص من البرية والبحرية باسباب ما يحصل بأى نوع ان كان من عوارض سفريات المحاربات التى تعقبها الوفاة سواء كانت وفاتهم فى حالة الاصابة أو عند المعالجة منها فى أى محل كان. أو كانت وفاتهم باسباب الحرق أو الغرق بالبحر أو فى الذهاب والاياب. ولكون تلك المواد تعد من عوارض الحرب فمن يتوفى من الآن فصاعداً بسبب من هذه الاسباب تعتبر وفاته بدون استثناء كالذين يصابون فى المحاربة ويتوفون بها ويصير معاملة ورتبهم الشرعيين كورثة من يتوفون بالمحاربة بالتطبيق لنص المادة الاولى من هذا القانون.

المادة - الثالثة - الذين يتعينون بمأموريات داخلية مثل اطفاء أو اخمد الفتن. ومنع التشاجر والتعديات. ومثل مأموريات النبل وحفظ الجسور واشغال العمليات وسد القطوع ومأموريات اطفاء الحرائق. اذا توفى احد منهم باسباب اصابته بالحروق أو باسباب اصابته فى اثناء اجراء مأموريته فى منع واطفاء الفتن ومنع التشاجر واجراء الضبط والربط. وفى اثناء الخدمات والمناورات العسكرية وفى اثناء العمالية بالدم أو الغرق فحين ان وفاتهم بأى نوع من هذه الانواع انما هى باسباب اجراء مأمورياتهم للمحافظة على الحقوق العمومية فهؤلاء يعتبر وفاتهم كالذين يتوفون فى المحاربة ويصير معاملة ورتبهم الشرعيين كنص المادة الاثني من هذا القانون.

المادة - ٤ - الذين يتحولون على المعاش من الآن فصاعداً من ضابطان العسكرية والصف ضباط والاونباشية والانتار وأرباب الوظائف الصناعية برية كانوا أو بحرية يكون اعتبار محاسبة مدة خدماتهم على الوجه الآتى وهو : — ان كل من بلغت مدة خدماته عشر سنوات يترتب له ربح مربوط استحقاقه. ومن تبلغ مدة خدماته ٣٥ سنة يترتب له كامل استحقاقه معاشاً له. وعلى ذلك

يصير تقسيم الثلاثة أرباع الباقية من الاستحقاق على الخمسة والعشرين سنة الباقية من المدة بعد استبعاد العشر سنوات الأول من الخمس وثلاثين سنة المقررة. وما يخص السنة الواحدة يضم زيادة على الربع لمن كانت مدة خدمته أحد عشر سنة. وهكذا يضم حاصل القسمة سنوياً حتى إذا أتم الخمسة وثلاثين سنة يكون استحقاق المعاش الكامل. ولنتخذ رتبة ملازم ثانياً مثلاً لذلك فنقول أن استحقاق الملازم ثانياً هو ستمائة قرش وربعه هو مائة وخمسون قرش يستحقه في مدة العشرة سنوات بتقسيم الثلاثة أرباع الباقية من ماهيته التي هي عبارة عن أربع مائة وخمسين قرشاً على مدة الخمسة وعشرين سنة الباقية من مدة الخمسة وثلاثين سنة يخص السنة الواحدة ثمانية عشر قرشاً. فعلى هذا القياس إذا كانت مدة خدمته إحدى عشر سنة فيضم له الثمانية عشر قرشاً على مبلغ المائة وخمسين قرشاً ليكون استحقاقه في مدة الواحد عشر سنة مائة وثمانية وستون قرشاً. وإذا بلغت مدة خدمته اثنتي عشر سنة يضم على المائة وخمسين قرشاً التي هي قيمة الربع مبلغ ستة وثلاثين قرشاً قيمة ما خصه في السنتين. وهكذا حتى إذا بلغت مدة خدمته خمساً وثلاثين سنة يكون تحصل على كامل استحقاقه بهذه الطريقة ليكون معاشاً له. وعلى هذا المنوال يصير معاملة جميع أرباب الرتب والوظائف والصنائع.

المادة — ٥ — مدة الخدمة تحتسب للضابط الذي أصله من تلامذة الحرية والخطرية ووجان النخيلة والمفروزة من تاريخ دخوله وقيدته تقرأ بالمدارس المذكورة بما أن تلامذة المدارس الحرية والخطرية والبحرية والنخيلة مستعملون الأسلحة النارية مثل عساكر الآلاى ومتهيئون للحركات العسكرية وبالجملة فهم مثلهم. وأما الضابط الذي يترقى من تحت السلاح فتحسب مدة خدمته من تاريخ دخوله في الخدمة العسكرية. ويحسب من مدة الخدمة للنوعين مدة الاجازات وتبديل الهواء ومدد الاستيداع والمأموريات من قبل ومن بعد صدور هذا القانون.

المادة — ٦ — تحسب مدة الخدمة للذين توجهوا أو يتوجهون لسفريات

المحاربات بالجهات الخارجة من دائرة بلاد الحكومة الخديوية كل سنة بسنتين .
وكذلك تحسب المدة التي تمضى فى المحاربات والمأموريات والاقامة بالجهات
البعيدة مثل الاقطار السودانية بالاستثناء وجهات خط الاستواء والسواحل
الشرقية الافريقية من القصير فصاعداً الى الجنوب تحسب السنة بسنتين .

المادة — ٧ — من الآن فصاعداً اذا كان أحد من الضباط الجهادية —
البرية والبحرية — أو من المتوظفين بها ينتقل للخدمات بجهات الملكية بحسب
المصلحة ثم استخدم ثانياً بالجهادية — البرية أو البحرية — واستحق التقاعد
للمعاش فيعامل بمقتضى هذا القانون . أما اذا لم يعد الى الجهادية — البرية
أو البحرية — واستخدم بأى جهة وبقي بالخدمة الملكية واستحق التقاعد
للمعاش حينئذ يفطر الى سنى خدمته بالجهادية — البرية أو البحرية — فان
كانت بلغت خدمته بأحدى الجهتين عشر سنوات يعامل بمقتضى هذا القانون
فى ربط معاشه . وأما اذا كانت مدة خدمته بالجهادية — البرية والبحرية —
لم تبلغ العشر سنوات المقررة بهذا القانون فيعامل بمقتضى لأئحة الملكية عن
مدة خدمته بالجهادية والملكية .

المادة — ٨ — اذا استودع بوجه الاستغناء أحد ضابطان الجهادية —
البرية والبحرية — تحت ظهور خدمة له فن تكون ماهيته لغاية الف قرش
يرتب له ثلثا ماهيته . ومن تكون ماهيته من فوق الألف قرش يرتب له نصف
ماهيته معاشاً . وعند ظهور أى خدمة أو مأمورية فيكون هؤلاء المستودعون
أولى من غيرهم فى الاستخدام . ومتى تعين أحد منهم لمأمورية أو للاستخدام
فيعطى له ماهيته ومرتببات رتبته بالكامل من تاريخ تعيينه .

المادة — ٩ — كل من وقعت منه جنحة وعوقب عايباً بالارسال الى اللبائذ
أو بالطرده أو بالنفى بعد نظر قضيته وثبوت جنحته وصدور مضبطة الحكم عليه
ثم صار العفو عنه بعد ذلك وأعيد الى الخدمة ثانياً فلا تحسب له مدة خدمته
السابقة لحد تاريخ العفو عنه الا اذا نال أمراً طالياً يقضى باحتساب مدة خدمته
السابقة . وان كان معه أشخاص آخرون مشتركين فى قضية واحدة وحكم واحد

وأحدهم لم يشمل العفو لمصادفة وفاته من قبل العفو عن المشتريين معه فيجوز
حصر مدة خدمته السابقة ويعامل ورثته الشرعيون بمثل ما تعامل به ورثته
المتوفين في الخدمة العسكرية . وأما من سبق رفته من الخدمة بدون مضبطة
أو حكم من مجلس عسكري ثم أعيد للخدمة ثانياً ورفرت أخيراً بالاستغناء
فيجوز حصر مدد خدمته جميعها بما فيها المدة الأولى التي قبل الرفت الأول
ويرتب له المعاش بواقع ما يستحقه من مدة خدمته حسب القانون . وإذا
حصلت وفاته قبل ربط المعاش له يربط لورثته الشرعيين ما كان يجب ربطه
لورثتهم . وهذه المادة يعتبر الاجراء بموجبها في السابق واللاحق .

المادة — ١٠ — اذا وقع ضابط في أسر العدو في أيام الحرب مجروحاً
كان أو سليماً فمن بعد حضوره وتحقيق أمر وقوعه في الأسر بمجلس عسكري
اذا تبين أن أسره حقيقة كان بحيث لا يمكنه التخلص وأن وقوعه في الأسر
كان بالقوة الجبرية لا بسبب آخر غير حركات العسكرية فمدة أسره تحسب
له من سنى خدمته كل سنة بسنة ويستحق ترتيب المعاش عليها . أما اذا توفي
وهو في الأسر وتحققت وفاته من أمثاله الأسرى الذين حضروا سواء كانوا
ضباطاً أو عساکر فيعامل ورثته أسوة بورثة من يتوفون بالحروب .

المادة — ١١ — يجب على كافة الضابطان والمأمورين الانقياد فيما ينادون
به من الخدم . فاذا امتنع أحد عن خدمته المأمور بها وطلب الاقالة منها مع
كونه خالياً من الاعذار المقبولة ينظر الى سنه فاذا كان يبلغ سن الستين
فيعافى من الخدمة ويعطى له معاش بحسب سنى خدمته . وكذا اذا كان لم يبلغ
سن الستين وثبت عدم اقتداره على الخدمة فانه يعافى ويعطى له معاش أيضاً
على حسب مدة خدمته . أما اذا عجز عن ثبوت الاعذار فلا يساعد على رغبته
في الامتناع عن الخدمة . وهذا اذا كان الامتناع والاستقالة في غير حالة
السفرية .

المادة — ١٢ — كل ضابط أو متوظف بالجيش أو بدويان الجهادية
والبحرية وفروعهما استحق المعاش يصرف له كامل مرتبته التي هو عليها سواء

كان بالاستخدام أو بالاستيداع مدة حصر سنى خدمته . ومتى صار اتمام استخراج المدة المذكورة يحول على الروزنامة بدون ضياع يوم واحد له ما بين الجهادية والروزنامة . ولأجل السهولة يقتضى حصر مدد خدمات جميع الضابطان والمتوظفين بالجهادية والبحرية وفرعها بدفتر مخصوص لكل الآى حتى بذلك عند انتقال احد من جهة الى اخرى يعطى له كشف بمدة خدمته مع كشف استحقاقه . كما انه عند المحاسبة عن مدة الخدمة اذا كان يوجد كمور من السنة اقل من ستة أشهر فلا تحسب له تلك الكسور . وأما اذا بلغت ستة اشهر فما فوقها فتحسب له كسفة كاملة .

المادة — ١٣ — كل من ظهر أنه سقط وهو فى خدمة المبرى من ضابطان الجهادية — البرية والبحرية — وفروعها والمتوظفين بهما بأى علة تمنعه من تأدية وظائف خدمته . أو سلبت لياقة الخدمة فن بعد كشف الأطباء عليه بالقومسيون التخصص لذلك وثبوت تسقطه فن كانت ماهيته فوق الف قرش فصاعداً يرتب له نصف ماهيته معاشاً . ومن كانت ماهيته الف قرش فأقل يرتب له ثلثا ماهيته . أما اذا كان يستحق الزيادة بحسب مدة خدمته فتعطى له تلك الزيادة وذلك المعاش يستمر بعد وفاة صاحبه لورثته .

المادة — ١٤ — كل من يسقط من الصف ضباط والأو نباشية والعساكر ومن يماثلهم فى الماهيات من ارباب الوظائف والصناعية التابعين للجهادية — والبحرية وفروعها ووابورات البوسطة الخديوية والانجارية والمستخدمين بعموم جهات الملكية الذين من زمرة العسكرية . وكان تسقطه فى المحاربة برأ أو بجرأ وكان فى حالة الاقامة والتعليمات والخدمات العسكرية البرية والبحرية أو الخدمة الملكية فن بعد الكشف عليه بمعرفة الحكماء بالقومسيون الخصوص لتتحقيق ذلك وتصديق نظارة الجهادية بصحة التسقط ولزوم ترتيب المعاش له يضاف لكل منهم ٥٩ قرش قيمة بدل تعيينات شهرياً علاوة على ماهياتهم . ويربط جميع ذلك معاشاً لهم وذلك لكون ماهياتهم جزئية ليست كفوا لمعاشهم . ماعدا ارباب الوظائف الصناعية السابق ذكرهم فيكتفى بترتيب ماهياتهم

فقط معاشاً لهم وبعد وفاة كل من هؤلاء يقطع معاشه .

المادة - ١٥ - في حالة ما اذا اصاب في ميدان الحرب احد بالعلل الكبيرة والامراض والجروح الجسيمة . أو فقد عضواً أو جملته من اعضائه . أو احدى عينيه أو كليهما . أو أصيب بمرض مقابل لفقد الاعضاء سواء كان ذلك حصل له وقت الحرب أو السلم في اجراء خدمة أميرية فيترتب له علاوة شهرية على كامل ماهيته الضميمة الآتية : - . وهي ان يضاف لمن فقد عضواً أو عيناً مائتان وخمسون قرشاً ان كان ضابطاً و ١٠٠ قرش ان كان صف ضابط أو عسكرياً ويضاف لمن فقد عضوين أو عينين ٥٠٠ قرش ان كان ضابطاً و ٢٠٠ قرش ان كان صف ضابط أو عسكرياً . وبعد وفاته ترتب ماهيته لورثته الشرعيين بدون الضميمة المذكورة . كما ان هذه المادة يجري مفعولها على من تسقط في حرب الحبشة وحرب روسيا اعتباراً من يوم التصديق على هذا القانون من لدن الحضرة الخديوية بالتنفيذ .

المادة - ١٦ - السر سوارية والسر بيادة وضباطهم وأرباب وظائفيهم بحسب تنوعاتهم . وأنقارهم اذا تقاعد احد منهم بحسب الاقتضاء وهو في الخدمة الاميرية او توفي او تسقط في الحروب او السفريات والمأموريات أو في الإقامة بحالة الاستخدام يعاملون في احتساب سنى خدماتهم وترتيب المعاش لهم أو لورثتهم على حسب ماهياتهم فقط اسوة بضباطان وعساكر الجهادية بمقتضى هذا القانون . وذلك في حالة ما اذا كانوا هم وورثتهم الشرعيون متوطنين ومقيمين داخل دائرة الحكومة الخديوية .

المادة - ١٧ - الوطنيون المستخدمون بالبحرية مثل مهندسين وتلامذة شرك وخوجات وخلافهم من الذين ليسوا من سلك العسكرية حيث انهم مستخدمون بوابورات البحر واشغالهم مثل اشغال الذين من سلك العسكرية بدون تفاوت ف هؤلاء والكتبة الذين اصلهم من سلك العسكرية ومن المدارس الحرية ومستخدمين بالجهادية - البرية والبحرية - وفروعها فن يرت منهم

بالاستغناء لأحاطته على المعاش قصر معاملته بمقتضى هذا القانون. ومن لم يتحول على المعاش يجري قيده مستودعاً ويعامل بمقتضى المادة الثامنة من هذا القانون . ومن يتوفى منهم في حالة الاستخدام أو في الاستيداع تصير معاملة ورثته الشرعيين في ترتيب المعاش لهم بمقتضى المادة — ٢٤

المادة — ١٨ — المستخدمين بعموم وفروع الجهادية — البرية والبحرية — الذين اصابهم من زمرة الملكية مثل نظار أقلام وباشكاتب ورؤساء الأقلام والورش وسائر الكتبة والخواجات والوعاظ بالآليات والخواجات الذين بالمدارس الحربية والبحرية ومن مضى عليه منهم بالخدمة بأي جهة من الجهات المذكورة مدة عشر سنوات متوالية أو غير متوالية يعامل في المعاش على مقتضى المادة — ٤ — من هذا القانون .

المادة — ١٩ — الصف ضباط والعساكر البرية والبحرية الذين يتوجهون لخدمات الملكية مثل الكراكات والكورتينات والصحة والسكة الحديدية وتمرجية بالاستتالية وفي بعض وظائف أخرى بعموم خدمات الملكية فمن رقت أو رقت منهم من جهات استخدامه بأسباب تسقطه المثبت لدى القومسيون المختصون لتحقيق ذلك في حال وجوده بالخدمة . أو يكون رفته بأسباب عدم اقتداره على تأدية اشغال خدمته بالنظر لكبر سنه رتب له المعاش اسوة بمن يتسقطون من الصف ضباط والعساكر الذين تحت السلاح . وبمعرفة الجهات المرفوتين منها اخيراً يصير احالتهم على الجهادية ليتحرر منها الى الداخلية وبمعرفة يصير احالتهم على الروزنامة لترتيب معاشهم على وجه مذكور .

المادة — ٢٠ — الذين سبق رقتهم والذين يرفتون من الآن فصاعداً من ضابطان الجهادية — البرية والبحرية — بأسباب حالات أوجبت الكشف عليهم بمعرفة الأطباء وعند الكشف عليهم يعطى شهادات طبية بأنهم غير مقتدرين على الخدمات العسكرية لكنهم يليقون للخدمات الملكية فيؤلاء حيث ان الحالات التي أوجبت عدم اقتدارهم على الخدمات العسكرية كانت في حالة الاستخدام فمن كان له مدة خدمة يستحق ترتيب المعاش له بموجبها حسب

هذا القانون يعامل في ترتيب المعاش له بواقع مدة خدمته . وأما الذين لم تبلغ خدماتهم المدة المقررة لترتيب المعاش فيرتب لهم على واقع ما كان مربوطاً لهم من الماهية والمرتبات بحالة الاستخدام قيمة الخس معاشاً . ويستمر ذلك المعاش لهم ما داموا خاليين من الاستخدام بجهات الملكية . ومن يتيسر له الاستخدام فيها بعد ترتيب المعاش له على هذه الكيفية فعند استخدامه يصير قطع هذا المعاش . وإذا رفت من خدمته الملكية قبل اتمام العشر سنوات فيعاد له خمس المعاش المذكور حتى يستوفي العشر سنوات . وأما اذا بقى بدون خدمة لحين اتمام العشر سنوات بما فيها المدة التي هو مقيم بها بالخس فيجرى احالته على المعاش بواقع ربع مرتباته حسب هذا القانون .

المادة — ٢١ — ضابطان الجهادية — البرية والبحرية — وباقي أرباب الوظائف الذين من سلك العسكرية المرفوتون والمتوفون ولم يرتب لهم ولا لورثتهم معاش لأن فاؤلك يعاملون بمقتضى نص هذا القانون .

المادة — ٢٢ — لما كان ترتيب المعاش بالروزنامة لكل شخص هو مكافأة له على خدماته السابقة بالميرى وكان ذلك لا يمنع من التكتست بعد اخذ المعاش فمن يرغب من اصحاب المعاشات في الخدمة بالميرى اليومية أو بالمكافأة ويجرى استخدامه بالميرى بحسب الازوم تعطى له اليومية أو المكافأة اللازمة علاوة على معاشه وتلك العلاوة تصرف له من المصلحة التي تستخدمه . ومن يريد الاشتغال في انواع الكسب مثل التجارة والاخذ والعتاء . أو الصناعة . أو الاستخدام بخدمة لائقة بشرفه داخل الحكومة بطرف احد تبعها لا يمنع من ذلك أيضاً . وأما من يرغب الخدمة بحكومة اجنبية فلا يكون ذلك الا بعد استئذان من الحكومة وصدور امرها بالتصريح أو بالمنع .

المادة — ٢٣ — اذا استخدم المتقاعد في خدمة من الخدمات الأميرية ولم يكن ممن يستحقون المعاش الكامل بواقع المدة الموضحة في المادة الرابعة وكان المعاش المرتب له اقل من ماهية رتبته الحاضر لها فانه يرتب له ماهية رتبته

ويستخدم بها. فان اقتضى الحال تقاعده ثانياً يضم له مدة استخدامه بعد تقاعده الى مدة استخدامه التي قبل التقاعد ويعطى له المعاش على مقتضى المادة الرابعة. أما اذا كان المتقاعد في المعاش حالة استخدامه ثانياً حاز رتبة زائدة على الرتبة التي كان حائزاً لها قبل تقاعده فان ترتيب معاشه يكون باعتبار الرتبة الزائدة التي حازها اخيراً .

المادة — ٢٤ — من يتوفى في الاستخدام أو في الاستيداع من الضابطان وارباب الماهيات والوظائف التابعين للعسكرية فمن كانت ماهيته فوق الخمسة قرش فصاعداً يرتب نصف ماهيته المرتبة له لورثته الشرعيين . ويخصص لهم ذلك بأسمائهم على حسب ما يخص كلا منهم شرعاً . والذي ماهيته خمسة قرش فأقل الى مائتين وخمسين قرشاً يرتب لورثته الشرعيين في كل شهر مائتان وخمسون قرشاً . والذي ماهيته اقل من مائتين وخمسين قرشاً يرتب لورثته جميع ماهيته . أما اذا تحقق للورثة ان لمورثهم مدد خدمة بالميرى توجب زيادة معاشهم عما ربط لهم وعرضوا عن ذلك فبعد الكشف والتحقيق وحصر مدد خدمات المتوفي اذا ظهر زيادة عن الذي ربط لهم فيجربى تلاوة تلك الزيادة على معاشهم اعتباراً من تاريخ الاذن الذي يصدر للروزنامة بربط العلاوة . والمعاملة في قطع وعدم قطع ذلك المعاش تكون بالموضح بالمادة الاولى .

المادة — ٢٥ — من توفى أو يتوفى من الذين تحولوا أو يتحولون على المعاش بالروزنامة يربط كامل معاشه المرتب له بالروزنامة الى ورثته الشرعيين المنصوص عنهم في المادة الاولى والمادة السابعة والعشرين من هذا القانون . حيث ان ربط المعاش لمورثهم كان مكافأة له على خدماته الاميرية التي اداها .

المادة — ٢٦ — المرفوتون والذين يفتون بالاستغناء لنحويلهم على المعاش ثم تدركرهم الوفاة قبل الاحالة أو بعدها أو في أثناء تحقيق حصر مدة خدماتهم أو من بعد اتمام التحقيق وقبل ربط المعاش بالروزنامة فلا كان يرتب لهم بها يصير ترتيبه لورثته الشرعيين . وأما من رقت أو رقت من محل

خدمته بالاستفتاء وبأثناء حضوره بالجهادية أو قبل حضوره لمعاملته كامثاله
لربط المعاش له أو لاستيداعه ويتصادف وفاته قبل الحضور فيصير معاملة
ورثته الشرعيين كورثة الذى يتوفى في الخدمة .

المادة — ٢٧ — من توفى ولم يربط لورثته معاش للآن أو من يتوفى
من الآن فصاعداً بأى وجه من الوجوه الموضحة بهذا القانون فن يستحق
ربط المعاش لورثته الشرعيين يكون ترتيب المعاش لهم على الوجه الآتى : وهم
أولاده الذكور الذين لم يتجاوزوا من العمر احدى وعشرين سنة . والذكور
الذين تجاوزوا الاحدى وعشرين سنة وبهم غلة تمنعهم عن التكسب . وبناته
الاناث اللاتي لم يتزوجن . وزوجته وأزواجه . والدة ووالدته . وينحصر تقديم
المعاش على هؤلاء فقط دون غيرهم . ويخصص ذلك لهم بأسمائهم على حسب ما يخص
كل منهم شرعاً . ومن يكون له ورثة شرعيون خلاف هؤلاء بمن لا يستحق
المعاش كالاولاد الذكور الكبار عن سن الاحدى والعشرين سنة ولم يكن
بهم عاهات تمنعهم عن التكسب . والاناث المتزوجات لا يصير ادخالهم معهم
ضمن التسييم في معاش مورثهم . ومن لم يكن له اولاد ذكور بالكلية توجب
منع وراثته من طبقات أخرى مثل الاخ وابن العم وخلافه فلا يصح توريث
تلك الطبقات المذكورة مع ورثته الاناث .

المادة — ٢٨ — كل من أرباب المعاشات يتمتع بحيازة معاشه المرتب
له في أى جهة من الجهات الواقعة في دائرة الحكومة الخديوية مكافأة له على
خدماته . فلا يجوز قطع شيء مما يستحقه من المعاش باسم احتياطي ككلهو واضح
في المادة الرابعة . ولا يجوز له التنازل عن شيء منه ولا يمكن وضع أى
حيز كان على معاش أحد من أرباب المداشات . أما اذا توجه الى جهة
أخرى خارجة عن دائرة الحكومة الخديوية بدون اذن فيقطع معاشه المرتب
له . وان حصل لاحد غلة واشتد أمرها وشهد له اثنان من الاطباء المستخدمين
بأنه لا يحصل له الشفاء الا بتبديل الهواء خارج الحكومة الخديوية فيعطى له
رخصة بقدر ما يعينه الاطباء من الزمن . وان التمس مدة أخرى وأحضر شهادة

من حكمهم سياسى أو شرعى أو من أطباء الجهة التى انتقل إليها بعدم حصول الشفاء له فى تلك المدة وأنه محتاج لاعطاء مدة أخرى علاوة على المدة الاولى فانه يساعد ويجاب على موجب الشهادة المذكورة . وكذا اذا حصل له الشفاء واستدعى مدة للحصول على كمال الصحة والاطباء يرون ذلك موافقاً فانه يجاب لذلك ويعطى له معاشه بالتمام . والذي يستأذن لتأدية أشغال لنفسه بمدة معلومة فانه يجاب لذلك ويعطى له معاشه بالتمام . فان تأخر فى تبديل الهواء أو فى الاجازة ولم يحضر فى الميعاد المحدد وكانت مدة التأخير عدة من الاشهر وعجز عن اثبات أن تأخير كان بمذر مقبول فلا يعطى له شئ عن مدة التأخير .

المادة — ٢٩ — يقتضى تشكيل قلم مخصوص بديوان الجهادية لضبط مدد المعاشات وترتيبها مستحقها تحت رئاسة احد اللوائت أو الامير الآيات . وهذا القلم يكون منوطاً بحفظ الدفاتر المتعلقة بذلك . وينبغى ان جميع العروض المختصة بالمعاشات تعرض لهذا القلم للنظر فيها قبل قرار ناظر الجهادية عليها .

المادة — ٣٠ — حيث ان المعاشات المستحق ترتيبها للضابطان والصف ضباط وغيرهم الموضحين بالمواد المحررة بهذا القانون يكون تخصيصها وربطها لهم ولورثتهم بالروزنامة العاصرة فمن يستحق المعاش ويتحرر عنه من ديوان الجهايه وديوان البحرية لديوان الداخلية بلزوم ترتيب المعاش له أو لورثته بموجب مواد هذا القانون فانه يتحرر من ديوان الداخلية الى الروزنامة يربط ذلك المعاش بها . وصرفه لمستحقه . وحيث أنه من أرباب المعاشات فمن يكونونهم أو ورثتهم متوطنين بنواحى الاقاليم والبنادر فقل هؤلاء يتحول صرف مرتباتهم من خزائن المديرية أو المحافظات التى تكون محلات اقامتهم تابعة لها . وهذا لاجل عدم تكليفهم بتحمل مصاريف الذهاب والاياء شفقة عليهم ورأفة بهم .

المادة — ٣١ — كل قانون أو حكم يتعلق بترتيب المعاشات وتكون أحكامه مخالفة لما هو مدون بهذا القانون لا يعمل به ويعتبر لاغياً من تاريخ تنويج هذا القانون بالامر العالى الذى يصدر باعتماده وتنفيذه . اهـ .

الفصل الخامس

في الدسائس التي حدثت عقيب حادثة قصر النيل في أول فبراير
سنة ١٨٨١ الى وقت سقوط وزارة رياض في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١
(الاولى)

أوعز يوسف باشا كمال وكيل الدائرة الخديوية - وهو رجل
جر كسى الاصل - الى باشجاويش جر كسى أيضاً متزوج من جارية من
السراى وملتحق بالآلاى السودانى - بأن يستميل أفراد الآلاى
المذكور الى التمرد على ضباطهم . ثم يحى اليه بمن يقبل الاشتراك فى
ذلك التمرد من الصف ضباط والعساكر ليصرف له مبلغ ثمانية جنيهات
ويزوجه من جارية من جوارى السراى . فقام الباشجاويش المذكور
بما عهد اليه وتيسر له أن يستميل ثمانية أشخاص من السودانين . وبينما
هم ينشرون الفتنة بين جنود الآلاى إذ اتصل خبرهم ببعض الضباط
فتداركوا الأمر بضبطهم . وقد اتضح من التحقيق أن الباشجاويش
هو الذي أغري الجنود السودانية . وإنه ذهب بهم الى وكيل الدائرة
الخديوية الذى صرف لكل منهم ثمانية جنيهات وشجعهم على القيام
بتلك الدسيسة . وبناء على ذلك حكم مجلس الآلاى بسجن الباشجاويش
الجر كسى مدة ستة أشهر مكبلاً بالحديد . وصرف النظر عن الصف
ضباط السودانين فصدق عليه الأمير آلاى عبدالعال بك حلمى
وأرسله الى الجهادية حيث صادقت عليه أيضاً

(الثانية)

كان فرج بك الزينى السودانى - وهو من أمراء الآلايات
المستودعين قاطناً فى عزبة مجاورة للآلاى السودانى . وكان يتردد عليه
أحياناً بعض صف ضباط هذا الآلاى بقصد الزيارة . فلما علم يوسف باشا
كمال وكيل الدائرة الخديوية بقرب سكن فرج بك من محل الآلاى
المذكور . وأن الصف ضباط يترددون عليه . استحضره فى شهر ابريل
سنة ١٨٨١ وأوعز اليه بأن يحرض الصف ضباط على العقوق والعصيان
ووعده بترقيته أمير ألابا على ذلك الآلاى . وبناء على ذلك شرع فرج
بك فى ترتيب الدسيسة وطلب الى الصف ضباط والانباشية الذين كانوا
يترددون على منزله أن يجتمعوا معه ليلاً فى مزرعة من القمح بعيدة
عن السكن . وهناك أخذ يحرضهم على العصيان والتمرد ولكنهم فطنوا
للامر وسرعان ما اعتقلوه وبعثوا بمن أخبر الاميرالاي عبد العال بك
حلمى بما حدث . فذهب الاميرالاي بنفسه ومعه بعض الضباط الى
المزرعة حيث وجدوا فرج بك معتقلاً . فأمر بذلك عقاله ثم أخذه
معه الى الآلاى وادعاه السجن وقدم بعد ذلك تقريراً بشأنه الى نظارة
الجهاديه طلب فيه محاكمته أمام مجلس عسكري . فحوكم واذا ثبتت عليه
الدسيسة باعترافه صدر عليه الحكم بالنفى الى السودان (أى بلاده)
ولكن الخديو أراد أن يعوضه مما فاته فى مصر من رعايته فارسل الى
رؤوف باشا حاكم دار السودان ليلحقه بخدمة الحكومة السودانية
وهكذا منح رتبة اللواء . ولكن قتله غردون باشا لخياته واتحاده مع
الدراويش عند حصار الخرطوم

(الثالثة)

(وهي ديسمة التسعة عشر ضابطاً من الآلاى السودانى)

أوعز وكيل الدائرة الخديوية إلى اليوزباشى سليم أفندي صائب الذى كان متزوجاً من جارية من جوارى السراى ولها مرتب فى دائرة الخديو — بأن يحرض ضباط الآلاى السودانى على تحرير عريضة يقدمونها لنظارة الجهادية بطلب تقلبهم من الآلاى لأنهم لا يوافقون على تشكيل مجلس نواب . ولا على زيادة عدد الجيش . ولا على التصديق على القانون الجديد . لأن كل ذلك مخالف لرغبة الحضرة الخديوية . ثم أقام اليوزباشى المذكور بأن من يفعل ذلك يكن محلاً لثقة الخديو وتعطفاته هو ومن يتبعه من الضباط . فصعد بالأمر وأفلح فى إغواء ثمانية عشر شخصاً من أصاغر الضباط . فبعثوا إلى ديوان الجهادية بطلباتهم ولما وصل تقريرهم إلى الجهادية أمر ناظرها بتشكيل لجنة للتحقيق . فشكلت تحت رئاسة وكيل الجهادية حسن باشا أفلاطون . وكنت فى جملة أعضائها مع ده بلوتسن باشا الألمانى . وبعد أخذ أقوالهم واحداً بعد واحد نصحت لهم اللجنة بأن يقلعوا عن غيهم وينتازلوا عن طلباتهم فلم ينتصحو . وتبين أنهم ساعون فى ترتيب حركة عصيان عام فى الآلاى . وفى خلال ذلك قدم باقى ضباط الآلاى تقارير أخرى إلى الجهادية فى حق أولئك التسعة عشر ضابطاً . يطلبون فيها محاکمتهم على أمور ينوها فى تقاريرهم . فصدر فى شأنهم قرار برفقهم من الآلاى وإحالتهم إلى الجهادية مستودعين بنصف ماهياتهم

(الرابعة)

أغرى البكباشي ألفي افندي يوسف من الآلاي الرابع حكمداريتي أحد يوزباشية أورطته خليل افندي على بالتظاهر بالتمرد والعصيان ظناً منه أن تلك الروح الخبيثة تسرى في الآلاي . فتجمهر ضباط الآلاي وطلبوا معاقبة البكباشي واليوزباشي المذكورين على محاولتهما الطائشة . وبناء على ذلك صار احضارهما واحضار البلوك حكمدارية خليل افندي على بصف ضباطه وانقاره وبعد الوقوف على حقيقة تلك الدسيسة رفت الضابطان المذكوران من الآلاي . وارسلوا الى الجهادية حيث احاطتهما الى الاستيداع بنصف الماهية

(الخامسة)

تقدم تقرير الى الجهادية من ضباط آلاي القلعة بأن حكمدارهم محمد بك صدقي مشغول بالتفريق بينهم . وأنهم لذلك يطمحون عزله فعزل وعين ابراهيم بك حيدر بدلا منه . وتقدم كذلك تقرير آخر الى الجهادية من ضباط آلاي الطوبجية بالتماس عزل الحكمدار حسين بك حسنى الترك لاشتغاله أيضاً بالتفريق بين ضباط آلايه (وكان متزوجاً من جارية من جوارى السراي مثل محمد بك صدقي) فعزل هو الآخر وعين الاميرالاي اسماعيل بك صبرى بدلا منه

(السادسة)

ماطلت الحكومة في التصديق على القوانين والتعديلات

العسكرية التي تمت بواسطة القومسيون الذي تشكل بناء على الأمر، الخديو الصادر في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ . وأخذت تفكر في الغدر بنا والانتقام منا . ثم أرادت أن تستعمل جميع الآليات في حفر الرياح التوفيقى الذى كان مزعماً انشاؤه . على أن تصرف للعساكر والضباط أجر أخرى زيادة على مرتباتهم الشهرية . ولما كان القيام بهذا العمل يستلزم تسليم السلاح الى مخازن الجهادية فقد عرض علينا الأمر ولكننا رفضناه رفضاً باتاً . وقلنا إن الحكومة تستطيع أن تشهر حفر الرياح المذكور في المناقصة بين المقاولين لأن حفر الترع ليس من شؤون العسكرية . وهكذا حبطت الدسياسة .

(السابعة)

أرادت الحكومة ارسال آلاى السودان حكامدارية عبد العال بك حلمى الى السودان بغير ما سبب يوجب ذلك . لأن القوة التي كانت موجودة في جهات السودان كانت كافية لحفظ النظام فيها . وقد علمنا أن الغرض من ذلك هو تفريق القوة العسكرية واضعافها . ولم تقف الحكومة عند ذلك الحد بل سعت سعيًا حثيثًا للغدر بنا بواسطة الأشقياء من جواسيسها المنبثين في الشوارع التي نمر فيها ليلاً ونهاراً .

(الثامنة)

أغرى أحد غلمان الخديو (جركسى) غلاماً آخر (جركسياً) كان في وصاية عبد العال بك حلمى (لأنه ابن زوج حرمه المتوفى)

بقتله فدى له السم فى اللبن ولولا أن رأته خادمتها (تشرىف) ذلك العمل الجنائى الفظىع ونهت الىه فى حىنه لكنت النىجة شرأ ووبالا على الجميع . وقد عوقب المجرم بالسجن .

(التاسعة)

توجه الخديو الى الاسكندرية جريا على العادة السنوية المألوفة عند حلول فصل الصيف . وكان بمعيته آلاى الحرس حكمدارية على بك فهى . فأمر بوجوب تمرين عساكر الآلاى المذكور على ضرب النار مرتين أو ثلاث مرات فى الاسبوع . وكان يحضر تلك التمرينات بنفسه ويمطر الذهب على الجنود خلافاً للعادة بدعوى مكافأة من يصيب النشان . وقد صرح للأمير الاى بأنه نأفم من الوزراء وأعمالهم . وأنه راض عنى تمام الرضى واننا ثلاثة وهو رابعنا . وفى مساء ذات ليلة . جاء الأمير لائى المذكور من الاسكندرية الى القاهرة من غير أن يشعر به أحد ودعانا الى بيته . فتوجهت الىه مع عبد العال بك حلمى حيث أفضى الينا بأن الخديو أرسله ليلفنا رضاه وموافقته على أحقية طلباتنا . وأنه لما رأى محمود باشا سامى ناظر الجهادية مذبذبا فى أقواله غير مخلص لنا فى أعماله أمر بعزله وبتعيين داود باشا يكن ناظراً للجهادية بدلأ منه . وانه يرجو أن لا نحصل منا معارضة فى ذلك . ثم أبدي الأمير آلاى رغبة شديدة فى أن لا يعلم أحد غيرنا بأمر حضوره الى القاهرة . وقال انه سيعود الى الاسكندرية فى أول قطار ليطمئن الخديو . فقلنا له ان داود باشا رجل لم تسبق له خدمة فى الجهادية ولا فى الملكية الا بضع

أشهر جعله فيها اسماعيل باشا وكيلا للجهادية ليشتمرن على أعمال الديوان المذكور . فكيف يستطيع النهوض بأعباء الجهادية ؟ لاشك انه أختير لأنه صهر الخديو وسوف تنتظر مايعمله بكل حذر . وهكذا وافقنا على ذلك التغيير الجائر عملاً بسياسة الملاينة .

(العاشرة)

لما رأي الخديوى أن محمود باشا سامى لا يوافق نظار الحكومة على دس الدسائس والمكائد التى كانوا يحاربونها أمر بعزله كما مرَّ واستبدل منه بصهره داود باشا يكن . وكذلك أمر بعزل مأمور ضبطية المحروسة احمد باشا الدرهملى لموافقته على طلباتنا الوطنية . وتعيين عبد القادر باشا حلمى بدلاً منه . ولما استقر داود باشا فى نظارة الجهادية توجهنا اليه وهبنا له ما ناله من الالتفات الخديو . وطلبنا اليه أن يجعل فاتحة أعماله السعى فى تصديق الخديو على قوانين الإصلاحات العسكرية التى تمت بالقومسيون . فوعدهنا بذلك ولكن ما عثم أن نشر على جميع الأكرليات منشوراً شدد فيه بعدم اجتماع الضباط مع بعضهم فى المنازل أو فى أحياء المدينة . وعدم تركهم مراكز الأكرليات ليلاً ولا نهاراً . وأنه إذا وجد اثنان منهم فأكثر مع بعضهم فى المدينة فسيجرى ضبطهم بمعرفة رجال الضبطية وسجنهم فيها . ثم أخذ يذهب بنفسه ليلاً الى مراكز الأكرليات ليرى هل تنفذ أوامره أم لا .

ولما كانت تلك الأوامر مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف

المسكري فقد ردت عليه تلك الأوامر من طرف أمراء الآلايات .
أما مأمور الضبطية عبد القادر باشا حلمى فإنه أرحى عنان
الجواسيس حول منازلنا وفي الطرقات ليفتكوا بنا غيلة وغدراً .
ففكرنا فى وضع حصد لتلك الدسائس الدنيئة التى اشتغل بها وزراء
الحكومة ومأموروها . فذهبنا الى راغب باشا الذى عرف بحسن
السياسة وكمل الاقتدار على تذليل المصاعب للمستنير برأيه وأوضحنا له
الموقف بحذافيره . فسلأنا عن يمكن جمعه من العساكر وعن مقدار
الأسلحة والذخائر الحربية الموجودة بالمخازن والآلايات . ثم أشار علينا
بارسال بلوك من العساكر لقتل الخديو . وأظهر استعداده لأن يقودنا
بعد ذلك بما أوتيته من الحكمة وإصالة الرأي .
فعلما مبلغ حكمته واستعدنا بالله من شر رأيه لأننا لم نرد إلا
الاصلاح بالتي هى أحسن . ولأن ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا
على خط . مستقيم .

(الحادية عشرة)

فى انزال فرقة المماليك الجراكسة من القلعة

واقامتهم فى قصر النيل

شاع فى ذلك الوقت أن الأمراء الجراكسة أوعزوا الى فرقة المماليك
الجراكسة الموجودة بالقلعة بأن يتمرّدوا ويحدثوا هياجاً ضد الحكومة .
وكان عثمان باشا رافق قد جمع تلك الفرقة من ممالك الذوات الذين هم
مماليك البائلة الخديوية ليتعلموا التعليمات العسكرية ويترقوا ضباطاً

بحيث ينتفع بهم في التغلب على الحكومة عند الحاجة . ولما علم الخديو بانفضاح كيدهم أمر على بك فهمى أمير الآى الحرس باتزال الفرقة المذكورة من القلعة واقامتها في قشلاق قصر النيل تحت ملاحظته . وقد دفع بذلك ما كان يخشى حدوثه من فتنهم .

(الثانية عشرة)

أمر كوخلى ابراهيم أغا توتنجى الخديو أحد الشوبكجية المدعو محمد حسن الحبشى باخفاء تراكيب الشوبكات المجوهرة التى كانت معدة (للمسافرين) للضيوف فى التشرىفات ليظهر لأوربا أن أموال الخديو فى خطر الضياع . ولما صدق عار ذلك العبث بعساكر الحرس . ولما بلغ الأمير الآى على بك فهمى ذلك الأمر توجه بنفسه الى السراى وأخذ فى التحقيق الى أن اعترف له محمد حسن المذكور بكل ما كان من أمر المسكيدة . وأرشده الى عمل وجود تلك الشوبكات فاستخرجت من (مجرور المراحيض) . ولما أردنا اجراء تحقيق رسمى لأظهار براءة رجال الحرس أسرع الخديو بارسال ابراهيم أغا الشوبكجى المذكور الى الاستانة خفية . كما أمر بارسال محمد حسن الى سواكن حيث لقى المسكين حقه جزاء صدقه وأمانته .

وكذلك نفيت الست عائشة (الكوديا) التى كانت تبغض (الخديو) وملابسه وتتلو عليه (العزائم والتائم) الى جدة جزاء نصيحها له بالكف عن الدسائس . والتماسها موافقته ومساعدته فى اجراء الاصلاحات الوطنية بصفاء نية وخلوص طوية . ثم أمر برفق زوج إبنتها من خدمته

ولما طلق الرجل زوجه أعيد الى خدمته كما كان .

(الثالثة عشرة)

كان محمد زكي باشا ناظر الدائرة السنية قد عزل طلبه بك عصمت من وظيفة مفتش زراعات النيا وجعله معاوناً في الديوان . ولما علم أنه على رأينا في طلب الاصلاح بيت له الغدر والخيانة . وفي ٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ سلمه كتاباً مختوماً بالجمع الأحمر وأمره بتسليمه الى مفتش أرمنت زاعماً أن فيه بعض تعاليات مهمة . فأراد طلبه بك الاطلاع على الكتاب وقيده بالدفتر ولسكن الباشا أبى عليه ذلك واضطره الى السفر حالا . وهنا أدرك طلبه بك إن في الأمر كيداً . فحافنا بمركز الآلاى بالعباسية حيث أفضى الينا بما كان . ورأينا نحن أنه كان من الممكن أن يرسل الباشا المذكور ذلك الكتاب بطريق البوستة لو لم يكن في الأمر دسيسة أو خيانة على حسب عادة الحكومة . وعاد الى الذاكرة أمثال ما حصل للشيخ أبى العلا عمدة سنبل (غربية) في آخر أيام اسماعيل باشا . إذ أرسله المدير في عربة مقفلة من طنطا الى مصر ثم الى القلعة حيث اختفى بعد ذلك الى الأبد لالذنب سوى أنه قال جهاراً إن أموالنا نفدت جميعها ولا قدرة لنا على دفع الأموال المطلوبة للخديو . ولما كثرت دسائس الحكومة وبان ختلها وعزمها على اغتيالنا أخذنا نحذرنا منها وسهرنا على إحباط تلك الدسائس المفكرة . وكان السير مالت (قنصل انجلترا بمصر) كثير التردد على الخديو ليلا ونهاراً دون غيره من وكلاء الدول الأوروبية . فأوجسنا من ذلك خيفة على مصير

بلادنا وخشينا من مطامع انجلترا التي كانت ترى الى التهام وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا بتونس (الخضراء) حتى يتم التوازن الذي تدعيه أوروبا . فمرضنا تفاصيل مخاوفنا على جلالة أمير المؤمنين ليحيط علماً بما كان جارياً في مصر . ولكي لا يتورط في تصديق ما قد يصل اليه من دسائس أعداء البلاد . وذيلنا العريضة المذكورة بامضائي وإمضاءات إخواني على بك فهمي وعبد المال بك حلمي وأحمد بك عبد الغفار بالنيابة عن الجيش . وأحمد بك أبو مصطفى وأحمد بك الصباحي وعثمان باشا فوزي وغيرهم من وجوه الامة بالنيابة عن جميع المصريين .

* * *

وبعد حادثة قصر النيل طلبنا الخديو قبل سفره الى مصيفه بالأسكندرية وأمرنا بالمحافظة على الامن والراحة العمومية في البلاد . كما أمرنا بالذهاب الى جميع قناصل الدول لتأمينهم على رعاياهم وأعطائهم كلمة الشرف بحفظ أدواحهم وأموالهم . فصدعنا بأمره وأبلغنا القناصل باننا قد كفلنا استتباب الامن والراحة في البلاد . وطمأننا خواطرهم على رعاياهم . ثم بعثنا بناء على ذلك التعهد الرسمي — الى جميع الآليات البيادة والسوارى والطوبجييه وفروع الجهادية والبحرية بأن يخلدوا الى الهدو والسكينة محافظة على الامانة التي باتت في أعناقنا وكلمة الشرف التي أعطيناها . ثم أخذت في نشر أفكارى بين علماء الامة وأعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان طالباً منهم مساعدتى في حفظ الأمن والراحة العمومية حتى تتفرغ للنظر في مصالح البلاد . وتتوفر على انتشالها من وهدة الاضمحلال وهابوة التلاشى التي سقطت فيها

أو كادت بتفريط الحكومة في حقوق الأمة ويبيعها كثيراً من الأرضي للأجانب . مع تعيين كثير منهم في إدارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفادحة . وسعيها في رفع الاحجار الطبيعية الموجودة في بونغاز الاسكندرية . وغير ذلك مما كان ينذر بأوخم العواقب . ثم أثبت لهم أن سكوتنا عن حفظ حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشاركة للحكومة في التفريط في وطننا العزيز . وأفضيت اليهم بأننا قد اعتمدنا على الباري سبحانه وتعالى فيما اعترمناه من منع كل مامن شأنه الاجحاف بحقوقهم وسبيل ذلك اسقاط الوزارة الحاضرة التي لاتريد بالبلاد خيراً . وتشكيل مجلس نواب يعهد اليه في الوصول بنا الى الحرية المنشودة . وختمت المنشور بطلب مساعدة أبناء البلاد وتأبيدهم .

وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع أنحاء القطر وسلمتنا عرائض النياية عنها . وفوضت اليها العمل لما فيه سعادة البلاد وخلاصها من براثن رجال الاستبداد . معلنة تضامنها معنا في كل ما نقوم به من أعمال الاصلاح وما ينتج عنها من النتائج .

(الفصل السادس)

(في حادثة عابدين)

(التي وقعت في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١)

لما رجع الخديو الى المحروسة من مصيفه صدر أمر من ناظر الجهادية الجديد داود باشا يكن الى الاكلای الثالث البيادة حكمداية

ابراهيم بك حيدر بالتوجه الى الاسكندرية . والى الآى الاسكندرية
حكمادارية حسين بك مظهر بالحضور الى المحروسة . فاضطرب
ضباط الآلى الثالث وذهبت بهم الطنون والشكوك كل المذاهب
وقالوا ان الحكومة لم تقصد من ذلك الاجراء سوى الانتقام منهم .
وكان قد تردد على اللسنة ان فى النية اغراقهم فى كوبرى كفر الزيات
كما حصل للأمر حليم باشا والأمر أحمد باشا ابن ابراهيم باشا فى
عهد سعيد باشا . ولما جمع ابراهيم بك حيدر حكمادار الآلى ضباطه
واخبرهم بأمر الجهادية رفضوا جميعاً الأذعان له . فكتب الى الجهادية
يحيطها علماً بذلك .

ولما رأينا كثرة الدسائس وشدة الضغط من الحكومة . وعدم
التصديق على القوانين العسكرية التى تم تنظيمها . وعدم الشروع فى
تشكيل مجلس النواب الذى وعدنا الخديو بأشائه . أيقنا ان الحكومة
تأملنا فى تنفيذ الطلبات الوطنية . وصممنا على تجديدنا فى صورة
مظاهرة وطنية شاملة للعسكرية والأهالى الذين اتابونا عنهم فى المجادلة
عن حقوقهم . وتأمينهم على الانفس والاموال والاعراض . وعند ذلك
قت بمخاطبة جميع الالات البيادة والسوارى والطوبجية الموجودة فى
القاهرة بواسطة فن الاشارة العسكرية . للاستعداد للحضور الى ميدان
عابدين فى الساعة العاشرة عربى من يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ لمرض
طلباننا العادلة على الحضرة الخديوية .

وكتبت الى ناظر الجهادية ليخبر الخديو بان جميع الالات

ستحضر الى ساحة عابدين في الساعة المذكورة امراض طلبات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها . ثم كتبت الى قناصل الدول مؤكدا لهم ان لا خوف البتة من تلك المظاهرة على رعاياهم لانها متصلة الغاية باحوال البلاد الداخلية .

ولما وصل كتابي الى ناظر الجهادية أسرع بعرضه على الخديو الذي استدعى رياض باشا رئيس النظار في الحال وفأوضه في الامر . ثم بعث الينا بطه باشا لنعدل عن القيام بالمظاهرة . وذهب الخديو بعد ذلك ومعه رياض باشا وخيرى باشا رئيس ديوانه الى مركز الاى الحرس بقشلاق عابدين وجمع الضباط والعساكر واخذ ينصح لهم بقوله « أنتم اولادى وحرسى الخصوصى فلا تتبعوا التعصب الذميم ولا تقتدوا باعمال الآلايات الاخرى » فأجابوه بالسمع والطاعة . ثم أمر على بك فهمى حاكم دار الآى الحرس بأن يوزع عساكره على نوافذ السراي وابوابها من الداخل — ليتخذوها متاريس لهم عند الاقتضاء — ففعل . أما طه باشا فإنه قابلنا وسألنا عن قصدنا فأخبرنا بما عزمنا عليه من عرض طلبات عادلة لا بد منها لضمان حرية الامة وسعادتها . فرجع ليخبر مولاه بما رأى وسمع . وبعد توزيع عساكر الاى الحرس على السراي كما اسلفنا توجه الخديو الى القلعة وبمعية رياض باشا وخيرى باشا ليحاول منع الآلاى الثالث من الذهاب الى ساحة عابدين . وعند وصوله وجد الآلاى المذكور واقفاً تحت السلاح ينتظر الامر بالسير . فطلب الضباط ووبخهم . ثم امسك بتلايب البكباشى



أحمد عرابي باشا رئيس الحزب الوطني وزعيم الثورة العراقية
في حادثة عابدين ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

فوده افندى حسن وقال له « أمثلك يمارض أوامر الحكومه ويسمى في وقف اجراءتها ؟ » وهنا هاج العساكر وماجوا وأمر اليوزباشى محمد افندى السيد البروجية بضرب نوبة « سونكى ديك » فأسرع العساكر الى تركيب السونك في رؤوس البنادق وأحاطوا بالخدियो ومن معه صارخين بقولهم (أترك البكباشي). فتركه وقال « مر العساكر بأن ينفرجوا عنا يا بكباشي » فأمرهم بالرجوع الى حالتهم الأولى . ثم تركهم الخديو وسار بمن معه من طريق الجبل قاصدا العباسية ليعني من القيام بما عزم عليه . فلما وصل الى مركز الآلاى طلبني فلم يجدني . وأخبره اليوزباشى حكمدار الخفر بأنى توجهت بالآلاى حكمداريتى والآي الطوبجية حكمدارية اسماعيل بك صبرى بمدافعه وجبه خاتته الى عابدين منذ ساعة . فقفل راجعا الى السراي .

وكان عبد العال بك حلى حكمدار الآلاى السودانى قد قام مع آلايه . ولما وصل الى ساحة المنشية امر العساكر بالاستراحة وتنظيف ملابسهم من الاتربة . وهناك بلغه خبر ذهاب الخديو الى القلعة فاخذ بلوكين من العساكر وصعد الى القلعة ليستكشف الامر الذى اوجب الخديو ان يترك مركزه فى الوقت المعين لاستمرار الآلايات عليه والمطالبه بالاصلاحات اللازمة للجهادية وللامة جميعا .

فلما وصل الى مركز الآلاى انشأ واستعلم عن سبب مجيى الخديو احيط علما بما حصل . وكان الوقت قد حان فنزل من القلعة وخلفه

الآلاى الثالث يقوده البكباشى فوده حسن لان الامير الاى ابراهيم بك حيدر كان ترك الآلاى وذهب الى بيته حتى لا يشترك فى تلك المظاهرة هلعاً وجبناً ونذالة .

(كيفية تجمع الجيش فى ساحة عابدين)

كان اول من حضر الى ميدان عابدين الآلاى السوارى بقيادة احمد بك عبد الغفار . ثم حضرت بآلاى العباسية ومعى آلاى الطوبجية يقوده اسماعيل بك صبرى . وكانت بطاريات المدافع تتخلل اورطة البيادة اثناء المسير وكان ذلك فى يوم الجمعة الواقع فى ١٥ شوال سنة ١٢٩٨ هـ . و ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م . وهناك اخبرنى بعض الضباط ان آلاى الحرس الخديوى (حكمدارية على بك فهمى) وزع داخل السراى وهو على استعداد للدفاع عنها اذا مست الحاجة ومعه كمية وافرة من الجبه خانه . فبعثت بالملازم محمد افندى على الى الحكمدار المذكور ليستدعيه الى فلما حضر سألته عن سبب وضع العساكر فى ابواب السراى ومنافذها من الداخل وما هو القصد من ذلك ؟ فقال « أن السياسة خداع » فطلبت منه ان يجمع آلايه ويأخذ محله فى الميدان . فامر بخروج الآلاى جميعه وأخذ المحل المعين له فى الدائرة . ثم صار ترتيب الاى الطوبجية والسوارى والبيادة على شكل مربع . وحضر بعد ذلك الآلاى الثانى من قصر النيل يقوده احمد افندى صادق اليوزباشى ومعه احمد افندى عبد السلام ورسول افندى اليوزباشى لامتناع الامير الاى محمد بك شوقى والبكباشية عن مرافقتهم . ثم جاء الآلاى الثالث من القلعة بقيادة فوده افندى حسن

والالاي السوداني بقيادة عبد العال بك حلمي . وأورطة المستحفظين
يقودها القائم ابراهيم بك فوزى .

فلما كل اجتماع الجيش في عابدين كان الميدان غاصا بنجواهر المتفرجين
من الوطنين والاجانب ونوافذ البيوت المجاورة للسراى واسطححتها
ملاى بالمتفرجين والمتفرجات .

وأما الخديو فانه لما عاد من العباسية دخل السراى من الباب
الشرقى المسمى (بياض باريز) وصعد إلى الابوان ثم نزل منه ومشى في
الميدان وحواليه المستركوكسن (فنصل إنجلترا في الاسكندرية) والجنرال
جولد سميث (مرافق الدائرة السنية) ونفرًا من جاوشية المراسلة
الخديوية . حتى إذا ما توسطت الساحة طلبني فتوجهت اليه لأعرض
مطالب الأمة وكنت راكبًا جوادي وسينى في يدي ومن خلفي نحو
ثلاثين ضابطًا . فلما دنوت منه صاح بي أن ترجل وانمده سيفك .
ففلعت . ثم أقبلت عليه وفي تلك اللحظة أشار عليه المستركوكسن بأن
يطلق غدارته على فالتفت اليه وقال « أفلا تنظر إلى من حولنا من
المساكر » ثم صاح بمن خلفي من الضباط أن اغمدوا سيوفكم وعودوا
إلى بلكانكم . فلم يفعلوا وظلوا وقوفًا خلفي ودم الوطنية يغلي في مراحل
قلوبهم والغضب ملء جوارحهم . ولما وقفت بين يديه مشيرًا بالسلام
خاطبني بقوله ما هي أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟ فأجبتة بقولى : —
جننا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات
عادلة . فقال وما هي هذه الطلبات ؟ فقلت : —

« هي اسقاط الوزارة المستبدة . وتشكيل مجلس نواب على النسق الاوربي . وابلاغ الجيش الى العدد المعين في فرمانات السلطانية . والتصديق على القوانين العسكرية التي أمرتم بوضعها » فقال . -

« كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا » فقلت : -
لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراناً وعقاراً - فوالله الذي لا إله إلا هو اننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم »

وكنيت أري الجنرال جولد سميث كلما سمع جملة من كلامي رجع القهقري خطوات ثم يعود الى محله في الدائرة المحاطة بالضباط والجاويشية . فأشار المستر كوكسن على الخديو . بالرجوع الى السراي زاعماً أنه يخشى عليه سوء اذا زادت المخاطبة عن ذلك الحد .

وبعد رجوع الخديو الى داخل السراي عاد المستر كوكسن ومعه المستر كلفن المراقب المالي الانجليزي وخاطبني بالنيابة عن الخديو كرسول من طرفه - قال :

ان طاب اسقاط الوزارة وطلب تشكيل مجلس النواب من حقوق الأمة لامن حقوق الجهادية - ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية لا تساعد على ذلك . فقلت . -

« اعلم يا حضرة القنصل ان طلبائي المتعلقة بالاهاالي لم أعهد اليها الا لانهم أقاموني نائباً عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء المساكين الذين هم عبارة عن اخوانهم وأولادهم . فهم القوة التي ينفذها كل ما يمود على

الوطن بالخير والمنفعة . وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر
فهم الاهاالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم . واعلم علم اليقين
اننا لا نتنازل عن طلباتنا ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ . »

فقال القنصل علمت من كلامك انك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك
بالقوة وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها . فقلت : —

« كيف يكون ذلك ومن ذا الذى يمارضنا فى احوال داخليتنا . فاعلم
أنا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا . »
فقال القنصل : —

وأين هى قوتكم التى ستدافع بها فقلت : —

« عند الاقتضاء يمكن أن يحشد مليون من العساكر يدافعون عن
بلادهم يسمعون قولى ويلبون اشارتى » . فقال القنصل وماذا تفعل اذا
لم تجب الى ما تطلب فقلت : —

اقول كلمة اخرى . فقال وماهى : فقلت لا أقولها الا عند اليأس
والقنوط . ثم انقطعت المحاورات ساعة تقرر فى غضونهما اجابة مطالبنا
وتنفيذها بالتدرج . ثم اسقطت الوزارة وطلب الى الخديو قبول تعيين
حيدر يكن باشا رئيساً للوزارة الجديدة . فلم اوافق على ذلك لانه من
اقربائه وعرضت تعيين محمد شريف باشا . وبناء على ذلك استدعى شريف
باشا من الاسكندرية بالتلغراف .

وبعد صدور أمر الخديو باجابة مطالبنا توجهت اليه وشكرت له
إرضاءه ضمير الامة فاقسم بانه مرتاح لما فعل . وانه وافق على تلك الطلبات
بنية صافية . فكرر له الشكر والدعاء . ثم أمرت فانصرفت الآلايات

الى مراقبها ما عدا آلاى السودان فانه قضى ليلته فى ضيافة آلاى
الحرس بقشلاق عابدين .

وفى يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ توجهت الى سراى شريف باشا
وهناك برئاسة الوزارة الجديدة وطلبت منه أن يعنى بانتخاب من
يؤازرونه فى سرعة تشكيل مجلس النواب . ونشر الحرية فى البلاد .
ورغبت اليه فى تعيين محمود سامى باشا ناظراً للجهادية . ومصطفى فهمى
باشا ناظراً للخارجية لما أعلمه من ميلهما مع العدل والحرية . فابى وقال
انى لا أقبل أن يكون فى وزارتي محمود سامى ولا مصطفى فهمى لانهما
لم يوفيا بالعهد الذى تعاهدا عليه من قبل . فقد اتفقنا على انه اذا رفض
الخدو الموافقة على تشكيل مجلس نواب استقالت وزارتنا ولا يشترك
أحد متابع ذلك فى الوزارة الجديدة ولكنهما نكثا بالعهد وقبلوا الدخول
فى وزارة رياض باشا التى قامت بعد وزارتنا والتى سقطت بالأمس .
لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما . فقلت له : « ان لكل وقت حكاما
وانى اثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة . وفضلا عن ذلك فان العسكرية
لا تنظم من غير محمود سامى باشا » فقال : « أفلا ترضون أن أكون ناظراً
للجهادية . فاني قد تربيت معكم فى العسكرية » فقلت « لقد اخترناك
رئيساً للوزارة ولابد من مراعاة ميول رجال العسكرية . » فلما أصر على
عدم قبولهما فى وزارته تركته ورجعت الى اشغالى من غير أن يتم شىء
فى أمر الوزارة .

وفى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ قابلته مرة أخرى وقلت أنه لا يمكن
ترك البلاد بلا وزارة فأصر على الرفض . فقلت له : « ان لم تؤلف

الوزارة اليوم فسنتطلب غيرك. ولا تظن أن ليس بالبلاذسواك. ففيها بحمد الله العلماء والحكماء ولم يكن اختيارك لعدم وجود غيرك لهذا المركز الخطير « فاعرورقت عيناه بالدموع ولم يحجر جواباً . ثم خرجنا من عنده وبعد قليل جاءنا الشيخ بدرأوى عاشور (وكيل زراعته الذي نال رتبة باشا في زمن الاحتلال حين كان شريف باشا رئيساً للنظار أيضاً) وقال إن الباشا قبل ما عرضته عليه وأنه يريد مقابلتي . فذهبت اليه مع محمود سامي باشا حيث أعلن لنا تشكيل الوزارة على الوجه الآتي:—

شريف باشا رئيساً للنظار وناظراً للداخلية

محمود سامي باشا ناظراً للجهادية والبحرية

حيدر باشا » المالية

اسماعيل أيوب باشا » للأشغال

مصطفى فهمي باشا » للخارجية

زكي باشا » للأوقاف والمعارف

قدرى باشا » للحقانية

ثم رفع الى الخديو تقريراً ضمنه الكلام على السياسة التي ستجرى عليها وزارته والأعمال التي ستباشرها . فأجاب عليه الخديو بالموافقة . وهذا هو صورة التقرير . ويليه جواب الخديو :—

(تقرير شريف باشا المقدم في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١)

مولاي

قد تفضّلت على وفوضتم الى امر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برياستها في الحالة الصعبة التي نشأت عن ما حصل من الحوادث بمصر أخيراً .

ولم أقدم في بادئ الامر على قبول هذه المسؤولية الجسيمة لاحتمال أن يحدث من الاحوال الحاضرة امور خطيرة ومكدره . ولكن حيث أن حضرة نكم العلية قد استشارت من يوثق به من ذوى المسكنة والاحتشام ورأت بالانحداد معهم ان اشتراكى في ادارة أمور الحكومة يعود بالنفع على الوطن وأصرت على تكليفى بذلك فلم يكن لى حق بعد ذلك فى التردد وصرت مستمعداً للقيام بادارة عموم مصالح الحكومة باذلا جهدي أولاً فى ازالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب . ومنع وقوع نوازل كالتى ألمت بمصر فى هذه الايام . وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد فى مصروفات الحكومة وتصفية الحالة المالية وبث روح الاستقامة فى المصالح العمومية وادخال ما يناسب من الاصلاحات الخيرية فى ادارة البلاد . وقد اقتربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء وصارت الميزانية تنشر فى كل عام بوجه الانتظام . وحيث ان تفتيش المالية الذى كان عند احداثه موضعاً للقدح بطرق متنوعة قد ساعد مساعداً قوية على اصلاح امور المالية . وكان لحكومتمك عضداً قوياً فيجب بهذين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التى تشكل بها على مقتضى الامر العالى الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

أما مقاصد دولتكم الخيرية الموجهة نحو اصلاح الادارة فانها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بانجازها الآمال . فتي استتبّت الأمانة واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد في تحقيق تلك المقاصد التي وجهت اليها عنايتكم العلية لأظهار نتائجها الخيرية . وابدل الهمة في تنظيم المجالس المحلية ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام . وفي تحديد القوى العمومية أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجهها والقوة التنفيذية . وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها . وإجراء الاعمال العمومية النافعة . ونشر المعارف واتساع دائرتها في ارجاء القطر - فان جميع هذه المواد جديرة بالاثبات اليها حقيقة الاعتناء بها . وتستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة الحاكم المختلطة . مع الاهتمام والسعي التام في تحسين الحالة التي هي عليها الآن .

وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظراً لإنساع نطاق الزراعة والتجارة . ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتنائها ومزيد اهتمامها الى إجراء المخابرات اللازمة لمقدمات معاهدات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة .

فها هي يمولاي مهام الأمور التي ستقوم بانجازها الهيئة الجديدة التي كلفت بتشكيلها ورئاستها . فاذا وقعت هذه الأفكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام وأسعفتني العناية الخديوية بالمساعدة القوية - فاني بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه أجتهد في إرشاد الوطن

الى طريق الفوز والنجاح والتقدم والفلاح . وأعيد اليه النظام
والراحة والسلام .
وغاية رجائي من مولاي أن يتقبل مزيد احترامى وإبنى لدولته
خادم مخلص خاضع .

(جواب الخديو)

(هذه ترجمة النطق الخديو الذي صدر في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١)

عزيرى شريف باشا

إن فى قبولكم أمر تشكيل نظارة جديدة والقيام برئاستها حال
كون الوطن محفوفاً بالمصاعب — دليلاً قوياً على إخلاصكم وحميتكم
الوطنية . وإنى لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة إلا
لعلمى بغيرتكم ووثوقى بإخلاصكم .

ولقد سرنى ما رأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المسكنة
والأحتشام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها فى الألتاح عليكم بقبول
المسند الجليل الذى دعمتم اليه ثقة العموم بكم . وإنى موافق على
ما تضمنته لالتحتكم من مهام الأمور — وأرى كما ترون أنه متى عادت
الطمأنينة الى الخواطر تهتم حكومتى بأجراء الاصلاحات الإدارية
والقضائية . فان تنظيم المحاكم ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام
الصريحة الأحكام . ومجديد القوى العمومية وتعيين وظائف كلا منها .
وانتظام سيرها والنظر فى الاعمال المتعلقة بتجديد مدة المحاكم المختلطة

وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الأشغال العمومية. والزراعة والتجارة وعقد ما يلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة. كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائد نفعها على البلاد. وإلى على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على إنجازها بصدق نية وإخلاص طوية. أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وحكومتى فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه. وثق يا عزيزى بما لك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة. اهـ.

وفى يوم الأحد الواقع فى ١٤ شوال سنة ١٢٩٨ وفد على شريف باشا كثير من وجوه البلاد وأعيانها نذكر منهم سليمان باشا أباطه وشريعى باشا وسلطان باشا وأمين بك الشمسى ومنشاوى بك والشيخ على اللبثى وعبد السلام بك المولى بى والشيخ احمد محمد والشيخ الصباحى وابراهيم افندى الوكيل وقدموا لدولته تقريرين أولهما كضمانة وكفالة لتعهداتنا ودليل على اشتراكهم معناتى الطلبات الوطنية التى نحن متضامنون عليها وهذه صورته :

نحن الواضعون أسماءنا أدناه علماء وشايخ وأعيان وعهد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحرى والقبلى لأعتقدنا التام بحسن صفات وغيره مجلس النظار الذين صار انتخابهم بمعرفة دولتكم بالحكومة المصرية. وإظهاراً لصداقتنا التامة وخلوص نية الجيش نحن ضامنون ومتكفلون بصدق وصحة التعهدات التى من مقتضاها تمام الانقياد لأوامر دولتو شريف باشا. « اهـ.

أما الثانى وعليه ١٦٠٠ توقيع فهو يتضمن طلب تشكيل المجلس

النيابي وفقاً للأرادة الخديوية وهذه صورته :—

« لما كان لا ينتظم نظام العالم ولا يقوم قوام الهيئته الاجتماعية إلا بالعدل والحرية حتى يكون كل إنسان آمناً على نفسه وماله حراً في أفكاره وأعماله مما فيه سعادته وحسن حاله . وهذا لا يتأتى إلا بإيجاد حكومة شوروية عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ولا تتطرق إليها طوارق الفساد . اتخذت الممالك المتقدمة العادلة مجالس ملية من نهاء أممها ينوبون عنها في حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ويكونون الواسطة الحقيقية في تنفيذ ما تصدره الحكومات من الاحكام العادلة . وعلى هذه القواعد ولاجل هذه المقاصد كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب في العهد السابق . وبما ان مقاصد خديويتنا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلباً لحفظ بلادنا من بوائق الدهر نجاسر نابعرض هذا راجين من المرامح الداورية صدور الامر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا المصرية ليكون له ما للمجالس الامم الاوروبية المتمدنة من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة . وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتتنا نعمة لا تعادلها نعم وتصير حكومتها العادلة انموذجاً شريفاً يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية امام العالم . واننا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقاً لأرادة ولي النعم أدام الله اجلاله »

وفي يوم الجمعة ٢٢ شوال سنة ١٢٩٨ توجّهت مع بعض الضباط لمقابلة شريف باشا وتمنّيته برباسة الوزراء بالنياحة عن الجيش فقالت له :—
« أعرض لدولتكم اننا جميعاً واثقون بصداقتكم وخلص طويتم لحببة الوطن

وأهله ورازمون بان الصفات التي تحلّيم بها ستكون سبباً في وقاية بلادنا واستتاب الراحة العمومية فيها. وانا لنعلم واجباتنا والفروض التي توجبها علينا وظائفنا العسكرية وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها. ولذلك فانا نعرف باننا القوة للمنفة لما يصدر من الاوامر التي تكون ان شاء الله في خير البلاد وصلاح العباد. الا أن لنا حقوقاً معلومة بمنحها لنا القانون فترجوا من الله سبحانه وتعالى أن يحسن اليها بنوالها بمساعدتك ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح آمين » ثم من الحاضرون فرد علينا بقوله : —

« في علمكم مقال الاقدمون : — آفة الرئاسة ضعف السياسة . ولا حكومة الا بقوة ولا قوة الا باتقياد الجنود اتقياداً تاماً وامتثالهم امتثالاً مطلقاً .

كل حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الامن العمومي فيه وهذا وذاك لا يتأتيان الا بطاعة رجالها العسكرية. فترددى أولاً في قبول الرئاسة ما كان الاتجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الاشكال فاكون عرضة للسلامة بين اخواني في الوطن وبين الاجانب. وحيث أغاثنا اللطاف الالهية وحصل عندى اليقين باتقيادكم فقد زال الاضطراب من القلوب ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة. فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط لانهما من أخص شؤون العسكرية واساس قواها. واعرفوا انكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية فقوموا بآداء واجباتها

الشريفة وعلى القيام باداء كل مايزيدكم نفراً وسؤدداً وفقنا الله وإياكم
وفي ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ بعث شريف باشا الى وكلاء الدول
بالكتاب الآتي تعريبه :-

الى حضرة القنصل الجنرال

انكم لتعلمون الظروف والدواعى التى أوجبت على تحقيق الثقة التى
تعطف الجنب العالى باعتقادها بى بقبول تشكيل الوزارة الجديدة .
ونفس هذه الدواعى هى التى حملت زملائى حضرات النظار على الامتثال
الى أمر الحضرة الخديوية مجيبين بقبول المناصب التى وجهت اليهم .

وبناء على ذلك أقدم لحضرتكم طى كتابى هذا صورة الذكرىتو
الخديوى المؤذن بتشكيل الوزارة . وانقل اليكم أن الحضرة الخديوية
تكرمت بان توجه الى مع رئاسة النظار منصب الداخلية والقيام بمهام
نظارة الخارجية ريثما يحضر حضرة صاحب السعادة مصطفى باشا فهمى .

وأملى وطيد بانكم فى جميع المدة التى تتصل بها مخبراتى مع حضرتكم
تواً لا تتأخرون عن مساعدتى بطيبة نفس لحفظ العلايق الودادية المستمرة
حتى الآن بين حكومتكم وحكومة الجنب العالى مما هو عضد ثمين له
وسند للقطر المصري . وبعد هذا فرجأت أن تقبلوا اثبات اعتمادى الفائق
لحضرتكم

ناظر الخارجية

شريف

كتب بمصر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

ثم بعث شريف باشا الى المحافظين والمديرين بالقطر المعرى بالمنشور الآتية صورته : -

تعطف الجنب العالى وعهد الى بان اشكل وزارة جديدة وأتولى رياستها ووجه الى مع هذا المنصب نظارة الداخلية . فأول أمر عنت به حين قبلت هذه الخطة التى دعانى اليها كرم الحضرة الخديوية وطلب وجوه البسلاد - هو ان صرحت بعزمى الاكيد على مراعاة الاقتصاد بالحكمة فى جميع نفقات الدولة . وعلى توطيد العدل والامانة وتمعيمها فى جميع الوظائف . وعلى احداث الاصلاحات التى أدت اليها الخبرة ودعت الى ادخالها ارادة البلاد واحداثها فى عموم الادارات على الوجه الموافق . ومن تلك الاصلاحات تنظيم الاحكام القضائية . وتحديد السلطة العمومية وتبيان اختصاصاتها ومزاياها . ثم توسيع نطاق المعارف والاشغال العمومية والزراعة والتجارة . وذلك هو جل الاصلاح الاساسى المقصود . ويلوح لى إنه ذرأهية عظيمة يجب الاسراع الى قضائه ولذلك أدعوكم الى بذل جميع ما فى الطاقة فى سبيل مساعدتى على اتمام ذلك بما لكم من السلطة للمعينة حدودها بهمة ونشاط .

وحيث لم يصدر حتى الان القانون القاطع الذى يحدد السلطة العمومية ويبين لكل منكم حقوقه وواجباته - رأيت من الضرورى ان اذكركم هنا بام المزايا التى خولتموها فى الاحكام والادارة . فأحرصوا على الخدمة العمومية واجراء موجباتها . واسهروا على تأييد العدالة والمساواة وعلى جباية الضرائب . واحفظوا حقوق الاهالى وذودوا عن

مصلحتهم مثل ما يجب ان تزودوا عن المشروعات العمومية دينية كانت أو خيرية. واتعوا فروض الحفظ والضبط. واعتصموا بالدراية لا لتقاء ما يمكن حدوثه. وراقبوا مصروفات الحكومة وسبل انفاقها بحيث لا تذهب بما لا خير فيه. تلك هي حدود السلطة لادارة الاحكام معينة الا السلطة الخديوية العظمى.

وعليكم ان تسووا بين الرعية اذا اخل بعضهم بعهد مع الآخرين فنشأ عن ذلك خلاف. وان تحققوا اجراء ما يتعهد به كل منهم لصاحبه. وتسهروا على مراقبة القوانين الشرعية المتعلقة بصلاحتهم فيما بينهم وتفصلوا فيما يحصل من الخلاف. تلك هي الحدود المعينة للاحكام القضائية أى للقضاة في الدعاوي الشخصية والدينية المدنية العادية - وبالجملة تقول ان الامور التي يكون مرجعها الى منفعة عمومية فليكم انتم الحكم فيها. واما المسائل المتعلقة بمصلحة الافراد فهي من اختصاصات الحكومة القضائية.

وعليكم ان توجهوا في المستقبل عناية خصوصية الى فض المشاكل بمقتضى مبادئ الادارة العمومية التي ذكرت لكم اياها بوجه الاجمال. والتي ما حدثم عنها الا وحسب ذلك منكم تعديا لما فرض لكم من الحدود ومخالفة لتعليماتي الرسمية. ثم مع كوني تحاشيت اعطاءكم السلطة في المزايا المختصة بالحكومة القضائية - فن الواجب عليكم ان تتخذوا الوسائل الحسنة بحكمة ودراية من جميع الوجوه التي يحلها لكم القانون تحفظوا شرف رعيتم وأرواحهم وراحتهم. فان في هذه المدة الاخيرة

حدثت مخالفات كثيرة من شأنها إزعاج الأمانة ولم يعاقب المرتكبون بالقصاص الحق العادل الذى يكفهم عن ارتكاب الجنايات ويبين لهم أن أحكام القانون العادل تدركهم أيًا كانوا.

فعلينا انتم أن تبطلوا هذه الحالة وتقفوا بالمرصاد لمنع عودها مرة ثانية موجبين لكل ارتكاب أو جناية العقاب القانونى. وأن تؤيدوا الراحة والأمانة العمومية فإن ذلك أول ما يجب علينا .

وبعد فاني منذ استلمت نظارة الداخلية تبين لى على أسف أنه قد حصل فى مديرية الغربية وفى غيرها من الادارات على اختلافها ضعف فى السلطة . مع أن على حفظها مدار الاحكام وبه قيام الحكومة الواجب احترامها . فمن المهم إذا وضع حد لهذه المخالفات المشؤومة التى تفسد ببقائها جميع فروع الادارة . وأحسن وسيلة تضمن رعاية الاحترام الواجبة تأديته للحكومة هى اختيار المأمورين الصادقين فى الخدمة . فابذلوا عنايتكم فى أن يكون جميع شيوخ البلاد والذين تدعوهم الى هذه الوظيفة إرادة مواطنيهم رجالا ذوا عفة تشهد لهم بها ثقة الاهالى . وأن يكون لهم فى بلادهم نفوذ تام لا يقوى على معارضته أحد إما بوجودهم فى حالة الثروة والغناء وإما لما لهم من المصالح الزراعية والتجارية .

وعليكم أن لاتأخروا عن تقديم تقاريركم الى مرجع السلطة العمومية الذى منه يصدر لكم الحض والاوامر الادارية واليه يجب أن تبعثوا بجميع المسائل التى تستلقت أنظار النظارة العامة . وأن تعرضوا عليها جميع المشاكل التى يلوح لكم أنها تستلزم تعليمات خصوصية حتى اصل بمساعدتكم وحرصكم بأمانة ودقة على ما يئنته لكم من التعاملات الى

اجراء الاصلاح وأعادة النظام الادارى طبقاً لمقاصد الخيرية الخديوية .
الامضاء . رئيس مجلس النظار وناظر الاداخلية

شريف

وفي ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ قدم شريف
باشا الى الخديو تقريراً بقوانين الاصلاحات العسكرية التى كانت من
ضمن طابا تنا فى يوم حادثة عابدين المشهورة جاء فيه : —
قال : — ان القومسيون العسكرى السابق تشكيكه بتمتعى الامر
العالى الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ لتنظيم القوانين العسكرية
قدم لمجلس النظار بواسطة نظارة الجهادية والبحرية مشروعات عن
قوانين عسكرية . وبعد النظر فى هذه المشروعات بالمجلس قدم القوانين
الآتى بينها : —

أولاً — قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية

ثانياً — « تسوية حالة الضباط المستودعين

ثالثاً — « معاشات الجهادية البرية والبحرية

رابعاً — « القواعد الاساسية الذى يايه قانون الترقى

خامساً — « الضامم والامتيازات والاعانات العسكرية

فأتشرف بأن أرفع لسدنتكم السنية صورة خمسة أوامر عالية
عن هذه القوانين ملتمساً تشريفها بالقبول . وانى لولى الامر والنعم عبده

الخاضع ومحسوبة المتواضع رئيس مجلس النظار

محمد شريف

وبعد تصديق الخديو على هذه القوانين الخمسة وفد كبار ضباط
الجهادية على شريف باشا في ديوان الداخلية وشكروا له عنايته بأمر
رجال العسكرية واهتمام وزارته بإنجاز تلك القوانين . كما أبدوا له حسن
مقاصدهم وعظيم ثقتهم به .

(الفصل السابع)

(في الوفد العثماني)

في ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ ورد تلغراف من الاستانة ينبيء بأن
جلالة السلطان عقد عزمه على إرسال وفد الى القطر المصري من غير
أن يشاور الوزراء في الأمر . وأنه عين على نظاى باشا رئيساً للوفد
المذكور . وعلى فؤاد بك ممتدداً ثانياً . واحمد راتب باشا وصفر افندي
وهما من ياوران الحضرة السلطانية . وأنهم قد سافروا جميعاً في يوم
٢ أكتوبر قاصدين الاسكندرية . فوقع ذلك النبأ موقع الدهشة
والاستغراب لدى جميع الدول الأوروبية . لأنه لم تسبقه مقدمات ولا
مخبرات مع تلك الدول . وقد توجه كل من فنصل فرنسا الجنرال
وقنصل إنجلترا (السير مات) الى الخديو وأخبراه بأنهما لايعلمان شيئاً
عن أسباب قدوم الوفد العثماني . وأكداه بأن الوفد المذكور لا يمكنه
أن يعبث بشيء من حقوقه .

وفي يوم الخميس ١٣ دي القعدة سنة ١٢٩٨ وصل الوابور الهايو في
(طليعت) الى ميناء الاسكندرية في منتصف الساعة السادسة مساءً .

حضرة صاحب الدولة على نظامى باشا وحضرة صاحب العطفوفة على
فؤاد بك وقدرى بك وصفر افندي وسيف الله افندى من ياوران
الحضرة الشاهانية. فأطلقت مدافع السلام من وابور محمد على وطاية
رأس التين. كما أديت التحية من بقية المراكب المصرية الراسية فى الميناء.
وتوجه ذوالفقار باشا سرتشريفاتى خديوى ومعه المحافظ ومأمور الضبطية
وفريق آلايات الاسكندرية ووكيل البحرية الى الوابور (طليعت)
وبلغوا حضرات القادمين سلام الخديو . ثم نزلوا الى البر وذهبوا الى
سراى رأس التين للاستراحة من متاعب السفر .

وبعد أن استكملوا راحتهم ركبوا الى محطة السكة الحديدية .
حيث شيعهم فيها حضرات الذين استقبلوهم من قبل . وكان فى انتظارهم
قطار خاص أقامهم فى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر الى القاهرة
فوصلوها فى الساعة الثامنة مساء . وكان فى استقبالهم فى محطة مصر سعادة
طلعت باشا باشكاتب الديوان الخديوى وغيره من المأمورين . فبانهم
طلعت باشا سلام الخديو ثم ركبوا الى قصر التزهة بجهة شبرا وكان قد
أعد لزولهم فيه مدة اقامتهم فى مصر .

وفى الساعة الرابعة عربى من صبيحة يوم الجمعة توجهوا الى سراى
الاسماعيلية لزيارة الجنب الخديو فقبلوا عند وصولهم بغاية التعظيم .
وكان على سلم السلامك سعادة طلعت باشا وسعادة خيرى باشا
والتشريفاتية وياوران الحضرة الخديوية . فساروا بهم الى حيث الجنب
العالى الذى حياهم وأكرم مثواهم .

وبعد أداء واجب الاستقبال بلغوا الخديو تسليمات الحضرة السلطانية . وأعربوا عن مآلها من كمال الالتفات اليه . وتمام المسرة وغاية الرضي بما توجهت اليه من تحسين الاحوال وحفظ الأمانة هم الحضرة الخديوية . وان حضور هذا الوفد انما هو عنوان على مآلذات الملوكية من الاعتماد وشدة الوثوق بحضرة الخديو المعظم . والمقصد الأصلي منه هو تأييد نفوذه وتعزيز موقفه وتثبيت مركزه .

وعند ذلك نطق بآيات الخشوع والخضوع وأدى من واجبات الشكر وفروض الحمد ما يليق بالذات الشاهانية على حسن عنايتها به ولطف رعايتها له . وابتهل الى الله تعالى بدوام بقاء الحضرة السلطانية وتخليد ملكها وتأييد سلطانها ونفوذ شوكتها وتمكين قوتها . وبعد ذلك قاموا للملا نصراف فشيّعهم الى سلم السلامك حضرات من تقدم ذكرهم ثم ساروا قاصدين قصر الزهة .

وفي منتصف الساعة العاشر ركب الخديو عرسته وتوجه الى قصر الزهة ليرد لهم الزيارة ثم عاد الى سراي الاسماعلية .

(زيارة على نظامي باشا للألّاى الثانى بقصر النيل)

توجه على نظامي باشا المندوب السلطاني لزيارة الألّاى الثانى الكائن بقصر النيل فلما وصل اليه استقبله حكمدار الألّاى طلبه عصمت بك بعساكره حاملى السلاح . وبعد أداء التعظيم اللازم دخل ديوان الجهادية مع ناظرها محمود باشا سامى والامير الّاى طلبه بك عصمت ثم خاطب طلبه بك بقوله : — أخبر حضرات الضباط الكرام انى عسكرى

دخلت العسكرية وتريت فيها الى أن نلت الرتب السامية . فقد كنت قائد جيش عظيم ثم تفضل على مولانا وسيدنا السلطان الاعظم بترقيتي الى وظيفة سرىاورانه بمعنى انى نائب عن مقامه السامى في تنفيذ احكامه العالية . فانكم تعلمون أن الجند حامية الملك وعون الخليفة على تنفيذ أوامره . وقد قضيت فى العسكرية اثنين واربعين عاماً وهذا هو الشرف الذى اعتبره فانه لا شرف للانسان الاخدمة للملة بنفسه وروحه . وبصفة كونى سرىاوراً شاهانياً اخبر حضر تككم أن مصر قلب الدولة العلية وهى بين أعين مولانا وسلطاننا المعظم نخشى عليها ما نخشاه على انفسنا وديارنا فانها من الاراضى السلطانية والجانب الخديو العالى هو نائب السلطان فالناظر اليه ناظر للسلطان .

فأجابه طلبه بك عصمت بقوله : -

« اقدم لدولة السرىاور الاعظم احتراماً يليق بمقامه السامى واعرض على مسامعه ان الجيش المصرى الشاهانى يعترف لمولانا وإمامنا سلطان الملة الاسلامية بالسلطة والسيادة على مصر . وانى بالاصالة عن نفسى وبالتىابة عن اخوانى الامراء واخوتي المساكر المصرية اقدم لمولانا السلطان الاعظم خضوعنا واعترافنا بسيادة جلالته كما انى اعترف مع جميع اخوانى بحفظ ناموس مولانا الخديوى وامتيازاته السلطانية ونخضع له خضوع الابناء لأبائهم ونقر بسيادته علينا ونيايته عن المقام الشاهانى . وليس ينبتا وبين مقامه السامى ما يوجب اضطراباً أو يحدث قلقاً أو يحرك ذكراً فى السياسة وغيرها . وانى اقدم لدولتكم العلية هذا الخطاب

وانا معتقد بأنى أخطب وكيل الحضرة السلطانية. وانا نشكر عنايتها
وسميتها واجتهادها في دفع افكار السياسيين عنا بما ألفتها من رحمتها
وحنوها ورافتها بنا . »

فرد عليه على نظامى باشا بقوله: —

كذا تكون أمراء الجيوش . وانى قد سررت بما علمته من حسن
نيتكم وطهارة بواطنكم وحبكم للجناب الخديو السامى . وقد تأكد عندى
أن تظاهركم العسكرية لم يكن لاضرار ولا افساد .

فقال طلبه بك : —

« سيدى . ان تظاهرنّا كان لحفظ البلاد ووقاية شرف أميرنا ومولانا
الخديو . ومع النوازل التى رأيناها قد أحاطت بأوطاننا فاننا رأينا رئيس
النظار السابق يبذل جهده فى تقليل الجند وتبديده . فعلمنا أنه يريد بالبلاد
شراً . اذ لا يخفى على فطنة دولتكم أن الملك لا يحفظ الا بحامية الجند والجند
إن لم يكن كافياً لحفظ الحدود ورد العدو كان كمدمه . وبلادنا مع
كثرة الاجانب فيها واحتياجها لحفظ الامن ومراقبة الاعداء لا يقوم
يحفظها الا قوة عظيمة من الجند . وقد عارضنا فى تقليل القوة العسكرية
فاستبد علينا رئيس النظار وأبى الا تنفيذ أغراضه . فضلاً عن أننا رأينا
يمشى فى غير طريق الوطنية ولا يفعل الا ما يشاء . وهذا ما يضر بالوطن
وصالح الدولة العلية ويمس شرف مولانا الخديو .

وقد كررنا طلب حقوقنا وحقوق الامة . فلم نجد غير اذن صماء
وعين عمياء . فاضطررنا الخوف على بلادنا وأميرنا للقيام بالجند ووقوفنا فى

ساحة عابدين . وقد مغاطلبننا للجناب الخديو بواسطة أخينا الأكبر
ونائبنا جميعاً (احمد بك عرابي) . فتفضل علينا بالاجابة وسلم الرئاسة
العظمى لصاحب الدولة والهمة العلية دولتمو محمد شريف باشا وهو خير
كفو لذلك . ونحن الآن راضون عن الهيئة الحاضرة معترفون بسيادة
مولانا السلطان الاعظم خاضعون لأمرنا الخديو . ولم يبق عندنا شيء
سوى خدمة الوطن العزيز بحياتنا.

وكما أن الدولة العلية ترى مصر قلب الدولة فكذلك نحن نرى
الدولة محل سطوتنا ومركز آمالنا ودار خلافة الاسلامية . واننا نرجو
أن تجتمع كلمة المسلمين في سائر الاقطار وتتحد قلوب المؤمنين لتكون
يداً واحداً في وقاية دولتنا من جميع النوازل أعازها الله منها . ولا نشك
في أن اخواننا المسلمين يجدون في بث الاتحاد بينهم وجمع الكلمة على
تأييد ملكتنا وسلطاننا المعظم خلد الله سلطانه .»

ولما أتم كلامه وقف على نظائى باشا وصافح طلبه بك ومن معه
من الضباط وأثنى عليهم ثناء جميلاً . ثم جلس مع ناظر الجهادية محمود سامى
باشا نحو نصف ساعة وذهب بعد ذلك فزار شيخ الجامع الازهر ونقيب
الاشراف والشيخ عlish شيخ السادة المالكية . وكانوا يباهون جميعاً
بما فعلته الجهادية وما وصلت اليه الحالة بفضل رجالها .

وقد مكث رجال الوفد في مصر بضعة عشر يوماً أقيمت لهم في
خلالها اناآدب الفاخرة . أما الخديو فقد أكد لهم بأن الجيش على
طاعته . وان ليس في مصر ما يوجب الاضطراب .

وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ سافر الوفد الشاهاني الى الاسكندرية.
مقتنعاً بما رأى وسمع . وفي صباح اليوم التالي أفلته البارجة (طليعت)
الى الاستانة . وقد أطلقت المدافع ايذاناً بسفرهم واجلالاً .

الفصل الثامن

(في سفر الآلاى السودانى الى دمياط)

(وسفرى بالآلاى الرابع الى رأس الوادى)

لما ورد من الاستانة تلغراف ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ المار ذكره
علم الجميع أن مجيئ الوفد الشاهاني هو لتحقيق التمرد العسكرى الذى
أشاعته أوربا لتجمله وسيلة لتدخل فى إفساد ماتم من الاصلاحات فى
القطر المصرى ولقد هاجت الافكار واضطربت خواطر رجال الاستبداد
وأوجس الخديو من جراء ذلك شراً . فاتفق مع الوزارة الجديدة على أن
لا يسمح لرجال الوفد المذكور بمقابلة بلتنا . وأن يعترف الخديو بأن لا تمرد
ولا عصيان فى الجيش . (كما هو الواقع) وأن الجيش على طاعته ولا موجب
للاضطراب . وانه يلزم ارسال الآلاى السودانى الى دمياط والآلاى
الرابع حكمدارى الى رأس الوادى .

هذا ماتم الاتفاق عليه بين الخديو والوزارة . وقد اخبرنا ناظر
الجهادية محمود سامى باشا بكل ذلك فوافقنا عليه مبدئياً لتطميناً للنفوس
وتسكيناً للقلوب ولكن على شرط صدور أمر الخديو بانتخاب النواب
قبل سفرنا .

ثم نهينا على عبد العال بك بالتأهب للسفر الى دمياط وأن يأخذ معه موسيقى الآلاى الثانى البيادة .

(كيفية سفر الآلاى المذكور)

سافر عبد العال بك حامى بالآلاى السودانى الى محطة السكة الحديدية ماراً وسط المدينة . وكان قد سبقه اليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب التوديع . وكان عدد الحضور غير قابل للامد والاحصاء ولما وصل الآلاى المذكور الى المحطة أخذ عنانى بك من أعيان القاهرة بنثر الورد والرياحين على رؤوس العساكر . وقد سقى الناس شراباً سكرياً فى ذلك اليوم اكراماً للجيش المنقذ للبلاد من هاربة الاستبداد . وكنت حينذاك مع ناظر الجهادية محمود سامى باشا فى جملة المودعين .

وتلا كل من محرري جريدتي الطائف والمفيد (السيد عبد الله نديم والسيد حسن الشمسى) خطاباً تضمن المدح والثناء علينا وعلى الهيئة العسكرية لما قنا به من قتل الظلم والاستبداد واحياء روح العدل والحرية ونشر علم الآخاء والمساواة والاتحاد فاجبت بشكر الخطيبين المذكورين وأوعزت الى العموم بالاستمسك بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد .

فقام عبد العال بك حلمى وألقى خطاباً وجيزاً قال فيه .
« أيها الاخوان . انا نودعكم والقلوب معكم وكلمة الوطنية تجمعنا .
فاجملوا حبل المواصله بيننا ممدوداً وثقوا بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة

تجما يفترون علينا كما اننا لانسمع من واش كلاماً. واعلموا أننا في تيار
أفكار إن لم نحفظ أنفسنا فيه بالاتحاد هلكنا. وكلنا يعلم حسن طوية
مولانا الخديو وطهارة بواطن رجاله الفخام. فنحن نخدم أفكارهم بأرواحنا
ونقضى العمر في طاعتهم ماداموا على الحق. والله الحفيظ علينا وعليكم
وهو على كل شيء قدير . اه

وهذا هو خطاب السيد عبد الله نديم :-

« حمة البلاد وفرسانها

من قرأ التواريخ وعلم ما توالى على مصر من الحوادث والنوازل
عرف مقدار ما وصلتكم اليه من الشرف وما كتب لكم في صفحات
التاريخ من الحسنات. فقد ارتفعت ذروة ما سبقكم اليها ساق ولا يلحقكم
في ادراكها لاحق الا وهي حماية البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد
عنهما. فلستم الذكر الجليل والمجد المخلد يباهى بكم الحاضر من أهلنا
ويفخر بما ترككم الآتي من ابنائنا. فقد حيي الوطن حمة طيبة بعد أن
بلغت الروح التراقي . فان الامة جسد والجند روحه ولا حياة للجسم بلا
روح . وهذا وطنكم العزيز أصبح يناديكم ويناجيكم ويقول :-

اليكم يرث الامر وهو عظيم
اذ لم تكونوا للخطوب وللردى
وان الفتى ان لم ينزل زمانه
فردوا عنان الخيل نحو نخيم
وشدوا له الاطراف من كل جهة
فشدود اطراف الجهات فويم

إذا لم تكن سيفاً فكن أرض وطأة . فليس لمفلول اليدين حريم
وإن لم تكن للعائدين حماية . فانت ومخضوب البنان قسيم
ولقد ذكرتُ باتحادكم وحسن تعاهدكم ما كان من رسول الله صلى
الله عليه وآله وأصحابه وسام عند تغيب سيدنا عثمان في أهل مكة من
مبايعة أهل الشجرة على حفظه وصيانتته صلى الله عليه وسلم . فصاروا
يعنونون بالعمرة المبشرين بالجنة . وأنتم قد تعاهدتم على حفظ الاوطان
وبقاء سطوة مولانا الخديو وتأيد ملكه . وتبايعتم على الدفاع ووقاية أهليكم
من كل ما يذهب بالثروة أو يضعف القوة أو يخدش الشرف فاستبشروا
ببئسكم الذي بايعتم به . وذلك هو الفوز العظيم .

ثم قال : أخوكم الحريو دعكم ويسير بأخوانكم الى دمياط فاجعلوا
عروة الود وثيقة ولا تحلوا حبل الاتحاد الذي جاهدتم الانفس في أحكامه .
فقد زالت موانعنا التي كانت تبحر الى الفساد . والانس دار رحيفه بين
الجيوش أولى الرشاد . ولا نعلم الدنيا إذا لم تترك الخلق العناد . فالارض
تنبت زرعها لحياتنا بالاتحاد .

ومن محاسنكم التي تفخرون بها ويعرف لىكم بها الفضل طاعتكم
لأوامر الحكومة وامثالكم لارشاداتها وربط قلوبكم بحجة مولانا
الخديو ورجاله الكرام خصوصاً هذا الرئيس البرارؤوف القائم بخدمة
الامة وبلادها .

ثم ختم خطابه بقوله : وأحسن ما يؤرخ به اسم الجبديّة عند النوازل
أن يقال (مات شهيد الاوطان) فنادى الجميع (رضينا بالموت في حفظ
الاوطان) .

واستمرت مظاهر التوديع والتشيع الى ان تحرك القطار وسار قاصداً دمياط . فلما وصل اليها هرع أهلها الى استقبال الآلاى المذكور بالخفاوة والاكرام . فالتى السيد عبد الله نديم خطاباً حماسياً مدح فيه الجيش ورؤساءه وقال انهم هم الذين انتقذوا البلاد من جور الاستبداد . ثم ذهب الآلاى الى مركزه .

وكان اسماعيل بك صال أوغلى حكمدار طوبجية سواحل دمياط واسماعيل باشا زهدى محافظها قد شرعا فى دس الدسائس بين أهل المدينة فصار حالتهما الى المعاشات لكبر سنهما واتقاء شرهما .

(كيفية سفر الآلاى الرابع حكمدارىتى)

(الى رأس الوادى)

وفى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ تأهبت للسفر الى رأس الوادى . وكان قد صدر الأمر العالى بانتخاب النواب قبل ذلك بأربعة أيام . فمررت بالآلاى المذكور فى وسط مدينة المحروسة من باب النصر والموسيقى العسكرية تعزف فى مقدمة الآلاى على حسب العادة الى أن بلغنا مسجد سيدنا وولى نعمتنا الامام الحسين . فوقف الآلاى مقابلاً للمسجد تعظيماً واجلالاً لاسبط الرسول عليه الصلاة والسلام . ثم دخلت الى المقام الحسينى مع بعض الضباط وأمرنا بيرق الآلاى على الضريح الشريف . وسألنا الله جل شأنه أن يوفقنا لما فيه خير البلاد ونفع العباد . ثم خرجنا وسرنا بالآلاى على الهيئة السالف ذكرها وكانت الشوارع ممتلئة بالمودعين والمتفرجين الى أن بلغنا محطة السكة الحديدية . وكان قد سبق

اليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الدوات والتجار وعامة الناس. وبالجملة فإن هذا الاحتفال كان فى ذلك اليوم مالم يسبق له مثيل فى مصر. فقامت فى الحاضرين خطيباً قبل سفرنا وقلت ما يأتى: —

« سادقى واخوانى

بكم ولكم قمنا وطلبنا حرية البلاد وقطعنا غرس الاستبداد ولا نشئى عن عزمنا حتى نحى البلاد وأهائها. وما قصدنا بسعيينا افساداً ولا تدميراً ولكن لما رأينا أننا بتنا فى اذلال واستعباد ولا يتمتع فى بلادنا الا الغرباء. حركتنا الغيرة الوطنية والحمة العربية الى حفظ البلاد وتحريرها. والمطالبة بحقوق الامم. وقد ساعدتنا العناية الالهية ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو، مطلبناه من سقوط وزارة الاستبداد علينا السائر بنا فى غير طريق الوطنية. وتمعنا بهجاس الشورى لتتظفر الامة فى شئوننا وتعرف حقوقها كباقي الامم المتمدنة فى العالم. ومن قرأ التواريخ يعلم أن الدول الاوربية ما تحصلت على الحرية لا بالهور وإرافة الدماء وهتك الأعراض وتدمير البلاد ونحن اكتسبناها فى ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة دم أو نخيف قلباً أو نضيع حقاً أو نتخذ شرفاً. وما أوصلنا الى هذه الدرجة القصوى الا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد. فالآن ننادي بصوت واحد « فليعيش الخديو واهب الحرية. فليعيش الجيش المصرى طالب الحرية. فلتعيش الحرية فى مصر خالدة مؤبدة .

نحن الآن فى نعمة جليلة وعزة جميلة. وقد فتحنا باب الحرية فى

الشرق ليقتمدى بنا من يطلبها من اخواننا الشرفيين على شرط أن يلزم الهدوء والسكينة . وبجانب حدوث ما يكدر صفو الراحة . ولقد ألقينا مقاليدنا الى وزارتنا الكرام ورئيسهم الشهم الهمام شريف النفس عظيم القدر وبين أيديهم عقبات ومصاعب فلا نردم ارتباكاً بتخاذلنا . بل نلزم وحدة الاتحاد ونحافظ على البلاد ونسير معهم في طريق الإصلاح أيما ساروا . وانا قاعنون الى راس الوادي امتثالاً لأمر رئيسنا الوطني الحر القائم بخدمة الوطن وأهله . سعادة محمود باشا سامى ناظر جهاديتنا . ليعلم الجميع أن قيامنا كان لطلب الحقوق لاللعقوف . وان الطمأنينة عادت كما كانت وعدنا الى مائشاًنا عليه من طاعة مولانا الخديو وخضوعنا له ولوزرائه الفخام . فلا تأخذكم الاراحيف وأشاعات أعداء الوطن وتمقوا بسعى أميرنا ورجاله .

وأخص اخواني الجهادية بحفظ وحدة الاتحاد وعدم الاصغاء الى الوشاة والحساد . فانكم تعلمون أننا جاهدنا في هذا الامر أعواماً طويلاً حتى ربطنا القلوب وألفنا النفوس . وبيننا من الاعداء من يسعى في تفريق كلمتنا واضرام نار الفتنة بيننا . فاردعهم بلسان التقرير واحفظوا لنا ما عاهدناكم عليه . فالبلاد محتاجة اليينا وأمامنا عقبات يجب أن نقطعها بالحزم والثبات والاضاعت مبادئنا ووقعنا في شرك الاستبداد بعد التخلص منه .

تعلمون انكم كما قتم وأتقدتم أمراءكم الثلاثة بل اخوانكم من السجن بل من القتل . هكذا قتلنا لكم وبكم فانقذنا الوطن من الاستبداد ورفقناه الى عرش الحرية .

وما الفخر بالعظم الرميم وانما نغار الذى يبغى الفخار بنفسه
ونحن نفتخر بالابناء . فقد ختم لنا الآباء الفتوح ونحن حفظناها .
فاجعلوا عروة الاتحاد بينكم وثيقة . وانى سائر باخوا نكم الى رأس الوادى
فاستودعكم الله جميعاً واقبل أخى على بك فهى بالنيابة عن الجيش كله
وأخى محمد افندي عبيد بالنيابة عن جميع المودعين من أمتنا الشريفة المحبوبة .
فقام السيد عبد الله نديم . وكان قد عاد من دمياط فخطب الحاضرين
بمعنى ما خطبت . وكان مصطفى بك عناني وبعض الالهالى ينثرون الزهور
والرياحين على رؤوس العساكر ويقدمون لهم الحلوى ويسقون الناس
شراباً سكرياً لذيذاً .

ولما قرب وقت مسير القطار صحت مودعا جميع المشيعين . ثم سار
بنا القطار قاصداً مدينة الزقازيق ليصحبنا السيد عبد الله نديم .

وكنا فى أثناء المسير كلما وقفنا فى محطة يستقبلنا الالهالى بالفرح
والسرور ومزيد الاحتفاء والاحلال . فيخطب السيد عبد الله نديم فيهم
بمثل ما سلف ذكره . واستمرت مظاهر الاحتفالات على هذا المنوال
الى أن دخل القطار محطة الزقازيق (مركز مديرية الشرقية) فاستقبلنا
فيها جمهور الالهائى والتجار يتقدمهم أمين بك الشمسى وهتفوا لنا
وللجيش بالدعاء وعلى وجوههم علامة الفرحة والسرور . ولما وقف القطار
نثروا على العساكر الورد والازهار العطرية وسقوهم الأشرطة السكرية .
ثم خرجت من القطار وسلمت على جموع المستقبليين . وأقيمت عليهم
الخطاب الآتى ،

«سادق واخوانى

أنا أخوكم فى الوطنية وإسمى احمد عرابى ولدت فى بلدة (هريرة رزنه)
من بلاد الشرقية هذه . فمن عرفنى منكم فقد عرفنى ومن لم يعرفنى فقد
عرفته بنفسى . وهأنذا واقف بين أيدى الأهل والخلان . وقد بلفكم
ما تطلبناه من قطع عرق الاستبداد وتحرير البلاد وأهلها . وسناية الله
سبحانه منحنا مولانا الخديو هذه الامنية فنحن لم نخرج من العاصمة
عصياناً ولا نظاهراً بعدوان . وانما سرت بالجيش ووقفت بين يدى
الخديو وقفة الطالب الراجى كرم مولاه . فلا تعولوا على الأراجيف
وأشاعات أهل الفساد . واعلموا أن البلاد محتاجة الى الخدمة بالقوة
والفكر والعمل . اما القوة فنحن رجالها ولا ننشى عن عزمنا وفى الجسم
نفس . وأما الفكر فهو منوط بأمرنا الأعظم ووزرائه الكرام وهم
لا يهتأ لهم عيش الا اذا طاب لنا ولا يدركون الراحة الا بأمننا . فهم
يسهرون الليل ويقضون النهار فى سلوك السبل المؤدية الى حفظ الامة
وسلامتها من العوارض . وأما العمل فهو منوط بكم فان القوة والفكر
يعطلان بفقد ثروة تربتنا الطيبة المباركة . وقد طلبنا لكم مجالس الشورى
لتكون الامور منوطة بأهلها والحقوق محفوظة لذويها . وهذه نعمة
كبرى نشكر الله عليها كما نشكره على نجاة الوطن وأهله من رق
العبودية واستنشاق نسيم الحرية . ونحمده على سلامة باطن أميرنا المعظم
وخديونا الا نغم أيده الله . » اه

ثم قام بنا القطار قاصداً رأس الوادى . وبعد استقرارنا فيه يومين

دعانا الفاضل أمين بك الشمسى رئيس تجار الزقاريق الى وليمة شائقة
اكراماً لنا واحتفالاً بنا وبضباطنا ورجالنا. فألقيت على جماهير المودعين
من أعيان المديرية المذكورة خطاباً هذا نصه :

« سادتي واخواني الأعزاء .

أحلى أسماعكم باسم مولانا وأميرنا الخديو الساعى فى عمار الوطن
وقطع عروق الاستبداد منه . وأذكركم بمدة حُجِبت عنا فيها أنوار الحرية
واستبدتنا فيها الظلمة حتى صرنا نتألم ولا يرحمنا أحد . وأصبحت أموالنا
وأرزاقنا معرضة للنهب والسلب تتخطفها أيدي المستبدين الذين تمكنت
القسوة من قلوبهم وألفوا الظلم وكرهوا العدل والانصاف حتى كانت
عاقبة أمرهم أن أصبح الناس فى قيد الفقر وذل الفاقة . والقطار معرضاً
للاخطار مهياً لامتداد أيدي الظالمين اليه . فعز ذلك على اخوانكم
وأولادكم الجهادية حماة البلاد . وتحركت فينا الحمية العربية والغيرة
الوطنية فتعاهدنا على حفظ البلاد ووقاية أميرنا من كل سوء . وسمرت
بهذا الجيش ووقفت بساحة عابدين أمام مولانا الخديو حفظه الله .
وقد اشتدت شوكة جيش البنى وقويت معارضته .

هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلوا زلزلاً شديداً فجعل صديقي الاعز
الهام صاحب الغيرة والعزم القوى السيد عبد الله نديم بين الصفوف ينادي :
(وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما . فان لغت
احدهما على الاخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفر الى أمر الله) فكدن
معى . ثانياً اثنين فى حفظ قلوب الرجال من الزوغ والارتجاف . وأخذ

الكل يردد هذه الآية الكرنية كأنهم لم يسمعوها الا من فم في تلك الساعة . وببركة سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم وولديه البدرين المنيرين سيدنا الامام الحسن ومولانا وملاذنا سيدنا الحسين نحصلنا على المقصود . وأتقذناكم من يد من لم يعرف لكم حرمة ولا يعترف بحق ولا يري أنكم مثله من نوع الانسان . وشكرنا مولانا وأميرنا الخديو على حسن عنايته بنا وبالامة وعلى ما تفضل به من مجلس الشورى . وأنتم الآن ميثون للا انتخاب فلا تميلكم الأهواء والاغراض لا انتخاب ذوي الغايات . بل عولوا على الأذكياء والنبيهاء الذين يعرفون حقوقكم ويدفعون المظالم عنكم ويفتحون باب العدل والانصاف في بلادنا . فلا تأخذكم الاراجيف واطمئثوا في بلادكم . والتفتوا الى أشغالكم ومصالحكم . وكونوا على يقين من حفظ البلاد وبقاء أميرنا متمتعاً بامتيازات وطننا ، محروساً بمجنده المظفر . وقد كلف صاحب الدولة والفخامة رئيس لظارنا شريف باشا بالنظر في أحوال الامة وسن القوانين التي تحفظ حقوقها . وهو يجاهد الآن مع أصحاب السدة اخوانه الوزراء في حل المشاكل وترتيب أمورنا الداخلية والخارجية . فנסأل الله سبحانه وتعالى أن يديم لهم هذا النشاط وأن يلهيهم التمسك بالعدل الذي ألفه هذا الرئيس . وفي الختام ننادي بقولنا « يمش الجناح الخديو » .^١ هـ

فأجاب الجميع بالنأمين . ثم شكرنا صاحب الليلة على كرمه وأثنيها عليه الثناء المستطاب .

ثم قام السيد عبد الله ندبم ونطق بخطبة غراء كثر في اثناها هتاف

الاستحسان من الحاضرين. وفي اليوم الثاني دعيت لوضع أساس المدرسة الأميرية بالقازيق فتوجهت ووضعت حجر الزاوية فيها باسم الحضرة الخديوية. وتلوت على الحاضرين خطبة ذكرت لهم فيها فوائد التعليم ومنافعه. وفضل العالم على الجاهل والبصير على الأعمى. وحرصتهم على الاهتمام بأمر تعليم أولادهم ليكونوا مستعدين لخدمة بلادهم في المستقبل. وكذلك دعينا الى وليمة بطرف الفاضل المهام أحمد بك السيد أباطه بناحية (شرويدة ووليمة). بطرف الفاضل الشيخ احمد محبوب عمدة ناحية (المصلوحى). ووليمة أخرى بطرف المفضل سلمان بك السيد أباطه. ثم الى مأدبة كريمة بطرف سلمان باشا أباطه. وغيره من وجود مديرية الشرقية.

وفي ١٦ أكتوبر تقابلت مع احمد راتب باشا أحد رجال الوفد العثماني. وأحد رجال الماين المقربين من جلالة السلطان الأعظم. في محطة القازيق. وكان قاصداً بندر السويس ليجر منه الى الحجاز بأمورية فوق العادة. فركبت معه في عربة واحدة وعرفته بنفسى. ثم أخبرته بكل ما أجريناه من اول الامر الى آخره. وأتانا لم نشق عصا الطاعة كما يدعى الأورليون بل طلبنا الإصلاح باسم الذات الشاهانية. وبذلك علم الصغير والكبير بأن لنا سلطاناً شرعياً هو صاحب السيادة العظمى على البلاد المصرية. وان الخديو هو نائب عن جلالته فقط. من بعد أن كانوا لا يعرفون لهم حاكماً شرعياً غير الخديو. ولما وصلنا الى رأس الوادى حضر الضباط والصف ضباط. واصطفوا صفاً واحداً تعظيماً

واجلالاً للذات للشار اليه . وهتفوا بقولهم (يعيش السلطان) . ثم ودعناه والتمسنا منه عرض اخلاصنا وطاعتنا على الحضرة السلطانية حين عودته الى الاستانة العلية . وقام به الوابور بين اصوات المودعين والدعاء له وللذات الشاهانية .

وفي ٢٠ اكتوبر أرسل اليها نوبار باشا مندوباً من طرفه يدعى احمد قبودان البكرى . من موظفى بوغاز الاسكندرية . ليشكرنا على انقاذ الوطن من ظلم الظلمين وجور المستبدين . ويعرض علينا أنه مستعد لأن يقود حركتنا الوطنية بصائب رأيه اذا دعونه الى رئاسة الحكومة . واعتمدنا عليه وساءلنا أمورنا اليه . فمجيبنا لذلك . واجبناه بأن مبدأنا هو أن تكون « مصر المصرية » . وللنزلاء عندنا حسن الضيافة ومزيد الاكرام . و نالانجمل الأدوار التى لعبها نوبار باشا فى مسألة تغيير قواعد فرمان الوراثة الخديوية . وفى مسألة تشكيل المجالس المختلطة فى مصر . تلك المجالس التى صرف عليها ١٢ مليوناً من الجنيهات من أموال المصريين الساكنين على يده . وبسميه . وكان هو أكبر مساعد للمستبدين وله الحظ الأوفر من تلك الغنائم .

الفصل التاسع

(فى عودتي الى القاهرة)

بلغ الحكومة من جواسيسها أنى اتجول فى انحاء مديرية الشرقية لبث مبادئ وأفكارى فى نفوس عمد البلاد ومشايخ العربان . حاضاً على

وجوب مؤازرتي في مشروعاتي الوطنية. وأن كثيرًا من المظلومين يأتون شاكين من ظلم الظالمين . فأوجست خيفة من ذلك. وقررت طلبى الى العاصمة فاجبت طلبها . ثم عرضت على وظيفة وكيل نظارة الجهادية ورتبة اللواء (باشا) فقبلت وكالة الجهادية مع بقاء الآلاى فى عهدى ورفضت رتبة الباشا حتى لا أدنس سمعى . وحتى لا يقال بانى إنما اشتغل لمصلحتى الخصوصية لا للمصاحبة العمومية .

ولما استلمت منصبي الجديد كثير توارد المتظاهرين على من ارجاء البلادوا كنفها حتى كانت ساحة منزلى لا تسع الزائرين والمتظاهرين وكان كثير من الأوربيين ومكاتبى الجرائد الافرنكية والوطنية يحضرون الى منزلى لاستطلاع سياستى . والوقوف على مكنونات افكارى بحيث كنت فى تعب دئم ليلا ونهاراً . وفى تلك المدة حضر الى منزلى الرجل الكريم المتفانى فى حب الحق والعدل والحرية . محب الشرقين عموماً والمصريين خصوصاً (المستر ولفرن سكاون بلانت) . وكان معه صاحبه العلامة القس لويس الصابرنجى (صاحب جرنال النحلة) وعرض على قبول صداقته لى فقبلت منه ذلك . فديده الى ومددت يدي اليه . وتصافحنا وتعاقدنا على الصداقة والاخلاص وكنت أظن أننا بواسطته وبفخامة مركزه فى قومه وشدة غيظه على الحرية . تتمكن من تذليل الصعوبات التى يلقها قناصل الانجليز هنا فى طريق حريتنا ونجاح بلادنا. بدعوى الانسانية والعدل والانصاف بين الامم والشعوب وهذا ما يدعى الغريوز زوراً وتضليلاً دائماً وهى كلمات محبوبة يدسون بها السم فى الدسم ليشتمكنا بها من الاستيلاء على مشارق الارض ومغارها طمعاً وجشعاً.

وكذلك حضر لزيارتنا كاتم اسرار ملكة الانجليز . محب الحرية (السير وايم جريجري) . الرجل الأيرلندي الذي كان قد تولى حكومة جزيرة سيلان مرتين اجابة لرغبة أهل تلك البلاد . وسألنا عن مقاصدنا فاكدها له أن لاخوف على رعايا الدول المتحابة . فهم آمنون على أنفسهم وأموالهم بضماننا وكفالتنا . وأنا لا نريد الا الحرية وقطع عروق الاستبداد . وقدم لنا ذلك بتشكيل مجلس نيابى . ورضاء واستحسان الخديو وقد التمسنا من الخديو فى تلك المدة بواسطة ومساعدة ناظر الجهادية ورئيس النظار الافراح عن المسجونين ظلماً فى مدة الاستبداد فأجيب التماسى . وكان من ضمن أولئك المسجونين احمد بك أبو ستيت من مديرية سوهاج . والسيد حسن موسى العقاد من أعيان العاصمة . وكنا منفيين الى السودان ظلماً وعدواناً . ولما قدم السيد حسن موسى العقاد أقام الافراح وأولم ولائم كثيرة لضباط الجهادية وأعيان العاصمة تعد من لىالى مصر المشهورة .

وفى تلك المدة أيضاً أنشئت جرائد وطنية صادقة منها جريدة الحجاز ومحررها السيد ابراهيم سراج المدنى . وجريدة المفيد ومحررها السيد حسن الشمسى . ولسان الأمة ومحررها السيد عبد الله نديم . وكان موضوعها سياسياً تهذيبياً للذب عن حقوق الأمة .

وفى أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ خلوت بالمفغور له محمود باشا ساسى ناظر الجهادية فأطنب فى الثناء على لقيامى بنشر رواية الحرية فى مصر وملحقاتها من بعد مضى خمسة الآف سنة على المصريين وهم يرسفون

في قيود الاستبداد والاستعباد . ثم أقسم انه مستعد لأن يضحي بحياته
ويجود بأخر نقطة من دمه في تنفيذ رغبتي . ويجرد حسامه وينادي
باسمي خديويًا لمصر اذا رغبت في ذلك .

فقلت له « مه يا محمود باشا . فاني لا أريد الا تحرير بلادى ولا أرى
سبيلا لنوالنا ذلك الا بالمحافظة على الخديو كما دمرحت بذلك مراراً
وتكراراً . وليس بى طمع أصلاً في الاستئثار بالمنافع الشخصية . ولا
أريد انتقال الأريكة الخديوية الى عائلة أخرى لما فى ذلك من الضرر .
مع علمى بأنك تنتسب الى الملك الأشرف (سبرباى) . فقال أنا لا أقول
لك الا حقاً . وأنت أحق بهذا الأمر منى ومن غيرى . فشكرته على ثقته
بى وتم الحديث .

❦ الفصل العاشر ❦

(فى مجلس النواب)

بناء على طلبنا . وعلى التقرير الذى رفع الى شريف . باشا مذيلاً بأنف
وستاية توقيع متضمناً طلب تشكيل المجلس النيابى . وهو التقرير السابق
ذكره . رفع رئيس النظار فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ الموافق ١١ ذى القعدة
سنة ١٢٩٨ . الى الجنب الخديو التقرير الآتى نصه بشأن انشاء مجلس
نواب وانتخاب اعضائه :

(التقرير)

لقد أظهرت التجارب فى عدة مرار خلال الحالة الموجودة عليه

البلاد الآن ولهذا فالاصلاحات التى سنشرع فيها فى ظل الساحة العلية تكون متعلقة بأعم صوالح البلاد المصرية لأنه يترتب على اجرائها تغيير الحالة المذكورة واصلاحها شيئاً فشيئاً وتوطيد الادارة العمومية على أساسات قوية وثابتة .

انما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والنظر فيها لاجراجها من حيز التصور للعمل لا يتأتى حصوله بانفراد هيئة النظر فقط : بل المترانى لهم أن تبادل الافكار فيها باشتراك الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالاشتغال واستقامتهم . ومرتبتهم لحيازة ثقة ورضى اخوانهم بهم . ولا تتخابهم للنياحة عنهم . هو الواسطة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة من تلك الاصلاحات . وقد طابق رأى عمد الاهلى بالنياحة عن عمومهم هذا الرأى الذى رآته هيئة النظر . ولذلك نرى أنه من الواجب علينا أن نطلب من المراحم الخديوية تلبية التماس أهالى البلاد . وجمع أعيان ووجوه القطر لأخذ رأيهم بخصوص إحتياجات الأقاليم وعرض الخلل الحاصل فى الادارة عليهم . واجراء الاصلاحات اللازمة بمساعدتهم .

والموصول لهذا الغرض لا يوجد الآن شئ سوى اتباع لائحة مجلس شورى النواب الصادرة فى سنة ١٢٨٣ . نعم أن تلك اللائحة ليست مستوفاة ولا ملائمة لأفكار الأهالى ومقاصدهم وكانت قد عملت جملة مشروعات وتقدمت عن هذا لخصوص . لكن هيئة النظر بانحادها مع مجلس شورى النواب ستشتغل فى البحث عن ما يلزم اجراؤه .

من التنقيحات والتعديلات في قانون النواب مع مراعاة حقوق الحضرة
الخدوية وحالة القطر .

هذا ومن الجلى الغنى عن البيان ان العهود والترتيبات التى نشأت
عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة . وكذلك القوانين والأوامر
العملية المشتملة على تلك العهود والترتيبات لا تدخل ضمن المسائل الجائز
نظرها والبحث فيها بمجلس النواب . لأنها موضوع عقد . صلح مع الدول
ولا يجوز تعديلها أو تغيير شىء منها الا برضاء الدول التى عقدت معها .

وعلى ذلك فمجلس النواب سيؤدى ما موريته بدون تعرض للمصالح
الواجب احترامها . وسيكون عضد الحكومة لذاتكم العملية فى اجراء
الاصلاحات المشروع فيها . وعوناً على تأمين المصريين تأميناً كافياً على
النفس والعرض والمال . ولهذا . واتباعاً للمادة ١٦ من لائحة مجلس الشورى
المؤرخه فى ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ أنشرف بأن أقدم للاعتاب السنية
مشروع أمر عال بانتخاب النواب وافتتاح المجلس فى ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨
الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

أما مدة الثلاثة شهور الباقية لحين افتتاح المجلس فستشتغل فيها مع
رفقائى بتحضير المشروعات اللازمة عرضها لحضرات النواب . وسنستلقت
انظارهم بالخصوص نحو المواد المختصة بالضرائب . وبالعونة والبدلية
بالمعلقتين بالعمليات والاشغال العمومية . لأنها مسائل ذات اهمية جسيمة
بالنسبة للمزارعين . وسنأخذ رأيهم أيضاً فى ترتيب مجالس ادارة
بالمديريات . لان اقامتهم بالأقاليم واستمرار معاملتهم مع أهاليها يحملان

وأهم ذافائدة عظمى فى ترتيب تلك المجالس وتعيين حدودها واختصاصاتها.
ومن ثم فاذا تكلمت الحضرة الخديوية بالتوقيع على مشروع الامر
العالى المقدم لسنيتها السنبة ببادر فى الحال ناظر الداخلية باجراء التنبيهات
اللازمة على المديرين والمحافظين بانتخاب النواب بالشروط المقررة
باللائحة المار ذكرها .

وعلى كل حال فانى لولى النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع
الامضاء شريف

(صورة الامر العالى)

فبناء على هذا التقرير صدر الامر العالى الاتية صورته :

(نحن خديو مصر)

بناء على التقرير المرفوع الينا من رئيس مجلس نظار حكومتنا
بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ المرفوق
صورته بأمرنا هذا . وبعد الاطلاع على لائحة مجلس شورى النواب
الصادرة بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ وبناء على موافقة رأى مجلس نظارنا
نأمر بما هوآت :-

المادة الأولى — يصير انتخاب النواب بالصفة والشروط الموضحة
بتلك اللائحة . وافتتاح مجلس الشورى يكون فى ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨
غرة صفر سنة ١٢٩٩ اتباعاً للمادة ١٦ من اللائحة المذكورة .
المادة الثانية — ناظر داخلية حكومتنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسراي الجزيرة في ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق
٤ أكتوبر سنة ١٨٨١
الامضاء
محمد نوفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظار و ناظر الداخلية
الامضاء محمد شريف

(اللائحة الأساسية ونظام مجلس النواب)

« الصادران في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ »

ولقد صادف المشروع بعد صدور التقرير والامر العالى السابقين
استحساناً يجل عن الحصر والوصف في البلاد. فلم يكن المرء يلتقى الا
وجوهاً طليقة وتغوراً باسمه . وكان أهم ما استوجب الاستحسان قول
رئيس الوزراء « ان مشاورة أهل الرأي والسداد من وجوه البلاد فيما
تحتاج اليه من الاصلاح هو الواسطة الوحيدة للحصول على الفائدة
المقصودة . وان هذا المأخذ مطابق لرأي عمدة الالهالى بالنيابة عن
عمومهم ». وكان ذلك عند الامة دليلاً على قرب الصلة وارتفاع الحجاب
بينها وبين الحكومة .

أما اللائحة التى ورد عنها الكلام في تقرير شريف باشا وجاء في
شأنها - أن مجلس النواب سيجتمع بمقتضاها ولكن هيئة النظار ستتعهد
معه في البحث فيما يجب تعديله وتنقيحه منها مع مراعاة حقوق الحضرة
الخديوية وحالة القطر - فقد كان في الكلام عنها في ذلك التقرير موضعان
للاستحسان . الاول : تعديل اللائحة بمعنى تقريبها من جانب الحرية

بقدر تبيدها من حد التقيد . والثاني : مراعاة الحقوق الخديوية وحالة القطر . بمعنى احترام تلك الحقوق وحفظ المناسبة بين احوال البلاد وأحكامها . ولما كان قد ورد في التقرير المذكور أن الانتخاب الجديد سيكون بمقتضى اللائحة الأساسية الصادرة عام ١٢٨٣ هـ . وكان قد تقدم العهد على تلك اللائحة وعلى نظام مجلس النواب المسنون في ذلك العام . ناق الناس أثر صدور الامر الخديوي بتشكيل المجلس النيابي الى الوقوف على ذلك النظام ليعاموا منه مجرى الانتخاب . وماهية مجلس النواب في دوره الأول . فنشترته جريدة المحروسة حينذاك . وكان في اليقين أن الحضرة الخديوية تصدق عليه بعد أن يرفع اليها وتضعه موضع الاجراء . على انه بالنظر لما ورد في تقرير الوزير بصراحة لا تحتمل التأويل — أن المجلس الجديد وان جرى تشكيله بمقتضى اللائحة القديمة الا أنه سينظر في أحكام تلك اللائحة ليعدها لها من طريق توسيع الحقوق ومنح الحرية لنواب الامة — كان المجلس الجديد بهذا الاعتبار مجلس تنظيم وتشريع يضع لنفسه قانوناً جلي الأحكام .

ونورد هنا تنميماً للفائدة صورة تلك اللائحة وذلك النظام الصادران في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ (في عهد الخديو اسماعيل) وهما كما يأتي : —
(صورة اللائحة الأساسية المذكورة)

- (١) تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة في المنافع الداخلية . والتصورات التي تراها الحكومة انها من خصائص المجلس يصير المذاكرة واعطاء الرأي عنها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .
- (٢) يجوز انتخاب من بلغ عمره ٢٥ سنة وما فوق ذلك بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال . وأن يكون من الاشخاص المعلومين عند

الحكومة بأنه من الاهالى التابعين لها ومن أولاد الوطن .

(٣) يحرم من صلاحية الانتخاب الاشخاص الذين حكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الافلاس وتعلقت بهم حقوق للغير . الا اذا أعيدت تلك الحقوق التي حرموها منها . وأيضاً الفقراء والمحتاجون والاشخاص الذين أعيثوا على حالهم قبل الانتخاب بسنة . والاشخاص الذين صار مجازاتهم بالبيان والطرده بحكم .

(٤) ان الاشخاص الذين ينتخبون النواب يلزم أن يكونوا من الذين لم يحكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الافلاس . وتعلقت بهم حقوق للغير الا اذا أعيدت تلك الحقوق اليهم . وان لا يكون سبق مجازاتهم بالبيان والطرده بحكم . وأن لا يكونوا من الاشخاص الداخلين سلك العسكرية تحت السلاح .

(٥) المستخدمون فى الخدمات الاميرية والمستخدمون فى الجهات الخارجة عن الميرى سواء كانوا من العمد والوجوه أو غيرهم . وكذا الداخلون سلك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح أو امداديين لا يجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس . وأما من رفقوا من المستخدمين بلاجنحة حسب الايجاب أو انقضت مدتهم من الامداديين فيجوز الانتخاب منهم ان كانوا حائزين الاوصاف المعتدلة المذكورة .

(٦) ان انتخاب الاعضاء من الاقاليم يلزم أن يكون على حسب التعداد . فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره . ويصير انتخاب ثلاثة من مصر واثنين من اسكندرية وواحد من دمياط .

(٧) حيث أن كل بلد عليه مشايخ معيّنون برغبة الاهالى فبالطبع هم المنتخبون من طرف أهالى ذلك البلد والنائبون عنهم لا ينتخب العضو المطلوب انتخابه من القسم . واذا كان أولئك المشايخ حائزين الاوصاف المعتدلة المذكورة فهو لاء المشايخ يحضرون الى المديرية ويكتب كل واحد منهم اسم من ينتخبه من القسم فى ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة بالصندوق المعد لقسمه بالمديرية .

(٨) بعد ما يتم وضع الاوراق بالصندوق تفتح على يد المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى وقاضي المديرية . فينظر اذا كانت أكثر الآراء متفقة على انتخاب واحد من القسم فيصير هو نائباً عن القسم . وان تساوت الآراء فى

انتخاب اثنين أو ثلاثة فيقرع بينهم بحضورهم والقدى تصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم . وفي كلا الحالين يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية من البلاد ورقة بأختتامهم بما استقر عليه الحل في انتخاب أولئك النواب . وأما الانتخاب في مصر واسكندرية ودمياط فيصير باتفاق أو أكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المدن .

(٩) يصير تجديد انتخاب الاعضاء في كل ثلاث سنين حسب ماهو موضح بالبند السابع والثامن .

(١٠) أعضاء المجلس لا يزيد عن خمسة . وسبعين شخصاً .

(١١) لا يعقد المجلس اذا غاب من أعضائه أكثر من الثلث . وان كان أحد الاعضاء له عذر ضرورى فيلزم عرض عذره على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر . فان قبل عذره بالمجلس فيها والا فيعلن بعدم قبول عذره . فان لم يحضر بعد اعلان عدم قبول عذره فيصير انتخاب غيره بدله من قسمه وجهته حسب اللائحة .

(١٢) لا يسوغ التوكيل عن أحد الاعضاء بل هو يحضر المجلس بنفسه .

(١٣) يصير تحقيق حال كل عضو من أعضاء المجلس حين اجتماعهم بمعرفة قومسيون . فان وجد مستكمل الشروط المعتبرة المحررة في البنود السابقة يقبل . والا فتلقى نيابته وينتخب غيره من قسمه وجهته .

(١٤) بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب المنتخبون بالقومسيون ويوجد من حائزين الاوصاف المذكورة في البنود السابقة فيعطى قرار عنهم بالقومسيون . ويعرض منه الى رئيس المجلس ومنه أيضاً الى الاعتاب الخديوية ليعطى كل واحد منهم (بيورلدى) يتضمن كونه منتخبا في ظرف ثلاثة سنين في شورى النواب .

(١٥) حيث من المعلوم أن كل مجلس من المجالس الماثلة لهذا له حدود ونظامنا مة فبالطبع حدود ونظامنا مة هذا المجلس ستعطى له .

(١٦) ان عمد المجلس سيكون في هذا العام من عشرة هاتور لغاية عشرة طوبه . وأما في السنين الآتية فيصير انعقاده من ١٥ كهك لغاية ١٥ أمشير .

(١٧) نولى الامر جمع المجلس أو تأخيره أو تجديد مدته أو تبديل

أعضائه وانتخاب غيرهم في مدة معلومة حسب ما هو موضح بهذه اللائحة .
(١٨) لا يجوز قبول عرض حالات من أحدهما بالمجلس .

(صورة النظام)

(حدود ونظامنامه مجلس شورى القوانين)

(١) مجلس الشورى يكون بمحروسة مصر .
(٢) مجلس الشورى وظيفته المداولة في المنافع الداخلية . والتصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه تصير المذاكرة فيها واعطاء الرأى عنها كما هو مذکور في البند الاول من اللائحة الاساسية . فما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى فيما يتعلق بالمنافع الداخلية يرسل من طرف الرئيس الى المجلس الخصوصى ويجرى المذاكرة عنه بالاقلام والقومسيونات بمجلس الشورى حسب ما يأتى بعده بما يتعاق بالتصورات من البند ١٦ الى البند ٢٠ والبند ٢٣ من هذه اللائحة . وبعد اعطاء التقارير عنها تنظر بمجلس الشورى أيضاً كما في البند ٢١ و٢٢ وبأتمام المذاكرة واعطاء الرأى يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .
(٣) رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ينصبان من طرف الحضرة الخديوية .

(٤) افتتاح مجلس شورى النواب اما أن يكون بذات الحضرة الخديوية أو من يوكل لذلك بالارادة السنية . وتقرأ فيه مقالة . فان كان افتتاحه بالحضرة الخديوية فقراءة المقالة بالنطق الخديوى أو من يتوكل في قراءتها متعلق بالارادة العلية . وان افتتحه الموكل فاما أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية ويقرؤها الموكل بالافتتاح أو أنها تكون من الموكل بالافتتاح وهو الذى يقرؤها بموجب الامر .

(٥) بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لاربابه الحق في أن يقدموا جواباً عنها في مدة يومين . وهذا الجواب لم يكن الا من قبيل الرسوم بحيث لا يقطع فيه شئ عن أمر من الامور المقتضى نظرها بمجلس الشورى .

(٦) اذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية فبعد تحرير جوابها من

مجلس الشورى يجب تقديمه للاعتاب الكريمة بواسطة رئيس مجلس الشورى ويكون معه من كل قلم أثنان من الاعضاء بالملابس الرسمية يصير تسنيهم بمعرفة جميع الاعضاء .

(٧) حيث تقرر في البند ٣ و ٢ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابه لوظيفة العضوية في حال الانتخاب بالمديرية اذا كان المجوز لهم انتخاب النواب يعينون اشخاصاً من الغير جاز تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضح بالبند ١٣ من اللائحة الاساسية يصير الايضاح من المديرية الى مفتش العموم عن كيفيتهم . ومن طرفه يجري تبين ذلك بالكشف الذي يرسل لرئيس مجلس الشورى باسماء النواب الذين يعينون لاجل اجراء منطوق البند المشار اليه .

(٨) من بعد افتتاح مجلس الشورى وقراءة المقالة يصير تقسيم الاعضاء الى خمسة أقلام بانتخاب نفس الاعضاء بعضهم بعضاً . ورؤساء الاقلام يكون انتخابهم بمعرفة الاعضاء أيضاً . وفي الاقلام المذكورة يجري التفحص عن المنتخب حسب المدون بالبند - ١٣ من اللائحة الاساسية بمعنى أن كل قلم يتفحص عن أحوال المنتخبين الذين هم بقلم آخر . وأعضاء القلم الجاري فيه التفحص المذكور يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الاقلام الاخرى . وبعد إعطاء القرارات اللازمة عن ذلك يصير أعطائها الى رئيس مجلس الشورى لعرضها للحضرة الخديوية كما في البند ١٤ من اللائحة الاساسية .

(٩) متى تم تحقيق صحة الانتخاب لزم رئيس مجلس شورى النواب أن يعرض للحضرة الخديوية بذلك ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة أو المنازاع فيها متى كان الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم كالموضح بالبند ١٤ من اللائحة الاساسية .

(١٠) ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالنظر بحسب ما يراه رئيسه . ويكون لذلك دفتر واضح ببيان تلك الاشغال مادة مادة بناية الاختصار .

وتوازي وجودها والنمر التي وضعت عليها بالنسبة لترتيب رؤيتها. وملحوظ
يتأخر فيه عما يجري فيها .

(١١) من يؤمر من الدوات من طرف الحكومة بالمباحثة في شأن
تصور من التصورات المعروضة للمذاكرة بمجلس شوري النواب متى طلب أن
يتكلم لزم الاذن بذلك . ولا يقتضى الزامه بالانتظار للنوبة حسب المقيد
بدفتر النوبة .

(١٢) مجلس شوري النواب له أن يجبر على الحضور بالشورى كل من لم
يمنعه مانع صحيح معتبر . وذلك بواسطة ترتيب عقوبات على من لم يحضر مجلس
الشورى . وكل رئيس قلم من الافلام يعطى الى رئيس مجلس الشورى قائمة
في كل يوم صباحاً بمن حضر من الاعضاء ومن لم يحضر .

(١٣) اذا كان عدد مجلس الشورى في يوم من الايام أقل من القدر
الموضح عنه بالبند ١١ — من اللائحة الاساسية لزم تأخير عقده الى اليوم
الذى يليه . وهكذا في كل يوم متى اتضح الحال على هذا الوجه يجب على الرئيس
أن يؤخره الى اليوم الذى يليه .

(١٤) اذا كان عدد مجلس الشورى في يوم من الايام أقل من القدر
الموضح عنه بالبند (١١) من اللائحة الاساسية لكن نفس الافلام يوجد
بعضهم مستوفياً بقدر الثلثين بالنسبة لاصل أعضائهم فالقلم الذى يكون بهذه
الصفة لا يصير تعطيله بل ينظر في الاشغال المحولة عليه .

(١٥) الذى يأمر بافتتاح كل جلسة من جلسات مجلس شوري النواب
وقفلها هو الرئيس . ويقتضى في كل آخر جلسة أن يعين الرئيس من بعد السؤال
من الاعضاء ساعة افتتاح الجلسة التي تليها . وترتيب الاشغال بالاوقات المقتضية
ويعلق الترتيب المذكور في محل مجلس الشورى وترسل صورة الترتيب في
الحال الى كاتب الديوان الخديوى . ويقتضى أن يجري الرئيس ما يلزم من طرفه
بوصول الاخباريات والتبليغات اللازمة اليه بأوقاتها المقتضية .

(١٦) التصورات التي تراها الحكومة تتلى صورتها بمجلس شورى النواب بمعرفة من ينوب لهذه الأمور من طرف الحكومة .

(١٧) بعد قراءة التصورات المذكورة في البند ١٦ يصير طبعها وتوزيعها على الافلام للنظر فيها بأوقاتها . فتبحث فيها وأعين الافلام من مجموعها قومسيوناً مركباً من خمسة أعضاء يصير انتخابهم بطريقة اعطاء الرأى عنهم بالصندوق سراً . وبالقومسيون المذكور ينظر في تلك التصورات ويتحرر التقرير اللازم عنها .

(١٨) اذا صدر رأى من واحد أو جماعة من الاعضاء الغير داخلين بالقومسيون المذكور في البند ١٧ من اللائحة بخصوص مادة من المواد المندرجة بالتصورات المرسلة من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكور عنها بالبند ٢٣ من هذه اللائحة يقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى الى رئيس مجلس الشورى وهو يوصله الى القومسيون المختص بالنظر في ذلك . ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك متى تقدم التقرير بشأنها من ذلك القومسيون الى مجلس الشورى . وأما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجرى ما يلزم له من المذاكرة وأخذ الآراء حسب الوارد بينود اللائحة من البند (٢٠) الى البند (٢٢)

(١٩) كل من أورد رأياً بخصوص مادة من المواد المندرجة بتلك التصورات كما ذكر في البند ١٣ من هذه اللائحة كان له حق التكلم في هذه الخصوص بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك .

(٢٠) متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون بخصوص صورة مادة لزم أن يتلى بمجلس الشورى ويطلع ويوزع على أعضاء مجلس الشورى قبل المذاكرة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

(٢١) تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه في البند (٢٠) من هذه اللائحة في الوقت المعين له بترتيب أشغال مجلس الشورى . ويقتضى

افتتاح المذاكرة أولاً فيما يتعلق بكل قلم أو باب منها خاصة .
(٢٢) من بعد أخذ الآراء عن كل مادة خاصة من المواد المتركة منها
التصورات المذكورة يجب أخذ الآراء أيضاً بخصوص مجموع تلك التصورات
على وجه العموم .

(٢٣) اذا تراءى للقومسيون المختص بالنظر في احدى التصورات المرسلة
من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك تتقدم الى رئيس مجلس الشورى
وقبل تلاوتها بمجلس الشورى تبث من طرف الحكومة .

(٢٤) المسائل يلزم التداول فيها بمجلس شورى النواب بواقع ترتيب
أشغاله بحسب ما يستقر عليه الحال في آخر كل جلسة كما ذكر في البند ١٥ من
هذه اللائحة يلزم في الجلسة الثانية أن كل مسألة منها قبل وضعها في ديوان
المداولة يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداولة فيها .
وعلى واقع ما ينتهى عليه الحال في ذلك يجرى العمل .

(٢٥) المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية التى يلزم التداول فيها بمجلس الشورى
بواقع ترتيب أشغاله كما في البند ١٥ من هذه اللائحة يلزم أن كل مسألة منها قبل
وضعها في ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى من مجلس الشورى عن لزوم المذاكرة
فيها وقتئذ أو تأخيرها لوقت آخر أو نحو ذلك .

(٢٦) اذا طلب الكلام اثنان أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى في آن
واحد لزم اعمال القرعة المتتضية في تقديم أحدهم عن الآخر بمعرفة رئيس
مجلس الشورى .

(٢٧) في حالة المسئلة بمجلس الشورى في مسألة لا يجوز افتتاح المسئلة
في مسألة أخرى .

(٢٨) في حالة المسئلة اذا تكلم أحد الاعضاء فيما هو التكلم جار من
أجله لا يتكلم غيره قبل اتمام كلامه .

(٢٩) لا يجوز لاحد أن يتكلم في كل مسألة بمجلس الشورى الا مرة واحدة
مالم تقض الحال على بعض الاعضاء بالتكلم غير مرة ان احتاج الامر الى اعطاء

ايضاحات أو اعطاء جواب مرة ثانية بناء على طلب عضو آخر . وأما في القومسيونات التي تتشكل بمجلس الشورى فلكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء .

(٣٠) لا يجوز لاحد أن يتكلم الا اذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك . ولا يتكلم الا وهو في موضعه .

(٣١) اذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه وجب الاصغاء اليه .

(٣٣) يجب أن يكون أخذ الآراء بالصندوق في الجهر وبطريق الأكرية المطلقة .

(٣٣) تفرغ صندوق الآراء يكون بمعرفة كاتب السر .

(٣٤) لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة الا اذا كان الحاضر

بمجلس الشورى كما في البند ١١ من اللائحة الاساسية .

(٣٥) يجب على مجلس الشورى احترام حق العدد الاقل . وفي ضمن

المذكرات به يجب الاصغاء للعدد الاقل وأن تسمع الملحوظات الصادرة منهم .

(٣٦) اذا كان عدد الاعضاء المأخوذ رأيهم هو الاقل وان الاكثر لم

يعطوا رأياً في المادة المعروضة لزم الرئيس أن يسأل باقي الاعضاء عن رأيهم .

(٣٧) رئيس مجلس شورى النواب هو الذي يؤدي وظيفة الرئاسة وعليه

فقط أن يسأل أرباب مجلس الشورى عن رأيهم وليس له رأى مطلقاً الا

في صورة انقسام الآراء الى طرفين متساويين . وأما فيما عدا ذلك من الاحوال

فلا يدخل بنفسه في رأى من جملة الآراء بمجلس الشورى . وليس له أن

يتدخل في مذكرات مطلقاً .

(٣٨) متى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى لزم أن تكون

نسختها الاصلية مقيدة في دفتر مخصوص لذلك ويختم عليها الرئيس والاعضاء

ويتحرر نسخة اخرى عليها علامة كاتب السر وختم الرئيس وتقدم للحضرة الخديوية .

(٣٩) المجيء الى مجلس الشورى يومياً والذهاب منه يكون بحسب ما يراه

رئيسه باستنساب المجلس .

(٤٠) أعضاء مجلس الشورى يحضرون الى المجلس بلباس الحشمة اللائقة. وجلسهم فيه يكون بهيئة الادب .

(٤١) لا يجوز لاحد من مجلس شورى النواب أن يغيب بدون اذن يصدر اليه منه ويتحرر له تذكرة رخصة من طرف الرئيس. ولا يجوز له أن يحزر تذكرة رخصة الا من بعد صدور الاذن من مجلس الشورى مالم تقض الضرورة الشديدة بتحرير التذكرة على وجه العجلة. وبعد تحريرها على هذه الكيفية يخبر الرئيس مجلس الشورى بذلك .

(٤٢) المحاضر التي تحزر لائبات وقائع مجلس شورى النواب تكون مشتملة على أسماء الاعضاء الذين تكلموا بالشورى ورأى كل واحد منهم بالاختصار. (٤٣) المحاضر المذكورة في البند ٤٢ تقيد بدفتر مخصوص لذلك ويقرؤها كاتب السرى أول مجلس الشورى المنعقدة في اليوم الذى يلى يومها . ويضع الرئيس امضاءه على ذات الدفتر فى كل يوم .

(٤٤) الاوامر التي تصدر من الحضرة الخديوية فيما يتعلق باحدى الخصوصيات المذكورة بالبند ١٧ من اللائحة الاساسية تنلى بمجلس الشورى فى الحال ويجرى العمل على مقتضاها .

(٤٥) التنبية بارجاع ما يخرج مما يليق بحسب الاصول انما هو من وظائف الرئيس وحده .

(٤٦) اذا خرج المتكلم فى مادة من المواد عن المسألة المقتضى الكلام فيها لزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع اليها وعدم الخروج عنها . ولا يجوز للرئيس أن يأذن بالكلام فيما يتعلق بأسباب الرجوع الى المسألة المقتضى الكلام فيها .

(٤٧) يؤذن بالكلام لمن خرج عن الاصول وتنبه عليه بالرجوع اليها فرجع وطلب الكلام ليعتذر . ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الاصول فى غير الصورة المذكورة .

(٤٨) اذا خرج المتكلم عن الاصول وتنبه عليه بالرجوع اليها مرتين

في مسألة واحدة وطلب الكلام للاعتذار يلزم الرئيس ان يسأل أرباب مجلس الشورى عن لزوم منعه من الكلام في بقية الجلسة فيما يتعلق بالمسألة. ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى في هذا الامر بالاغلبية .

(٤٩) اذا خرج المتكلم عن المسألة المفقضة الكلام فيها وصار ارجاعه اليها مرتين في مسألة واحدة ثم هم بالخروج عنها مرة ثالثة لزم الرئيس أن يسأل أرباب المجلس عن لزوم منعه من الكلام في باقى الجلسة بخصوص المسألة المتكلم فيها . ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى في هذا الامر بالاغلبية .

(٥٠) اذا اقتضت الحال الى التنبيه على أحد من الاعضاء بالسكوت لكونه تكلم في غير محله وقطع الكلام على غيره فيقتضى أن لا يؤذن له بالكلام في بقية الجلسة .

(٥١) لا يسوغ لاحد بمجلس الشورى أن يصدر منه مسبة لاحد ولا اشارة بالاقرار أو بعده على قول أحد بمجلس الشورى .

(٥٢) اذا حصل من أحد الاعضاء أمر يخل بانتظام حال مجلس الشورى لزم أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك بالاسم من طرف الرئيس . فان أصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه عليه في ضمن المحضر الذى يتحرر بما يقع في مجلس الشورى في ذلك اليوم . وفي صورة ما اذا أصر على عدم الرجوع عن الامر المخل بانتظام مجلس الشورى يلزم المجلس بناء على طلب الرئيس أن يحكم من غير مذاكرة باخراجه من محل مجلس الشورى بمدة لا يقتضى أن تزيد عن خمسة أيام فقط . ولا بأس أن يأمر أيضاً باعلان صورة الحكم المذكور بالجهة التى يكون انتخاب النائب المحكوم عليه بذلك من طرفها .

(٥٣) في مدة افتتاح مجلس الشورى في الايام المحدودة له لاتعمل دعوى على أحد من أعضائه بوجه من الوجوه . الا ان كان لاسمح الله حصل من أحد منهم مادة قتل قطعاً لا يمد من أعضاء مجلس الشورى ويتعين بدله حسباً هو مدون في البند (١١) من اللائحة الاساسية .

(٥٤) لا يجوز لاحد من أعضاء مجلس الشورى أن يطبع وينشر المقالة

التي قاطها بمجلس الشورى أو المذكرات التي حصلت بها من غير ترخيص رئيس المجلس بذلك له . فان طبع ونشر بدون ترخيص يترتب عليه الجزاء اللازم بقرار من قومسيون يتعين من القلم الذى هو من أعضائه .

(٥٥) في مدة العضوية اذا حصل من أحد الاعضاء ما يمنع لياقة وجوده عضواً بمجلس شورى النواب مما هو واضح بالبند ٢ و ٣ و ٥ من اللائحة الاساسية يسقط حقه من العضوية ويعين بدله كما في البند ١٣ من اللائحة الاساسية .

(٥٦) في مدة دوام افتتاح مجلس الشورى في الايام المحددة له لا يقبل الاستعفاء من أحدهم الاعضاء . وفي أوقات تعطيله اذا أراد أحد منهم أن يستعفى لزم أن يقدم الاستعفاء الى رئيس المجلس ويوصله الى يد الرئيس قبل انعقاد المجلس بثلاثين يوماً على الأقل . وحينذاك تجرى المكاتبه لجهته لاجل تسمية غيره كما في البند ١٣ من اللائحة الاساسية .

(٥٧) رئيس مجلس شورى النواب هو المنوط بالضبط اللازم في أثناء الجلسات المنعقدة وفيما يتعلق بداخل المحل المعد لاقامة المجلس .

(٥٨) اذا تراءى لرئيس مجلس الشورى تأخير عقد المجلس في يوم واحد من الايام الى اليوم الذى يليه ولو كان عدد الاعضاء مستوفياً كما في البند ١١ من اللائحة الاساسية فلا مانع من تأخير عقده في ذلك اليوم فقط . ويعرض الرئيس للحضرة الخديوية عن ذلك في الحال .

(٥٨) يرسل القدر اللازم من الخفراء لجهة مجلس النواب من طرف الحكومة . (٦٠) لا يدخل جهة مجلس النواب الا الاعضاء المنتخبون والاشخاص المتعلقون بمجلس الشورى . ومن يرسل من طرف الحكومة بأمورية تخص بأشغال الشورى . وهذا يتبع اجراؤه لحد ما يصدر الامر من الحضرة الخديوية بتجوز دخول من يتصرح له بذلك بموجب التذاكر التي تعطى لهم حينذاك من طرف رئيس مجلس الشورى .

(٦١) حيث ذكر في البند ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية لمجلس شورى النواب ومن يجوز لهم انتخاب النواب في الانتخاب السابع يقتضى أن الذين يحصل

أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة زيادة على الاوصاف المقررة في حقهم .
وفي الانتخاب الحادى عشر يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون
لهم المام بالقراءة والكتابة علاوة على الاوصاف المنصوصة في شأنهم أيضاً .

(صورة المنشور الصادر بانتخاب النواب)

وفي ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ صدر منشور نظارة الداخلية الى جميع
المديريات والمحافظات بانتخاب النواب وهذه صورته : —
انه اجابة لاستدعاء أهالى القطر و بناء على التماس مجلس النظار
قد أصدرت الحضرة الخديوية أمرها السامى بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨
الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بافتتاح مجلس شورى النواب فى ١٥ كيهك
سنة ١٢٩٨ وبتكليف ناظر الداخلية باتخاذ كافة الوسائل اللازمة ليكون
انتخاب حضرات النواب على حسب النصوص والشروط المدونة فى
لائحة مجلس شورى النواب . فعملاً بالامر المشار اليه السابق نشره مع
صورة التقرير المقدم منا للاعتاب السنية قد عينا يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١
للاجتماع المنتخبين (بكسر الخاء) أى الذين ينتخبون النواب . واجتماعهم
يكون بالمديريات والمحافظات .

وليكن معلوماً لحضرتكم أن الواجب عليكم انما هو تسهيل انتخاب
النواب الموماً اليهم . ومراعاة نصوص اللائحة بحيث يكون ذلك
على حسب آراء أهالى القطر ورغبتهم . وبدون أن تتدخلوا فى
الانتخاب لمساعدة أى شخص كان . اذ أن المشايخ هم نائبو الاهالى

ولهم دون غيرهم أن ينتخبوا من يعتمدون عليه ويثقون به ليكون نائباً عنهم بالمجلس المذكور . ٥١ .

وبعد أن صدر هذا المنشور توجهت الانظار الى ما سيكون من أمر الانتخاب لمجلس النواب . وأخذت النصائح تبذل لأرباب الانتخاب بأن ينتخبوا نواباً يكونون وكلاء عنهم في كل ما يقولون وما يفعلون . وينتقوا حكماً مصلحين يضعون لبلادهم نظمات وقوانين تكون بعد التقرير مرعية الاجراء . ويختاروا من يضرب عليهم الضرائب ويعدل لهم الرسوم وينظر في أمر الوزراء . ويعينوا من أنفسهم جماعة تدل آثارهم على مكانتهم من المدنية ومقامهم في الوجود السياسي . وأن ينظروا الى المنتخب من حيث ما يترتب على انتخابه من الأثر في خير البلاد لا من حيث ما يرى منه أول النظر . وغير ذلك من النصائح والارشادات . ثم شرع عمد البلاد ومشايخها في انتخاب النواب على مقتضى القانون وبذل الجهد في انجاز الاعمال الانتخابية .

ومرت أيام الانتخاب بما كانت فيه من الاعمال الانتخابية العظيمة فكانت موضوعاً للاهتمام والذاكرة في كل مجمع وطني . ولقد أشرنا بتعيين محمد سلطان باشا رئيساً لمجلس النواب لما نمهده فيه من صحة الوطنية . وبتعيين عبدالله باشا فكري رئيساً لمكتب المجلس مع بقائه وكيلاً لنظارة المعارف . وبتعيين أديب أفندي اسحق (اللبناني) كاتباً نائباً له مع بقائه ناظراً لقلم الانشاء والترجمة .

وكان مكان انعقاد المجلس في ديوان الاشغال . وبعد الفراغ من

أعمال الانتخاب كان الفائزون فيه حضرات النواب الآتية أسماؤهم : —

(أسماء النواب)

الشيخ حسين سويلم	(مصر)
الشيخ العدل	محمود بك العطار
الشيخ احمد على سعده	عبد السلام بك الموبلى
الشيخ جاد مصطفى	السيد احمد السيوفى
(الشرقية)	(الاسكندرية)
سليمان باشا أباطه	السيد سعيد الغريانى
الشيخ عبد الوهاب العفيفى	عبد الحميد البيطاش
احمد بك أباطه	(دمياط)
محمد أفندى عبد الله	عبد السلام بك خفاجى
أمين بك الشمسى	(القليوبية)
احمد افندى نصير	محمد بك الشواربى
الشيخ زيد جمعه	الشيخ سلمان منصور
على افندى مكاولى	مصطفى أفندى علام
(الغربية)	ابراهيم أغا ابو حشيش
احمد بك المنشاوى	(الدقهلية)
احمد بك الشريف .	هلال بك
مصطفى افندى أبو القرعة	يوسف أفندى صالح
السيد محمد النظر شتا	على بك القرىمى

السيد احمد الحناوى	الشيخ احمد الصباحى
(الجيزه)	الشيخ رزق نور
عباس افندى الزمر	الشيخ ابراهيم سميد
السيد احمد عفيفى	محمد افندى الشاذلى
مراد افندى السعودى	الشيخ ابراهيم بونس
السيد خليل ابو زيد	(المنوفية)
(الفيوم)	محمد افندى الجندى
السيد طلبه حزين	احمد بك مصطفى
السيد معتوق	على بك شعير
خليفة الهوارى	السيد افندى الفقى
(بنى سويف)	احمد افندى عبد الغفار
السيد احمد سالم الريدى	حسين افندى حسين
على افندى كساب	(البحيرة)
السيد محمد أبو المكارم	محمد بك الصيرفى
(المنيا)	الشيخ احمد الصوفانى
سلطان باشا	الشيخ احمد على محمود
على افندى حسن شعراوى	ابراهيم افندى الوكيل
حسن باشا الشريعى	بسيونى افندى أبو الفضل
يوسف أفندى عبد الشهيد	محمد افندى عوض
محمد أفندى جلال	محمد افندى دبوس

محمد افندى مصطفى	السيد رشوان حمادى
(أسيوط)	السيد سرور شهاب الدين
محمد بك سليمان	عبد الشهيد أفندى بطرس
السيد عبد الحق عبد الله	(اسنا)
عثمان أفندى غزالى	احمد بك على العريسى
محفوظ افندى رشوان	عبد الرحيم افندى محمد سليمان
حسين أفندى جمعه	(قنا)
مهنى أفندى أبو يوسف	محمد افندى سحلى
جبر أفندى محمد	على أغا ابراهيم
(جرجا)	السيد احمد محمد
احمد أغا الدقيشى	السيد طابع سلامة
السيد رضوان عطيه	

الفصل الحادى عشر

(افتتاح مجلس النواب)

لما تم انتخاب النواب فى الوجهين القبلى والبحري عين يوم الاثنين ٥ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٦ دسمبر سنة ١٨٨١ لافتتاح هذا المجلس . ولم تطلع شمس ذلك اليوم حتى ازدحم مكان الاجتماع بكثير من الناس ووقفت أورطة من الآلاى الاول على جانبي الطريق من سلم القانة الى الباب تحت حكمدارية البطل المغوار محمد افندى عبيد . وعند تشريف الجناب

الخدوي صدحت الموسيقى بالسلام ونادى الجند (افندى مزجوق يشا)
وبعد أن تبوأ مقعده تمثل بين يديه محمد باشا سلطان رئيس المجلس
وأبلغه استعداد النواب لسماع مقاله الافتتاحي الشريف فقام على
قدميه وقال :

« أبدي لحضرات النواب مسرورتي من اجتماعهم لاجل أن ينوبوا
عن الاهالى فى الامور العائدة عليهم بالنفع . وفى علم الجميع انى من وقت
ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب
ولسكن تأخر للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة .
فأما الآن فنحمد الله تعالى على ما يسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة
الدول المتحابة ومن تخفيف احمال الاهالى على قدر الامكان فلم يبق مانع
من المبادرة الى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فالحه
فى هذا اليوم باجتماعكم . وأنتم تحيطون علماً ان جل مقاصدى ومساعى
حكومتى هو راحة الاهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة
بينهم وتأمين سكان القطر على اختلاف اجناسهم . وهذا منهجى واضحاً
مستقيماً وعايه سيري منذ توليت امركم محباً للترية ونشر العلوم
والمعارف . فعلى المجلس أن يكون مساعداً للحكومة فى هذه الامور
كلها خالصاً مخلصاً فى خدمة الوطن منحصرة افكاره ومذاكراته فى
المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة
مع الدول . سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أمشى فى هذا
الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن . فالواجب علينا الاعتدال والتأنى

وحسن التبصر . وان نكحاً بدأ واحدة في اتمام الاعمال النافعة متوسلين
بمناية الله تعالى واباد رسوله الكريم و متمسكين بقوة ارتباطنا
بالحضرة الشاهناية والدولة العلية ادامها الله . ونسأل الله النجاح انه ولى
التوفيق » اهـ

وكان الى يمين الخديو شريف باشا ثم سائر النظار يليهم كل من طلعت
باشا وخيري باشا وذو الفقار باشا وطه باشا . والى يمينه سلطان باشا رئيس
مجلس النواب وكاهنهم بالملايس الرسمية . وكانت المساكن مصطفىة حول
المجلس امامهم الموسيقى العسكرية ثم انصرف الخديو والنظار ودخل
النواب حجر اقلامهم للاستراحة . ثم عادوا الى المجلس فلقى عليهم الرئيس
خطباً قال فيه :

« قد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية مما يدل على صفو النية وكرم
العنصر . وقد اجتمعتم في هذا المقام للنظر في امور اوطانكم وانتم خلاصة
وجهائهم وصفوة نبهائهم فتمين عليكم الحزم والثبات والحكمة . ولازيدكم
علماً ان لنا عهداً وذكماً واجبة الرعاية وان للوطن علينا حقوقاً لازمة
الاداء . فن العهود شدة الارتباط وصلة التبعية بالدولة العلية فلا بد لنا
من الثبات على ذلك بالنظر اليها . ولاشك انها تسر بتأييد امر الشورى
فيما لما ينشأ عنه من القوة العائدة اليها .

ومن الذمم موثيقنا المالية والتجارية مع الدول العظيمة فان حفظها
واجب علينا شرعاً وسياسة لما يترتب عليه من استحكام علاقات المودعين
هذه الدول وحكومتنا السنوية . ثم لا يخفى عنكم ان الوطن العزيز محتاج الى

اصلاح جامع لاسباب المنافع ووسائل الخير فاعلم الا الاجتهاد في سبل
السداد. فوجهوا هممكم اى ذلك فنجد وجدو من سعى الدرب وصل
فأجابه سليمان باشا اباضه نائب الشرقية بقوله :

« ليس منا وانت أولنا من قبل النيابة مع علمه بمناصبها ومصاعبها
الا وفي نيته اداء حق الوطن ورعاية المجهود. » ننظر في الامور الى
وجه المصلحة الكلية ولا نهتم الا بالمنفعة الوطنية. وقد رشنا ان يد
الجناب الخديو منبسطه الى مساعدتنا وعناية رجال حكومته متوجهة
الى تأييدنا. فلم يبق علينا الا السعى والاجتهاد فيما يحلب للوطن النفع
وبدراً عنه الضرر والله ولى التدبير. »

وبقى المجلس بعد ذلك منعقدا ينظر في أموره الداخلية ثم اخذتهم
بأمر لأئمتهم الجديدة التى عزمت الحكومة ان تعرضها عليه .

وقد وفد على المحروسة كثيرون من الاجانب والوطنيين من المدن
والقرى لحضور احتفال الافتتاح. واعد كثير من الناس ولائم الافراح
تفاؤلا باجتماع النواب وما ينتظر من الخير على أيديهم . وقد أعد مائة
وعشرون كرسيًا للنواب لاحتمال زيادة العدد في أعضائه للانتخاب
الآتى بعد تقرير اللائحة الجديدة . وجعل في قاعته العمومية ٤٠٠
كرسيًا للمتفرجين . وذلك عند جعل جلساته علنية .

وقامت بعد ذلك احتفالات عظيمة في الجمعيات الخيرية بمصر
واسكندرية . وكثر اللقاء الخطب في المساجد حيث حضرها جم غفير من
الامراء وأعيان البلاد .

(الجواب على خطاب الخديو)

وبعد انقضاء حفلة الافتتاح وشروع المجلس فى الاهتمام بأموره الداخلية عين عشرة من النواب لتقديم الجواب على خطاب الخديو وعم احمد بك شريف وعبد السلام بك المويلحى ومحمد بك الشواربى وأمين بك الشمسى و ^١بل بك ومحمود بك سليمان واحمد بك على ومراد افندى العدوى واسماعيل افندى سليمان وعلى بك شعير.

وفى الساعة الخامسة عربى من يوم الخميس الموافق ٧ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ توجهوا الى الخديو ليقيموا له الجواب على خطابه الافتتاحى وسار فى مقدمتهم رئيس المجلس ورئيس كتابه عبد الله باشا فكبرى. فاستقبلوا فى سراى الاسماعيلية بالخفاوة وظلوا الى أن تكامل عقد الوزراء بملابسهم الرسمية ثم أدخلوا على الحفزة الخديوية حيث تلا محمود بك سليمان المقالة الآتية بعد . ثم جالس النواب العشرة ورئيسهم وكاتبهم الاول فى حفزة الخديو برهة حادتهم فيها بمادل على حسن أملة فى المجلس النبائى ثم انصرفوا من لدنه وعلى وجوههم دلائل الشكر وعلائم الاتبهاج أما المقالة فهى :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وارشاده والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده . تقوم لدى هذه السدة الكريمة الخديوية حن معاشر نواب الامة المصرية مقام النياية جميعها فى تقديم واجب الشكر لهذا الجنب الخديوى الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النياية الذى افتتحه بنطقه الشريف اظهاراً لمقصده الكريم من حيز

القول الى عالم الفعل واجابة لرغبة الامة ونظراً للمصلحة العامة بعد أن
زال العوائق دونه وامتنت الموانع بيننا وبينه بجلال همه الخديوية
التي ذلت لها صعاب المسائل وخضعت دونها رقاب المشاكل حتى صفا
الوقت واطمأن الحال ودنا المني واتقادت الآمال. ولقد شنف أسماعنا
وأنعش أرواحنا ذلك النطق الكريم وملك أفئدتنا وملأها سروراً
وطرباً بما تضمنه من الانصاح عما عرفناه لولى النعم وألقناه من نزاهة
النية ونباله المقاصد حتى لقد نطقت السرائر بما بدا علي سيماات الوجوه
من سمة السرور. ثم تبع للأئسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة
من أمة كريمة لمولى متفضل عليها متحجب اليها بحب لخدمتها مشغوف
بخيرها ومنفعتها. فلم يبق إلا أن نبذل بغاية ما في السعة وأنأى علي قاصية
الاستطاعة في نفع هذه الامة التي انتدبتنا للنظر في منفعتها واستنابتنا
عن أنفسنا لرؤية مصالحها . سالكين في ذلك من مسالك التبصر وحسن
النظر ما تحسن بعناية الله مغبته وتحمده بيمين توفيقه عاقبته . ونعصد
مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد لسلامة البلاد والعباد
ونؤيد ما لنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية
العثمانية التي منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت
به النعمة وعظمت المنة ونؤكد علائقنا الودادية مع الدول الاجنبية المحبة
لمنفعتنا وفائدة بلادنا . مبتهلين الى الله جل ثناؤه وتقديس آلاؤه أن
يحرس لنا هذا الجنب الخديوى الفخيم ويدعم لوطاننا به النفع العميم
أدام الله توفيقنا علي أحسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام » هـ

(خطاب شريف باشا في مجلس النواب)

واللائحة الاساسية الجديدة

وعكف مجلس الشورى على الاهتمام بشؤونه الداخلية ورتب اقلامه :
وانتخب رؤساءها . ثم توجهت الانظار الى اللائحة الاساسية الجديدة
التي عزم مجلس النظار على ارسالها اليه ليضعها موضع النظر .

وفي عصر يوم الاثنين الواقع في ١١ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢ يناير
سنة ١٨٨٢ توجه شريف باشا رئيس مجلس النظار الى مجلس النواب
لتقديم اللائحة الاساسية التي أعدها له مع سائر النظار . فقدمها وخطب
في ذلك خطابا أثر في أذهان النواب . وقد جاءت هذه اللائحة مشتملة
على أحكام حرة وحدود مطلقة يكون بمقتضاها للنواب حق النظر في
القوانين والمصروفات العمومية . وأن لا ينفذ قانون ولا يعتبر نظام مالم
يقرر في مجلسهم مع تخويلهم الحرية التامة في ابداء آرائهم وقراراتهم .
وقد تشكلت لجنة من أعضاء المجلس للنظر في اللائحة وانصرفت آمال
الناس الى أن هذه اللجنة تسارع الى النظر فيها ايمم للمجلس في وقت
قصير تقريرها . ويؤخذ بعد ذلك في الاهتمام بالمصالح العمومية والمنافع
الوطنية .

أما صورة الخطاب واللائحة فيراها القراء في الجزء الثاني من
هذه المذكرات ان شاء الله

(تم الجزء الاول) *

الخطأ	الصواب	الصحيفة	السطر
زخيرتهم	ذخيرتهم	٤١	٢
الزخائر	الذخائر	٤١	١٠
الكلام الآتي سقط سهواً	انزل فيها خيراً ولا ترفيت رتبة كإقبال بعض الحراسين ولا صحت حول قصره ولا اتبرئ أصلاً ولا هو قال أن صوتي أكثر قرقة من الطبل وأقل نغماً منه فليتق الله	٤٩	أول السطر
الجديدة	الجديد	٦٦	٧
التبمة	التبمة	٩٩	١٥
تقتضاها	بمقتضاها	١٠٢	١٨
بنفوذ	بأنفاذ	١٠٥	١
معرفة	معرفة	١١٧	٣
الميلان	المبالغ	١٢١	١٠
في ١/٤ في المائة	من ١/٤ في المائة	١٢٣	١٦
نكتب	نكتب	١٣٩	١٢
نتركه	نتركه	١٤٠	٢
يأتمها	يأتمها	١٤٢	٢٠
للتحميش	للتحميش	١٤٤	١٤
الفصل الرابع	الباب السادس	١٤٥	٠٠
(٥٨)	(٥٩)	٢٨٨	١٨

